

مركز دراسات الوحدة العربية

مأزق الحداثة العربية

من احتلال مصر إلى احتلال العراق

سعد محيو





مأزق الحداثة العربية

من احتلال مصر إلى احتلال العراق

سعد محيو

مأزق الحداثة العربية

من احتلال مصر إلى احتلال العراق

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

محيو، سعد

مأزق الحداثة العربية: من احتلال مصر إلى احتلال العراق / سعد محيو.
٣٠٣ ص.
ببليوغرافية: ص ٢٧٧ ـ ٢٨٣.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-306-5

١. الحداثة ـ البلدان العربية. ٢. البلدان العربية ـ الظروف السياسية. ٣. الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ٤. القومية العربية. ٥. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ الولايات المتحدة. ٦. اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ٧. الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠٠٣). أ. العنوان.

320.9174927

العنوان بالإنكليزية

The Predicament of the Arab Modernization:
From the Occupation of Egypt Until the Occupation of Iraq
by Saad Mehio

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/مارس ٢٠١٠

المحتويـــــات

خلاصـــة الكتـــاب

ـ ١ ـ

طوال قرن ونصف قرن، كان السؤال: «من المسؤول الأول عن تعثّر النهضة أو مشروع الحداثة العربية، العوامل الخارجية أم العوامل الداخلية؟» هو القضية «القضية» في المنطقة العربية. ووراء هذا السؤال سبب مقنع؛ ففي ضوء الإجابة عنه، سواء في هذا الاتجاه أو ذاك، كانت جملة قضايا تُحسم دفعة واحدة، لا على الصعيد المفاهيمي وحسب، بل على صعيد برامج العمل التنفيذية أيضاً.

وحين وقعت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بات هذا أيضاً هو السؤال الأول في الغرب، وتحوّل من مجرد مقاربة استراتيجية إلى سؤال معرفي أيضاً. وهذا أخذ شكل «الانفجار الكبير» في الأسئلة الحارة الموجّهة كلها باتجاه المنطقة العربية والإسلامية: «لماذا يكرهوننا؟». ماذا بعد ٩/١١، وهل سيكون هناك ٩/١١ آخر؟ ما معنى أن يتكشّف لنا (للغرب) أن أقرب حلفائنا (الأنظمة العربية «المعتدلة») هم في الواقع الأعداء الحقيقيون؟

ثم من رَحِم هذه الأسئلة توالدت أخرى: من هم الأصوليون الإسلاميون، ما عقيدتهم وتراكيبهم؟ وهل هناك مؤامرة إسلامية عالمية ضد الولايات المتحدة والغرب؟ ومِنَ الأصوليين الإسلاميين إلى الإسلام نفسه: ما الخطأ الذي وقعت فيه هذه الحضارة التاريخية العريقة، ولماذا يفشل العرب والمسلمون في التأقلم مع قيم الديمقراطية والحداثة؟ هل العطب في داخل هذه الحضارة نفسها أم في الظروف الخارجية المحيطة بها؟

بالطبع، الولايات المتحدة لم تنتظر الإجابة عن أي من هذه الأسئلة كي تبدأ تحرّكها؛ فهي شنّت حرب أفغانستان حيث حلفاؤها السابقون أسامة بن لادن

والأصوليون المتطرفون الأفغان، ثم أتبعتها بغزو العراق. وخلال هاتين الحربين وبعدهما، كانت الولايات المتحدة تطوّر استراتيجيتين اثنتين: **الأولى** شرق أوسطية، وتتمثّل في التحرّك لتغيير الأنظمة العربية وإعادة تشكيل المنطقة برمّتها؛ و**الثانية** عالمية، وترتكز على مبادئ الرئيس جورج بوش الابن: محور الشر، والحروب الاستباقية، والقوة الهجومية، وهي مبادئ يُفترض أن تحل مكان مبادئ الحرب الباردة في الاستيعاب والردع.

بيد أن هذا التحرّك السريع لم يحلّ المشكلة؛ فالأسئلة بقيت أسئلة، وتأكد للجميع يوماً بعد يوم أن المنطقة ستبقى متفجرة ما لم يتم التوصل إلى إجابات نظرية وفكرية وافية. وخلال عملية التأكد هذه، كان وابل الأسئلة يتكثّف ليصبح سؤالاً مركزياً واحداً: أي خطأ طرأ في الإسلام، ولماذا؟

لقد سبق لمارشال هودغسون (M. Hodgson) قبل أحداث ٩/١١ بكثير أن حسم أمره بقوله في كتابه **إعادة التفكير في تاريخ العالم** (*Rethinking World History*) «إن ثمة إجابة واحدة عن السؤال الذي يطرحه الغربيون حول الأمر الذي لم يَسِر على ما يرام، وهي أن البلدان الإسلامية، التي كانت ذات مرة قوية، لم تتجه نحو تقاسم التحوّلات الكبيرة التي شهدها الغرب في القرنين السابع عشر والثامن عشر. والإجابة هذه لا تكمن حتماً في أي فشل داخلي سبق أن حدث في المجتمع الإسلامي، ولا تكمن، على وجه التأكيد، في أي ظلامية معيّنة في الدين الإسلامي. أمّا الاضطراب في التطوّر، فحدث لا بسبب انحلال داخلي وإنما نتيجة أحداث خارجية لا سابق لها. لذا، وقبل أن يُطرح السؤال المتعلق بلماذا حدث ما حدث؟ يجب أن نفهم أولاً لماذا حقّق الإسلام نجاحاً عظيماً طوال ألف عام»[(١)].

هذا النص لهودغسون يُرضي كلياً العديد من العرب والمسلمين، الذين يؤمنون حقاً بأن الغرب، أو بالأحرى السيطرة الغربية على مقدّرات أمورهم، هي السبب الرئيسي لتخلّفهم أو تأخّرهم عن الركب الحضاري العالمي؛ فلولا هذه السيطرة، لكان العرب الآن أمة واحدة موحّدة ذات نفوذ كبير على السياسة العالمية، ولكان العرب استعادوا أمجادهم السابقة بوصفها الحضارة التي تحتل الرقم

---

(١) Marshall G. S. Hodgson, *Rethinking World History: Essays on Europe, Islam, and World History*, edited, with an introduction and conclusion by Edmund Burke, III, Studies in Comparative World History (Cambridge [UK]; New York: Cambridge University Press, 1993).

واحد، أو على الأقل الرقم اثنين، في العالم. ليس هذا الاعتقاد مجرّد أيديولوجيا أو إيمان، بل هو يستند (أو يحاول أن يستند) إلى أسس علمية. وهكذا، يقال الآن إن الحقائق التاريخية تشير إلى أن النهضة العربية الأولى منذ القرن السابع ميلادي، كما النهضة الأوروبية الحديثة التي شقّت طريقها عبر حركة الإحياء والإصلاح الديني، ثم النهضة العلمية والصناعية، قامت في أعقاب سقوط ما كان يمكن أن يُشكّل «الآخر» المنافس والمضايق لها؛ فالنهضة العربية الإسلامية قامت بعد أن استنزفت الحرب الطويلة كلاً من إمبراطورية الفرس والإمبراطورية الرومانية اللتين كانتا تتقاسمان في القرن السابع النفوذ في بلاد العرب وفي البلدان المجاورة، التي أصبحت بعد فترة وجيزة قواعد وأطرافاً للدولة العربية الإسلامية. لقد كان هناك ما يُشبه «الفراغ السياسي» في المنطقة. ومباشرة بعد قيام دولة الإسلام، أجهز العرب بضربة واحدة على بقايا إمبراطورية الفرس، ثم دفعوا بحدود إمبراطورية الرومان بعيداً عن بلدانهم وعن المجال الحيوي لدولتهم الفتية. وهكذا، تخلّصوا من الخصمين المتخاصمين والمتنافسين اللذين كانا، منفردين أومجتمعين، مرشحين تاريخياً، لو بقيا على قوّتهما، لعرقلة نهوض العرب وإجهاضه في المهد. لقد تخلّصت النهضة العربية الإسلامية من «الآخر» المنافس والمعرقل، فانطلقت حرة طليقة داخل مجال حيوي فسيح.

وحدث الأمر نفسه في النهضة الأوروبية الحديثة؛ إذ تزامنت انطلاقتها الأولى في القرنين الثاني عشر والثالث عشر مع بداية التراجع الخطير الذي عرفته الحضارة العربية الإسلامية. ولولا سقوط دولة الأندلس الإسلامية في إسبانيا، وتدهور موازين القوى بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي، ولولا انتقال العلوم العربية إلى أوروبا، لكان لأوروبا منافس خارجي وعالمي خطير وقادر على إحباط نهضتها وانطلاقتها.

ويلخّص هودغسون نفسه هذه الرؤية بقوله إنه لو قام كائن من المريخ في القرن السادس عشر بزيارة كوكب الأرض، لاعتقد تمام الاعتقاد أن عالم البشر على وشك أن يصبح مسلماً. وهو كان سيسند حكمه إلى الميزات الاستراتيجية والسياسية للمسلمين وإلى حيويتهم الثقافية وتفوّقهم الاجتماعي. وفي كل المناطق الأفرو ـ أورو ـ آسيوية، لم تواجه الهيمنة الإسلامية التي كانت محتملة مقاومة إلا من كتلتين ثقافيتين: الصينيون واليابانيون في الشرق الأقصى، والمسيحيون في الشمال الغربي.

في مقابل هذه المدرسة، هناك المدرسة الأخرى التي تُرضي كلياً العديد من

الغربيين، وتعتبر أن ثمة إجابة وحيدة على السؤال: «لماذا تأخر العرب وتقدّم الغرب»، وهي أن العطب يكمن في الداخل، في بنية الحضارة الإسلامية نفسها. ونجد في الجانب المتطرف من هذه المدرسة مَن يُشدّد على أن الإسلام دين معادٍ بطبيعته للحداثة، وهو مُعارض لكل ما من شأنه إطلاق حرية الرأي والاجتهاد والإبداع. المشكلة، ببساطة، تكمن في الدين الإسلامي نفسه وفي عدم قدرته على التأقلم مع المتغيرات التقدمية في التاريخ. ولذا، لم يكن ثمة مجال إلا لانحدار المسلمين التاريخي والحضاري. وكما مع الحداثة، كذلك مع الديمقراطية: فالإسلام دين بطريركي معادٍ بطبيعته للديمقراطية ولكل القيم التي تُعلي من شأن الفرد الإنساني على حساب المُطلق أو الله. هذا على الجبهة المتطرفة، أمّا الجبهة المعتدلة من هذه المدرسة، فتكتفي بالإشارة إلى «العوامل الثقافية» كسبب أساسي لتأخّر العرب والمسلمين؛ إذ فيما معظم شعوب العالم تندفع لاحتلال موقع متقدم في القرن الحادي والعشرين، نجد أن المنطقة العربية الإسلامية ما تزال تتصارع بلا جدوى مع قيم القرن التاسع عشر: العلمنة، الديمقراطية، الاقتصادات الحرة، الروابط الاقتصادية والتجارية العابرة للقوميات، التغيّر الاجتماعي والمساءلة الفكرية. ولذا، ليس صدفة أن تعجّ المنطقة بكل أنواع الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية والأصوليات المتطرفة والتأخّر الاقتصادي ـ الاجتماعي أكثر من أية منطقة أخرى في العالم.

بالطبع، هذه الآراء المتضاربة ليست مجرّد اجتهادات أو دراسات أنثروبولوجية لا تقدّم ولا تؤخّر؛ فكما اكتشف إدوارد سعيد في **الاستشراق** وفي **الثقافة والإمبريالية**، تستبطن الآراء والأفكار والمعرفة القوة والسيطرة والهيمنة. والعلاقة العضوية بين المعرفة والقوة تترجم نفسها في مهمات استراتيجية وسياسية محددة. بيد أن ذلك يحدث في توجهات المدرستين معاً، فحين يقول «الخارجيون»، أي أنصار المدرسة الخارجية، إن الغرب هو المسؤول الأول عن تأخّر العرب، ترتسم على الفور ساحة المعركة بين الشرق والغرب، ويصبح السيف هو القاضي الوحيد بينهما. قد لا يعني هذا التحليل بالضرورة نسف كلّ أدوار العوامل الذاتية الداخلية، لكنه يضعها بالتأكيد في مراتب متأخرة (إن لم يكن الأخيرة) على سلّم الأولويات. وحين يقول «الداخليون»، أي أنصار المدرسة الداخلية، إن العطب يكمن في الحضارة الإسلامية أو في الدين الإسلامي نفسه، يتم إلقاء كل مسؤولية التأخّر على العرب أنفسهم ويُبرّأ الغربيون من أي إثم ارتكبوه. وهذا ما يفتح الباب على مصراعيه أمام شتى أنواع النظريات العنصرية أو الاستشراقية، وأمام أشكال حروب الحضارات كافة.

قد يكون من السهل هنا القول إن الرد على «لماذا» تدهور العرب ووصلوا إلى ما وصلوا إليه من دعاوى الانتحار الذاتي والجماعي، يكمن في «حل وسط» ما بين هذين الرأيين. لكن هذا لن يكون منحى علمياً جدّياً. المشكلة الحقيقية في هذه المسألة تكمن في المنهج، أو بالأحرى في طبيعة المقاربة التي يُطرح في إطارها هذا السؤال ـ اللغز، إضافة بالطبع إلى طبيعة انتماء صاحب أو أصحاب المقاربة. فحين توضع القضية في إطار حضاري عام، على سبيل المثال، تسقط منها على الفور كلّ الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تكون قد ساهمت إلى حد بعيد في بلورة حدث أو تطوّر ما. وحين تقارَب المسألة، على سبيل المثال أيضاً، من جانب اقتصادي ـ اجتماعي داخلي بحت، تضيع التأثيرات الفكرية والاستراتيجية الخارجية التي تكون قد أدّت دوراً بارزاً في لعبة التاريخ.

بكلمات أوضح: الإجابة عن السؤال «لماذا» تتطلب تبنّي منهج متعدد الرؤوس والاختصاصات، يكون ثقافياً بقدر ما هو اقتصادي، وفكرياً بقدر ما هو استراتيجي، وفلسفياً بقدر ما هو تاريخي، وسياسياً بقدر ما هو أنثروبولوجي، ومحلياً بقدر ما هو عالمي. وعلى عكس التوقعات، هذا لا يجعل السؤال أكثر صعوبة، بل هو يفككه إلى عناصره الأولى المُشكّلة له، الأمر الذي يسهّل بالتالي اكتشاف الردود على الـ «لماذات» الصغيرة التي تكوّن في النهاية الـ «لماذا» الكبيرة. ولكي لا يبقى هذا الحديث نظرياً، نقول إن مثل هذه المقاربة تجعلنا نكتشف ثلاثة أمور دفعة واحدة:

الأمر الأول هو أنه ليس هناك على أرض الواقع طبعة إسلام سياسي واحدة، بل العديد من الطبعات السياسية التي تختلف باختلاف الدول والمناطق؛ فالطبعة التي يتبنّاها النظام السعودي، على سبيل المثال، تختلف كلياً عن طبعتَي إندونيسيا وماليزيا، بل وربما حتى عن طبعة الإخوان المسلمين في مصر. ومعتقدات طالبان في أفغانستان لا علاقة لها البتّة بالرؤى العقائدية في معظم، إن لم يكن كلّ، الدول الإسلامية. وهذه الحقيقة تدفع، أو يجب أن تدفع، الباحثين إلى تجنّب الحديث المطلق عن توجهات إسلامية مطلقة، والبحث بدلاً من ذلك عن الخصوصيات المتعلّقة بكل دولة إسلامية. قد يقال هنا إن بعض الحركات الإسلامية، كقاعدة أسامة بن لادن، تمتلك شبكة عالمية في أكثر من ٦٠ دولة، كما إن بعض الدول الإسلامية، كإيران، تمتلك هي الأخرى شبكات ومشروعاً إسلامياً على النطاق العالمي. وهذا صحيح. لكنه لا يعني أن كلّ المسلمين أصبحوا بالفعل دولة واحدة أو إمبراطورية واحدة تحكم من مركز

واحد، ويمكن بالتالي الحديث معها عن توجّه إسلامي سياسي واحد، إلا إذا اعتُبر بن لادن ممثّلاً لكلّ المسلمين، وإيران زعيمة لكلّ العالم الإسلامي.

لا تعني هذه الإطلالة أن العالم الإسلامي لا يتضمن قواسم مشتركة، انطلاقاً من معطيات دينية وثقافية مشتركة؛ فالتأثير والتأثّر المتبادلان موجودان داخل كلّ منطقة إسلامية وبين المناطق الإسلامية نفسها. لكن هذا لا يلغي البتّة وجود فروق كبرى تدفع إلى توجهات فكرية واقتصادية ـ اجتماعية غاية في التباين في العالم الإسلامي، تبعاً لمستوى التطور والظروف التاريخية الخاصة في كل دولة فيه. ونحن لا نتحدث هنا فقط عن الانقسام السنّي ـ الشيعي، ولا عن التنافسات الحادة بين الدول الإسلامية على الأدوار والمواقع (مصر، تركيا، إيران، مصر والسعودية. . . إلخ)، ولا كذلك عن صراعات الحدود، بل نتحدث عن فهم كلّ شعب من شعوب هذه الدول ونخبه لما تعنيه لفظة «الإسلام». وهكذا، الإسلام يعني للباكستانيين كلّ هويتهم القومية بسبب قيام دولتهم على هذا الأساس، فيما هو بالنسبة إلى الأتراك جزء من أجزاء الهوية القومية التركية. أمّا بالنسبة إلى العرب، فالإسلام أمر متنازع فيه؛ فهو تارة جزء من العروبة أو الهوية القومية (كما لدى حزب البعث والقوميين العرب)، وهو تارة أخرى كلّ الهوية (كما لدى الإخوان المسلمين)، فيما يفصل العلمانيون فصلاً حاداً بين العروبة والدين.

الأمر الثاني، الذي يمكن اكتشافه من المنهج المتعدد الرؤوس، هو رؤية المشهد التاريخي العربي ـ الإسلامي على حقيقته، وهو مشهد يشير إلى أن العالم الإسلامي، وخاصة منه منطقة القلب التي يقع فيها الشرق العربي، يعاني منذ فترة طويلة حرباً أهلية حقيقية تُستخدم فيها كلّ أنواع الأسلحة. حرب بين مَنْ ومن؟ بين التقليديين (الذين كانوا يُسمّون في الخمسينيات في المنطقة رجعيين) والحداثيين (الذين كانوا يسمّون التقدميين). هذه الحرب تدور رحاها منذ القرن الثالث عشر، حين انتصر الفقهاء على الفلاسفة الإسلاميين العقلانيين وأغلقوا باب الاجتهاد، بحجة أن هذا الأخير يقسم الأمة ويسهّل اختراقها من القوى الخارجية. وعلى رغم انتصار التقلديين، فإن السجالات والصراعات لم تتوقف، وهي كانت تأخذ في الكثير من الأحيان شكل «حرب الإصلاحات». وقد وصلت هذه الحرب، التي كانت باردة أحياناً وساخنة أحياناً أخرى (كما حدث حين سمّم محمد علي باشا في مصر مئات المماليك بسبب مقاومتهم للإصلاحات)، إلى ذروتها مع قيام نابليون بونابرت بغزو مصر؛ فقد شكّل هذا الغزو بداية هجمات شاملة شنّها التحديثيون على معاقل التقليديين، في الوقت الذي كانوا يحاولون التخلص من السيطرة

الأجنبية على بلدانهم. وعلى رغم أن الحداثيين أصيبوا بنكسات متلاحقة، بسبب الغرب في الكثير من الأحيان، فإن هذا لا يعني أن الحرب الأهلية وضعت أوزارها، وكيف لها أن تفعل ذلك، فيما هذا الصراع لم يحسم بعد مصير ٣٠٠ مليون عربي ومليار و٢٠٠ مليون مسلم في العالم؟

الأمر الثالث المفيد في المنهج المتعدد الرؤوس، هو أنه يصفّي الحساب مع نزعة خطيرة هي إحلال البعض في الغرب التأبيد التاريخي مكان التحليل التاريخي لظواهر الحضارة الإسلامية؛ فحالما يتم التطرق إلى هذه الحضارة كمُطلق، يصبح من السهل تأبيد كلّ السلبيات التي التصقت بهذه الحضارة بوصفها «قيماً ثابتة»، أو بوصفها جزءاً لا يتجزأ من تركيبتها الخاصة. وهكذا، يتم الحديث عن الحرية في عالم القرن الرابع عشر الإسلامي من خلال مقارنتها بالديمقراطية الغربية الآن، كما تتم الإطلالة على حقوق المرأة في القرن الحادي والعشرين في المنطقة العربية من المنظور نفسه للقرن الحادي عشر، وكأن شيئاً لم يجرِ في هذه المنطقة خلال تلك القرون.

قلنا إن المنهج المتعدد ربما يقودنا إلى محصلات علمية جدّية حول الـ «لماذا»، لكننا لم نقل بعدُ ما طبيعة هذه المحصلات. فإذا لم تكن العوامل الخارجية هي السبب الأول، وإذا لم تكن العوامل الداخلية هي العامل الأول، فماذا إذاً؟ حسناً. إن وضع الأمور في نصابها وإعادة وضع الهرم على قاعدته يتطلبان دراسة كلّ مرحلة من مراحل تجارب التحديث في المنطقة العربية الإسلامية. وهذه الدراسة قد تدفع إلى طرح الفرضية الآتية: المنطقة تعيش في حالة حروب أهلية داخلية، لكن هذه الحروب لا تجري في فراغ، بل في حضن بيئة خارجية يسيطر عليها الغرب (على الأقل منذ القرن التاسع عشر). وهذا ما يجعل السؤال «لماذا» تأخرت المنطقة؟ مسؤولية مشتركة لكلّ من الشرق والغرب. هذه الفرضية لا تعني «الحل الوسط» بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، وهو الحل الذي حذّرنا منه في البداية، إذا ما تمّت مقاربة المراحل المختلفة من كلّ جوانبها.

ـ ٢ ـ

هذا ما يتطرق إليه هذا الكتاب تحت عنوان: **مأزق الحداثة العربية: من احتلال مصر إلى احتلال العراق.** وهو يتتبّع قصة «حرب التحديث» في المنطقة منذ تجربة محمد علي باشا في أوائل القرن التاسع عشر، مروراً بتجربة جمال عبد الناصر في أواسط القرن العشرين، وصولاً إلى المرحلة الراهنة. لكن، بما أن

أسامة بن لادن خطف كلّ الأضواء في السنوات الأخيرة، ارتأينا أن تكون ظاهرته محور الفصل الأول. وثمة سبب آخر: هذه الظاهرة تلقي أضواء ساطعة على فرضية الحروب الأهلية الداخلية في الحضن الغربي الخارجي، إذ إنها تكشف عن ثلاث أزمات دفعة واحدة: أزمة الهوية الطاحنة في منطقة الخليج ودور الأنظمة المحافظة في توليدها؛ الأزمة العربية العامة؛ وأخيراً علاقة «الحب المحرّم» بين الأنظمة والحركات التقليدية («الرجعية») العربية والغرب.

تتجلى أزمة الهوية الخليجية في صور عديدة: حالة الشيزوفرينيا (انفصام الشخصية) التي يعيشها العديد من مواطني الخليج بين الحياة «الروحية» العلنية والحياة «المادية» السرّية؛ فهم في الشارع، حيث يوجد المطاوعة، غيرهم في المنزل، حيث تتوافر كلّ أدوات المتع الحديثة؛ هم داخل بلادهم شيء وخارجها أشياء أخرى. ومما يفاقم هذه الأزمة تشوّه الحداثة بسبب اعتمادها الكامل على الاستهلاك بدل الإنتاج، وعلى ضرب قيم العمل عبر شراء طبقات اجتماعية بأسرها من خلال أموال النفط، والانقطاع الكبير بين الحداثة الاقتصادية والحداثة السياسية؛ فالتحديث على مستوى القشور يسير جنباً إلى جنب مع قمع سياسي تُصادر فيه كلّ حريات المجتمع المدني، وتُمنع فيه معظم حقوق الإنسان، وفي مقدّمها حريات المرأة. هذه العوامل مجتمعة خلقت أزمة هوية طاحنة ساهمت جزئياً في بروز ظاهرة العنف الانتحاري. وهنا يطل أسامة بن لادن برأسه، بصفته ظاهرة محلية سعودية بامتياز، تعكس بشطحة قلم كلّ عناصر أزمة الهوية في البلاد. ابن خلدون له قول شهير هنا: «إن الأحوال إذا ما تبدّلت جملة، فكأنما تبدّل الخلق من أصله وتحوّل العالم بأسره وكأنه خُلِقَ من جديد». حسناً، الأحوال تغيّرت بشكل جذري في الخليج، من البداوة إلى الحداثة، ومن الجمل إلى الطائرة، لكن الخلق لم يتبدّل كما الأحوال، بل بات مشتّتاً بين حاضر لا يسيطر عليه وماضٍ لا يستطيع العودة إليه.

بيد أن ظاهرة بن لادن المحلية لم تبقَ مجرّد ظاهرة محلية إلى وقت طويل؛ فهي في لحظة ما تقاطعت مع الواقع العربي العام الذي كان يتصارع هو الآخر مع نفسه حول معنى الدولة ـ الأمة التي أورثته إياها الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية، وحول الحداثة والأصالة، والاستبداد والديمقراطية. كما كان يتصارع مع غيره في فلسطين وباقي المناطق العربية تحت شعارات التحرر والاستقلال. هذا الواقع العربي ترك بصمات واضحة على توجهات بن لادن العامة، وحوّل قضيّته المركزية في السعودية إلى قضية عربية وإسلامية أيضاً. ثم جاء التقاطع مع

التحالف العربي التقليدي ـ الغربي ليستكمل رسم الدائرة. في البداية، وحين كان بن لادن ما يزال في الحضن الرسمي السعودي، يقاتل «الكفّار» الروس في أفغانستان، وجد نفسه أيضاً، وعن طيبة خاطر، في الحضن الأمريكي. لكن نهاية حرب أفغانستان بانتصار أصولي كاسح، منحت أسامة وباقي «الأفغان العرب» ثقة لامتناهية بالنفس وبالقدرة على مواجهة كلّ/وأية قوة عالمية. وهذا ما وضعهم سريعاً في مواجهة التحالف الرسمي العربي التقليدي ـ الغربي، بوصفه العائق الرئيسي أمام جداول أعمالهم الداخلية. لقد تجددت الحروب الأهلية العربية، لكن أُضيفت إليها هذه المرة الحرب مع الولايات المتحدة كمدخل لا بد منه للانتصار في هذه الحروب.

قبل بروز ظاهرة بن لادن الأصولية بنحو ٢٠٠ عام، كانت تجري على ضفاف حوض البحر المتوسط تجربة مناقضة تماماً لتجربة بن لادن: البناء بدل التدمير؛ الإصلاح بدل الثورة؛ التطوير بدل التكفير. وكان بطل هذه المحاولة ضابط ألباني في الجيش العثماني هو محمد علي باشا، الذي حكم مصر في الفترة ١٨٠٥ ـ ١٨٤٨. في الداخل، حقق الباشا إنجازات كبرى لا ريب فيها، ونقل مصر إلى مرحلة الحداثة قبل عقود عدة من إصلاحات ميجي في اليابان؛ فهو بنى صناعة قوية، وأعاد تنظيم الزراعة، ونشر التعليم، وفتح البلاد أمام تأثيرات الحداثة الغربية. هذا إضافة إلى أنه بنى جيشاً قوياً نجح به في السيطرة على المشرق العربي، ثم في الزحف نحو إسطنبول عاصمة الدولة العثمانية. بيد أن هزيمة محمد علي أمام تحالف أوروبي واسع أدّت في نهاية المطاف إلى وقف هذه التجربة، ثم إلى انحدارها وأفولها.

أكثر من أية ظاهرة أخرى، كان الجدل حاداً في المنطقة حول الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انهيار هذه التجربة: العوامل الداخلية أم العوامل الخارجية؟ ولكلّ من التوجهين أنصار كثر ومنطق متماسك وحجج قوية؛ فأنصار الأسباب الداخلية يشددون على القول إن محمد علي فشل في الواقع في نقل مصر والمنطقة العربية من نمط الإنتاج الآسيوي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي. كما أنه كان نخبوياً، ولم يجرؤ على الاعتماد على الشعب، الأمر الذي جعل إصلاحاته قصراً على الجانب الاقتصادي ـ الإداري دون الجوانب السياسية والفكرية.

أمّا أنصار العوامل الخارجية، فيردّون بأن هذه النواقص كانت ستُستكمل لو أن تجربة التحديث لم تتعرض للضرب من الخارج؛ فعاجلاً أم آجلاً، كانت

الإصلاحات الاقتصادية ستقود بالضرورة إلى نشوء طبقات جديدة، وإلى بروز مطالب بإدخال التعددية السياسية. لكن الدول الأوروبية لم تمنح تجربة محمد علي فرصة النضج والاختمار؛ إذ هي كانت تخطط أصلاً لاحتلال المنطقة العربية برمّتها. وبديهي في هذه الحال أن تُفضّل الدول الاستعمارية الأوروبية وجود قوى ضعيفة ومتأخّرة ومشتتة في الشرق.

أي الحجتين أقرب إلى الصحة؟ هذا ما يناقشه الكتاب.

ـ ٣ ـ

السؤال حول «لماذا» وحول أدوار الداخل والخارج، لم يكن له معنى في مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، التي شهدت سقوط الدول العربية في قبضة الاستعمارين البريطاني والفرنسي. هنا كانت الصورة واضحة بأجلى صورها: الخارج (أي الدول الأوروبية) هو السبب الأول والأخير لكلّ الكوارث التي أحاقت بالأمة العربية. وهذا ليس في حاجة إلى أي إثبات؛ فلندن وباريس (وموسكو القيصرية) نسجت مؤامرة، كانت حقيقية هذه المرة لا من بنات أفكار نظرية المؤامرة، لتقاسم وتناتش المنطقة العربية. عنوان هذه المؤامرة اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية التي كشفت موسكو البلشفية النقاب عنها العام ١٩١٧، والتي توزّعت بموجبها بريطانيا وفرنسا احتلال المناطق العربية، على رغم وعود الاستقلال المعاكسة التي قُدّمت للعرب. المؤامرة هنا كانت بلا براقع ولا أوراق تين، وهي ستتسبب في جروح وندوب لن تشفى منها العقلية العربية طوال فترة طويلة، لأن اتفاقية سايكس ـ بيكو دفعتها إلى الشك في وجود مؤامرة وراء كلّ خطوة تقدم عليها الدول الغربية، حتى ولو كانت هذه الخطوة بريئة بالفعل. وقد وصف أنطوني ناتينغ تلك الاتفاقات بأنها «وثيقة مشينة» (Shameful Document)، لكنها كانت بالنسبة إلى العرب أكثر من ذلك؛ كانت دليلاً لا يُدحض على أن الغرب لا يكنّ للشرق سوى الشر، وبالتالي يجب رفض كل ما يأتي من هذا الغرب.

الضحية الأولى لهذا التطور الخطير كانت التجربة الليبرالية العربية التي دامت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بقليل. فهذا التيار الفكري ـ الثقافي كان يتعيّن عليه أن يقوم بمهمتين متناقضتين: شن الحرب على الغرب من أجل الاستقلال القومي، والدفاع عن الغرب من أجل الحرية.

وهذه مهمة أثبتت في النهاية أنها مستحيلة، وأسفرت عن تعثّر التجربة برمّتها. كان يمكن ألا يحدث هذا الفشل لو أن التيار الليبرالي تمكّن من تحقيق الاستقلال. إذ، حينذاك، ستكون العلاقات الغربية ـ الشرقية على قدم المساواة، ويمكن في إطارها أن يتبنّى الشرق مفاهيم الغرب وفلسفاته وحتى طرق معيشته. لكن هذا لم يحدث. فالغرب أثبت مراراً وتكراراً أنه لم يأتِ إلى الوطن العربي لتحديثه بل لاستعماره، وهو أجهض بنفسه التفتح الليبرالي في مصر حين أسقط حكومة ليبرالية بقوة الدبابات.

وكان طبيعياً أن يسفر هذا الفشل الليبرالي عن إدارة ظهر التيارات القومية والإسلامية العربية لكلّ ما هو ليبرالي في الثقافة والسياسة. وكان نقيض الليبرالية، أي القومية الرومانسية وإلى حد ما الشيوعية، هو الخيار المفضّل؛ فهو، من ناحية، يُسرّع الخطى نحو حشد الموارد من أجل الإقلاع الاقتصادي، وهو، من ناحية ثانية، يريح من عبء استيراد المفاهيم من العدو. وفق هذه الخطوط، كانت الحركات القومية العربية (البعث وحركة القومية العربية) تُبلور مفاهيمها حول الفرد والأمة، وتصوغ السياسات التي ستؤدي في النهاية إلى نشوء الأنظمة السلطوية في المنطقة العربية. وبالطبع، لم تتأخر بعض الحركات الإسلامية التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى عن هذا الركب، مُديرة الظهر هي الأخرى لكل ما يُشتمّ منه أنه حداثة غربية.

الإنصاف يتطلب هنا من الغرب الاعتراف بمسؤوليته عمّا جرى في المنطقة في هذه الحقبة، تماماً كما تعّين على العرب الاعتراف بمسؤولياتهم السابقة واللاحقة لهذه المرحلة. الاحتلال في حد ذاته كان إدانة كبرى لغرب مندفع نحو السيطرة والهيمنة ومصادرة الاستقلالات، لكنه ليس الإدانة الوحيدة؛ إذ هو مسؤول أيضاً عن دفع قطاعات واسعة من المجتمعات العربية إلى الكفر بالديمقراطية، بعد أن كان تلاعبه بهذه الأخيرة وتدخّله الدائم في تشكيل السياسات العربية الوصفة القاتلة للتيار الليبرالي العربي. وهذا، كما أسلفنا، مهّد الطريق أمام بروز الأنظمة الشمولية في القرن العشرين.

ـ ٤ ـ

أين اليهود وإسرائيل من كلّ هذا التاريخ الإقليمي العابق؟ اليهود دخلوا على الخطوط الاستراتيجية للصراع في المنطقة منذ عشرينيات القرن العشرين مع وعد بلفور، الذي اعتُبر لاحقاً جزءاً من اتفاقية سايكس ـ بيكو. وباتوا منذ ذلك

الحين جزءاً من الصراع الدولي ـ المحلي في المنطقة، لكنهم كانوا جزءاً مميّزاً: فهم اختاروا دوماً أن يكونوا إلى جانب القوة الإمبريالية الغربية المهيمنة على الشرق العربي. وهذا عنى في البداية كسب ود بريطانيا، ثم كسب ود الولايات المتحدة في مرحلة لاحقة. واحتاج الأمر أحياناً إلى التعاون مع فرنسا، حين بدت هذه الأخيرة نشطة في المنطقة بسبب حرب الجزائر.

هذه الإشكالية، التي رافقت نشأة المشروع الصهيوني في الشرق العربي، تقاطعت مع إشكالية أخطر تطوّرت هذه المرة لدى العرب، الذين ظلوا فترة غير قصيرة من الزمن، وما زالوا، يطرحون على أنفسهم أولاً قبل الآخرين السؤال الخطير: ماذا فعلنا لليهود كي يفعلوا هذا بنا ويطردوا شعباً عربياً كاملاً من أرضه؟ السؤال كان عاطفياً وتاريخياً في آن؛ فهو يعيد إلى الأذهان أن اليهود عاشوا مع العرب طوال مئات السنين في إطار حضارة واحدة ازدهر فيها الطرفان وتلاقحا وتفاعلا، فأنتجا روائع فكرية وفلسفية. صحيح أن هذا التعايش لم يكن هو الفردوس المفقود للمواطنة الذي حققته في النهاية الديمقراطية الليبرالية (التي هي الابنة الشرعية للعصور الحديثة)، لكن الصحيح أيضاً أن أحداً لا يستطيع أن ينفي حقيقة أن تجربة التعايش اليهودي ـ العربي الإسلامية كانت ناجحة إلى أبعد الحدود، خاصة حين تقارن بتجارب اليهود المريرة في أوروبا. وكما يقول ماكون (Maceoin) والشاهي (Al - Shahi)، فإن تاريخ العلاقات اليهودية ـ الإسلامية كان تعايشاً سلمياً في أسوأ الأحوال، وتلاقحاً منتجاً للغاية على كلّ المستويات، في أفضل الأحوال.

هذه نقطة. وثمة نقطة ثانية لا تقل أهمية، وهي أن أزمة فلسطين قامت هي الأخرى بدور هائل في خلق مناخات التشدد في المنطقة، وهذا شمل الحركات القومية كما الإسلامية وحتى الليبرالية. لماذا؟ لأن الطريقة التي أقام بها اليهود دولتهم في فلسطين (بالقوة على رفات الفلسطينيين) فتحت جرحاً غار في الجسد العربي حتى العظم، وربط مسألة الشرعية السياسية العربية ربطاً محكماً باستعادة حقوق الفلسطينيين. وحين نضيف إلى هذا الجرح المِلح المُتعلّق بتحالف الإسرائيليين الدائم مع القوى الأجنبية المسيطرة على المنطقة، تكتمل صورة صراع تناحري لا تزيده الشكاوى التاريخية العربية إلا تفاقماً. اليهود، بهذا المعنى، باتوا الخارج، أو جزءاً من العوامل الخارجية التي لها دور في الأزمة أو الأزمات العربية السابقة واللاحقة.

ـ ٥ ـ

بالطبع، البحث عن مسؤوليات الداخل والخارج هو بحث مستمر، أو يجب أن يكون مستمراً وحاضراً دوماً في تحليل معضلات الوطن العربي والعالم الإسلامي. ولعل بول كينيدي كان من بين قلة من المفكرين الغربيين الذين أدركوا هذه الحقيقة وحاولوا دفع الطرفين العربي والغربي إلى تحمل مسؤولياته. قال(٢): «من الصعب معرفة ما إذا كان سبب الحالة المضطربة للعالم الإسلامي ثقافياً أم تاريخياً. النقّاد الغربيون الذين يشيرون إلى اللاتسامح الديني، والتأخّر التكنولوجي، والعقلية الإقطاعية في المنطقة، ينسون أنه لسنوات عدة قبل عصر الإصلاح (الأوروبي)، كان الإسلام يقود العالم في الرياضيات، وعلم الخرائط، والطب، والعديد من مجالات العلم والصناعة. وهذه الأرصدة تمّت التضحية بها لاحقاً عبر إحياء الفكر التقليدي والانقسام المذهبي بين المسلمين السنّة والشيعة. بيد أن تراجع الإسلام إلى نفسه ـ أي وجوده «خارج إيقاع التاريخ» على حد وصف أحد المؤلفين ـ كان في الغالب أيضاً رداً على الصعود الناجح لأوروبا التوسعية. فالغرب، الذي أبحرت سفنه على طول السواحل العربية، وساهم في اندثار الإمبراطورية المغولية، واخترق نقاطاً استراتيجية بخطوط السكك الحديدية والأقنية والمرافئ، وتقدّم بثبات في شمالي أفريقيا، ووادي النيل، والخليج الفارسي ([العربي] ـ الكاتب)، والهلال الخصيب، ثم شبه الجزيرة العربية نفسها، مقسّماً المنطقة وفق حدود الطبيعة كجزء من مساومات ما بعد الحرب العالمية الأولى، هذا الغرب ربما لعب أكثر من دور في جعل الشرق الأوسط ما هو عليه اليوم، وبأكثر أيضاً مما يبدو أن المحللين الخارجيين مستعدون للاعتراف به. من الواضح أن الإسلام يعاني العديد من المشاكل التي سبّبها لنفسه، لكن، إذا ما كان الموقف الغاضب والتجابهي نحو النظام العالمي اليوم سببه المخاوف المعششة منذ وقت طويل من خطر الابتلاع على يد الغرب، فلن يُرجى الكثير من التغيير، إلى أن يتم تبديد هذا الخوف».

أوردنا هذه الفقرة الطويلة لسببين: **أولاً** لأنها تعرض بشكل موضوعي تأثيرات الاجتياح الغربي في الشرق، و**ثانياً** لأنها تضرب على وتر حساس للغاية

---

(٢) Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty-first Century* (New York: Random House, 1993), p. 211.

في الوطن العربي: الخوف. الخوف من ماذا؟ من الغرب. الخوف على ماذا؟ على كل شيء تقريباً: الاستقلال والهوية وحتى في بعض الأحيان الإحساس بالخطر على الوجود نفسه. وهذا ميكانيزم يكمن في أساس نزعة العنف الانتحاري التي ستصبح عملة رائجة في سياسات أوائل القرن الحادي والعشرين العربي. وهنا، لا يقف أسامة بن لادن كفارس وحيد في هذا المجال؛ فالمسألة تكاد تتحّول إلى ظاهرة عامة، أو إلى أسلوب من أساليب العمل السياسي في المنطقة العربية.

يقول الكاتب المصري البارز محمد حسنين هيكل[٣]: «العرب بما فعلوه وما لم يفعلوه، وصلوا بأنفسهم إلى حافة الانتحار. فالعالم العربي لم يعد منطقة أزمة عامة، بل منطقة أزمات مختلفة ومتعددة. والأمة العربية ليست في حالة ملل بل في حال اكتئاب جماعي».

القول إن العرب (أي ٣٠٠ مليون) وصلوا إلى مرحلة الانتحار، بيان خطير. والقول إنهم في حال اكتئاب جماعي، بيان أخطر. ولكي نتصوّر فداحة مثل هذه الخلاصات، علينا أن نتخيّل أن تنظيم القاعدة لم يعد حركة متطرفة معزولة عن التيار الإسلامي العام في المنطقة العربية، بل بات، بعملياته الانتحارية الجماعية، النموذج الذي يقدّم «الحل الأمثل» للخروج من الأزمات العربية المتراكمة. حينها، يمكن للنظام العالمي بالفعل أن يتوقع هجمات لا تنتهي على أسسه ومقوّماته ورموزه.

الانتحار والاكتئاب وجهان لعملة واحدة، كما يقول لنا علم النفس. ووصول العرب إلى هذه المرحلة من الأزمات النفسية ـ السياسية لم يكن بالأمر المستغرَب أو المفاجئ؛ فعلى مدى قرنين، كانت مشاريع النهضة تُضرب أو تُجهض الواحد تلو الآخر: من التحرر القومي إلى التنمية الاقتصادية، ومن الوحدة العربية إلى تحرير فلسطين، وصولاً في النهاية إلى تعثّر المشاريع الإسلامية من إيران إلى السودان ومن مصر إلى الجزائر.

ـ ٦ ـ

لكن كيف يمكن الخروج من هذا المأزق التاريخي؟

بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في واشنطن ونيويورك، لم يعد هذا (كما أسلفنا) سؤالاً عربياً يجب أن يجيب عنه العرب وحدهم؛ فما يحدث من تفاعلات

(٣) محمد حسنين هيكل، **أزمة العرب ومستقبلهم** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥)، ص ١٠.

داخلية في الرياض والقاهرة وعمان والقدس، بات وثيق الصلة بأمن نيويورك وبوسطن ولوس أنجلس وبرلين وباريس. وبرامج التربية والتعليم التي تُدرَّس في مدارس الشرق العربي وفي أفغانستان وباكستان، باتت جزءاً من الأمنين القومي الأمريكي والعالمي. ثم هناك العولمة التي تعمل الآن على محو أي/أو كلّ فاصل بين ما هو محلي وما هو عالمي. وفوق هذا وذاك، هناك بعض التطورات التي يجب تسجيلها:

فقد اهتزت، إلى حد ما، خلال أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وبعدها علاقة «الحب المحرّم» بين الرجعيات العربية والديمقراطيات الغربية، على رغم أنها انتعشت نسبياً في الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨. «علاقة الحب الغريبة» هذه، وفق تعبير جون كولي (J. Cooley)، انتهت إلى علاقة شك؛ فالعربية السعودية لم تعد (بالمطلق على الأقل) مملكة «معتدلة» حليفة للغرب، بل باتت أحد مصادر التطرّف الأيديولوجي والسياسي الأخطر. ومصر لم تعد (بالمطلق أيضاً) ركيزة استراتيجية آمنة، بل باتت منتجاً محتملاً للصواريخ البشرية العابرة للقارات، وحامت الشكوك حول إمكانية تغيير نظامها على يد أصوليين إسلاميين. أمّا استخدام الغرب الإسلام السياسي كسلاح سياسي مدة نصف قرن، فقد تكشّف عن كونه تأشيرة دخول ذات اتجاه واحد إلى جحيم التطرف.

كما انتهت مقولة التعايش بين غرب حديث وما بعد حديث من جهة، وشرق أوسط ما قبل حديث من جهة أخرى. وبات أمن النظام العالمي والعولمة يفرض جلب الشرق الإسلامي، مرة وإلى الأبد، إلى عالم الحداثة. جون لويس غاديس (J. L. Gaddis) تحدّث عن وجود «استراتيجية كبرى» لتغيير الشرق الأوسط بأكمله وجلبه إلى الحداثة. وقال فؤاد عجمي إن الدافع الأمريكي الرئيسي الآن هو «تحديث العالم العربي». أمّا مارتن أنديك، فتحدّث عن ضرورة إدخال إصلاحات كاسحة في الأقطار العربية، وتشجيع الطبعات المعتدلة من الإسلام (الفصل التاسع). وهذه كلّها تأكيدات بأن سؤال الأزمة في الشرق الإسلامي لم يعد سؤالاً محلياً بحتاً.

بيد أن توماس بارنيت (Th. Barnett)، الذي يعتبر أبرز محلل استراتيجي في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، كان الأفصح في ربط هدف التغيير في الشرق الأوسط العربي وغيره من مناطق العالم الثالث بعجلة العولمة الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة. ففي دراسة له بعنوان «خريطة البنتاغون الجديدة: الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين» يقول: كشفت أحداث ١١ أيلول/

سبتمبر ٢٠٠١ عن وجود ثغرة بين القوة العسكرية التي كان هدفها هزيمة الشيوعية، وقوة عسكرية مغايرة يجب أن تعمل لضمان هدف العولمة النهائي، وهو إنهاء الحرب كما نعرفها. ثورة المعلومات والاتصالات غيّرت معالم الصورة الدولية، لكن الولايات المتحدة كأمة لّما تفهم مضاعفات هذا التطور الكبير. قواتها العسكرية ما تزال تعمل على أساس ردود الفعل على الأزمات. صحيح أنها تدخلت عسكرياً في حقبة التسعينيات بأكثر مما فعلت طوال الحرب الباردة، إلا أن البنتاغون صنّف هذه التحركات تحت خانة «العمليات العسكرية» لا تحت خانة «الحرب»، وكأنه يريد أن يقول إن لا معنى استراتيجياً لها. وهذا ليس صحيحاً (في رأي بارنيت)؛ فالعمليات العسكرية وحالات الانتشار الحربي تركزت في تلك الأجزاء من العالم المستبعدة مما يسميه «مركز العولمة الفاعل». وهو يعرّف هذا المركز كالآتي:

ـ أية دولة أو منطقة تكون فاعلة إذا ما كانت تتفاعل مع مضمون التدفقات التي تتأتى من خلال إدماجها ما هو قومي بما هو اقتصاد عالمي (الأفكار، المال، الإعلام).

ـ أية دولة أو منطقة تكون فاعلة حين تسعى إلى تنسيق «قواعد حكمها الداخلي» مع الحكم العالمي الصاعد للديمقراطية، وحكم القانون، والأسواق الحرة (مثلاً عبر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية).

أمّا الدول أو المناطق التي تحتل الآن مركز العولمة، فإنها، في رأيه، أمريكا الشمالية، أوروبا، روسيا، اليابان، الصين (عدا ريفها)، الهند، أستراليا، نيوزيلندا، جنوب أفريقيا، الأرجنتين، البرازيل، التشيلي. ويبلغ مجموع سكان هذه الدول أو المناطق ٤ مليارات نسمة.

ويكتشف بارنيت، من خلال مسحه ١٤٠ عملية عسكرية أمريكية في فترة التسعينيات، أن القوات الأمريكية ذهبت بالتحديد إلى الدول الواقعة خارج مركز العولمة التي يسميها «الفجوة غير المندمجة»، وهي: حوض الكاريبي، أفريقيا، البلقان، القوقاز، آسيا الوسطى، الشرق الأوسط، جنوبي غربي آسيا والكثير من جنوبي شرقي آسيا. والتشابك المتعولم في هذه المناطق كلها ضعيف أو غائب.

إن دولاً ما تكون «غير متصلة» حين تفشل في كسب ثقة الشركات المتعددة الجنسيات بها، الأمر الذي يحد من الاستثمارات الخارجية. وهذا يمكن

أن يحدث لأن الدولة تكون ثيوقراطية، أو معزولة جغرافياً، أو مرتبطة بالعالم عبر دولة فاسدة.

ويرى بارنيت أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر هبة من السماء، على رغم قسوتها؛ فهي دعوة من التاريخ للولايات المتحدة كي تفيق من حلم التسعينيات وتبدأ في فرض قواعد جديدة للعالم. العدو في العالم الجديد ليس الإسلام ولا المكان، بل عدم الارتباط بالعولمة الذي يعني العزلة، والحرمان، والقمع، وعدم التعليم. وهذه كلّها علامات خطر. وبالتالي، إذا ما فشلت دولة ما أو منطقة ما في الانضمام إلى العولمة، أو رفضت الكثير من تدفقاتها الثقافية، فإنها ستجد في النهاية القوات الأمريكية على أراضيها.

ويشدد بارنيت على أن لدى الولايات المتحدة مسؤولية استخدام قوتها الهائلة لجعل العولمة عالمية حقاً، وإلا فإن أجزاء من البشرية ستدان بصفتها خارج النظام، وستعرّف على أنها عدو. وحالما تحدد الولايات المتحدة أعداءها، فإنها ستشن الحرب عليهم، مطلقة الدمار والقتل. وهي حين تتذكر أن عدم الارتباط بالعولمة هو العدو النهائي، فإنها، بتمديدها العولمة، لا تهزم فقط الأعداء الذين تواجههم اليوم، بل تزيل أيضاً جيلاً كاملاً من التهديدات التي قد يواجهها الأحفاد فيها غداً.

هكذا تحدث بارنيت، مزيلاً بذلك كلّ/أو أي لبس حول طبيعة وأهداف كلّ من الحروب والسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط العربي والإسلامي؛ فالعولمة أولاً، والباقي تفاصيل، وهي عولمة يجب أن تُفرض بشتى الوسائل.

هذه التغيرات الجسام في التوجهات الاستراتيجية الدولية كانت تترافق مع تحولات لا تقل خطورة في المنطقة العربية، لكن على الصعيد الأيديولوجي ـ السياسي؛ فقد تم نفض الغبار بسرعة عن مسألة الحرية بعد تعليق دام حقبات طويلة لصالح أولوية التحرير، وبات الحل الديمقراطي على كل شفة ولسان في المجتمعات العربية، على قدم المساواة مع هدف التحرير. وعلى رغم أن هذه المناخات لا تتجسّد حتى الآن في كتل تاريخية واضحة أو في مشاريع سياسية محددة، فإن الأوضاع تبدو جاهزة لإعادة الاعتبار إلى مرحلة تفتح الحريات التي ازدهرت في حقبة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولوصل ما انقطع فيها بعد الإفادة من دروس فشلها.

بالطبع، لن تكون التحولات الكبرى المرتقبة في الشرق الأوسط سهلة أو

بسيطة؛ فليس من السهل الآن الحكم على نتائج، أو استمرارية، أزمة التحالف بين الغرب والرجعيات الاستبدادية في الشرق العربي. كما لن يكون من السهل أيضاً استبعاد بروز عواطف قومية عربية وإسلامية عاتية، رداً على احتلال العراق ومناطق عربية أخرى. لكن ثمة حقيقة لا يمكن القفز فوقها، وهي أن تضعضع التحالف العربي التقليدي ـ الغربي سيكون حتماً لصالح الشعوب العربية؛ فهو سيجعل الدول المحافظة تقف عارية في بلاط الأسرة الدولية. كما أنه سيعيد إلى حد ما التوازن في الصراع بين القوى العربية الحديثة والقوى التقليدية في الشرق الأوسط، من خلال ارتسام موازين قوى جديدة. وهو أخيراً سيعطي القوى الحديثة فرصة العودة إلى «مسرح عمليات» المنطقة، بصفتها قوى فاعلة ومؤثرة فيها.

لكن هنا قد يطرح سؤال آخر نفسه: ما الطبيعة المحتملة لهذه القوى؟ هل ستكون إسلامية معتدلة، أم ستميل إلى إحياء القومية العربية في حلة ديمقراطية؟ أم أنها ستركّز على مشروع الدولة في كلّ دولة عربية؟ أم لن يتحقق أي من هذه الخيارات فتقع القرعة على الخيار الذي تحبّذه إسرائيل والمحافظون الجدد الأمريكيون: إعادة تشكيل الشرق الإسلامي على أسس قبلية وطائفية، وبناء دويلات جديدة على هذا الأساس.

طبعاً سيكون تفكيك المنطقة على أسس قبلية ـ طائفية ـ إثنية (أي ما هو أسوأ من اتفاقية سايكس ـ بيكو)، وصفة ممتازة لحالة عدم استقرار خطيرة ومديدة في الشرق الإسلامي. وإذا ما كان البعض في الغرب يطرح لبنان كنموذج لإقامة نظم طائفية ـ عشائرية شبه ديمقراطية، فعلى هذا البعض أن يتذكّر أن لبنان ينفجر بشكل دموي كل عشر سنوات تقريباً، بسبب إسناد نظامه السياسي إلى التوازنات الطائفية التي يؤدي اختلالها إلى انهيار النظام نفسه. كما أن الاستناد إلى الطوائف ـ العشائر في العراق سيكون أخطر بما لايقاس، ليس فقط لأن العراق يمتلك ثاني أكبر مخزون نفطي بعد السعودية (وبالتالي الانفجارات الداخلية فيه تؤثّر بقوة في الاقتصاد العالمي)، بل أيضاً لأن التمزّقات على أسس ما قبل حديثة ستنشئ فراغاً لن يملأه سوى الأصوليات المتطرّفة.

الاستقرار الحقيقي في المنطقة يجب أن يستند، كما رأى فريد زكريا، إلى «الكرامة العربية». وهذه الأخيرة ليست قفازاً دبلوماسياً يمكن استخدامه لتجميل الحلول القبلية والطائفية، لأنه لن يستطيع في الواقع القيام بهذا الدور. الكرامة

تعني هنا شيئاً آخر: اعتراف الغرب بمطالب العرب المزمنة كأمة.

صحيح أن القومية العربية كمشروع سياسي تلقّت ضربة قاسية بعد هزيمة ١٩٦٧ العربية أمام إسرائيل، ثم بعد احتلال العراق، وصحيح أن حزب البعث في العراق وسورية فشل في تحقيق مهمّته الرئيسية في تحقيق وحدة العرب وتوحّدهم، لكن الصحيح أيضاً أن القومية العربية ما تزال حية على المستوى الثقافي ـ الوجداني، وأية حلول دولية وإقليمية لا تأخذ هذه الحقيقة في عين الاعتبار، ستفاجأ في كل حين بفشل تحليلاتها للوضع العربي.

هذه نقطة. وثمة نقطة ثانية لا تقلّ أهمية: هناك قلة إدراك في الغرب للطبيعة الحقيقية للقومية العربية ودورها؛ فهي ليست فقط حركة حديثة تشاطر الغرب القيم الحديثة المترافقة مع الفكر القومي، بل هي أيضاً (أو بالأحرى أولاً) الجسر الحقيقي الذي يمكن أن يعبر فيه الإسلام في المنطقة العربية من التقليد إلى الحداثة، دون أن يشعر بالاستلاب أو الغربة. وهذا ما مكّن الرئيس جمال عبد الناصر، على سبيل المثال، من الدفاع في خطاب علني عن الحياة الليلية في شارع الهرم بالقاهرة، دون أن يخشى انقلاب الجمهور عليه. لماذا؟ لأن هذا الجمهور المسلم كان يجد نفسه في وصفة القومية العربية التي اقترحها ناصر، والتي طبّقت العلمانية والحداثة دون إدارة الظهر للدِّين.

هذه الوقائع يمكن أن تلقي بعض الأضواء على الخلفية الحقيقية للحركة السياسية في المنطقة العربية. ففي صلب هذه الخلفية هناك فرضية أن الدول العربية التي وُلدت بعد اتفاقية سايكس ـ بيكو فشلت. ووراء هذه الفرضية ثمة أخرى تقول إن على رغم غياب القومية العربية كمشروع سياسي، فإن الشعوب العربية لن تستقر إلا إذا وجدت نفسها في بوتقة واحدة. وقد أدركت بريطانيا هذه الحقيقة في أوائل أربعينيات القرن العشرين فدفعت إلى تأسيس جامعة الدول العربية. والأنظمة العربية، وعلى رغم عدائها الشديد لأية وحدة تحدّ من سيادتها، كانت مضطرة في كل مؤتمر عربي إلى التأكيد أنها تسعى بجد إلى تحقيق الوحدة العربية. وإذا ما عنى هذا الأمر شيئاً، فإنه من الخطأ القفز فوق العروبة في خضم البحث عن حلول في الشرق الإسلامي، خاصة تلك الحلول التي تسعى إلى إخراج المنطقة من أجواء الانتحار والاكتئاب التي ولدت في أتونها أحداث ١١/ ٩ الدامية.

قد لا يتّفق كثيرون مع هودغسون بشأن دور العوامل الخارجية الأول

والحاسم في الإجابة عن الـ «لماذا» تأخّر العرب؟ لكن الآن، وبعد كل ما جرى في العراق وأفغانستان ومع وجود «استراتيجيات كبرى» لدمج الشرق الإسلامي في مسيرة العولمة الرأسمالية، لن يستطيع أحد إدارة الظهر تماماً لفرضية هودغسون.

ثم هناك مسألة أخرى لا تقل أهمية: الشرق الاسلامي بدأ يشهد في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين بوادر تغييرات كبرى تطاول كلّ أسس النظام الإقليمي الإسرائيلي ـ الأمريكي الذي بُنِيَ على عجل في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ وانهيار العراق في عام ٢٠٠٣. والقسمات الرئيسية لهذه التغييرات هي الدخول القوي لتركيا وإيران على خط هذا النظام ومطالبتهما إما بتعديله (أنقرة) أو إطاحته برمته (طهران).

وحين نضع في الاعتبار أن هذا الاهتزاز في بنية النظام الإقليمي الإسرائيلي ـ الأمريكي، يترافق مع تحولات مماثلة في بنية النظام العالمي لصالح مجموعة العشرين، التي تؤدي فيها الصين وآسيا دوراً رئيسياً بدلاً من التفرد الأمريكي المطلق بالزعامة العالمية، فقد نستنتج أن الظروف الموضوعية ربما تكون في السنوات المقبلة أكثر رحمة وأقل قسوة على نهوض الحداثة العربية مما كانت عليه خلال القرنين الماضيين.

مقدمـــة

أطلّ القرن الحادي والعشرون برأسه وهو يحمل في ثناياه بشائر انقلاب تاريخي كبير في العلاقات الدولية: صعود الحضارات الآسيوية الشرقية والجنوبية (الصين، الهند، علاوة على اليابان وبقية النمور الآسيوية) إلى قمرة القيادة العالمية.

هذا الحدث الكبير سيحمل دمغة تاريخية فاقعة لثلاثة أسباب متلازمة:

الأول، هو أن صعود العمالقة الشرقيين الثلاثة، الصين واليابان والهند، في وقت واحد سيكون ربما أمراً يحدث لأول مرة في التاريخ؛ إذ كان صعود أحدهم في القرون الماضية يتم على إيقاع هبوط الثاني أو الثالث أو كليهما.

و**الثاني**، هو أن هذه القيامة الآسيوية تسجّل عودة الحضارات الشرقية القديمة والعريقة إلى مرحلة الفعل التاريخي، بعد غياب قسري وعنيف فرضته هيمنة الإمبرياليات الغربية لحقبة استمرت نحو خمسة قرون.

و**الثالث**، هو أن سطوع الشمس الآسيوية مجدداً سيؤدي بعد حين إلى بزوغ نظام عالمي جديد يكون فيه الغرب الأول بين متساوييْن، لا الأول على لا شيء، كما هي الحال الآن. وهذا التطور بدأ يتبلور بالفعل في الهزيع الأخير من عام ٢٠٠٩، حين برزت مجموعة العشرين التي تضم مجموعة الـ «بريك» (BRIC)، أي البرازيل وروسيا والهند والصين، وبقية الاقتصادات الجديدة الصاعدة، كبديل دولي من مجموعة الثماني الكبرى التي يهيمن عليها الغرب، وكثيراً ما كانت غرفة هيئة أركان النظام الرأسمالي الغربي التي كانت تُدار من كواليسها وردهاتها شؤون العالم كلها.

تعني هذه المعطيات، أو يجب أن تعني، الكثير بالنسبة إلى كلّ من الحضارة الإسلامية والشرق الأوسط العربي؛ ذلك بأن عودة شمس الشرق الآسيوي

وانتقال العالم من حقبة الإمبرياليات الغربية إلى عصر إمبراطورية العولمة، يمكن أن يكونا حافزاً لاستثارة حراك الحضارة الإسلامية بصفتها آخر الحضارات الشرقية التي لم تنبعث بعدُ من جديد. هذا إضافة إلى أن انحسار الهيمنة الغربية سيقلّص حدة المعضلة العربية المُزمنة حول «الصراع ضد الغرب، ومن أجله»، عبر توفير بدائل حداثة شرقية هذه المرة.

هذه النقطة الأخيرة، أي صعود الشرق الآسيوي وانحسار الغرب الأورو ـ أمريكي، ليست تفصيلاً بسيطاً، بل يمكن أن تُثبت عمّا قريب أنها الحدث الأضخم في سيرورة المستقبل العربي والإسلامي. لماذا؟ لأنها تؤكد قاعدة ذهبية تكررت فصولها كثيراً، على الأقل في كلّ تاريخ الغرب الأوروبي والشرق الإسلامي: صعود قوة أو حضارة ما، لا يكتمل أو ينجز إلا بسقوط أو تضعضع «الآخر» المنافس أو المضايق لها. فالنهضة العربية الإسلامية قامت على رفات إمبراطوريتي الفرس والرومان المتنافسين اللتين كانتا مرشحتين تاريخياً، لو بقيتا على قوتيهما، لعرقلة نهوض العرب وإجهاضه في المهد في القرن السابع ميلادي. وحدث الأمر نفسه في النهضة الأوروبية الحديثة، التي لم يكن لتنطلق في القرنين الثاني عشر والثالث عشر لولا بداية التراجع الخطير الذي عرفته الحضارة العربية الإسلامية.

الصورة هنا تبدو زاهية أكثر بالنسبة إلى معظم العالم الإسلامي منه إلى الوطن العربي؛ فالأول برزت فيه دول عدة، كتركيا وإيران وماليزيا وإندونيسيا، قطعت شوطاً كبيراً في البناء الذاتي القومي (الدولة ـ الأمة) والاقتصادي ـ التكنولوجي، كما في الاندماج في الاقتصاد العالمي. وهذا ما سيؤهّل إحدى هذه القوى بعد حين (خاصة تركيا) لتزعّم حركة نهوض حضاري إسلامي من نوع جديد، إن هي أرادت. هذا في حين إن الشرق الأوسط العربي ما يزال يتخبط في لجج أزمات داخلية عاتية ونكسات خارجية أدت إلى سقوط العديد من مناطقه مجدداً بين براثن الاحتلال المباشر وغير المباشر، وأدت أيضاً إلى دفع العرب إلى حافة الانتحار، سواء الفردي عبر اللجوء إلى العنف الانتحاري، أو الجماعي من خلال الحروب الأهلية المتّصلة، والصراعات الطائفية والمذهبية، وكراهية الذات (التنكّر للهوية العربية).

ومع ذلك، قد لا يكون النفق العربي مُظلماً إلى هذا الحد. صحيح أن العوامل الذاتية العربية تبدو قاتمة، أو على الأقل غامضة، مع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إلا أن تغيّر العوامل الخارجية التي ألمعنا إليها في

البداية، قد يمهّد الطريق أمام بلورة مشروع نهوض قومي عربي جديد متحرر من أخطاء الماضي (التخبّط بين أولويتي الحرية والتحرر، والتنمية والوحدة) ومنفتح على معطيات الحاضر (الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والاتحاد الاقتصادي).

بيد أن هذا النهوض سيكون ناقصاً أو متعثراً ما لم تتم دراسة تجارب التحديث العربية على امتداد القرنين المنصرمين، وذلك بهدف واضح: تحديد دور العوامل الداخلية والخارجية في جعل العرب ما هم عليه الآن، أي أمة باتت هي «القضية الشرقية» الجديدة في العالم، أو «العربي التائه» الذي ورث هذا اللقب التاريخي من «اليهودي التائه».

هذه المسألة مهمة، لا لأسباب نظرية أو مفهومية فحسب، بل أولاً وأساساً لأن تحديد العامل الأول الرئيسي المسؤول عن التعثّر العربي يقود إلى برامج عمل سياسية وأيديولوجية غاية في التباين، كما إلى مواقف سايكولوجية غاية في الافتراق قد تشبه إلى حد ما مواقف القدرية والجبرية في التاريخ الإسلامي.

هذا الكتاب[*]، الذي هو بمثابة رحلة زمنية في تأريخ تجارب الحداثة العربية على مدى الـ ٢٠٠ سنة الماضية، لا يحاول اتخاذ موقف محدد من الجدل حول دور الداخل والخارج في تأجيج الأزمات العربية، بل هو يجهد لعرض الوقائع كما هي، جنباً إلى جنب مع عرض وجهتي النظر حيال هذه المسألة على قدم المساواة. وربما لا تشفي هذه المقاربة غليل الباحث عن جواب صارم ومباشر عن سؤال الأدوار (الذي هو في بعض جوانبه سؤال النهضة نفسه)، لكنها ستكون قد حققت هدفها إذا ما أثارت بعض النقاش الجدّي في اتجاه إنهاء الانقسام حول الحرية والتحرر، والتنمية والوحدة، والهوية الوطنية والقومية، ودور الأمة الجديد في العالم الجديد، الذي بدأ يتبلور الآن على أيدي عمالقة آسيا.

(*) هذا الكتاب وضع أساساً للنشر بالإنكليزية في الولايات المتحدة بناء على طلب دار النشر «نيوبرس». لكن، وبعد أن حظي بموافقة حماسية من هذا الدار وأعلن موعد صدوره على الإنترنت لدى كل دور النشر العالمية تحت عنوان (*The Lost World of Arab Modernism*)، تعرّض لتكتيك التأجيل المدروس الذي يمارسه بعض الأطراف المعروفة في نيويورك، أساساً بسبب الفصول التي تتعرض لموقف الحضارة الإسلامية والأمة العربية من اليهود. أوردنا هذه المعلومة لمجرد الاعتذار عن أي معطيات قد يجدها القارىء العربي بديهية، لكنها ليست كذلك بالنسبة إلى القارئ الغربي.

الفصل الأول

العنف الانتحاري

أولاً: جذور الانفجار

لماذا ظاهرة أسامة بن لادن؟

يبدأ معظم التحليلات الغربية حيال هذه المسألة وينتهي في نقطة واحدة تقريباً: علاقة بن لادن بالإسلام، أو دور الإسلام كأيديولوجيا في بلورة ظاهرة العنف الانتحاري لدى بن لادن وتياره.

في خضم مثل هذه الانغماس التام في «تشريح» الإسلام لفهم هذه الظاهرة، تم تناسي الحقيقة الموضوعية وهي أن الانتحار ممنوع في الإسلام، وأن العنف الانتحاري هو أساساً ظاهرة مسيحية.

كيف؟

نحن الآن في صيف عام ٨٥١ في مدينة قرطبة الإسلامية الباهرة في إسبانيا المسيحية. في ذلك العام، تحدث ظاهرة ستقيم قرطبة ولا تُقعدها: ٥٠ مسيحياً يتوجهون على دفعات إلى ساحة المدينة ويبدأون في شتم الإسلام. الهدف: إجبار المسؤولين المسلمين على شنقهم.

القصة بدأت عام ٨٥٠ مع راهب يدعى بيرفيكتوس (Perfectus) كان يتجّول في شوارع قرطبة حين تحلّق حوله بعض العرب المسلمين يسألونه عن رأيه في المسيح (عليه السلام) ومحمد (صلى الله عليه وسلم). كان الراهب سعيداً بالحديث عن المسيح، لكنه تحفّظ عن التطرّق إلى النبي العربي. وحين أصرّ الحشد عليه، فَقَدَ السيطرة على غرائزه وأطلق العنان للشتائم ضد النبي والمسلمين. وقد حاول القاضي المُسلم تبرير فعلة الراهب كي يتجنّب إصدار حكم إعدام بحقه، لكن بيرفيكتوس كان يفقد أعصابه كلّ مرة وينهال بالشتائم على النبي والإسلام. بعدها، وبضغط من أمير قرطبة، لم يجد القاضي بداً من شنقه. وبعدها كرّت سبحة المسيحيين الذين يتعمّدون شتم الإسلام علناً لاستدراج المسلمين إلى قتلهم.

هذه الأحداث الجسام في قرطبة، كانت في الواقع رجع صدى للشهداء

المسيحيين إبان الإمبراطورية الرومانية الذين ضّحوا هم أيضاً بأرواحهم من أجل القضية. لكن الفارق كان واضحاً بين المسيحيين الرومانيين والقرطبيين. فالأوائل كانوا يمارسون العنف الاستشهادي من أجل حفز عودة المسيح ثانية، أمّا القرطبيون، فإنهم، كما تقول كارين أرمسترونغ (Karen Armstrong)، كانوا يخترعون بعنفهم الانتحاري عدوّاً، في وقت كانوا بأمسّ الحاجة إلى بلورة هوية جديدة[١].

كان العنف الانتحاري الطريقة الوحيدة لتشن أقلية ما حرباً مقدسة ضد أغلبية تهدد هويتها[٢]. بل يقول برنارد لويس إن الحرب المقدسة كانت هي نفسها فكرة مسيحية نشأت عند البيزنطيين خلال حربهم ضد الفرس[٣]، ثم عند الصليبيين في حربهم ضد العرب التي كانت ذروة الحروب المقدسة.

وهذا يفسّر الكثير من الالتباسات بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي حول هذه المسألة؛ فتعبير Crusade (الحرب الصليبية) مرتبط في الذهنية الغربية بالبطولة والفروسية، ثم لاحقاً بالحملات على الفقر أو الجريمة أو الظلم مثلاً، في حين إن هذا التعبير نفسه يقطر دماً بالنسبة إلى العرب، ويذكّرهم بالفظائع الصليبية التي حدثت في تلك الحقبة من القرن الثاني عشر.

بالطبع، لا تعني الأصول المسيحية لفكرتَي الاستشهاد الفردي والحرب المقدسة الجماعية أن الإسلام تأخّر كثيراً في تطبيقهما؛ فالجهاد بدأ بعد وقت قصير من انتصار الدين الإسلامي في مكة. والحشّاشون روّعوا المنطقة طوال ٣٠٠ سنة في القرون الوسطى بعمليات انتحارية غاية في الجرأة. لكن العودة إلى أصول هذه الظاهرة المزدوجة تساعد على فهم جذورها المفهومية؛ فقادة الفكر في مسيحية القرن الأول كانوا على عكس زملائهم من أتباع الديانات الوثنية، متعصبين حتى التزمّت ويرفضون أية تسوية بين توحيدهم للذات الإلهية وشرك الآخرين. لذا، وقفوا منذ البداية موقف العداء السافر ضدهم[٤]؛ فما داموا

---

(١) Karen Armstrong, *Holy War: The Crusades and their Impact on Today's World* (London: Macmillan, 1988), pp. 33-34.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٣) Bernard Lewis, *The Middle East: A Brief History of the Last 2,000 Years* (London: Weidenfeld and Nicholson, 1995), p. 233.

(٤) فيليب حتي، **خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى**، ٢ ج (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥)، ج ١، ص ١٩٠.

وحدهم يعرفون الحقيقة، وما دامت هذه الحقيقة واحدة، فلا مجال إلا لدين واحد وإله واحد.

ويشير جوزف أبو خليل، وهو سياسي لبناني مسيحي، إلى أن الإسلام جاء متأخّراً عن المسيحية سبعة قرون، ولم تكن المسيحية قبله أقل احتكاراً للحقيقة وأقل ميلاً للفتوحات[٥].

الجهاد في الإسلام فُرض في الفترة المدنية قبل فتح مكة، على رغم أن بعض المفكّرين الإسلاميين يعتبر تبنّي مفهوم الحرب المقدسة انحرافاً عن المبادئ الحقيقية للإسلام.

وهذا رأي تقدم به رجل دين مسلم هو الشيخ عبد الله العلايلي: «كان على خلفاء محمد أن يتابعوا سياسته التربوية (أي غير العسكرية ـ المؤلف) التي أنتجها لكي يحققوا الاختمار الديني المنتظر. بيد أن سياسة الخلفاء مالت إلى التوّسع ولم تدع فرصة لتحقيق الاختمار. فالتعجيل بالفتوحات كان بمثابة انحسار في النفسية العربية الإسلامية. وقد أصيب الإسلام، من حيث العجلة بالفتوح، بما أصيبت به الثورة الفرنسية»[٦].

على أي حال، جرت مياه كثيرة تحت أرجل المسيحية والإسلام منذ بداياتهما الأولى، انقلب خلالها العنف إلى مبدأ، والحرب المقدسة إلى سياسة لدى الطرفين. ولم يكن ذلك بالأمر الاستثنائي في التاريخ البشري الذي سيطرت على معظمه النزعة التوتاليتارية.

الأصولية الإسلامية الجديدة تُشكّل جزءاً من هذا التاريخ نفسه. لكن، لننتبه هنا إلى نقطة مهمة: كون ظاهرة ما امتداداً للتاريخ، لا يعني أنها لا تتضمن جديداً، أو أنها نسخة طبق الأصل عن شقيقاتها السابقات. العديد من المثقفين، على سبيل المثال، يعتقدون أن لا شيء تغيّر في الإسلام خلال القرون الستة الأخيرة، ويسمّي البعض ذلك انقطاعاً تاريخياً، بينما يلقي البعض الآخر كلّ تبعات التأخّر العربي الإسلامي على جمود هذه القرون الستة، خاصة خلال الحقبة العثمانية. لكن، وكما يقول هـ. أ. ر. غيب (H. A. R Gibb): «ليس هناك حركة

---

(٥) جوزيف أبو خليل، **لبنان وسورية: مشقة الأخوّة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٦) عبد الله العلايلي، **مقدمات لا محيد عن درسها جيداً لفهم التاريخ العربي** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤)، ص ٦٨.

فكرية تحدث في فراغ. ليس هناك تنظيم كبير للمعتقدات الإنسانية وللفكر والإرادة يقف جامداً حقاً لفترة ستة قرون»[٧].

إذن، ما جديد الحركات الأصولية الحديثة، التي كان نموذجها تنظيم أسامة بن لادن «القاعدة»؟ هذا بالطبع دون تناسي الحقيقة أن الجديد لا يعني بالضرورة الأفضل.

حسمت هذه الحركات سجالاً دار في صفوف الجسم الإسلامي طوال قرنين من الزمن حول أولويات العمل، لما يعتبرونه إنقاذاً للهوية الإسلامية من الاجتياحات الغربية.

وكان هذا الجدل، الذي احتل الجزء الأكبر من نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، يدور حول القضايا الآتية: نحو من يجب أن يوجّه المسلمون سهامهم: إلى الدولة والمجتمع «الكافرين» في الداخل، أم إلى العدو الخارجي المتمثّل في الغرب؟ ثم ما الأساليب التي يجب اتّباعها في هذا الصدد: العنف أم حركات الاحتجاج غير العنيفة؟

جاء جلّ الردود في تلك الفترة لصالح العمل الداخلي، سواء لإصلاحه وتحديثه (كما كان يطالب زعيم التيار الإسلامي الإصلاحي محمد عبده) أو لتغييره جذرياً (كما فعلت بعض تيارات حركة الإخوان المسلمين).

بيد أن الصورة تغيّرت بشكل كلي بدءاً من حقبة الثمانينيات. السبب: حرب أفغانستان. فقد منح «الكفاح المسلح» الذي شاركت فيه «القاعدة» السعودية و«الجهاد» المصرية هؤلاء ثقة متجددة بالنفس، وثقة أكبر في دور العنف المسلح في تحقيق الأهداف السياسية والأيديولوجية. وهذا ما سنبحثه لاحقاً.

وكان المنطق الذي سيطر على هذه المنظمات كالآتي: ما دمنا استطعنا إنزال هزيمة في دولة عظمى كالاتحاد السوفياتي، فإننا قادرون حتماً على هزيمة توأمها الأمريكي. وتعزّز هذا المنطق إلى حد كبير في أعقاب حرب الكويت عام ١٩٩١، التي أسفرت عن تمركز قوات أمريكية (مسيحية) في قلب شبه الجزيرة العربية، عقر دار الإسلام. وعنى ذلك انتقال الحركات الإسلامية من كونها حركات احتجاج داخلي، إلى اعتبار نفسها (واعتبارها من جانب بعض الغربيين)

(٧) Hamilton Alexander Rosskeen Gibb, *Modern Trends in Islam*, Haskell Lectures in Comparative Religion, University of Chicago (New York: Octagon Books, 1978,), pp. 2-3.

حركة تحرر وطني. وهذه كانت نقطة جديدة لم يقترب منها في السابق سوى الزعيم الإسلامي جمال الدين الأفغاني في أواخر القرن التاسع عشر، إذ كان هو الآخر يفكر في حلول مُسلّحة.

أمّا النقاط الأخرى الجديدة، فتمثلت بالطبع في الاعتماد الكبير لحركات العنف الإسلامي على أدوات الحداثة ومعدّاتها، خاصة في جانبها الأمني والعسكري والتنظيمي، من كومبيوتر وإنترنت وفاكس وهواتف نقالة، إلى صنابير الأموال الإلكترونية، مروراً بأصناف الأسلحة الحديثة. هذا على رغم أن برامج، أو بالأحرى توجهات، هذه الحركات في الداخل كانت مُغرقة في تقليديتها ورجعيتها، وكان نموذجها حركة طالبان الأفغانية.

بالنسبة إلى بن لادن وتنظيم القاعدة، لا تتوقف المسألة عند هذين التجديدين. القضية هنا أعقد من ذلك بكثير، وهي تميّز الـ «بن لادنية» من غيرها من الحركات الإسلامية، بما في ذلك حتى حليف بن لادن الأساسي تنظيم الجهاد برئاسة أيمن الظواهري.

تنبع نقطة الانطلاق في هذا التمييز من حقيقة أن ليس هناك (كما أسلفنا) حركة إسلام سياسي واحدة في الوطن العربي والعالم الإسلامي، بل هناك تلاوين عدة، إمّا بسبب التراكيب الخاصة لكلّ دولة من الدول الإسلامية، وإمّا بسبب تأثّر الحركات المعنية بظاهرتين مستجدتين هما القومية والوطنية. وحين تتباين الظروف، تتباين الأفكار والأيديولوجيات. وهذا بالتحديد ما يجعل ظاهرة بن لادن أعقد كثيراً من الأوصاف التبسيطية التي تُطلق عليها بوصفها مجرّد تجلّ من تجليات الإسلام. فهي، من جهة، تعبير كاسح عن أزمة الحداثة في مملكة السعوديين ومنطقة الخليج. وهي أزمة لم تزدها العولمة إلا تفاقماً. وهي، من جهة أخرى، حصيلة نصف قرن من الزمن كان فيه التحالف غير المقدس بين الأصوليات الإسلامية والديمقراطيات الغربية، خاصة الأمريكية، قائماً على قدم وساق. كما أنها في جانب من جوانبها أحد تعبيرات الأزمة العربية العامة.

فلنحاول معاً مقاربة كلّ من هذه العوامل عن كثب.

ثانياً: أزمة الحداثة

البلاد التي نشأ فيها بن لادن، السعودية، هي بلاد الحجاب والحداثة، التأخّر والتقدم، الانغلاق والانفتاح، النور والظلام.

هذه الشيزوفرينيا الحقيقية لم تنشأ من فراغ، فكما عبّر الشاعر الرومانسي الإنكليزي جون كيتس، «المتعصبون لهم أحلامهم، حيث يحيكون جنّة لطائفة». هذا بالتحديد ما فعله السعوديون؛ فهُم استعاروا من داعية ديني يُدعى محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ ـ ١٧٩٢) طهرانية يبشّر بموجبها أتباعه بالخلاص الأخروي، ثم أتبعوا ذلك بحروب عسكرية لإقناع الآخرين بالسيف بهذه الجنّة الموعودة. لكن هذا الزواج بين الأيديولوجيا والسيف اضطر إلى الانتظار أكثر من قرن، قبل أن يتأسس في شكل دولة على يد عبد العزيز بن سعود.

المثير هنا أن هذه الأصولية السعودية سُحقت مرّتين خلال القرن التاسع عشر على يد قوى التحديث المصرية. وبعد ٢٠٠ سنة، ستنتقم الأصولية السعودية من المصريين عبر المساهمة في تدمير الحداثة الناصرية في أواخر حقبة الستينيات.

في عام ١٨١١، هزمت جيوش والي مصر محمد علي باشا السعوديين ـ الوهابيين، وانتزعت منهم مكة والمدينة، وطردتهم من الحجاز. وفي عام ١٨١٨، قام إبراهيم باشا، ابن محمد علي باشا، بسحق السعوديين ـ الوهابيين مرة أخرى في معقلهم الصحراوي في نجد، ودمّر عاصمتهم الدرعية.

من سيساعد السعوديين على العودة إلى السلطة بعد قرن، لن يكون سوى دولة «كافرة» هي بريطانيا العظمى.

في أوائل القرن العشرين، كان الصراع الدولي محتدماً في الشرق العربي. لكن عبد العزيز لم ينهمك به، بل انشغل بفتوحاته العسكرية في شبه الجزيرة العربية.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٢٦، أعلن الفاتح الوهابي ابن سعود نفسه ملكاً على الحجاز في الجامع الكبير في مكة. وفي السنة التالية، نصّب نفسه سلطاناً على نجد وتوابعها. وكان استيلاؤه على أماكن الحج في الحجاز كسباً اقتصادياً كبيراً. وفي عام ١٩٣٢، توحّدت السلطنة النجدية الصحراوية مع الحواضر الحجازية في مملكة واحدة عُرفت بالمملكة العربية السعودية. وتم هذا بدعم بريطانيا التي اشترطت ألا تتوسّع المملكة أكثر من ذلك (باتجاه العراق مثلاً).

منذ اللحظة الأولى لنشأتها، كانت بذور الصراع بين الدولة السعودية و«الثورة» الوهابية قد زُرعت. فالإخوان، وهم الخلايا التي شكّلها عبد العزيز من البدو الوهابيين، إضافة إلى رجال الدين الرجعيين، تمرّدوا على كلّ مظاهر الحداثة

المادية في المملكة الوليدة، ولم يقبلوا منها سوى تلك التي تناسب أيديولوجيتهم، مثل الراديو الذي يبث فقط آيات قرآنية.

والحال أن الجذور العقائدية للحركة الوهابية لم تنشأ في شبه الجزيرة العربية، بل جاء الإلهام من المدرسة الطهرانية الحنبلية التي أنتجت ابن تيمية، أهم أصولي في التاريخ الإسلامي. وكانت محصلات الحركة الوهابية، وما تزال، بعيدة المدى. ففي مرحلتها الأصلية، شكّلت صدمة لضمير الجماعة الإسلامية بسبب العنف واللاتسامح اللذين مارستهما ليس فقط ضد عبادة الأولياء، بل أيضاً نحو المدارس والطقوس الإسلامية التقليدية المقبولة. فهم بإدانتهم لكلّ هذه المدارس بخيانة الفكرة التجاوزية النقية واستبعادهم غلطة الخوارج (وهم المثاليون الرافضون للحلول الوسط في القرن الأول للإسلام)، جعلوا أنفسهم هراطقة[٨].

لكن، على رغم الرفض الذي قوبلت به الوهابية من التيار الإسلامي العام، الأمر الذي حوّلها إلى أقلية، استمرت في الوجود في شكل الدولة السعودية. وهذه المرة لم تكن الطهرانية أو الأيديولوجيا هي الهدف، بل الاستخدامات السياسية العارية والمباشرة. فقد استخدم السعوديون المبدأ الوهابي لاستيعاب الشعب سياسياً وأيديولوجياً، حارمين إياه من حقوق المواطنة، فيما كانوا يمررون بعض عمليات التحديث الاقتصادي التي يحتاجون إليها لخدمة مصالحهم.

الرمز الفاقع لهذا الازدواج هو الدور الذي يؤديه «المُطوّع» في المجتمع السعودي. والمطوّع هو جزء من الحرس الديني الخاص، وظيفته سوق الناس بالعصا إلى المساجد أيام الجمعة، واقتحام خصوصيات المواطنين العاديين في كل ما يعتبره خدشاً للدين أوالتقاليد (بالطبع، الأمراء والطبقة الحاكمة مستثنون من سلطة المطوّع). وهكذا، وُلد هذا التعايش الغريب بين طهرانية الوهابية وبراغماتية الدولة السعودية، مع كل ما تحمله هذه البراغماتية الخاصة من فساد.

التقسيم هنا كان امتداداً لذلك الذي اخترعته المسيحية من قبل: ما لقيصر لقيصر وما لله لله. القيصر هنا هو الأسرة السعودية، التي احتكر أفرادها السلطتين الاقتصادية والسياسية، والله كان في عون المطاوعة الذين روّعوا المجتمع المدني السعودي بكل مقوّماته. ومن هذا التقسيم كانت تنبع الازدواجية

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٦.

التي أشرنا إليها في الشخصية السعودية، حيث يكون الناس «طهرانيين» في الشوارع العامة، ومنفلتين من كل طهرانية داخل منازلهم أو خلال رحلاتهم الخارجية.

ولم يزد مقدم عصر النفط هذه الازدواجية إلا تفاقماً؛ فالأسرة المالكة سيطرت على وارداته، فامتلكت القدرة على تمويل برامجها السلطوية. وتمكّن النفط من فرض سلوكيات وأنماط اجتماعية خاصة به وبطبيعته كمورد قابل للنضوب؛ إذ فرض الشعور ببشاعة الفقر، في الوقت الذي فرض مشروعية معيّنة لسلوكيات الفساد والرشوة. فهو نشر الأمل في رخاء مصطنع ومفاجئ، وتسبّب أيضاً في أزمة ثقة داخل المجتمع، وساهم في تكبيل الحريات وضرب بذور الديمقراطية وتدعيم التيارات الأصولية المتطرفة(٩).

لقد هدم النفط قواعد السلوك السياسي، ولم ينسج مكانها شبكة لقواعد جديدة تلم البعثرة وتحدد الأهداف، الأمر الذي خلّف فراغاً لم يكن ليملأه سوى الاستبداد السياسي.

هذه كانت بعض أسس الأزمة الكبرى للهوية التي خلقتها الازدواجية السعودية ـ الوهابية، وضخّمها النفط لاحقاً إلى ذرى لا سابق لها. فقد عاش المواطن السعودي في عالمين متنافرين:

الأول عالم ديني (إذا جاز التعبير) يعتبر أن هدف الحياة هو التحضير للموت، وأن وظيفة الدولة لتكون شرعية هي تسهيل هذا العبور، وإلا فهي شرك باطل ونزعة حيوانية. ومثل هذه النظرة تقدّم، نظرياً بالطبع، الأخلاق على السياسة، جاعلة الدولة وسيلة في خدمة الأخلاق.

أمّا العالم **الثاني**، فهو عالم دنيوي ينخرط فيه المواطن في مباهج الحياة، بشرط أن يتم ذلك سراً داخل البيوت والقصور، أو خارج البلاد. وهذه المباهج لا تعني بالطبع المشاركة في الحياة السياسية والقرارات الاقتصادية العامة، بل ترتبط فقط بمستلزمات العيش المادية. هذه الحداثة المشوّهة، بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، جعلت مملكة السعوديين أشبه بقلعة من قلاع القرون الوسطى.

---

(٩) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١١٢-١١٣.

إن أحد المعالم البارزة للمجتمعات الحديثة والمتطورة هو وجود تنوّع معقول من البنى المؤسساتية وتوزّع واسع للأشكال المميزة لعملياتها. والعامل الأساسي في التحوّل هو التباين والتخصص المتولد كرد فعل على التغيّر التكنولوجي المتواصل وعلى تنامي الاتصالات بين البشر[١٠]. في المقابل، يمكن تحديد المجتمع القروسطي عبر ربطه بالدولة، والكنيسة (المسجد في الإسلام)، والبلدة، مع طبقاته الخاصة[١١].

في المملكة، التي أسسها الملك عبد العزيز وسار على نهجه خلفاؤه، لا مؤسسات ولا تخصصية، والإصلاحات التي أدخلها الملك فيصل في الستينيات، لم تمس جوهر البيئة القروسطية نفسها، علماً بأنه لا بد للمجتمعات التي تدخل طور الحداثة من أن تشق طريقها عند نقطة معيّنة في ثلاثة حقول: الإصلاح السياسي والاجتماعي، تطوّر اللغة، وحرية الصحافة. هذا ما حدث في أواخر القرن العشرين في كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة. لكن السعودية بقيت استثناء. لماذا؟ لسببين اثنين:

الأول أن الحداثة الاقتصادية لم تقف على أرض صلبة؛ فهي كانت في معظمها حداثة استهلاكية لا إنتاجية. وحتى حين كان يقام بعض المشاريع الصناعية الإنتاجية، كانت القوى العاملة غير سعودية، وكانت تُراكم الخبرات والتقنيات ثم تعود إلى بلادها. ثم إن معيار الأجور المرتفعة وبروز طبقة وسطى، الذي يفترض أن يكون مؤشراً على تقدم الحداثة، لا ينطبق على المجتمعات النفطية العربية. فالأجور غالب الأحيان منفصلة عن الإنتاج، وهي تُقدّم بصفتها «منحة» من الدولة لقاء استسلام المواطنين لسلطتها. ومن جهة أخرى، لمثال مستويات المعيشة المرتفعة بسرعة في البلدان الأكثر حداثة جاذبية لا تقاوم لدى السكان في البلدان الأكثر تقليدية والسائرة على طريق الحداثة، وهي تقود أحياناً إلى تبلور غير ناضج للمواقف الحديثة، خاصة منها التوقعات الاستهلاكية، وهو ما قد يؤدي إلى عرقلة الحداثة بدل تعزيزها.

السبب **الثاني** هو تمسّك النخبة السعودية بالفصل التام بين التحديث الاقتصادي (على رغم كونه مشوّهاً أصلاً) والتحديث السياسي. وهنا، خدمت

(١٠) Mustafa O. Attir and Burkart Holzner and Zdenek Suda, eds., *Directions of Change Modernization Theory: Research and Realities* (Boulder, CO: West View Press, 1981), p. 9.

(١١) المصدر نفسه، ص ٩.

الوهابية كوصفة ممتازة في يد الأسرة السعودية لفرض حظر على أية إصلاحات سياسية، بدعوى أنها لا تُعبّر عن روح الإسلام. فهي ضربت على مدى ٧٠ عاماً كلّ أنواع التحديث الثقافي التي عرفها العالم، وكانت تتّخذ شكل التحرر من الانغلاق الديني، أو تبنّي العلم والديمقراطية، أو التوجّه نحو المستقبل بدل الماضي. وهذا حدث في المدرسة، كما في المسجد وحتى داخل البيوت التي كان يقتحمها حرّاس الوهابية للتثبت من عدم مخالفة المواطنين لقواعد السلوك التي فرضها المطوّع.

وإذا كان التشويه السعودي للحداثة في شقّها السياسي والأيديولوجي أمراً مفهوماً في إطار لعبة السلطة، فإن خياراتها الاقتصادية التي أدت بدورها إلى مفاقمة شديدة في طبيعة الأزمات الاجتماعية، أمر يحتاج إلى تساؤل: لماذا سارت النخبة السعودية على طريق الاستهلاك بدل الإنتاج، رغم أن القاعدة الإنتاجية الصلبة كانت ستوفّر لها قوة ومناعة قويين؟

أشرنا سابقاً إلى أن هدف الأسرة السعودية الأول والأخير كان ضمان سيطرتها على الأوضاع. وهذا تحقق بشكل جيد من طريق استخدام واردات النفط الضخمة لشراء طبقات اجتماعية برمّتها ودفعها نحو الغرق في بحر استهلاكي عاتٍ. وقد تطابق هذا الهدف إلى درجة مذهلة مع التوجهات الأمريكية التي أطلّت هي الأخرى على الخليج بوصفها مجرّد محطة وقود وسوق استهلاكية للسلع المدنية والعسكرية. وأرضى هذا التوجّه، إلى حد بعيد، الأسرة السعودية التي كانت تقايض السلع الأمريكية (خاصة العسكرية التي غالباً لا تستخدمها) بضمانات أمنية وعسكرية وسياسية شاملة تقدمها الولايات المتحدة لحماية النظام.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان الاقتصاد الأمريكي يشهد صعوداً كاسحاً في العالم، جنباً إلى جنب مع صعود الولايات المتحدة السياسي ـ الاستراتيجي كقوة عظمى. بيد أن تغيّر ظروف الاقتصاد الأمريكي لم يتطلب إدخال تغييرات جذرية على السياسة الاقتصادية المطبّقة في دول الخليج المنتجة للنفط، فاعتمدت هذه الدول منذ نشأتها اعتماداً شبه كامل على ما تحصل عليه من دخل من شركات النفط، وافتقرت في معظمها إلى مقوّمات الدولة المستقلة اقتصادياً، ومن ثم اعتمدت حكوماتها على الدعم العسكري والسياسي الذي تقدّمه بريطانيا، ثم الولايات المتحدة، ضَمن التبعية الاقتصادية الدائمة لهذه الدول.

ويلخّص الباحث المصري البارز جلال أمين طبيعة السياسة الاقتصادية الأمريكية إزاء منطقة الخليج بالأفكار الرئيسية الآتية[١٢]:

قدّمت تبعية دول الخليج للولايات المتحدة فرصة لا تعوَّض لاستغلال نفوذها السياسي والقوة الاقتصادية لشركات النفط على نحو يساهم في حل مشكلة ميزان المدفوعات الأمريكي، ويسدد في الوقت نفسه ضربة عنيفة إلى الاقتصادات المنافسة في أوروبا الغربية واليابان.

وهكذا حقق ميزان المدفوعات الأمريكي في أعقاب رفع أسعار النفط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ تحسناً مفاجئاً على حساب الاقتصادات الأوروبية واليابانية، وقفزت قيمة الدولار فجأة وانخفض حجم الدين الخارجي، وحققت شركات النفط الأمريكية الخمس العملاقة أرباحاً كبيرة، بينما زاد إنفاق الولايات المتحدة على استيراد النفط عام ١٩٧٤ مقارنة بعام ١٩٧٣ بمقدار ١٧,٨ مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط، عادت الولايات المتحدة واستردت منها في العام نفسه ١١ مليار دولار في صورة ودائع وقروض واستثمارات من الدول الأعضاء في أوبك. وهذا المبلغ لا يشمل ما أنفقته دول الخليج على استيراد سلع أمريكية.

وهكذا، شهدت السنوات التالية لـ «أزمة النفط» رواجاً لم يسبق له مثيل لتجارة الاستيراد في دول الخليج، بهدف إعادة تدوير الأموال مجدداً إلى الدولة الأم.

أمّا المشاريع الصناعية الإنتاجية التي أقامتها السعودية، بتخطيط من شركة «بكتل» (Bechtel) الأمريكية، فهي بمثابة قصة تراجيدية أشبه بالملاحم الإغريقية؛ فقد عهدت العربية السعودية إلى عدد من الخبراء في معهد ستانفورد (Stanford) للبحوث مهمة إعداد خطة تنمية خمسية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) قدّر إجمالي استثماراتها بمبلغ ١٤٢ مليار دولار. وقامت شركة «بكتل» بالتخطيط للمدينة الصناعية الجديدة في الجبيل. ولم يتردد الخبراء في وضع خطة طموحة للتصنيع على رغم ندرة القوة العاملة السعودية وضيق السوق المحلية والافتقار إلى أبسط مشاريع

(١٢) جلال أحمد أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، ص ٩١ وما بعدها.

البنية التحتية. فوضعت مشاريع الخطة على أساس «استيراد» ما لا يقل عن ٨٠٠ ألف عامل من الخارج، وعلى أساس استيراد معظم المواد الأولية، وتصريف المنتجات في الخارج أيضاً، بحيث تصبح السعودية، على حد تعبير بعض الكتّاب العرب، «محطة وحسب للإنتاج»، وتكون صناعتها مجرّد «صناعة عابرة» على غرار «التجارة العابرة»، تستورد أغلب عناصرها لتعيد تصديرها دون أن تترك أثراً يُذكر في تدريب قوة العمل الوطني أو في دفع صناعات أخرى إلى الوجود، بحيث يظل المركز المحرّك للصناعة خارج حدودها[١٣].

هذا التوجّه الأمريكي، مضافاً إليه رغبة السعودية في منع تبلور مؤسسات حديثة داخل المجتمع السعودي، خلق حالة من الفوضى والتناقضات الغريبة التي لم يعاينها أي مجتمع بشري من قبل: اقتصاد «غير مرئي» يدار من الخارج بعمال مستوردين إلى الداخل؛ شعب سعودي غارق في الاستهلاك على رغم وجوده خارج إطار العمل والإنتاج، فيما الأيديولوجيا الوهابية تفرض عليه قواعد سلوك «طهرانية» تتناقض حرفاً بحرف مع حياته الدنيوية الزاخرة بالخيارات السهلة. وفوق كل ذلك، نظام سياسي مغلق لا يحق لأي مواطن سعودي أن يناقش قراراته أو يساهم في بلورة خياراته. في مثل هذه الظروف، بديهي أن تصبح أزمة الهوية طاحنة إلى درجة السحق، ومدمّرة إلى أقصى الحدود.

إن الكاتب السعودي عبد الرحمن منيف أبرز من عبّر بلغة أدبية عن هذه الأزمة؛ ففي خماسيته **مدن الملح**، يصف الشخصية السعودية على النحو الآتي: «البشر خلال هذه الفترة تغيّروا إلى درجة لم يعد من السهل معها فهمهم أو التعامل معهم. إنهم أصبحوا طرازاً مشوّهاً من المخلوقات، أشبه ما يكونون بإحدى مراحل نمو الضفدع، خاصة المرحلة المتوسطة، حيث لم تعد تربطهم بما كانوه صلة، ولن يحملوا من ملامحهم الحالية شيئاً للمستقبل. وهذا لا ينطبق على الملامح وحدها بل يمتد أيضاً إلى النظرة والسلوك والعلاقات»[١٤].

وعن المدن، قال منيف: «في وقت من الأوقات، كانت حران مدينة الصيادين والمسافرين العائدين. أما الآن، فلم تعد مدينة لأحد. أصبح الناس فيها بلا ملامح. إنهم كلّ الأجناس ولا جنس لهم. إنهم كلّ البشر ولا إنسان. اللغات

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(١٤) عبد الرحمن منيف، **رواية مدن الملح**، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٨)، ج ٥: **بادية الظلمات**، ص ٢٨٤.

إلى جانب اللهجات والألوان والديانات. الأموال فيها وتحتها لا تشبه أي أموال أخرى، ومع ذلك كلّ من فيها يركض لكن لا أحد يعرف إلى أين وإلى متى. تشبه خلية النحل وتشبه المقبرة. حتى التحية فيها لا تشبه التحية في أي مكان آخر. إذ لا يكاد الرجل يلقي السلام حتى يتفرّس في الوجوه التي تتطلع إليه وقد امتلأ خوفاً من أن يقع شيء ما بين السلام ورد السلام»[١٥].

منيف لا يتحدث هنا عن تغيّرات الحداثة بما هي تبدّل لنمط إنتاج وسلوكيات جديدة، بل يتحدث عن مجرّد تغيّرات نسفت نمط الحياة البدوي السابق، ولم تقم مكانه سوى مدن بلا جذور، وخليط من الثقافات التي لا رابط بينها ولا جامع لها. ولذا، هي مدن ملح عابرة.

التنمية عمل تغييري سياسي واجتماعي. والحداثة الاقتصادية (وفق المدرسة الماركانتيلية) تعني تجميع الثروات عبر زيادة الإنتاج والجهد الجماعي للمجتمع. وهذا لم يحدث في منطقة الخليج، حيث تم تجميع الثروات دون جهد، الأمر الذي تسبّب في جملة من الأمراض النفسية والاجتماعية والسلوكية، وفي مقدّمها أزمة الهوية.

ولئن كان إسرائيل شاحاك قد اعتبر أن تحرر اليهود جاء من خارج، عبر الحداثة والدولة الحديثة الغربيتين اللتين أعطتا اليهود حرياتهم كافة[١٦]، فإن هذا (مجدداً) لم يحدث في الخليج. صحيح أن المنطقة تعولمت، ودخلتها عناصر الحداثة بعد دخول عامل النفط إليها مع بداية أربعينيات القرن العشرين، إلا أن الصحيح أيضاً أن انقطاعاً شبه تام نشأ بين فكرة التحديث ووسائلها. الفكرة كانت بسيطة في أذهان النخبة الحاكمة: نقل الحداثة بالقفل والمفتاح مع العمال المستوردين إلى الخليج، مشفوعة بكلّ رموزها السياسية من جيش وعَلَم وأجهزة استخبارات ووزارات. لكن الأدوات كانت معقّدة للغاية: استبعاد المواطنين عن كلّ مناحي العمل المنتج، وتحويلهم إلى ضفادع في المرحلة الوسيطة التي تحدث عنها منيف. وفي الوقت نفسه، استبعاد هؤلاء المواطنين عن أية مشاركة في القرار السياسي الذي يتحكّم بعملية التحديث. وهذا أدى إلى ما سمّاه بعض المحللين الغربيين «الإجازة الدائمة» للمواطنين عن العمل وقيمه. وقد أسفرت هذه «الإجازة» عن

---

(١٥) المصدر نفسه، ج ٢: **الأخدود**، ص ١٧٥.

(١٦) إسرائيل شاحاك، **الديانة اليهودية وتاريخ اليهود: وطأة ٣٠٠٠ عام** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٦)، ص ٤١ ـ ٤٢.

قطيعة حقيقية لدى المواطنين الخليجيين بين حاضرهم وماضيهم وبين «حداثتهم» وإرثهم الثقافي.

لابن خلدون ملاحظة مثيرة حول تأثير التغيّرات الموضوعية (الاقتصادية أساساً) في الناس؛ إذ يقول: «إن الأحوال إذا ما تبدّلت جملة، فكأنما تبدّل الخلق من أصله وتحوّل العالم بأسره وكأنه خُلِق من جديد». حسناً، الأحوال تبدّلت بشكل جذري في الخليج، من البداوة إلى «الحداثة»، ومن الجمل إلى الطائرة، لكن الخلق لم يتبدل كما الأحوال، بل بات مشتّتاً بين حاضر لا يسيطر عليه وماضٍ لا يستطيع العودة إليه. وفي مثل هذه الأحوال، ربما لا يكون مستبعداً أنّ تكون المشاكل المُرعبة التي تضرب الهوية أحد دوافع (وليس كلها بالطبع) العنف أو العنف الانتحاري، كما سنرى لاحقاً.

والحال أن نمط الحداثة المفصول عن «الاستقلال الحضاري» كان مرفوضاً حتى في الدول التي قطعت شوطاً مهماً على طريق التحديث، كمصر. وهكذا، رأى السياسي المصري عادل حسين أن ثمة حاجة إلى «ثورة بالغة العمق في نفسية المجتمع والأفراد لوقف الانسحاق والشعور بالدونية»، وهو رفض فكرة التحديث أو حتى المشروع الحضاري، وتمسّك بفكرة «الاستقلال الحضاري»[١٧].

إذا كان الأمر على هذا النحو في بلد شهد تجارب تحديث عميقة طيلة قرنين من الزمن، فكيف يمكن أن يكون الأمر في بلد لم يغادر خيمه وحياته البدوية الصحراوية إلا قبل سنين قليلة؟ برنارد لويس لامس طبيعة هذه الأزمة حين قال: «في العصور الحديثة، العامل المهيمن على وعي معظم الشرق أوسطيين كان تأثير أوروبا، ولاحقاً الغرب على وجه العموم، والتحولات، والبعض يقول الصدع، الذي أحدثه كل ذلك، مضيفين أن التاريخ الحديث للمنطقة يقوم على التغيّر السريع والمفروض، وعلى التحدي من قِبَل عالم أجنبي، وعلى مراحل وآفاق مختلفة من رد الفعل، والرفض، والاستجابة»[١٨].

حسناً. شعوب منطقة الخليج لم ترفض أو لم تردّ هذا التغيير المفروض من الخارج، بل تاهت ببساطة وطوّرت شخصيات عدة ملتبسة لا جامع بينها. وفي

(١٧) عادل حسين، **نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٨)، ص ٦٨.

(١٨) Lewis, *The Middle East: A Brief History of the Last 2,000 Years*, p. 17.

لحظة ما، كان لا بد أن تصطدم هذه الشخصيات المتضاربة. كل ما في الأمر أنها كانت تنتظر نظرية أو أيديولوجيا ما تساعدها على هذا الانفجار الصدامي.

أين موقع أزمة الحداثة هذه في المنطقة من ظاهرة العولمة؟

ثمة نظريتان متطابقتان، على رغم اختلاف جذورهما الأيديولوجية: **الأولى** لليساريَين مايكل هاردت (M. Hardt) وأنطونيو نيغري (A. Negri)، اللذين يعتبران الأصولية الإسلامية ظاهرة من ظواهر ما بعد الحداثة، على رغم اعتبارهما الزواج الجامع بين ما بعد الحداثة والنزعة الأصولية زواجاً شاذاً، نظراً إلى أن خطابي ما بعد الحداثة والنزعة الأصولية على طرفي نقيض: هجنة مقابل نقاء؛ اختلاف في مواجهة هوية؛ حركة في مقابل ركود.

ويبدو في هذا السياق أن حَمَلة لواء ما بعد الحداثة والموجة الراهنة من الأصوليين، ظهروا ليس فقط في وقت واحد، بل ردّوا أيضاً على الوضع نفسه وإن من قطبين متناقضين في التسلسل الهرمي العالمي، وفقاً لتوزيع جغرافي مثير. ومع قدر كبير من التبسيط، يستطيع المرء أن يقول إن أطروحات ما بعد الحداثة تتناغم، في المقام الأول، مع الطرف الرابح في عمليات العولمة، في حين تكون الأطروحات الأصولية جذابة بالنسبة إلى الطرف الخاسر.

مع بنجامين باربر (B. Barber) نحن أمام المقاربة نفسها، ولكن من زاوية مختلفة؛ فهو يرى أن «التصادم بين قوى القبلية التقسيمية والأصولية الرجعية التي أطلقت عليها أنا «الجهاد» (الإسلام ليس هو القضية هنا) وبين قوى الحداثة الإدماجية والعولمة الاقتصادية والثقافية الصارخة التي أسميتها «ماكوورلد»، تفاقم بشكل وحشي بسبب الاعتماد المتبادل الديالكتيكي لهاتين القوّتين اللتين تبدوان متعارضتين»[١٩].

ولكي لا يترك باربر أي مجال للشك حيال ما يعني، يسارع إلى القول: «إن صراع الجهاد ضد ماكوورلد ليس صدام حضارات بل تعبير جدلي عن التوتر المستند إلى حضارة عالمية واحدة فيما هي تنبثق على خلفية من الانقسامات الإثنية والدينية التي خلق العديد منها ماكوورلد»[٢٠].

---

(١٩) Benjamin Barber, *Jihad vs. McWorld: How Globalism and Tribalism Are Reshaping the World* (New York: Ballantine Books, 1995), p. xii.

(٢٠) Ibid., p. xvi.

بين أيدينا هنا محاولة لوضع الأمور في نصابها: كيف نفسّر ظواهر كطالبان وبن لادن والثورة الإيرانية والأصوليات الإسلامية المسلّحة والمتطرفة، في سياق ما يشهده العالم الآن من ثورة تكنولوجية ـ اقتصادية كاسحة يطلق عليها اسم العولمة؟

الإجابة السهلة هي تلك التي تقدمها هاتان النظريتان. لكن الوقائع تشير إلى إجابات مغايرة: هذه الحركات لا تتمرد ضد ما بعد الحداثة بما هي نفسها محاولات تحديثية، بل من أجلها، ولا تعلن الحرب للقضاء على الحداثة وما بعدها، بل من أجل الحصول على حداثة مطابقة للثقافات المحلية والهوية الذاتية. وهذه المعركة كانت دائرة في الشرق العربي منذ أن بدأ الاشتباك بين الحداثة والتقليد مع حملة نابليون على مصر في أواخر القرن الثامن عشر.

«أنا ببساطة واختزال، مغرّب ومغترب معاً»[٢١]. هذا ما أعلنه بجرأة د. أسامة الخولي، مستشار معهد الكويت للأبحاث العلمية. وهذا اعتراف ذو مغزى عميق سيتكرر على لسان معظم الباحثين العرب الذين تعرّضوا لمسألة الهوية والحداثة؛ فمحمد عابد الجابري يقول[٢٢]: «الصراع في الوطن العربي لم يكن في القرن الماضي، ولا هو في هذا القرن، صراعاً بين قوى التجديد وقوى التقليد وحدها، بل أخذ الصراع، ولا يزال يتخذ، مظهراً مزدوجاً ومعقّداً **هو الصراع ضد الغرب ومن أجله في آن**. ضد عدوانه وتوسّعه من جهة، ومن أجل قيمه الليبرالية ومظاهر التقدم فيه من جهة أخرى». ويقول أحمد صدقي الدجاني[٢٣]: «.. والحق أننا إذا ما تأملنا في حياتنا الفكرية، سنجد أن كثيراً من المفكرين والمثقفين تنقلوا هم أنفسهم بين ثلاثة مواقف: موقف الانكماش والرفض المطلق لحضارة الغرب (وهذا الموقف استقطب قلة مؤمنة متعصبة ورافضة)؛ موقف الانغماس (وهو استقطب قلة مؤمنة ومتعصبة وقابلة للغرب)؛ وموقف ثالث يقرن بين الأصالة والتغريب (وهو موقف الكثرة الغالبة).

وهكذا، يمكن أن يكون العربي في مرحلة من مراحل عمره منفتحاً، ثم

---

(٢١) **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٧٨٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣١٩.

في مرحلة أخرى منغلقاً، وبعدها قد يحاول التوفيق بين الغرب (التحديث) والثقافة المحلية (التقليد). فما تفسير هذه الظاهرة التي تكاد تكون حال انفصام مرَضية (شيزوفرينيا)؟

ثمة تفسير مقنع: العرب تعرّفوا في الواقع على نمطين من الحداثة الغربية لا على نمط واحد:

كان **الأول** تلك النهضة التي انطلقت ثورتها بين عامي ١٢٠٠ و١٦٠٠، حين أقدم البشر على إعلان أنفسهم أسياداً على حياتهم، منتجين للمدن وصانعين للتاريخ. وهم أورثوا الأجيال التالية (كما يضيف هاردت ونيغري) فكرة تجريبية عن العلم، وتصوّراً تأسيسياً للتاريخ والمدن، كما قدّموا الوجود بوصفه حقلاً كامناً للمعرفة والفعل. ومع هذا النمط من الحداثة، أصبح الإنسان إنساناً مضاعفاً، إنساناً إنساناً (Homo Homo)، وتمّت إنزال قدرات الخلق التي كانت من قبل تعود حصراً إلى السماء، إلى الأرض، وجرت إعادة ترسيخ بناء السلطة على أساس قضية كلّية إنسانية وعبر فعل جمهور من الكيانات الفردية.

أمّا النمط **الثاني** من الحداثة، فيقول هاردت ونيغري إنها تمخّضت عن حرب، عن ثورة مضادة، خيضت ضد الحداثة الأولى (النهضة)، فغرقت أوروبا في بحر من الحروب الدينية والاجتماعية والأهلية. وفي الصراع على صيغة الحداثة، كان النصر من نصيب النمط الثاني، ومعه قوى النظام التي سعت إلى تحييد نفوذ الثورة الأولى. وهكذا، تمّت إعادة فرض أيديولوجيات قائمة على التحكّم والتسلط، وباتت الحداثة نفسها تتحدد بالأزمة. لقد تم إشعال حرائق الخرافة في أوروبا كلها، وبرزت الدعوات إلى إخضاع كلّ الكتل السكانية في العالم لسيطرة الاستعمار الأوروبي. وبرزت مركزية الذات الأوروبية كردّ على فكرة النهضة حول المساواة بين البشر. وما لبثت هذه الحداثة الثانية أن تكشّفت عن قرون التنوير التي كانت مهمّتها الأولى السيطرة على الفكرة الإنسانية، عبر إنشاء أجهزة (برجوازية) متسامية وقادرة على ضبط الجمهور.

هذه الحداثة الثانية هي التي رفضها العرب. حتى القلة المتطرفة التي قررت الانكماش والانغلاق، لم يكن في وسعها إلا الدعوة إلى الأخذ ببعض الإنجازات التقنية للحضارة الغربية، على رغم معرفتها أن التقنيات ليست سوى امتداد طبيعي للثقافات. هنا، وفي هذا المعنى الضّيق وحده، يمكن إدراج الأصوليات الإسلامية المتطرفة في خانة الحركات المُحتجّة على العولمة.

ثالثاً: الأزمة العربية

الأصولية الـ «بن لادنية»، إذاً، هي الابنة الشرعية لنمو حداثة مشوّهة في الخليج، إضافة إلى كونها رد فعل على حداثة أو ما بعد حداثة العولمة. لكن هناك أيضاً عاملاً ثالثاً يشير إلى أن الأزمة الأصولية كانت رجع صدى أيضاً لفشل مشروع الحداثة في الوطن العربي الأوسع.

كيف؟

تجب الإشارة، أولاً، إلى خطأ وقع فيه بعض المستشرقين والمفكرين الغربيين، حين حاولوا مقاربة مسألة الدولة في الوطن العربي من منظور مفهوم الدولة ـ الأمة، فأوصلهم ذلك إلى قناعة تقول بغياب الدولة الإقليمية ذات الحدود في الإسلام (برنارد لويس)، أو بأن تاريخ المنطقة العربية الإسلامية هو تاريخ طوائف وقبائل (جاك فيليس ـ J. Weuless). والأمر هنا شبيه بمحاولة إلباس رجل طويل سروالاً قصيراً، وحين لا تنجح المهمة يتم إلقاء المسؤولية على الرجل.

أجل، مفهوم الدولة في الإسلام ليس هو المفهوم نفسه في الغرب. وجذر المشكلة في الغرب يكمن في إغفال الحقيقة بأن في الحضارة الإسلامية نزعة وحدوية جارفة تجعل أي مشروع لقيام دولة ـ أمة منفصلة أو مستقلة عن الأمة العربية، مشروعاً شبه مستحيل. فإذا كانت الصيغة في الغرب هي الدولة ـ الأمة، فإنها من منظور تراثي عربي تصبح الأمة ـ الدولة. وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى كيانات ماكرودولتية، كمصر والمغرب والسعودية، فهل يمكن أن يكون الأمر عكس ذلك في دويلات قامت على عشائر وقبائل أو طوائف؟

لقد كانت المنطقة العربية موحّدة إلى هذه الدرجة أو تلك إبان عهد الدولة العثمانية. ولذا، شهدت استقراراً نسبياً، ولكن قوياً، دام أربعة قرون متصلة. ولم يطل اللااستقرار برأسه إلا بعد تقسيم المنطقة إلى شعث في اتفاقية سايكس ـ بيكو البريطانية ـ الفرنسية في أوائل القرن العشرين. هذه المعطيات مهمة لفهم جانب من طبيعة أزمة الشرعية في منطقة الخليج. وهي الأزمة التي تساهم الآن في تفريخ حالات التمرد والعنف.

فحين تنص دساتير الأقطار العربية (كما هي الحال الآن) على أن هذه الدولة أو تلك «جزء من الأمة العربية»، تكون قد أسقطت بشكل تلقائي شرعية

وجودها ككيان دائم، وأثبتت أنها مجرّد مرحلة انتقالية إلى الدولة العربية الواحدة. هذه المعضلة، أي معضلة لا شرعية توزّع العرب على كيانات سياسية «مؤقتة»، تنضم إلى سلسلة معضلات أخرى لتشكّل بؤرة أزمات عربية متفجّرة تطاول كلّ الشعوب العربية في جميع أقطارها، ولا تتفاوت إلا في درجة الحد وحسب.

أمّا باقي المعضلات، فيمكن تكثيفها كالآتي:

داخلياً، فشل الجمهوريات كما الملكيات العربية في تطوير حداثة ناجحة على الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية، ناهيك عن الفشل البديهي والحتمي لمحاولة إحلال مفهوم الدولة ـ الأمة مكان مفهوم الأمة العربية، أو مفهوم الأمة ـ الدولة. وخارجياً، التعثر، الحتمي هو الآخر، لمحاولات الدول العربية المنفردة احتلال موقع في النظام العالمي يلبّي حاجات الشعوب إلى احترام الذات واستعادة الكرامة. وهذه نقطة سنعود إليها لاحقاً.

الآن، إذا جمعنا في أنبوب اختبار واحد تشويه الحداثة في الخليج، وأزمات الهوية، والإخفاقات القومية والاغتراب عن العصر، فعلى ماذا سنحصل؟ نحصل على أسامة بن لادن.

رابعاً: أسامة بن لادن

في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، كان لبنان في الوطن العربي عاصمة الحريات الليبرالية التي تحميها ديمقراطية نسبية، والحياة الاجتماعية المتحررة والصاخبة، والاقتصاد الحر. وكلّ هذا مكّنه من التحوّل إلى جسر بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية. هذا إضافة إلى كونه المركز الثقافي والطبي والتعليمي الذي خرّج مئات من العرب الذين تبوّأوا لاحقاً مناصب قيادية في بلدانهم.

هذه الميزات كانت تتناقض حرفاً بحرف مع واقع الأنظمة العربية التي كانت غاطسة إمّا في استبداد ملكي تقليدي تحرسه عادات قبلية وعشائرية، وإمّا في استبداد «تقدمي» جلبته إلى المنطقة أنظمة ثورية تأثّر بعضها بالشعبوية الفاشية. لبنان، بعقلانيته وجنونه، كان أيضاً بمثابة مشروع سياسي ـ اقتصادي كان يمكن أن يكون نموذجاً للحداثة في المنطقة العربية، حيث تتزاوج الحداثة مع الأصالة، ويتقاطع الشرق والغرب في مزيج ندر وجوده في العالم. لكنه كان وردة جميلة وسط غابة من الأشواك الإقليمية؛ وردة اعتبرَتها معظم الأنظمة التوتاليتارية العربية سابقة خطرة على وجودها. كما نظرت إليها إسرائيل بعين حمراء بسبب

منافستها لها في المجالات الديمقراطية والاقتصادية. هؤلاء جميعاً كانوا ينتظرون الفرصة السانحة لمحاصرة الظاهرة اللبنانية أو حتى القضاء عليها.

جاءت الفرصة مع انتقال أزمات القضية الفلسطينية إلى الأرض اللبنانية. كانت حرب ١٩٦٧ التي هزمت فيها إسرائيل مصر وسورية والأردن، قد أدت إلى صدمة عنيفة للشارع العربي لم يستطع معالجتها سوى المقاومة الفلسطينية المسلحة التي انطلقت أولاً من الحدود الأردنية. وكانت الهزيمة فرصة ذهبية لهذه المقاومة كي تتحوّل إلى ظاهرة عربية، أو على الأقل إلى قوة تجذب وراءها الأنظمة العربية المترددة في الصراع مع إسرائيل؛ فالتفّت الشعوب العربية حول المقاومة واعتبرتها البديل من الأنظمة العربية العاجزة، في إطار ما سمّي آنذاك «حرب التحرير الشعبية»، التي كان الشعب اللبناني، ولمزيد من الدقة، الشطر المسلم منه، جزءاً منها والطرف الرئيسي الذي احتضن المقاومة الفلسطينية بسبب مشاعره القومية العربية القوية التي لم تزدها هزيمة ١٩٦٧ إلا اشتعالاً. والواقع أن المسلمين اللبنانيين كانوا يشعرون بالذنب، لا بل بالهزيمة، لأنهم لم يشاركوا إخوانهم العرب في الحرب.

لقد امتزجت لدى المسلمين اللبنانيين الرغبة بالذاكرة: الرغبة في الحفاظ على ازدهار بلدهم وعلى موقعه العربي والدولي المميّز، والذاكرة الجماعية التي تربطهم بالأمة العربية. وبلغت الأزمة ذروتها مع أحداث أيلول/سبتمبر الأسود في الأردن عام ١٩٧٠، التي قصم فيها الجيش الأردني ظهر المقاومة الفلسطينية، وأجبر مقاتليها على الرحيل. الرحيل إلى أين؟ إلى لبنان.

لم يتحمّل النظام الطائفي اللبناني الخلل الفادح الذي أحدثه وجود نصف مليون فلسطيني من المسلمين السنّة على أراضيه، خاصة بعد أن أصبحت المقاومة الفلسطينية، وبدعم من اليسار اللبناني، دولة داخل الدولة، فانفجرت الحرب الأهلية الطائفية عام ١٩٧٥، وكان أول ضحاياها مشروع الحداثة. وبعدها، أفلتت كلّ الأصوليات الدينية والطائفية والعشائرية من عقالها في عرس دم مرعب.

الشاب أسامة بن لادن وصل إلى لبنان في أواخر آب/أغسطس ١٩٧٣، حين كان لبنان ـ الحلم ما يزال منتعشاً على رغم بدء تكاثر المسلحين الفلسطينيين على أراضيه. وهذا ما أفسح في المجال أمام هذا الفتى السعودي الفاحش الثراء أن يعيش تجربة لبنان الحديث حتى الثمالة. وهو اندفع إلى نمط الحياة الجديد بلا

تردد، إذ رتّبت له عائلته شقة فخمة في بلدة برمانا حيث كان يتلقى تعليمه، وجاء مع الشقة خادمة وطبّاخ وسيارة وسائق، إضافة إلى مصروف أسبوعي وفير. لكن لبنان الليبرالي المنفتح كان مكاناً غريباً بالنسبة إلى فتى من مجتمع السعودية المقيّد، ولم تكن لديه سوى خبرة محدودة بطرائق الحياة الغربية من خلال العطل السريعة في أوروبا. في البداية، وأكثر من أي شيء آخر، صُدم أسامة بالنسوة[٢٤]. لكنه، على رغم ذلك، انغمس بكليته في الحياة الجديدة، فدرس في صفوف مختلطة من الجنسين، وذهب مراراً مع الفتيات إلى السينما (وهذا بالطبع أمر مستحيل في مملكة الوهابيين)، وتذوّق الفاكهة المحرّمة، وعاقر الخمر بكثافة، وعاشر المومسات، ثم اختار فتاة كصديقة، وهي لبنانية مسيحية اسمها ريتا. هكذا كان نمط الحياة الذي تبنّاه أسامة نحو سنة من الزمن بعد وصوله إلى لبنان. وخلال هذه الفترة، تغيّر بشكل درامي، متأثراً بالمسلمين الأكثر ليبرالية حوله ـ وبأصدقائه المسيحيين، فاتخذ موقفاً أكثر ليبرالية إزاء الدين، وتبنّى ما يمكن وصفه بدقة أكثر بالنهج المسالم. وعلى رغم كثرة المساجد، كان متساهلاً حيال الصلاة خمس مرات في اليوم[٢٥].

لكن المثير هنا أن هذه الحياة الصاخبة لم تمنع أسامة من التفوّق في دراسته الأكاديمية؛ فهو أثبت أنه شاب ذكي ولامع يتمتع بعقل منفتح وبإصرار على النجاح. ويقول الكاتب آدم روبنسون (A. Robinson) إن تجربة لبنان ظلّت حيّة في ذهن أسامة في وقت لاحق. وهو حين عاد إلى السعودية، كان يخطط للعودة إلى لبنان. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ماذا كان سيحدث لو أن الحرب الأهلية لم تنشب في لبنان، ولو أن أسامة بن لادن واصل التعرّض للمناخات الليبرالية والانفتاحية نفسها التي كانت تعيشها بيروت؟ هذا ليس مجرّد سؤال افتراضي؛ فحاضر لبنان في الخمسينيات والستينيات كان يقدّم للمواطنين العرب صورة عن مستقبلهم القريب، أو على الأقل عن المستقبل الذي يأملون في الوصول اليه. أسامة بن لادن عاش حياته كواحد من هؤلاء.

بيد أن التاريخ دار دورته ونشبت الحرب الأهلية المدمّرة. وهذا ما جعل

---

(٢٤) Adam Robinson, *Bin Laden: Behind the Mask of the Terrorist* (London: Mainstream Publishing, 2001), pp. 62-65.

جل المعلومات عن حياة بن لادن في بيروت وجدة مستقاة من هذا الكتاب.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٦.

أسامة يستقر في السعودية، حيث كان خلال النهار يداوم في جامعة الملك عبد العزيز، وكان خلال الليل يعاقر الخمر في إحدى دارات أصدقائه. وفي عام ١٩٧٧، حدث التحوّل الجذري لديه حين أقنعه شقيقه سالم، الذي كان يبلغ الخامسة والعشرين (أسامة كان في العشرين)، بأداء فريضة الحج في مكة. والأرجح أن أسامة وافق بسبب حبّه لأخيه الذي كان يبدي له اهتماماً خاصاً. لكن مكة وغار حراء الذي تلقّى فيه النبي محمد (ﷺ) الوحي، حرّكت، على ما يبدو، شيئاً نائماً في لاوعي أسامة: جذوره الدينية.

بعد الحج شهدت حياة أسامة انعطافاً جذرياً آخر، مع أن أسامة كان قد زار مكة من قبل، مع عائلته، مرات عدة، بيد أن هذه الزيارة بالذات هي التي غيّرته. لماذا؟ البعض يقول إن التفسيرات التي أطلقها رجال الدين السعوديون حول الدمار الذي لحق بلبنان وعزوا سببه إلى الحرية المنفلتة من أي قيد ديني، أثّرت في أسامة تأثيراً عميقاً. وهذا تفسير معقول؛ إذ إن العودة إلى ملكوت الله كان يمكن أن تعوّض عن خسارة «مملكة» لبنان السابقة. لكن التفسير الأكثر عقلانية هو حقيقة أن كلّ عربي معرّض لأن يختبر الأطوار الثلاثة التي تحدّث عنها محمد صدقي الدجاني: التقوقع ثم الانفتاح (أو العكس)، ثم التقوقع أو محاولة العثور على حل وسط بين الحداثة أو الأصالة. وهذا ينطبق حتى على زعماء، كجمال عبد الناصر وياسر عرفات اللذين بدآ حياتهما وهما أقرب إلى الجماعات الإسلامية وانتهيا بالانضمام إلى الحركات العلمانية التقدمية.

وثمة تحليل آخر يبدو أكثر عمقاً: تأثّر المسلمين الشديد بشخصية النبي محمد (ﷺ) وسلوكياته. آداب هذا التأثر لمسها العديد من المفكرين والمحللين العرب والغربيين؛ فالمفكر الليبرالي المغربي عبد الله العروي يقول: «سيرة حياة النبي محمد من حيث هي دعوة ومحنة وهجرة وفتح، تلعب دور النمط، أي البنية الخفية، بالنسبة إلى المسلمين. الفاطميون، مثلاً، والموحّدون والوهابيون بعدهم، سيرتّبون مراحل نشأة حركاتهم وتطوّرها على نمط حياة الرسول بهجرتها ومحنتها ودعوتها وفتوحاتها وتنظيماتها. لا بل ما أكثر المسلمين الذين يموتون في سن الثالثة والستين، وهو السن الذي توفي فيه محمد»[٢٦].

الحدث الأبرز في حياة النبي كانت هجرته من مكة إلى المدينة عام ٦٢٢م.

---

(٢٦) عبد الله العروي، **العرب والفكر التاريخي** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، ص ٧٥.

هذه الهجرة ستكون ذات قوة تشكيلية لشخصيات المسلمين، كما كان أمر الشتات بالنسبة إلى اليهود(٢٧)؛ فنمط الحركات الإسلامية كان يستند غالباً، وعن وعي، إلى أعمال وخبرات النبي نفسه. وحياة النبي يمكن تصنيفها كالآتي: وُلِد في وضع من التمزق، وشعر بأنه مدعو إلى التبشير. وبعد صراع داخلي يكتشف قضيته، ثم يعلن رسالته. وهو أقنع قلة من أتباعه، لكن كان عليه أن يقوم بالهجرة. في المدينة، يصبح مهتماً بالتدريب والتهذيب والتعبئة من أجل شن جهاد جديد ضد غير المؤمنين. وحين نجح، صار بإمكانه تأسيس وتنظيم مجتمع جديد. هذا النهج تكرر بلا نهاية طوال التاريخ الإسلامي، مع بعض الاختلافات الشخصية والمحلية. لقد أصبح القاعدة لا الاستثناء(٢٨).

التمزّق واضح في حياة بن لادن؛ فهو منذ ولادته عام ١٩٥٧، عاش حياة عائلية ممزّقة. كان الابن الرقم ١٧ من أبناء محمد بن لادن (٢٤ ولداً و٣٠ فتاة) الذي توفّي وأسامة في العاشرة. أمه حميدة، وهي ابنة عائلة سورية، سرعان ما خسرت حظوة زوجها بعد الاقتران به، فتم عزلها وأطلقوا عليها تسمية العبدة. وحتى مراحل متقدمة من عمره، لم يكن أسامة على علاقة مع أمه، واعتمد في تربيته على الخادمات والمربيات(٢٩).

هذه النشأة المفككة ربما دفعت بن لادن إلى العمل لإثبات وجوده بشتى الطرق بين أقرانه الكثر، وأيضاً إلى البحث عن أب بديل. وبما أن التفوق بالمال أو العمل غير كافٍ بمفرده بسبب ثروات عائلته الطائلة، جاء التطرف في الدين مخرجاً ممتازاً. وحين عثر أسامة على قضيته، بدأ منذ ذلك الحين يسير خطوة بخطوة وراء سيرة الهجرة النبوية، بدءاً بهجرته إلى خارج السعودية وانتهاء بالأشكال التنظيمية التي أقامها.

تقاطعت هذه العوامل مع عامل آخر، سوسيولوجي هذه المرة؛ ففي الدراسات التي أجراها الباحث المصري سعد الدين إبراهيم عن منطقة الخليج، تبيّن أن أسامة ينتمي إلى طبقة أو فئة تعيش هي الأخرى حالة من اللااستقرار الحاد. ويطلق إبراهيم على هذه الفئة اسم رجال المشاريع أو المنظمين

---

(٢٧) Armstrong, *Holy War: The Crusades and their Impact on Today's World*, p. 23.

(٢٨) Denis MacEoin and Ahmed Al-Shahi, eds., *Islam in the Modern World* (London; Canberra: Croom Helm, 1983), p. 110.

(٢٩) Robinson, *Bin Laden: Behind the Mask of the Terrorist*, p. 39.

(Enterpreneur) الجدد، ويقول إنها تحمل السمات والقسمات الآتية:

نشأت هذه الفئة إلى جانب طبقة التجار التقليديين، إطارها المرجعي ذو طابع دولي، وأفرادها يتعاملون مع الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات. ولا تندرج أنشطتهم ضمن الفئات المألوفة للمنظمين في ظل الرأسمالية الغربية الحديثة، ولا ضمن التجار التقليديين؛ فهم ليسوا منتجين مثمرين ولا طفيليين تماماً. إنهم يقعون في مكان ما بين الطرفين، لا يتحمل المنظّم السعودي أي مخاطرة، ويكاد لا يفقد شيئاً من رأسماله. نجاحه مجرّد مصادفة تاريخية أوجدتها طبقات الجيولوجيا (النفط) والتعليم والخدمات الحكومية والازدهار الاقتصادي في السبعينيات.

المنظّم يقوم بدور اجتماعي اقتصادي يطلق عليه اسم الرأسمال الهلامي. وهو سمسار ثقافي من الطراز الأول بقدر ما هو وسيط تجاري[(٣٠)]. هذا التوصيف مهم في بحثنا عن دوافع أسامة بن لادن، لأنه يحدد البيئة التي ترعرعت فيها شخصيته. وكما هو معروف، انغمس أسامة في أعمال شركات والده الضخمة في السعودية، وعرف من خلالها ثورة الأموال الإلكترونية ودورتها العملاقة الجديدة في العالم.

ولأن طبقة بن لادن هذه مشوّشة الهوية (لا هي رأسمالية حديثة ولا هي تقليدية)، فمن الطبيعي حينذاك أن يسعى أفراد هذه الطبقة إلى حلول ما لأزمة الهوية هذه، سواء في الانغماس في ملذات الحياة، أو في العمل السياسي المباشر، أو في تبنّي الحركات الإسلامية المتطرفة.

والحال أن هذا التحليل الاجتماعي ـ الطبقي يتقاطع مع التحليل السوسيو ـ تاريخي الذي تقدّم به عبد الرحمن منيف. وفي سياق هذا التحليل، تكون أزمة الهوية التي عاناها أسامة وحسمها بانتمائه إلى الحركات الأصولية المتطرفة، هي في الواقع تلخيص حقيقي ومكثف للأزمة نفسها في بلدان الخليج التي شهدت حداثة مشوّهة مماثلة، وغياباً لفرص التعبير السياسي الحر، وازدواجية قاتلة في شخصية كل فرد خليجي بين ما هو ديني (علني) وما هو دنيوي (سرّي).

---

(٣٠) سعد الدين إبراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

لكن مهلاً. هل كان بالضرورة أن تؤدي هذه العوامل الداخلية وحدها إلى بروز ظاهرة أسامة بن لادن بوصفه «الإرهابي» الرقم واحد في العالم؟ لا يبدو أن الأمر كذلك. فحتى عام ١٩٩٠، كان واضحاً أن أصولية أسامة متطابقة إلى هذا الحد أو ذاك مع أصولية المملكة السعودية ـ الوهابية التي ينتمي إليها. وهو في البداية تحوّل إلى بطل رسمي سعودي بسبب دوره في أفغانستان. العوامل الخارجية، إذاً، لعبت دوراً مهماً في دفع بن لادن إلى ما هو عليه، وهي تندرج في كل من حرب أفغانستان وحرب الكويت عام ١٩٩١.

كثيراً ما عُقدت المقارنة بين حرب فييتنام الأمريكية في الهند الصينية وحرب أفغانستان السوفياتية في آسيا الوسطى، والهدف واضح: التركيز على أن للحربين أمّاً واحدة: الحرب الباردة. فكما أن الاتحاد السوفياتي كان سعيداً بزيادة ورطة الولايات المتحدة في الهند الصينية، كذلك كانت الولايات المتحدة أكثر من سعيدة بتسهيل تورّط الاتحاد السوفياتي في أفغانستان. وهذا تحليل صحيح بالطبع، لكنه في الوقت نفسه إطلالة جزئية على حقيقة ما جرى في هاتين المنطقتين من العالم الثالث. فنحن إذا ما غادرنا بشكل مؤقت حدود «مملكة» الحرب الباردة، سنكتشف صورة أخرى.

حركة التحرير الفييتنامية، وبغض النظر عن كونها منحازة إلى الشيوعية التي هي أحد جناحي أيديولوجيا الحرب الباردة، هي في النهاية حركة تحديث تتطلع إلى تحسين شروط اندماج فييتنام في العصر من خلال الاستقلال الوطني. أمّا في الحالة الأفغانية، فكانت المسألة مختلفة: الحركات الأصولية الأفغانية كانت حركات ما قبل حديثة، أو رجعية وفق الاصطلاح اليساري. وهي كانت تجد نفسها دوماً على طرفي نقيض، إن لم يكن مع الحداثة نفسها فمع القوى الحديثة، سواء أكانت شيوعية أم يسارية أم ليبرالية.

كانت هذه حركات يطل العديد منها على تفسيرات وتأويلات للإسلام متطرفة في معانيها، وفاشية في توجهاتها، ودموية في سلوكياتها. والنموذج الأبرز لهذه الحركات هي حركة «طالبان»، التي يمكن وصفها بحق بأنها طلقة من العصر الحجري استقرت في القرن العشرين.

لقد دافع زبغنيو بريجنسكي، مستشار الرئيس الأمريكي كارتر لشؤون الأمن القومي، عن دعم الولايات المتحدة للحركات الإسلامية الأصولية بوصفها خطوة استراتيجية أدت إلى تحقيق هدف نبيل هو تقويض «إمبراطورية الشر» السوفياتية.

لكن هذه النسخة غير المنقّحة من فلسفة ماكيافيلّي حول الغاية التي تبرر الوسيلة، أدت في النهاية إلى إغراق العالم الإسلامي كله في بحر من الدماء. وما لبثت أمواج هذا البحر أن ضربت قلب الوطن الأمريكي في واشنطن ونيويورك. والسؤال هنا هو: هل كان بريجنسكي سيبرر فعلته على هذا النحو لو تسنّى له التنبؤ بما سيجرّه التحالف بين أعتى قوة حديثة في العالم وأعتى قوى ما قبل حديثة؟

على أي حال، لم ينجح أحد بعدُ في إثبات أن في الإمكان الإبحار عبر الزمن والتاريخ. ولذا، فإن التاريخ المتوافر بين يدينا يشير فقط إلى الاستخدامات الأمريكية غير الأخلاقية للإسلام كسلاح سياسي، بالتحالف مع حلفائها في الأنظمة التوتاليتارية كالنظامين السعودي والباكستاني وغيرهما. وأخطر ما أدى إليه هذا التحالف، هو تشويه الأيديولوجيا الإسلامية ووضعها في خدمة السياسات البراغماتية الهادفة إلى ضرب وإنهاك القوى الحديثة العربية والإسلامية، لصالح قوى أصولية ما قبل حديثة كان هدفها، وما يزال، تصفية الحساب مع كل ما هو تقدمي ومستقبلي.

والحال أن هذا التحالف غير المقدس لم يبدأ من أفغانستان، بل هو انطلق منذ خمسينيات القرن العشرين، حين أملت ظروف الحرب الباردة على الولايات المتحدة الانحياز إلى جانب الملَكيات العربية المحافظة ضد القوى الحديثة التي مثّلها آنذاك الرئيس جمال عبد الناصر والأحزاب اليسارية والليبرالية العربية. ومرة أخرى، أخذ هذا الدعم شكل مساندة الطبعات الرجعية في الإسلام، فبرزت مملكة السعوديين مع مؤتمرها الإسلامي بعد هزيمة مصر أمام إسرائيل عام ١٩٦٧، بوصفها المظلة لكلّ المد الأصولي الذي سيكتسح المنطقة. ومن آتون هذا التحالف الأمريكي ـ العربي المحافظ وُلدت ظاهرة بن لادن.

يورد جون كولي في كتابه **الحروب غير المقدسة**[٣١]، وبشكل متكامل، قصة ما يصفه بـ «علاقة الغرام الغريبة التي ضلّت الطريق بشكل كارثي: التحالف في النصف الثاني من القرن العشرين بين الولايات المتحدة وبعض أتباع الإسلام المحافظين والمتعصبين». وتبدأ القصة في الأربعينيات والخمسينيات، حين قرر أصحاب القرار وأجهزة الاستخبارات في العواصم الغربية الرئيسية التحالف مع

(٣١) «Introduction,» in: John K. Cooley, *Unholy Wars: Afghanistan, America and International Terrorism* (London: Pluto Press, 1999).

الإسلام السياسي ضد الشيوعية، وكذلك ضد زعماء العالم الثالث في الوطن العربي، كجمال عبد الناصر. والإجماع الذي تم التوصل إليه هو أن الدين الإسلامي معادٍ بشكل أساسي للشيوعية. وإذا ما تمّت ترجمته إلى سياسات، فيمكن أن يتبلور كقوة عارمة لمقاومة موسكو في الحرب الباردة(٣٢).

هذا الإجماع المصيري أدى بعد حين إلى بلورة خريطة للشرق الأوسط كان فيها الديمقراطيات الغربية والرجعيات العربية والإسلامية في جانب، والحركات القومية العربية واليسارية العلمانية والاتحاد السوفياتي في جانب آخر.

كانت علاقة الغرام هذه غريبة في كِلا الحالين؛ فالحركة القومية العربية كانت متحالفة مع الاتحاد السوفياتي في الخارج، لكنها كانت تخوض في الداخل معارك شرسة مع الأيديولوجيا والقوى المحلية الشيوعية. هذا في حين إن الأصولية الإسلامية بزعامة السعودية كانت متحالفة مع الولايات المتحدة وتخوض معارك أكثر شراسة ضد الديمقراطية والليبرالية. وهي كانت غالباً ما تضع الرأسمالية الغربية والشيوعية الشرقية في سلّة واحدة.

وفي عام ١٩٧٩، غزا الاتحاد السوفياتي أفغانستان، وهذه كانت نقطة الذروة في علاقة الغرام بين الغرب والإسلام السياسي التي سرعان ما ستتحول إلى «زواج مصلحة»(٣٣). وهنا، كان دور باكستان، برئاسة الجنرال ضياء الحق، محورياً؛ إذ تم تحويل المنطقة الشمالية الغربية (القبلية) من باكستان إلى منصّة انطلاق لمقاتلة الغزاة السوفيات. وكان الغطاء الأيديولوجي لهذه الخطوة الاستراتيجية متوافراً لدى «جماعة إسلامي» ـ التي أسسها المودودي (١٩٠٣ ـ ١٩٧٩) والتي كانت تستهدف بعث أصول التعاليم الإسلامية في القرآن والسنّة، أولاً في شبه القارة الهندية ثم في باقي أنحاء العالم. وأخطر ما في حركة المودودي كان إغلاق باب الاجتهاد الذي كان الأساس في نهضة الحضارة الإسلامية في قرونها الأولى (بين ٧٠٠ ـ ١٢٠٠م) أمام الجميع إلا قلة منتقاة من المسلمين. وقد عنى ذلك أن نخبة ضئيلة منهم يجب أن تكون لها سلطة الفتوى في الشؤون الإسلامية. وهذه القلة ليست شيئاً آخر سوى النخبة الأصولية المتطرفة.

والحال أن موقف المودودي هذا ليس جديداً؛ فقد تبنّت مئات الحركات

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢.

الأصولية قبله قولاً نسب إلى النبي محمد (ﷺ) مفاده أن الأمة الإسلامية ستنقسم من بعده إلى أكثر من ٧٠ فرقة، وأن واحدة منها فقط ستنجو من النار وستكتب لها الجنة. وبالطبع، كلّ من الفرق الإسلامية العديدة كانت تعتبر نفسها هي الفرقة الناجية.

الجماعة الإسلامية الباكستانية ساعدت ضياء الحق في الاستيلاء على السلطة عام ١٩٧٧. وهذا سار جنباً إلى جنب مع قيام الولايات المتحدة بتطوير تحالفاتها الاستراتيجية مع باكستان الإسلامية منذ عام ١٩٥١. وفي عام ١٩٧٩، عشيّة حرب أفغانستان، كان الجنرال ضياء الحق يحكم قبضته الديكتاتورية العسكرية على المجتمع المدني، ويطلق العنان لوكالة الاستخبارات الباكستانية «آي إس آي» (ISI) كي تقوم بالدور الأكبر في نقل العديد والعتاد إلى أفغانستان، بالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «سي آي إيه» (CIA). كلّ هذا كان تمهيداً لإشعال أكبر عملية ثورة مضادة في الحرب الباردة. وكان ضياء الحق، كما وصفته بناظير بوتو: «رجلاً قصيراً متوتراً وغير فعال. بيد أن مقاتلي الحرب الباردة الأمريكيين، مثل وليام كايسي، رأوا عن حق في هذا الدكتاتور العسكري الباكستاني مستمعاً جيداً وودوداً ومنتبهاً»[٣٤].

وافقت إدارة كارتر على طلب ضياء الحق بأن تمر جميع إمدادات الأسلحة والمال والتدريب والمقاتلين عبر باكستان وحدها وليس عبر الـ «سي آي إيه» مباشرة، ومثل هذه الترتيبات ستكون مصيرية بالنسبة إلى الطريقة التي سينتشر فيها العنف الأصولي في العالم الإسلامي أولاً، ثم في بقية أنحاء العالم بعد انتهاء الحرب الأفغانية؛ إذ إنها سمحت بنشوء شبكات ضخمة تحت رعاية «آي إس آي»، ثم بالاستقلال عنها.

واستُكملت هذه الحلقة الإسلامية الباكستانية بالحلقة الإسلامية السعودية، التي كان يُفترض أن تكون فقط صنبور مال لتمويل الجهاد الأفغاني. لكن تبيّن بعد حين أنها ستستولد أعتى أنواع التطرّف الإسلامي.

بداية، جاء التمويل الرئيسي للحرب الأفغانية مما سمّي «الميزانية السوداء» (Black Budget)، أي الأرصدة السرّية التي يصرفها البنتاغون على العمليات أو الحروب الخاصة. وهي استُخدمت لتمويل ما بين ١٠٠ ألف إلى ١٥٠ ألف مقاتل

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٤.

في أفغانستان. بيد أن السعودية سرعان ما دخلت على الخط لتقدّم مساعدات توازي تلك التي تقدّمها الولايات المتحدة. هذا دون الإشارة إلى صناديق الدعم التي أسّسها القطاع الخاص السعودي (طبقة المنظّمين الجدد)، التي انتشرت في كل أنحاء منطقة الخليج. ولولا هذا الدعم الخليجي الضخم لما كانت الإمدادات الأمريكية ستكون كافية لتغطية نفقات الحرب التي تبلغ مليارات الدولارات.

ويشير جون كولي إلى ما سمّاه «الخصخصة الزاحفة للجهاد»، لأن هذا في الواقع ما كان يحدث (ليس حكومات «متشردة» بل ممولون «متشردون»). وهذه الخصخصة بزغت من التحالف السعودي ـ الأمريكي[٣٥].

أسامة بن لادن كان الابن الشرعي لهذا التحالف غير المقدّس، وكان من أوائل العرب الذين توجهوا إلى أفغانستان بعد الغزو السوفياتي. والحال أنه ليس هناك من أفاد من الدعم الأمريكي في أفغانستان أكثر من شبكة بن لادن، على رغم أن هذا الأخير ينفي ذلك[٣٦].

وتشير دراسة أجراها جوزف بودانسكي (J. Podansky) عن بن لادن إلى أن دور أسامة الرئيسي تمثّل في البداية في تأمين إمدادات المال والبنى التحتية للحركات الأصولية. وهذا الدور تطابق مع ذلك المنوط بالسعودية في إطار توزيع الأدوار بين أطراف «زواج المصلحة».

كانت مملكة السعوديين طوال الحرب الأفغانية تعتبر بن لادن ابنها البار وتضعه في خانة الأبطال. وهذا تكرّس بعد نهاية الحرب وعودة أسامة إلى بلاده في صيف ١٩٨٩، حين استُقبل استقبال الأبطال واحتفت به الأسرة المالكة بكونه ساهم في تلميع صورة المملكة في العالم على أنها رائدة الجهاد ضد الشيوعيين الكفار. لا بل هي قدّمت لبن لادن أيضاً مشاريع عدة تنفذها شركات والده قُدّرت بأكثر من ١٠٠ مليون دولار.

إذاً، كان كلّ شيء يسير على ما يرام بين بن لادن الذي كان يقدّم باستمرار الولاء العام للنظام (مع بعض الانتقادات)، والسعودية التي كانت تتسامح مع خطبه النارية التي تحث المسلمين على استعادة أمجادهم السابقة. وبقي هذا الائتلاف قائماً حتى بعد أن بدأت حرب الخليج الثانية في الكويت، وبعد

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٣٦) Robinson, *Bin Laden: Behind the Mask of the Terrorist*, p. 111.

أن قبلت السعودية بانطلاق قوات أمريكية من أراضيها لضرب العراق.

الغزو العراقي للكويت أحدث صدمة كبرى للناس والحكومات في منطقة الخليج. وكان بن لادن أحد هؤلاء. ففي ٣ آب/أغسطس، تم نقل معظم النساء والأطفال من عائلته بأسطول من الطائرات الخاصة إلى بلدان آمنة. وكان أسامة قد اتصل بمكتب الملك فهد في ٢ آب/أغسطس وقدّم عرضاً يقطع الأنفاس: في غضون أسبوع، قال بن لادن، سيتم جمع ١٠ آلاف مجاهد مُسلّح للدفاع عن المملكة أو للذهاب إلى الكويت لتحريرها من خلال جهاد آخر. كان هذا عرضاً غريباً: فمن انتقاد السعوديين، انتقل أسامة إلى إبداء الاستعداد للدفاع عنهم وعن مملكتهم، مستخدماً المجاهدين، الذين هم أكثر الفرق العسكرية ثورية في العالم، والمُصمّمين على قلب كل نظام يتبع الغرب حتى عن بعد، مثل السعودية[٣٧].

السؤال المثير هنا هو: هل كان بن لادن سيتحوّل إلى إرهابي عالمي يعلن الحرب على «الصليبيين» (الأمريكيين) و«الصهاينة» (الإسرائيليين) لو أن النظام السعودي كان ديمقراطياً وقادراً بالتالي على السماح لبطله الأفغاني بطرح جدول أعماله؟

مرة أخرى، هذا ليس سؤالاً افتراضياً؛ فمسلسل الأحداث التي أدت في نهاية التسعينيات إلى تحوّل أسامة من بطل سعودي له بعض الانتقادات على سياسات المملكة الإسلامية إلى متمرّد على كلّ الأنظمة وعلى النظام الدولي برمّته، كان يؤكد أن اهتمام بن لادن الأول كان بالأوضاع في شبه الجزيرة العربية وليس بالعالم الإسلامي ككل. قد تكون هذه الأولوية مؤقتة، كما بالنسبة إلى لعبة الأولويات في العديد من الحركات الأصولية. لكن مجرّد وجودها يُسقط عن أسطورة بن لادن الكثير من علامات التعجب المرتبطة بنظرية المؤامرة الكبرى على الغرب. ونحن هنا نشير إلى المقدمة التي كتبتها النائب في مجلس النواب الأمريكي هيلين برنتلي في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥ لكتاب بودانسكي وأكّدت فيها وجود مؤامرة عالمية واسعة تستخدم الإرهاب كسلاح استراتيجي أدى إلى موت أمريكيين بصورة تراجيدية[٣٨].

لسنا على وشك تبرئة بن لادن وصحبه في تنظيم «الجهاد» المصري وغيره

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٣٨) «Foreword,» in: Yossef Bodansky, *Bin Laden: The Man Who Declared War on America* (Roseville-California: Prima Publishing, 1999).

من التنظيمات الأصولية من دم الضحايا الذين سقطوا في واشنطن ونيويورك، كما في العديد من الأقطار العربية والأفريقية وغيرها. فهذا على أي حال مثبت في البيانات نفسها التي كانت تصدرها هذه المنظمات. ما نحاول قوله هنا هو أن الهدف الأخير (الاستراتيجي إذا جاز التعبير) للحركات الأصولية، لم يكن الولايات المتحدة خاصة، والغرب عموماً، بل أولاً وأساساً الأنظمة التي جاء منها هؤلاء. كلّ ما حدث أن هذه الحركات حصلت بفضل الأمريكيين والغربيين على ثقة غير مسبوقة بالنفس بعد حرب أفغانستان، وعلى استخفاف غير مسبوق أيضاً للدول العظمى. كما أن عجز هذه الحركات عن إطاحة الأنظمة العربية والإسلامية، فسّر على أنه يعود إلى الدعم الأمريكي لهذه الأنظمة. فلو أن الولايات المتحدة وقفت على الحياد مثلاً في الحروب الأهلية الداخلية، لما قامت الحركات بإعلان الحرب عليها.

على أي حال، يجب أن ننتبه هنا إلى أن عدداً قليلاً من الحركات الأصولية استجابت لدعوة «القاعدة» السعودية و«الجهاد» المصري لإعلان الجهاد ضد أمريكا والغرب، وهي فضّلت مواجهة أنظمتها مباشرة إمّا بقوة السلاح وإمّا بحركات المعارضة السلمية.

وثمة نقطة ثانية مهمة: العرض الذي يقدّمه بودانسكي بشأن تحالف إيران والسودان (إبان عهد حسن الترابي) مع العديد من الحركات الأصولية، وحول عمل تلك الحركات جميعاً لتنفيذ عمليات ضد الأنظمة العربية والأمريكيين، يبدو قوياً ومقنعاً، لكن يجب ألا يوضع في خانة المؤامرة الواسعة. ففي السبعينيات والثمانينيات، كانت الحرب مستعرة بين الثورة الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة، وهي حرب بدأت مع رهائن السفارة الأمريكية في طهران عام ١٩٧٩، ثم تمددت إلى لبنان والعراق وكلّ أنحاء المنطقة. وبالتالي، كان بديهياً أن تستخدم إيران كلّ ما تطاله يداها من وسائل، بما فيها الإرهاب، لتوجيه ضربات إلى أمريكا وحلفائها في المنطقة. وهذا منطق لا يحتاج إلى مؤامرة.

خلاصة

هذه هي العوامل الخارجية التي كان لها منذ الخمسينيات وصولاً إلى السبعينيات الدور الرئيسي في بلورة التطرّف على النمط الـ «بن لادني». ولو أن هذا التحالف غير المقدس بين الولايات المتحدة وحلفائها الأصوليين المحافظين لم

يقم في بداية الحرب الباردة، ولو أن الولايات المتحدة لم تشارك القوى الرجعية المحافظة العربية في حربها الأهلية ضد القوى الحديثة والتقدمية العربية، لكان من المشكوك فيه كثيراً أن ينفلت العنف من عقاله على هذا النحو. بل أكثر من ذلك: كان من المشكوك فيه أيضاً أن ينجح المد الأصولي في التمدد في المنطقة العربية الإسلامية على حساب القوى الديمقراطية واليسارية الحديثة.

لقد تدخلت الولايات المتحدة والغرب في لحظة كانت فيها الحرب بين القوى العربية ما قبل الحديثة والقوى الحديثة في المنطقة (أي الصدام داخل الحضارة الواحدة) في مرحلة حاسمة. وكانت كلّ الدلائل تشير إلى أن الهزيمة ستلحق بالقوى الرجعية، على الأقل قبل عام ١٩٦٧. بيد أن هذا لم يحدث، وعلى الغرب أن يسأل نفسه. . . لماذا؟

لقد كانت ظاهرة بن لادن في البداية تعبيرات فاقعة عن أزمة المنطقة مع نفسها. لكن استخدام الإسلام كسلاح سياسي، أدى إلى ضرب تجارب الحداثة في المنطقة الواحدة تلو الأخرى. وهذه فرضية ستعيدنا إلى القرن التاسع عشر، أي إلى العهد الأول لتجربة الحداثة في الشرق العربي، لمحاولة تحديد العوامل التي مهّدت لوصول المنطقة أو معظمها إلى مرحلة العنف الانتحاري.

الفصل الثاني

ظاهرة محمد علي التحديثية

أولاً: لماذا فشل محمد علي الكبير؟

القاهرة في القرن التاسع عشر. المهندس الفرنسي هوسمان (Haussmann)، الذي خطط لشارع الريفولي وما حوله في باريس، يقوم، بطلب من حاكم مصر الخديوي إسماعيل، بالتخطيط لشارع محمد علي. لكن، في حين أن شارع الريفولي وما حوله بقيا واجهة حضارية مضيئة، فإن الأنوار في شارع محمد علي انطفأت، والتهمت ألسنة اللهب دار الأوبرا القريبة منه وحولت موقعها إلى كتلة صماء من الأسمنت على شكل مرآب للسيارات[١].

ما القصة هنا؟ لماذا نجح التحديث التخطيطي في باريس وفشل في القاهرة، برغم أن المخطط في كلا الحالين واحد؟ ثمة اجتهادان متناقضان: يقول **الأول** إن تدهور الحداثة في مصر كان لأسباب داخلية تتعلق بتناقضات التجربة من داخلها، فيما يقول الاجتهاد **الثاني** إن تدهور تجربة الحداثة في القرن التاسع عشر بدأ حين تعرّض هذا المشروع للهزيمة على يد الغرب. أي الرأيين على حق؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال، لنستعرضْ معاً أمرين: **تجربة** محمد علي باشا في التحديث، و**الظروف الدولية** التي أحاطت بها.

محمد علي كان ضابطاً ألبانياً في الجيش العثماني. وهو حكم مصر من عام ١٨٠٥ إلى عام ١٨٤٨. وهذا لم يكن تطوّراً غريباً في تاريخ الشرق الأوسط الإسلامي؛ فمنذ ألف عام وحتى القرن العشرين، لم يكن ثمة مشكلة في أن يتسلّم أي مسلم السلطة في أي قطر عربي، بغضّ النظر عن القومية التي يتحدر منها. كان محمد علي أشهر تحديثي في القرن التاسع عشر، وقد أصبحت إصلاحاته في مصر قدوة للإصلاحات التي كان السلاطين العثمانيون ينوون إدخالها إلى جسم الإمبراطورية المريض.

والحال أن المشاكل التي واجهها محمد علي كانت مشابهة لتلك التي واجهها

(١) محمد حسنين هيكل، **أزمة العرب ومستقبلهم** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥)، ص ١٣.

السلطان العثماني المصلح محمود الثاني (١٧٤٧ ـ ١٨٣٩)؛ فهما ورثا المؤسسات والمشاكل نفسها منذ ثلاثة قرون، ولذا كانت محاولات الإصلاح التي بُذلت متشابهة، وإن استطاع محمد علي أن يحقق نجاحات أكبر بكثير، في حين تعيّن على محمود الثاني أن يكون أكثر حذراً. لماذا؟ لأن الحملة العسكرية الفرنسية على مصر التي قادها نابليون بونابرت (١٧٩٨ ـ ١٨١٠) أدت عملياً إلى إزالة الطبقة الحاكمة السابقة، ومعها المعارضة المحافظة العميقة التي سبق أن اعترضت في إسطنبول سبيل إصلاحات السلطانين سليم ومحمود.

لقد مكّن وجود القوات المملوكية والعثمانية والبريطانية بعد انسحاب القوات الفرنسية من مصر محمد علي، الذي كان دخل مصر كقائد للفرقة الألبانية والبوسنية، من تقديم نفسه كمدافع عن مصالح الشعب في وجه مختلف الغزاة. وهو أُعلن حاكماً على مصر بمبايعة شعبية في ١٤ أيار/مايو ١٨٠٥، ثم ثبّت مبعوث السلطان العثماني هذه المبايعة حين وصل إلى القاهرة ورأى الدعم الشعبي الكبير الذي يحظى به الحاكم الجديد. وحالما أصبح محمد علي حاكماً، كانت مشكلته الرئيسية هي السيطرة على معترك سياسي صاخب لا يشكّل هو فيه سوى واحد من متنافسين عديدين على السلطة. وكان الحل الفوري الذي لجأ إليه الاعتماد على دعم علماء الدين و«الصنايعية» وطوائف التجار المحليين، وكذلك السلطان والفرقة العسكرية العثمانية المرابطة في البلاد ضد معارضيه من المماليك الذين كانوا تحت حماية البريطانيين[٢]. ونفّذ الحاكم الجديد التزاماته لإسطنبول، وقدّم في الوقت نفسه رشاوى دسمة إلى البلاط العثماني بهدف إحباط مناورات السفير البريطاني الذي كان يضغط على السلطان لنقل محمد علي إلى سالونيكا (١٨٠٦). وبعدها، عزّز محمد علي مواقعه بإلحاق هزيمة بالمماليك وتشتيت جيوشهم باسم كلّ من السلطان وشعب مصر. ومع تجدّد الحرب العثمانية مع روسيا (١٨٠٦ ـ ١٨٠٨)، حاول البريطانيون احتلال مصر، لكن محمد علي نجح في توحيد البلاد ضد الخطر الأجنبي الجديد. وفي وقت لاحق، صفّى الحاكم معظم المماليك في مذبحة ارتُكبت في القلعة التي بناها صلاح الدين على هضبة تشرف على مدينة القاهرة (أول آذار/مارس ١٨١١). كما نجح في تعزيز موقعه لدى السلطنة العثمانية حين عمد إلى سحق التمرّد الوهابي في شبه الجزيرة

(٢) Stanford J. Shaw and E. K. Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols. (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1976-1977), vol. 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*, p. 10.

العربية مرتين، الأولى في ١٨١١ ـ ١٨١٢ والثانية في ١٨١٨ ـ ١٨٢٠.

لكن محمد علي قام في أثناء تعزيزه مواقعه السياسية بإجراء إصلاحات كان من شأنها تمكينه من توسيع قاعدة الدعم لحكمه. وقد شملت الإصلاحات بناء جيش حديث، وإدارة مركزية تعتمد عليه وحده، وتطوير الثروة الاقتصادية للبلاد لتمويل إصلاحاته. وبالطبع، كانت الأولوية القصوى بناء الجيش كي يحافظ محمد علي على سلطته وعلى استقلاله، وكي يلبّي، أولاً وأساساً، طموحه لغزو الإمبراطورية العثمانية وتجديدها في ظل قيادة مصر.

اختار محمد علي أن يبني الجيش على الطرازين البريطاني والفرنسي لا العثماني[*]؛ فعمد في البداية إلى استخدام العبيد البيض من القوقاز والعبيد السود من أفريقيا. لكن خشية أن يؤدي ذلك إلى بعث تجربة المماليك إلى الوجود، تراجع عن تلك الخطوة عام ١٨٢٣ ولجأ إلى الاعتماد على فلاحي مصر عبر التجنيد الإجباري في جيشه، الذي أطلق عليه اسم النظامية (أي الجيش النظامي). وقد حرره ذلك من ضرورة الاعتماد على أنظمة العبيد في الخارج، ووفّر له احتياطاً وافراً من الجنود. واستكمل محمد علي هذه الخطوة باستقدام مئات الخبراء والمدربين العسكريين من أوروبا، وإنشاء الكليات والأكاديميات العسكرية، وبناء مصانع حربية وفق المقاييس الغربية. وخلال فترة وجيزة، كان لديه قوة عسكرية حديثة أثبتت وجودها في حروب اليونان وشبه الجزيرة العربية وسورية والأناضول، هذا عدا عن مصر نفسها.

يقول ستانفورد شو (S. Show) وإيزل شو (E. Show)[٣]، إن الحافز الذي

(*) في معرض مناقشة المقولة التي تقول إن التحديث العثماني المرتبط بالتنظيمات جاء في إثر إصلاحات محمد علي أو في موازاتها، يرى بعض المتخصصين بهذه الحقبة أن التحديث العثماني سابق على التنظيمات، وأنه يعود بجذوره إلى أواخر القرن السابع عشر وامتداد القرن الثامن عشر، أي قبل حملة نابليون وإصلاحات محمد علي باشا، وذلك ناتج من اطّلاع المركز العثماني (إسطنبول) على مظاهر التقدم الأوروبي، قبل حملة نابليون بوقت طويل؛ عدا أنه ينبغي ألاّ ننسى أن محمد علي كان ضابطاً عثمانياً موفداً من قِبَل السلطان، وقد تصرّف على هذا الأساس في المراحل الأولى من حكمه الولاية، وكان ابن المؤسسة العسكرية العثمانية التي طاولها شيء من التحديث بفعل التأثير الأوروبي.

وجهة النظر هذه يشرحها خالد زيادة، انظر: خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي: دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن ١٨** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، كما أنها مشروحة في كتابات وجيه كوثراني: «مسائل في الوعي التاريخي، يثيرها استذكار الحملة الفرنسية،» في: وجيه كوثراني، **الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل: دراسات في البحث والبحث التاريخي** (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٠).

(٣) المصدر نفسه، ص ١١.

دفع محمد علي إلى تحديث الاقتصاد المصري كان الحاجة إلى تمويل داخلي للتحديث العسكري. ولتحقيق الاستغلال الفعّال للموارد، كان ثمة حاجة إلى توسيع الدولة بما يتخطى القوالب التقليدية المقبولة لدى العثمانيين. وهكذا، تم استحضار خبراء زراعيين أجانب لتحسين الزراعة والري، واستُحدثت محاصيل جديدة كالقطن والسكر والأرُز لبيعها في الخارج والحصول على العملة الصعبة الضرورية لتمويل استيراد الخبراء والسلاح. وبما أن الفلاحين كان ينقصهم رأس المال والمعرفة لإنتاج المحاصيل الجديدة، أصبحت الدولة هي القوة الرأسمالية في العديد من الحالات، وسيطرت على مناطق زراعية واسعة، وحوّلت الكثير من الفلاحين إلى عمال أجراء.

هذا في ما يتعلّق بالزراعة. أمّا على الصعيد الصناعي، فقد بنى محمد علي مصانع جديدة وحديثة بمساعدة الأوروبيين، وأسطولاً تجارياً، وأحدث قفزة في الجوانب الصحية (المستشفيات والعيادات)، وفي مستويات المعيشة، وفي الإدارة وفق المعايير الفرنسية.

وعلى الرغم من أن محمد علي كان أمّياً، ويتكلم التركية لا العربية، ومن أنه لم يستطع الاختلاط كلياً بشعبه، فقد أنشأ وزارة للتربية، وبنى أول معهد للهندسة في هذا الجزء من العالم، وأول كلية طب، وأدخل أول مطبعة، وهي مطبعة بولاق التي ما تزال تعمل حتى يومنا هذا. وفكرة إنشاء مطبعة عربية تعود إلى نابليون بونابرت، الذي سرق مطبعة عربية من الفاتيكان وحملها معه إلى مصر ليطبع بها المنشورات التي كان يوزّعها على الجمهور المصري باللغة العربية[٤].

وحانت الفرصة لطموحات محمد علي سريعاً؛ فبعد استنجاد إسطنبول به لقمع التمرّد الوهابي في شبه الجزيرة العربية، استنجد السلطان محمود الثاني به مجدداً ليقدّم له العون العسكري في حربه ضد اليونان التي كانت تخوض حرب استقلال ضد العثمانيين. استجاب محمد علي للنداء، وأرسل قوة بحرية وأخرى برية بقيادة ابنه إبراهيم باشا، القائد العسكري المحنّك الذي أخضع الوهابيين وقُدّر له في ما بعد أن يصبح فاتح سورية. ولكن النصر هذه المرة أفلت من يده، وذلك عندما تدخّلت الدول الأوروبية فأرسلت أساطيل قضت على القوة

(٤) فيليب حتي، **خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى**، ٢ ج (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥)، ج ٢، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

البحرية المصرية في معركة نافارينو عام ١٨٢٧. كان محمد علي يتوقّع أن يكافئه السلطان العثماني بإقطاعه ولاية سورية، لكن حين تمنّع السلطان عن ذلك، وجّه محمد علي حملة عسكرية إلى سورية بقيادة ابنه إبراهيم باشا. وبمساعدة أمير جبل لبنان بشير الثاني الشهابي، الذي كان ينعم بشبه استقلال ذاتي في الجبل، تمكّن إبراهيم باشا بعد سنتين من المعارك من احتلال سورية بأكملها، ووجد بعد أن احتل عكا ودمشق وأنزل الهزيمة بالجيش العثماني في حمص أن الطريق أمامه ممهّدة إلى قلب الإمبراطورية العثمانية: إسطنبول. وقد استطاع قبل منصرم ١٨٢٣ أن يهزم الجيش العثماني هزيمة نكراء في قونيا، وتابع زحفه إلى مسافة ١٥٠ كم من إسطنبول.

دبّ الذعر في قلب السلطان العثماني، فاستنجد ببريطانيا وأظهر استعداداً أيضاً لقبول مساعدة روسيا، فيما كانت فرنسا تشجّع المصريين على متابعة غزوتهم بغية زعزعة النفوذ الذي كانت تتمتع به بريطانيا في إسطنبول. لكن تخوّف فرنسا من تدخّل روسيا حدا بها إلى التخلّي عن خطتها الأولى والوقوف إلى جانب بريطانيا. فضلاً على هذا، كانت بريطانيا وفرنسا تفضّلان سلطاناً عثمانياً مستضعفاً على شاب نشيط وطموح كإبراهيم باشا، الذي إذا ما تمكّن من الاستيلاء على آسيا الصغرى، فإنه قد يقطع طريق المواصلات إلى الإمبراطورية البريطانية في الهند. ومرة أخرى، حالت دول أوروبا الغربية دون إحراز الجيش المصري الانتصار النهائي على الإمبراطورية العثمانية، وأُرغم هذا الجيش على الانسحاب من بلاد الأناضول ثم من سورية عام ١٨٤٠، وانتهى حلم محمد علي باشا بتجديد شباب الإمبراطورية العثمانية من خلال إمبراطورية عربية جديدة[٥].

هذه كانت الظروف التي عاشتها تجربة محمد علي في الشرق العربي. فماذا عن سؤالنا الثاني حول الظروف الدولية؟

من سوء حظ محمد علي ومصر والوطن العربي أن تجارب التحديث والاستقلال التي قام بها باشا مصر، ترافقت مع صعود أوروبي متّصل نحو الزعامة العالمية بدأ منذ القرن السادس عشر وتتوّج في القرن التاسع عشر.

في القرن السادس عشر، كانت الإمبراطورية العثمانية في المرحلة الوسطى

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

من توسعّها، وهي شكّلت (بسبب القرب الجغرافي) تهديداً مباشراً للغرب المسيحي. ومن زاوية جغرافية وتاريخية، قد يكون من الحق القول إن الدول الإسلامية الرئيسية هي التي كانت تشكّل في ذلك الحين القوى العالمية الأكثر توسّعاً في الشؤون العالمية. فلم يكن الأتراك العثمانيون يندفعون غرباً وحسب، بل كانت السلالة الصفوية في إيران تتمتع بصعود قوّتها وبثقافة مرتفعة، خاصة خلال حكم إسماعيل (١٥٠٠ ـ ١٥٢٤) وعباس الأول (١٥٨٧ ـ ١٦٢٩). كما كان هناك سلسلة من الخانات الإسلامية القوية ما تزال تسيطر على طريق الحرير القديم عبر كاشغار وطورفان إلى الصين. إضافة إلى ذلك، كانت القوات الإسلامية قد أطاحت الإمبراطورية الهندوكية في جافا في القرن السادس عشر. وقد تم تأسيس الإمبراطورية المغولية الإسلامية عام ١٥٢٦[٦]. وفي عام ١٥٢٩، ومع حصار العثمانيين لفيينا، بدا أن كلّ أوروبا ستلقى مصير الهند. صحيح أن خط المجابهة ثُبّت بعد ذلك في شمالي المجر وأن الإمبراطورية الرومانية المقدسة تم الإبقاء عليها، إلا أن الأتراك شكّلوا منذ ذلك الحين تهديداً دائماً لأوروبا، وبذلوا ضغطاً عسكرياً لم يكن بالإمكان قط تجاهله حتى عام ١٦٨٣، حين حاصروا فيينا مجدداً[٧].

نشأ بعد سقوط نابليون بونابرت نظام دولي جديد، وكان بحق نظاماً بريطانياً؛ إذ ترافقت الثورة الصناعية في بريطانيا مع صعود سيطرتها البحرية، وثورتها المالية، وتوسّعها التجاري، الأمر الذي حوّلها إلى قوة عظمى جديدة نسبة إلى الدول الأخرى. ففي الفترة بين ١٧٦٠ و١٨٣٠ (وهي نفسها فترة بدء تجارب الإصلاح العثمانية والمصرية)، كانت بريطانيا مسؤولة عن ثلثي النمو الصناعي الأوروبي، وقفزت حصّتها من الإنتاج الصناعي العالمي من ١,٩ بالمئة إلى ٩,٥ بالمئة. وكانت في حوالى عام ١٨٦٠، وهو العام الذي يُعتبر ذروة الصعود البريطاني، تنتج ٥٣ بالمئة من حديد العالم، و٥٠ بالمئة من الفحم، وتستهلك نصف الإنتاج العالمي الخام من القطن. وعلى رغم أن عدد سكانها لم يكن يتجاوز ٢ بالمئة من سكان الأرض و١٠ بالمئة من سكان أوروبا، فقد امتلكت قدرات صناعية قدّرت بـ ٤٠ إلى ٤٥ بالمئة من القدرات العالمية، وبـ ٥٥ إلى ٦٠ بالمئة من القدرات الأوروبية. وكان استهلاكها للطاقة يعادل خمسة أضعاف

(٦) Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (New York: Random House, 1987), p. 9.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٠.

استهلاك الولايات المتحدة أو بروسيا، وستة أضعاف استهلاك فرنسا، و١٥٥ ضعف استهلاك روسيا. وهي وحدها كانت مسؤولة عن خُمس التجارة العالمية، وخمسي السلع الصناعية، وثلث الأساطيل التجارية العالمية[(٨)].

لذلك لم يكن مستغرباً أن يحتفي الفكتوريون ببريطانيا، بوصفها «مركز العالم»، بالكلمات المعبّرة الآتية:

«سهول أمريكا الشمالية وروسيا هي حقول قمحنا؛ وشيكاغو وأوديسا هما إهراءاتنا؛ وكندا والبلطيق هي غابات خشبنا؛ أستراليا تتضمن مزارع غنمنا؛ وفي الأرجنتين والسهول الغربية لأمريكا الشمالية تكمن قطعان ثيراننا؛ البيرو ترسل لنا فضّتها؛ وذهب جنوب أفريقيا وأستراليا يطير إلى لندن؛ الهندوك والصينيون يزرعون الشاي لنا؛ وسكّرنا وبهاراتنا وبنّنا موجودة في الأنديز؛ إسبانيا وفرنسا هما كروم عنبنا، وحوض البحر المتوسط هو حديقة فواكهنا»[(٩)].

حسناً، ما يهمّنا هنا ليس عالم الإمبراطورية البريطانية كله بل وجوده في حوض البحر المتوسط؛ فالصعود الصناعي البريطاني (والأوروبي) سيتبعه بعد حين الصعود الاستعماري، خاصة نحو الممالك الإسلامية بسبب موقعها الجغرافي والجيو ـ استراتيجي.

يختلف التوسّع العالمي الأوروبي ما بين عامي ١٧٦٠ و١٨٧٠ في نواح عدة عن توسعية القرون السابقة واستعماريتها؛ فمع الثورة الصناعية في الدول بانية الإمبراطوريات، طرأ تحوّل في استراتيجية التجارة مع العالم المستعمَر؛ فبدلاً من أن تكون الدول الغربية مشترية للسلع، كالتوابل والسكّر وغيرهما، باتت في حاجة إلى المواد الخام اللازمة للتصنيع، مثل القطن والصوف والزيوت النباتية والأصبغة. وكانت الهند تشكّل النموذج الكلاسيكي لهذا التحوّل؛ إذ كانت على مدى قرون مصدراً للبضائع القطنية، إلى حد أن بريطانيا فرضت تعرفة جمركية قاسية لفترة طويلة لحماية المنتجين البريطانيين من المنافسة الهندية. ومع ذلك، أصبحت الهند عند منتصف القرن التاسع عشر تتلقى ربع مجموع

---

(٨) المصدر نفسه، ص ١٥١.

(٩) Ronald Hyam, *Britain's Imperial Century, 1815-1914: A Study of Empire and Expansion*, Cambridge Imperial and Post Colonial Studies, Cambridge Imperial and Post-colonial Studies Series (London: Macmillan, 1970), p. 47.

الصادرات البريطانية من القطنيات، وفقدت أسواقها التصديرية الخاصة بها.

شكّلت ثورة المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة في القرن الثامن عشر صدمة عنيفة لأحلام بريطانيا العظمى بالإمبراطورية، فكانت نتيجةُ الاستقلال الأمريكي تحوّل المصالح البريطانية إلى مناطق أخرى، خاصة في الهند. فبدءاً من تحقيق السيطرة على مقاطعة البنغال (بعد معركة بلاسي عام ١٧٥٧)، وخصوصاً بعد إزالة النفوذ الفرنسي فعلياً من المحيط الهندي، خاضت بريطانيا حرباً مستمرة بشكل أو بآخر ضد الشعب الهندي، واستولت على المزيد من المناطق الداخلية. وفي عام ١٨١٥، وعلى رغم خسارة المستعمرات الأمريكية، أصبح لبريطانيا إمبراطورية ثانية تلف الكرة الأرضية من كندا والبحر الكاريبي في نصف الكرة الغربي، مروراً برأس الرجاء الصالح، إلى الهند وأستراليا.

لقد انتهى تحوّل النظام الاستعماري والتجاري الماركنتيلي القديم بعد تقدّم الصناعة، وبرزت استراتيجية جديدة تحت تأثير شعار «التجارة الأكثر تحرراً» بفعل التطوّر التقني. ومع هذا التحوّل، حدث توسّع في مفهوم الإمبراطورية؛ فقد اكتشفت بريطانيا أن الفوائد التجارية والمالية التي يمكن أن تدرّها الإمبراطورية الرسمية، يمكن الحصول عليها بوسائل غير رسمية. وبالفعل، أدى تطوّر شبكة تجارة عالمية، ونمو المصارف في ما وراء البحار، وتصدير رأس المال إلى مناطق أقل تقدّماً، والمكانة الرائدة لأسواق لندن المالية ـ وكلّ ذلك بحراسة أسطول قوي وسهل الحركة ـ إلى سيادة بريطانيا اقتصادياً ونمو نفوذها في أجزاء كبيرة من العالم، حتى في ظل غياب سيطرة سياسية مباشرة.

لكن طبعاً لم تكن بريطانيا في ذلك الحين اللاعب الوحيد؛ فالدول الغربية كانت بدأت تتنافس منذ وقت غير قصير للسيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط. وكان هذا الصراع معقّداً بسبب السيادة التي كانت تمارسها الإمبراطورية العثمانية إلى حد ما على أجزاء كبيرة من المنطقة. بيد أن هذه السيادة كانت تتراجع باستمرار بسبب وهن الدولة العثمانية الاقتصادي والعسكري، وأيضاً لأن موازين القوى العسكرية باتت لصالح الدول الأوروبية المتنافسة. كانت فرنسا الدولة الأوروبية الوحيدة التي نجحت مع بدايات القرن التاسع عشر في إرساء موطئ قدم أساسي في شمالي أفريقيا المسلم، في الوقت الذي كانت بريطانيا منشغلة بأمور أخرى خارج الشرق الأوسط. وهكذا، استولى الفرنسيون على حصن الجزائر عام ١٨٣٠، وواصلوا قتال حركات الوطنية الجزائرية ٥٠ سنة

أخرى قبل أن تسقط الجزائر كلياً في حضنهم. وفي حين كانت تونس ومصر تحظيان باهتمام كبير من بريطانيا والقوى الأوروبية الأخرى طوال الفترة التي كانت فيها فرنسا تستولي على الجزائر، بقي التغلغل في هذه الدول غير رسمي وإن كان فعّالاً للغاية إلى درجة إجبار الإمبراطورية العثمانية على قبول لائحة كاملة من الامتيازات الاقتصادية والعسكرية لصالح الأوروبيين.

كانت بريطانيا وإيطاليا وفرنسا قد أقرضت البايات الحاكمين في تونس مبالغ ضخمة من المال للمساعدة على تفكيك عرى علاقة تونس بإسطنبول. وأدى عجز البايات عن دفع الديون الخارجية في سبعينيات القرن التاسع عشر إلى إيفاد الدائنين مفوّضين لتحصيل الديون. وتم رهن عائدات تونس من أجل دفع الفوائد المترتبة على السندات غير المدفوعة. لكن ضعف الفئة الحاكمة وتنامي خطر الثورة الشعبية أو الانقلاب العسكري، أديا إلى فتح الأبواب أمام الاحتلال الرسمي على يد إحدى القوى الأجنبية المهتمة. وحين دلّت تصرفات إيطاليا على أنها قد تكون في طور الاستعداد للاستيلاء المباشر، استبقت فرنسا الأمور بغزو تونس عام ١٨٨١. وما لبثت هذه التطورات نفسها تقريباً أن وقعت في مصر، وأدت إلى قيام بريطانيا باحتلال مصر عام ١٨٨٢.

ثانياً: نظرية العطب الداخلي

هذه كانت العوامل المحلية والعالمية التي أحاطت بظاهرة محمد علي التحديثية. وكما يتّضح من هذا السياق التاريخي، كانت هذه التجربة تجري في إطار سياقين اثنين:

الأول، صعود القوى الأوروبية السريع إلى موقع الزعامة العالمية، وقيامها بالتنافس في ما بينها على تناتش المستعمرات والنفوذ في كلّ مناطق العالم.

و**الثاني**، أنه حين بدأ محمد علي إصلاحاته الداخلية، لم يكن الإطباق الاستعماري ثم الإمبريالي الأوروبي الجديد قد تم بعدُ في كلّ منطقة الشرق الأوسط؛ فالإمبراطورية العثمانية كانت ما تزال حيّة وذات تأثير أحياناً، وكان في وسع القوى المحلية التمتّع بقدر من حرية الحركة في سلوكياتها، بشرط ألاّ يؤدي ذلك إلى تخطّي الخطوط الحمر التي وضعتها القوى الأوروبية الصاعدة. وهذه حقيقة دفع مشروع محمد علي ثمنها الفادح حين أغفلها.

هذان السياقان هما اللذان سيثيران النقاشات الحادة في الوطن العربي حول

أسباب تعثّر، ثم انهيار تجربة التحديث المصرية المُبكّرة. وهي نقاشات تكشّفت عن مدرستين اثنتين: **الأولى** تنحى باللائمة أساساً على الأعطاب الداخلية في هذه التجربة، و**الثانية** تعتبر أن العوامل الخارجية هي التي نسفت في نهاية المطاف تجربة الحداثة المصرية الرائدة في المنطقة.

يعترف أنصار المدرسة الأولى بأن محمد علي دشّن في مصر بدء تطوّر نمط الإنتاج الرأسمالي، لكنهم يقولون إن هذا التحديث لم يكن دون كبوات كبيرة. فتمركُز الدولة، الذي يشكّل نموذجاً نقياً لنمط الإنتاج الآسيوي، هو الذي طُبّق، فيما تم حل منظّمات الريف وكذلك الطوائف المهنية والحرفية(١٠). وكان الطريق المصري إلى الرأسمالية، كما مثّلته تجربة محمد علي، «دولتياً» (من دولة)، أي أخذ شكل رأسمالية الدولة. ومع ذلك، بقي العديد من الوسائل التي استُخدمت لتطوير الاقتصاد شرقياً.

إن ما يريد أصحاب وجهة النظر هذه قوله هنا هو أن تجربة محمد علي فشلت لأنها كانت تريد إنقاذ نمط الإنتاج (التقليدي) الآسيوي، ولم تكن تسعى بالفعل إلى تحقيق نمط الإنتاج الرأسمالي. وهذا أدى في نهاية المطاف إلى نشوء إقطاعية زراعية جديدة. ويشير نزيه الأيوبي إلى أن معظم المحللين يوافقون على القول إن نمط الإنتاج حتى بداية القرن التاسع عشر كان يستند إلى الوحدات القروية، جنباً إلى جنب مع ملكية الدولة للأرض. وخلال الحقب «الأنقى»، كان فائض الإنتاج يصادَر على يد الدولة المركزية في شكل «جزية»، وكان فائض العمل يُمتص في شكل «سخرة». حين تسلّم محمد علي السلطة، لم يكن شكل الجزية نقياً أو كاملاً لأن نظام «الالتزام» (ضريبة الزراعة)، وكذلك نظام الوقف، سمحا لجزء من الفائض الزراعي بأن يرشَح قطرة قطرة من الدولة إلى الوسطاء شبه الإقطاعيين. وهذا كان سيسمح، في الوقت المناسب، ببروز طبقة اجتماعية جديدة قد تصطدم امتيازاتها بسلطة الدولة المركزية. ويتساءل الأيوبي: هل كانت سياسة محمد علي الاقتصادية تستهدف استعادة نمط الإنتاج الآسيوي في شكله النقي عبر تشديد قبضة الدولة على الموارد الاقتصادية للمجتمع؟ وهو يتبرع بالرد: أجل بالطبع.

هذه الإطلالة على تجربة محمد علي الزراعية تسحب نفسها، بالنسبة إلى وجهة

---

(١٠) Nazih N. Ayoubi, *Overstating the Arab States: Politics and Society in the Middle East* (London: I. B Tauris, 1996), p. 100.

النظر هذه، على الصناعة أيضاً. ففيما انتقل محمد علي إلى إدخال العديد من الصناعات الجديدة المصمّمة وفق الأسلوب الأوروبي، بذل في الوقت نفسه كل جهد لتدمير الصناعات أوالحرف الباقية منذ العهد المملوكي، فمنع مراكز النول الوطنية، وألغى طوائف أو نقابات الأقمشة والصوف، وأجبر أعضاءها بالقوة على العمل في المصانع، وأقام «ديواناً» خاصاً لفرض مركزية نظام صناعة الأقمشة ووضعها في يد الدولة، فاستعاد بالتالي «الشكل الشرقي» النقي الذي يعتبر الحِرَف والحِرَفيين مجرّد ملاحق وتوابع للحاكم(١١).

إضافة إلى هذه الانتقادات، أنحى محللو هذا الرأي باللائمة على محمد علي لأنه لم يعتمد على الطبقة التجارية والحِرَفية المحلية، وفضّل الاستعانة ببرجوازية أوروبية ويهودية ومسيحية شرقية. وكانت الأسباب التي دفعته إلى هذا الخيار، الذي سيؤدي في النهاية إلى السيطرة الأجنبية على مقدّرات البلاد، سياسية في الدرجة الأولى؛ إذ إنه خشي أن تقوم البرجوازية المحلية بتحدّي سلطته إذا ما قويت شوكتها، وهذا ما أفقده رصيداً داخلياً ثميناً، وحرف مسيرته الأصلية نحو بناء رأسمالية الدولة، وذلك لصالح «أرستقراطية بيروقراطية».

في عام ١٨٤٠، وبعد هزيمة محمد علي العسكرية، ومع استمرار وتنامي الضغوط الإمبريالية، استمرت الأحوال على هذا النحو، ووصلت إلى ذروتها في عهد الخديوي إسماعيل، حين حوّلت طبقة من الأرستقراطيين الريفيين، الذين يتكوّنون من كبار ملاّك الأراضي، الريف عملياً إلى حقل قطن كبير لإرضاء حاجات صناعة الأقمشة البريطانية، مما جعل التحوّل الرأسمالي المصري هامشياً ومعتمداً على الخارج بصورة متزايدة(١٢).

باختصار، يقول أنصار العطب الداخلي في تجربة محمد علي التحديثية إن هذه التجربة تعثّرت ثم فشلت، لأنها استندت إلى المركزية الشديدة للدولة، الأمر الذي أضعف احتمال بروز طبقات جديدة قادرة على نسف نمط الإنتاج الآسيوي. وهذا توجّه تفاقمت خطورته مع: الاستعانة بالبرجوازيات الخارجية، والقمع والتسلّط الداخليين، والتركيز الشديد على الأولوية الممنوحة للمؤسسة العسكرية.

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

ماذا الآن في جعبة المدرسة الأخرى التي تركّز على الدور الرئيسي للعوامل الخارجية في نسف هذه التجربة؟

ينطلق أصحاب هذه المدرسة من الاقتناع بأن العقود الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر شهدت محاولات رائعة لتحقيق نهضة عربية مستقلة تعتمد على الطاقات الاقتصادية والفكرية الذاتية. ويُشدّد هؤلاء على أنه لو تُركت هذه المحاولات دون تدخّلات خارجية لكانت جديرة بأن تُثمر تقدماً اقتصادياً لا يضحّى معه بالسمات الخاصة للثقافة العربية، وبأن تؤدي، في الوقت نفسه، إلى قيام الدولة العربية الواحدة[١٣]. وإذا كانت تجربة محمد علي في تحقيق النهضة الاقتصادية المستقلة في مصر هي أكثر المحاولات شهرة، فإنها لم تكن التجربة الوحيدة في تلك العقود الأربعة؛ فقد امتدت إصلاحات محمد علي إلى الأقطار العربية، كما جرى في السودان (١٨٢١)، حيث قام محمد علي بإحداث ثورة زراعية حقيقية في البلاد، فشُقّت قنوات الري، وكوفحت الآفات الزراعية، وأُدخلت محاصيل جديدة مثل الفاكهة وزراعة قصب السكر، وإعمار الخرطوم على أسس حديثة، وكما جرى في سورية (١٨٣١) التي ألغي فيها النظام العسكري القديم، ووضع كلّ الإقليم السوري تحت إدارة حاكم مدني مقيم في دمشق، وأُدخل نظام التسجيل لتنظيم الوثائق الحكومية، وأُصلح نظام القضاء، وأُلغيت الامتيازات المقصورة على الأثرياء، وأصبح الجميع متساوين أمام القانون. وفي لبنان، حقق حليف محمد علي الأمير بشير الثاني قفزة إنمائية لم يكن لها مثيل منذ ثلاثة قرون من العصر الإقطاعي، وفقاً للمؤرخ اللبناني فيليب حتي.

في العراق، شهدت هذه العقود نفسها ١٥ عاماً من حكم داود باشا (١٨١٧ ـ ١٨٣٢)، الذي عُني بإصلاح التعليم، وأسّس مدارس جديدة، وأدخل أول مطبعة عرفها العراق، وأدخل تحديثات مهمة على الصناعة والزراعة. وفي ليبيا، برز «السنوسي الكبير» كزعيم روحي ودنيوي، فدعا إلى تحرير الإسلام من الخرافات، وحوّل الزوايا الدينية السنوسية إلى مزارع جماعية أو مدارس أو جامعات، فضلاً على كونها مركزاً لنشر الدعوة الإسلامية الجديدة.

(١٣) جلال أحمد أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، ص ١٧.

ويصف إدوارد إيفان بريتشارد (E. E. Pritchard) السنوسية بأنها «حركة تمثّل رد فعل على السيطرة الأجنبية بقدر ما هي ثورة ضد الممارسة الدينية التقليدية. كان مذهبها تعبيراً عن رغبة قوية لدى أمة أرادت أن تعيش طبقاً لتقاليد مؤسساتها الخاصة. وهذه الرغبة يُعبَّر عنها بلغّة القومية السياسية ولكنها في الماضي كانت تُعبِّر عن نفسها في الحركات الدينية. إن القومية العربية ليست ظاهرة جديدة. إنها فقط غيّرت رداءها»[١٤].

ويتساءل هنا جلال أمين: لماذا نجحت حركات محمد علي وداود باشا والأمير بشير والسنوسي في هذه العقود الأربعة، في حين أصيب كلّ من هذه الحركات بعد ذلك بالفشل أو الانحدار الواحدة تلو الأخرى، بعد انقضاء الفترة المذكورة؟ الإجابة واضحة بالنسبة إليه: العوامل الخارجية آنذاك كانت مؤاتية؛ فالدولة العثمانية كانت ضعيفة وغير قادرة، حتى لو أرادت، على وقف هذه الإصلاحات، والأهم أن الدول الغربية كانت منشغلة خلال تلك الحقبة بأمور أخرى.

يقول أمين: «المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للدول الأوروبية خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، لم تُملِ على هذه الدول ضرورة التدخّل لمنع قيام مثل هذه الحركات في المشرق العربي. فلم تفق أوروبا من حروب نابليون إلا في أعقاب ١٨١٥، وكانت حاجة الصناعة الناشئة في بريطانيا وفرنسا إلى أسواق البلاد العربية وموادها الخام لا تزال محدودة، وكان أمام رأس المال المتراكم فيها فرص واسعة للاستثمار المحلي لم تُستغل بعد. لقد كان من أهم المصالح البريطانية طوال القرن التاسع عشر تأمين طريق تجارتها مع الهند. لكن طوال العقود الأربعة الأولى من ذلك القرن، ظل الطريق المفضّل هو رأس الرجاء الصالح»[١٥].

لكن المصالح الاقتصادية للدول الأوروبية كانت تمرّ آنذاك بمرحلة تغيّر؛ ففي عام ١٨٣٠، عبرت أول سفينة بخارية البحر الأحمر، واستدعى ذلك الاحتلال البريطاني لعدن عام ١٨٣٩ بهدف تأمين خطوط الملاحة البحرية الجديدة. وفي الوقت نفسه، أدى استخدام الآلة البخارية في الصناعة البريطانية على نطاق

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.

واسع إلى زيادة فائض المنتجات الباحثة عن أسواق للتصدير، بينما سمح استخدام الطاقة البخارية في النقل البحري واختراع التلغراف بخفض نفقات النقل وتسهيل الاتصال بالأسواق. وكان تبنّي بريطانيا سياسة حرية التجارة عام ١٨٤٦ يمثّل استجابة لهذه التطورات ودافعاً لفتح أسواق جديدة، وأصبح أي نظام للحماية كالذي فرضه محمد علي في مصر وسورية والسودان يشكّل عائقاً أمام التوسّع في صادرات المنسوجات البريطانية.

كانت بريطانيا قد أصبحت منذ نهاية حروب نابليون بلداً مصدّراً لرأس المال. لكن اتجاه فائض رؤوس الأموال البريطانية خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر كان في الأساس نحو إعادة تعمير أوروبا ونحو الاستثمار في مزارع ومناجم الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية. وفي الأربعينيات، استوعبت الاستثمارات في مد خطوط السكك الحديد داخل بريطانيا الجزء الأكبر من رؤوس الأموال المتاحة. على أنه ابتداءً من منتصف القرن بدأت تظهر عند أرباب الصناعة البريطانية الحاجة الملحّة إلى استغلال مصادر جديدة للمواد الأولية على نحو يسمح من ناحية باستمرار زيادة الإنتاج بمعدّل مرتفع، ويسمح من ناحية أخرى بتوليد مصدر دخل للبلاد التي كانت تستورد المنتجات البريطانية. وهكذا، أخذت الاستثمارات البريطانية خارج أوروبا تتّجه أساساً إلى تنمية إنتاج المواد الأولية، كالصوف في أستراليا والأرجنتين، ومزارع الشاي في الهند وسيلان، ومناجم الذهب في جنوب أفريقيا[١٦].

هذه التطورات التكنولوجية ـ الاقتصادية غيّرت إلى حد كبير توجهات بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى نحو العالم، وأفرزت استراتيجيات جديدة تحيل بموجبها دول الشرق الأوسط إلى مجرّد اقتصادات تابعة للحاجات الصناعية الأوروبية، وتابعة أيضاً لحاجة هذه الصناعات إلى أسواق جديدة. وهذا أدى في خاتمة المطاف إلى نهاية «الإجازة» التي حصلت عليها الحركات الإصلاحية العربية من غياب التدخل الخارجي، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انهيارها.

وقد اتخذت هذه التطورات في النهاية أشكالها العسكرية المتوقعة:

ففي عام ١٨٤٠، سقط حليف محمد علي الرئيسي في لبنان، الأمير بشير الشهابي، ونُقل على سفينة بريطانية إلى منفاه في مالطا. كما قامت السفن الحربية

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢.

البريطانية والنمساوية والعثمانية بضرب بيروت وعكا بالمدافع، مُجبرة إبراهيم باشا على الانسحاب.

وفي العام نفسه (١٨٤٠)، أرغمت بوارج أوروبا الحربية الواقفة قبالة ساحل الإسكندرية محمد علي على الإذعان لشروط معاهدة لندن التي أبرمتها الدول الأوروبية، عدا فرنسا، وحصرت نفوذ محمد علي في داخل مصر وحدها.

وقبل هذه التطورات العسكرية، كانت الدول الأوروبية تُفرغ التحديث الاقتصادي العربي من مضمونه. فقد فرضت اتفاقية عام ١٩٣٨ بين بريطانيا والباب العالي إلغاء كلّ أنواع الحماية والاحتكار التي كان يمنع التجار البريطانيين من إقامة علاقات مباشرة مع التجار المحليين. وفرضت الاتفاقية رسوماً جمركية ثابتة منخفضة على الواردات والصادرات، وهو ما جعل المنتجات المحلية تخضع للرسوم لدى تداولها داخل الإمبراطورية العثمانية، بينما السلع المستوردة تخضع للرسوم مرة واحدة. وقد زعمت لندن أن إلغاء نظام الاحتكار قد يؤدي على المدى القصير إلى شلل النظام المالي الذي فرضه محمد علي. لكن الشلل لم يُصب النظام المالي وحسب، بل أصاب أيضاً محاولات التصنيع في مصر وسورية والعراق والسودان، ليس فقط على المدى القصير بل لفترة تقترب من مئة عام.

ولقد أدى تطبيق اتفاقية ١٨٣٨ إلى تدفّق البضائع الأوروبية على البلاد العربية، وإلى خروج المواد الأولية لتغذية مصانع أوروبا، وحرمت الصناعات المحلية من المواد الأولية ومن الحماية الجمركية في الوقت نفسه. ففي مصر، لم تنقضِ سنوات قليلة حتى أصبح كل ما تبقّى من ذلك البناء الصناعي الضخم الذي كلّف بناؤه الملايين، لا يزيد على كمية من الآلات التي علاها الصدأ، والمتناثرة في أنحاء البلاد في مبانٍ متداعية ومهجورة.

• مصر واليابان

كما هو واضح، تبدو وجهة نظر كلّ من مدرستي مسؤولية الداخل والخارج موثّقة بكمّ وافر من الأحداث والمعطيات التي تميل إلى تأييد رأي كلّ منهما. وقبل البحث في «موازين القوى»، ولمن تميل كفّة الحقيقة بينهما، قد يكون مفيداً الإشارة إلى أن كلا الرأيين أطل على تجربة التحديث اليابانية الناجحة من زاويته، ورأى فيها تأكيداً لمقولاته.

فأنصار العوامل الداخلية يلفتون النظر إلى الاختلافات التاريخية، وحتى الجغرافية، التي أدت إلى تباين تطوّر مصر واليابان. فهذه الأخيرة هي كناية عن كيان جزري (من جزيرة) تجعله يتمتع بقدرة طبيعية على الاستقلال وعلى التوسع في آن. وهذه حال القوى البحرية دوماً. فموقع جزيرة بريطانيا، على سبيل المثال، منحها القدرة على حشد الموارد الداخلية لبناء الإمبراطورية الخارجية. إضافة إلى ذلك، تتكوّن اليابان، المؤلفة من أربع جزر رئيسية وآلاف الجزر الصغيرة (٣٩٠٠ جزيرة)، بشكل أساسي من جبال ومن ٢٦٤ بركاناً ما يزال ٢٠ منها نشطة حتى الآن. وبديهي أن تكون مثل هذه الطبيعة الصعبة التي تبدو الزراعة فيها محدودة، نقطة تنفير للأجانب ونقطة جذب للداخل نحو الاستقلال.

إلى هذه الظروف الطبيعة الخاصة، عاشت اليابان مرحلة تاريخية وفّرت لها فرص الانطلاق لاحقاً. هذه هي مرحلة العزلة التي امتدّت من مطلع القرن السابع عشر حتى أواسط القرن التاسع عشر، وتمركزت خلالها السلطة الموحّدة في مدينة إيدو (طوكيو اليوم) لصالح الحاكم العسكري توكوجاوا إياسو، الذي وضع حدّاً للصراعات والحروب بين الحكام الإقطاعيين[١٧].

لقد تميّزت هذه الحقبة بإغلاق باب اليابان وقطع العلاقات مع الخارج بالاتجاهين عام ١٦٣٩. وكان الهدف من هذه الخطوة الحفاظ على الوحدة اليابانية اجتماعياً وسياسياً، بعد أن نشط الأجانب الأوروبيون تجّاراً ومبشّرين في اليابان في أواخر القرن السادس عشر. تقول دعد عطا الله: «مما لا شك فيه أن عزلة القرنين ونيف، شكّلت مرحلة حاسمة في تكوين الشخصية اليابانية المعاصرة والفريدة[١٨]. فقد شهدت العقود الأخيرة من عصر توكوجاوا، ثم العقود الثلاثة الأولى من عصر ميجي، مرحلة تكوين الدولة الحديثة في اليابان. وعلى رغم العزلة الطويلة التي فرضها نظام توكوجاوا على اليابان، استطاع المجتمع الياباني أن يتجاوز في تطوره الحدود الصارمة للنظام الإقطاعي. فقد أقام ذلك النظام نوعاً من الوحدة السياسية التي ربطت الأقاليم المختلفة والعاصمة، متيحاً بذلك فرصة إقامة سوق وطنية ذابت معها ـ نسبياً ـ القيود الاقتصادية التي ارتبطت بنظام الإقطاع.

---

(١٧) دعد بوملهب عطالله، **اليابان من الشروق إلى السطوع: الجيو ـ سياسية اليابانية المعاصرة** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٤)، ص ٣٧.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٧.

وساهمت عوامل أخرى في تهيئة الظروف الموضوعية للتحوّل من الإقطاع إلى الرأسمالية بإيقاع بطيء ولكن فعّال. من تلك العوامل استتباب الأمن، واختفاء الصراعات المسلّحة بين سادة الإقطاع، والتطور الصناعي الذي جاء ليلبّي حاجة المجتمع في ظل ظروف العزلة عن العالم الخارجي، فقام رأس المال التجاري بدور حيوي في تطوير نمط الإنتاج الزراعي لتلبية حاجات السوق، وكذلك تطوير الصناعات التقليدية لتحقيق الهدف نفسه، وهو ما أدى إلى تأكّل النظام الإقطاعي بالتدريج. وقد استطاع رأس المال التجاري أن يغيّر قوى الإنتاج وعلاقاتها، فكان هناك في بداية القرن التاسع عشر طبقة من الرأسماليين التجاريين ذات دور حيوي في الحياة الاقتصادية في اليابان.

انتهت مرحلة العزلة عام ١٨٥٤ بدخول عدد من السفن الأمريكية إلى خليج طوكيو، ثم بإبرام معاهدة صداقة بين اليابان والولايات المتحدة، تبعتها معاهدات مع روسيا وبريطانيا وهولندا وفرنسا. هذه التطورات ستؤدي إلى اضطرابات عنيفة تمهّد لقدوم عهد ميجي الذي أطلق تجربة التحديث اليابانية من عقالها.

هذا التطور الرأسمالي الطبيعي، إضافة إلى بلورة ثقافة قومية موحّدة، هو الذي مكّن اليابان (برأي أنصار العوامل الداخلية) من التصدّي بنجاح للاجتياح الغربي الذي بدأ منذ أواسط القرن التاسع عشر. ولولا هذا التطور الموضوعي والذاتي، لكان من المشكوك فيه كثيراً أن تحقق إصلاحات ميجي النجاح الذي حققته. وكان عجز نظام توكوجاوا عن مواجهة القوة العسكرية الأجنبية من أبرز العوامل التي حرّكت قادة الانقلاب لإسقاطه. ولذلك، كان من الطبيعي أن ينصرف اهتمامهم إلى جعل اليابان قوة عسكرية قادرة على حماية الاستقلال الوطني. وهذا الجهد بدأ بتصفية النظام الإقطاعي وإلغاء امتيازات الساموراي. وفي شتاء ١٨٧٢، أدخلت الحكومة نظام التجنيد الإجباري، فتمّ تكوين الجيش الحديث من الجنود الفلاحين.

كان الانقلاب الذي أنهى عصر توكوجاوا الإقطاعي، انقلاباً سلمياً إصلاحياً، دوافعه وطنية بالدرجة الأولى، وهي إنقاذ اليابان من الوقوع ضحية الاجتياح الأوروبي، كما حدث في الصين قبل ذلك. وهو تم على أيدي قيادات من النظام الإقطاعي تحلّت بقدر كبير من نكران الذات من أجل المصالح الوطنية العليا بالتحالف مع الرأسمالية الصاعدة والمثقفين.

هذه باختصار وجهة نظر أنصار العوامل الذاتية الداخلية. أمّا أنصار نظرية

التدخل الخارجي، فهم يشددون على أن العامل الأول في نجاح التجربة اليابانية كان عزلتها الجغرافية عن الخارج، وهي ظروف لم تُتَح لمصر التي تقع في قلب العالم القديم على مفترق الطرق بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. ويضيف هؤلاء أن التطورات الخارجية بدأت ترخي بظلالها على مصر منذ عام ١٥١٧، حين أصبحت مجرّد ولاية تابعة للدولة العثمانية بعد أن كانت قاعدة لإمبراطورية كبرى في العصرين الأيوبي والمملوكي. طبعاً، تأثرت مصر بظروف الدولة العثمانية وتركيبتها العسكرية شبه الإقطاعية. وعلى رغم أنها حاولت مرات عدة استعادة استقلالها، فإنها لم تفلح، خاصة مع مقدِم الحركة الاستعمارية الأوروبية التي بدأت مع حملة نابليون بونابرت (١٧٩٨ ـ ١٨٠١).

ومثلما حدث مع اليابان بعد وصول السفن الأمريكية، التي اخترقت عزلتها وكشفت الفوارق بينها وبين الدول الغربية، وأدت إلى عصر ميجي، هكذا كانت حملة نابليون الحافز لدى محمد علي لقيادة مصر نحو التحديث وسد فجوة التخلّف الحضاري الذي تعانيه البلاد. وهذا يعني، مرة أخرى، أن العوامل الخارجية هي التي كانت تحدد إيقاع الحركة الداخلية. ويلخّص الباحث المصري رؤوف عباس النظرة إلى تجربتي اليابان ومصر على النحو الآتي:

«اليابان ومصر مرّتا بمرحلة من التحوّل من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث غلب عليها الاستجابة إلى تحدي العدوان الغربي. ومن ثَمَ كان بناء قوة عسكرية حديثة يشكّل حجر الزاوية في تجربتهما، وهو ارتبط ببناء مشروعات تنموية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية. لكن تلك الملامح المتشابهة بين التجربتين لا تعني تماثلهما... يظل الفارق الجوهري متّصلاً بالأوضاع السياسية. فقد كانت اليابان بلداً مستقلاً، بينما كانت مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية. ولعبت اليابان دور القوة التوسّعية الاستعمارية متّبعة الأسلوب الغربي نفسه، في حين كانت حركة الجيش المصري خارج حدوده إمّا خدمة للدولة العثمانية أو محاولة لتحقيق طموح سياسي لحاكم مصر. ومن ثَمَ كان حصاد التحرّك المصري خارج الحدود سلبياً على التجربة المصرية، فيما كان التوسّع الياباني الخارجي مكمّلاً لعناصر القوة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي»[١٩].

(١٩) رؤوف عباس، **التنوير بين مصر واليابان: دراسة مقارنة في فكر رفاعة الطهطاوي وفوكوزاوا يوكيتشي**، مختارات ميريت (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠١)، ص ٢٠.

خلاصــة

ربما يكون اتضح الآن أن وجهتي النظر كلتيهما تمتلكان بالفعل خطوط دفاعات قوية. وبالتالي، سيكون مستحيلاً إسقاط إحداهما دون أن يؤدي ذلك إلى تشويه الحقائق. وهذه نقطة مهمة التفت إليها منير شفيق الذي يقول: «أفرزت تجربة محمد علي مجموعة من الإشكالات التي لا تزال تتجدد حتى يومنا هذا. ولعل الإشكال الأول هو علاقة الخارج الدولي بالداخل العربي والإسلامي على المستويين القطري والإقليمي، أو على العكس علاقة هذا الداخل بذلك الخارج».

وهو انطلاقاً من ذلك، يلاحظ وجود «تداخل شديد بين الداخل والخارج في كل خطوة وكل لحظة»[٢٠]؛ فمعالجة سلبيات يعانيها الداخل على غرار المسائل المتعلقة بالعقيدة والفقه، أو الفكر والمفاهيم، أو المنهج والمرجعية، أو الهوية والموقف الحضاري، أو الأصالة والتغريب، لا تجيب تلقائياً، على أهميتها وضرورتها، عن الأسئلة المتعلّقة بميزان القوى والمواجهة الخارجية والحصار والحرب. وما لم تتم الإجابة عن كل هذه الأسئلة معاً، سيفاجأ المرء بالتدخل الخارجي وتشجيع الانقسامات المذهبية والطائفية والعرقية[٢١].

وبالتالي، فإن إغفال أوضاع اليابان الجغرافية والتاريخية الخاصة، وكذا أوضاع مصر، سيؤدي حتماً إلى تشويه التحليل العلمي، والانطلاق من مقدمات خاطئة للوصول إلى نتائج خاطئة. ولولا أن اليابان شهدت قرنين من التطور الطبقي ـ الاقتصادي الطبيعي، لما كانت الظروف مؤاتية لتحقيق ثورة ميجي. كما أن مصر لم تكن مستعدة تماماً للانتقال بسهولة إلى الدولة الرأسمالية الحديثة، بسبب تعثّر التطور الرأسمالي فيها قبل مجيء محمد علي. ولو أن التجربة اليابانية جابهت الظروف الخارجية نفسها التي واجهها محمد علي، لكان من المشكوك فيه للغاية أن يتمكن أحد من وضع تاج الظفر على رأس حقبة ميجي. بكلمات أكثر مباشرة: لو أن الدول الغربية كانت لها الإطلالة الجيو ـ استراتيجية نفسها على اليابان كما على مصر، لربما تغيّرت حقائق تاريخية عدة في اليابان.

---

(٢٠) منير شفيق، *تجربة محمد علي الكبير*: **دروس في التغيير والنهوض** (بيروت: دار الفلاح للنشر، ١٩٩٧)، ص ٦٥.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٦.

إن قضية الداخل والخارج في المنطقة العربية تبدو أصعب وأعقد مما هي في أي منطقة أخرى في العالم. وكلّ مصلح عربي أغفل هذه الحقيقة أو أهمل الداخل على حساب الخارج أو العكس، دفع أثماناً باهظة. ومثل هذه الحصيلة تعني أن الشرق العربي مسؤول عن سقطاته، بالقدر نفسه تقريباً الذي يكون فيه الغرب مسؤولاً عن تسهيل هذا السقوط أو حتى الدفع في اتجاهه.

على أي حال، النقاش حول العوامل الداخلية والخارجية في الشرق الأوسط مستمر منذ قرون عدة. وهو سيبقى مستمراً ما بقيت هذه المنطقة من العالم في وضع مأزوم أو في حال من التطور الناقص. وكما سنرى في الفصل المقبل، سيبلغ الجدل حول الداخل والخارج ذروته خلال المرحلة الليبرالية التي عاشها بعض العرب من أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين.

الفصل الثالث

في قلب الإعصار

كانت إشكالات العرب الفكرية إبان وجودهم تحت حكم الدولة العثمانية، وعلى امتداد أربعة قرون، بسيطة ومحددة، وكانت مطالبهم أكثر وضوحاً وتحديداً: الحرية؛ الحرية في كل شيء. الحرية ممن؟ حسناً، ليس «من» الدولة العثمانية، بل «في» داخلها. هكذا كان الوضع على الأقل حتى الحرب العالمية الأولى، بفعل الشرعية الضمنية والعلنية التي كانت الإمبراطورية العثمانية تحوزها في قلوب العرب (المسلمين) وعقولهم.

الحرية عنت تحرير العقل والفكر والإرادة، كما عنت التقدم والسير في ركاب التاريخ المندفع إلى الأمام دوماً عبر الإصلاح. وهذه النزعة ترافقت مع جهود حثيثة بذلتها الدولة العثمانية نفسها منذ القرن الثامن عشر لتحديث بنيانها وتراكيبها. وعنت الحرية أيضاً في بعض جوانبها حقوق العرب المتساوية مع الأتراك في إطار الدولة الواحدة. وهذه ستكون البذرة التي ستنبت منها لاحقاً فكرة القومية العربية.

هذه الأجواء مهّدت لبروز حقبة ليبرالية في المنطقة العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى ما بعد الحرب العالمية الثانية بسنوات قليلة. لكن الصورة بدأت تتعقد بفعل دخول الاستعمار الأوروبي إلى المنطقة بصورة مباشرة؛ إذ اختلطت المفاهيم وتعددت الأولويات، وبات الصراع من أجل الغرب صراعاً ضده في الوقت نفسه.

كان لدى جيل الليبراليين العرب الأوائل، وبعض الليبراليين المحدثين، محاولة لحل هذه الازدواجية المؤلمة عبر شعار «أوروبا متقدمة علينا تكنولوجياً وحضارياً أيضاً. فلنتحوّل جميعاً إلى أوروبيين». وهذا شعار نجح في شق طريقه إلى التنفيذ في تركيا الكمالية وحدها، لكنه تعثّر في الشرق العربي بسبب اقتصاره على بوتقة نخبوية ضيّقة. هذا إضافة إلى اصطدامه بقوى أخرى كان عداؤها للاستعمار الأوروبي قد بدأ يدفعها إلى إدارة الظهر للفكر الليبرالي برمّته.

وهذا تجسّد ليس فقط في حركة الإخوان المسلمين، بل أيضاً في الحركات القومية التي آثرت الطبعات الإيطالية والألمانية من الفكر القومي الأوروبي على الطبعة الأنغلو ـ فرنسية. وهو خيار سيكون له مضاعفات مدمّرة على الحركات القومية العربية لاحقاً.

سنتناول في هذا الفصل حقبة الإصلاحات العثمانية؛ مرحلة الانتدابات الأوروبية في الشرق الأوسط؛ المرحلة الليبرالية؛ حقبة الحركات القومية والإسلامية.

أولاً: إصلاحات وانتدابات

عرس في أرجاء الإمبراطورية العثمانية: ثورة «تركيا الفتاة» التحديثية تنتصر في أيلول/سبتمبر ١٩٠٨ وتُعلن عودة العمل بدستور كان السلطان عبد الحميد قد علّقه في أواخر القرن التاسع عشر. الجماهير الفرحة، من أتراك وعرب ويهود ويونان وصرب وبلغار وأرمن، تنزل إلى الشوارع وتتبادل القُبل، متعهّدة بأخوّة دائمة من أجل الصالح العام. «نساء ورجال تحرّكوا على متن موجة واحدة من الحماس، ضاحكين، باكين، في خضم حالة عاطفية تزول فيها بشكل تام العثرات والبشاعات البشرية. قال الجمهور: تهتفون من أجل ماذا؟ أخبرونا، ماذا يعني الدستور؟ يرد خطيب بسرعة: الدستور شيء عظيم إلى درجة أن من لا يعرفه منكم يكون حماراً»[١].

رُوّج للدستور على أنه العلاج الشامل والفوري لكلّ أمراض الإمبراطورية التي برزت خلال الحقبة الأوتوقراطية، بما في ذلك حتى الإرهاب الذي شنّته الأقليات القومية المطالبة إمّا بالاستقلال التام وإمّا بالحكم الذاتي من داخل الإمبراطورية. وهكذا، اعتقد اليونان والأرمن أن مجرّد تعاونهم مع «تركيا الفتاة» سيجعل النظام الجديد مستعداً لتلبية كلّ مطالبهم. لقد بدا للجميع في لحظات أن أجواء التوتر والعنف التي اندلعت في السنوات السابقة في طريقها إلى الزوال، وأن الجميع سينال حقوقه وسيتم الحفاظ على الإمبراطورية.

---

(١) Stanford J. Shaw and E. K. Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols. (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1976-1977), vol. 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*, p. 273.

هذه الآمال تعززت حين صدرت في ٢ و٣ آب/أغسطس ١٩٠٨ المراسيم الإمبراطورية التي تُعّدل المادة ١١٣ من دستور ١٨٧٦ وتعطي السلطان صلاحيات أوتوقراطية. وهذا ما سمح بحل الشرطة السرية، وإجبار باقي قطاعات قوى الأمن على العمل وفق الدستور، ومنح كلّ العثمانيين الحقوق القانونية المتساوية، بغض النظر عن الدين. لا أحد بعد الآن سيُعتقل أو يُسجن دون مبرر. اقتحام البيوت بات ممنوعاً إلا بقرار من المحكمة ووفق القوانين المرعية. بات في وسع الجميع السفر إلى الخارج لأي هدف كان ودون الحصول على إذن خاص، ولم يعد في وسع الحكومة مراقبة المطبوعات بشكل مسبق.

قُدّمت وعود أخرى تتخطى دستور ١٨٧٦: لم يعد في وسع الحكومة الاطّلاع على الرسائل الخاصة والمطبوعات المُرسلة بالبريد؛ التعليم والدراسة باتا حرّين دون أي قيد أو شرط؛ الموازنة يجب أن تُنشر سنوياً.

وفي ١٦ آب/أغسطس ١٩٠٨، أصدرت الحكومة برنامجاً مفصّلاً يَعِد بالإصلاحات المالية وبإعادة تنظيم الإدارة والقوات المسلحة وموازنة الميزانية وتطوير الاقتصاد. التعليم والعلم سيشجَّعان، وسيكون في مقدور المسلمين وغير المسلمين الانضمام إلى الجيش. أمّا الميّزات الخاصة التي تمتّع بها الأجانب في الإمبراطورية بفعل الامتيازات، فستُنهى من خلال اتفاقات مع القوى الأجنبية ومن خلال إصلاح الحكومة بشكل يسمح للأجانب بالحصول على حقوقهم. هذا إضافة إلى أن الميّزات الخاصة التي حصلت عليها الملل (القوميات والطوائف) ستُلغى بالتدريج، ما دام رعايا كلّ الأديان سيحصلون على الحقوق نفسها والوضعية القانونية نفسها.

وتلا هذا البرنامج سلسلة كاملة من التدابير والإجراءات، منها إطلاق سراح السجناء، وإلغاء المحاكم العرفية، وتقليص البيروقراطية. وفي هذه الأثناء، ومع وجود حرية صحافة وحرية تشكيل أحزاب بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الإمبراطورية العثمانية، انتشرت الصحف والأحزاب السياسية انتشار النار في الهشيم. وتم تحويل جمعية الاتحاد والترقّي، التي كانت القوة المحرّكة لانقلاب ١٩٠٨، إلى حزب. كما شكّل الأمير صباح الدين حزباً آخر هو حزب الاتحاد الليبرالي العثماني. ودار النقاش في الجدل الحزبي أساساً حول مسائل التغربن (من غرب) والتحديث، والمركزية واللامركزية، والإسلاموية والتركية،

وكذلك حول تطلّعات الأقليات التي يجب وقفها بتبرير أن الحرية والمساواة الجديدتين سترضيان الجميع(٢).

هل كان يمكن لهذا الربيع الليبرالي والديمقراطي أن يُنقذ الإمبراطورية العثمانية، التي كانت تسير على طريق الانحدار منذ أكثر من قرنين، من مصيرها المحتوم؟ كلا، يجيب ستانفورد ج. شو. لماذا؟ «لأن حقبة تركيا الفتاة تسارعت وبلورت الآراء التي كان زخمها يتراكم في الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر: العثمانوية (Ottomanism)، والقومية، والإسلاموية، والتركية الديمقراطية، والليبرالية، والنزعة المحافظة، والأتوقراطية، والمركزية واللامركزية. كل هذا عنى أن الإمبراطورية كانت ستنفجر على أي حال لو أن الحرب العالمية الأولى لم تقم بهذه المهمة»(٣).

على أي حال، كانت التجربة الليبرالية هذه قد بدأت تنهار حتى قبل اندلاع الحرب العالمية؛ إذ كان ينقص تركيا الفتاة التمتع بالحنكة السياسية والخبرة في الحكم. وكانت مهمة رجال هذه المنظمة صعبة وشاقة: تحويل دولة عاجزة ومتخلّفة إلى دولة قوية حديثة قادرة على مواجهة تحديات العصر. وما زاد الأمور تعقيداً هو العداء الذي كانت تبديه الدول المجاورة للأتراك، وتفاقم مطالب الشعوب غير التركية التي كانت تتألف منها الإمبراطورية. لم يكن للشبان الأتراك أن يتوقعوا أي عون من هذه الفئات.

بعد ثلاثة أشهر من انقلاب ١٩٠٨ الناجح، اغتنمت النمسا الفرصة السانحة، فرصة الفوضى والبلبلة، وضمّت إليها البوسنة والهرسك. وأعلنت بلغاريا استقلالها التام. وفي عامي ١٩١١ و١٩١٢، وجّهت إيطاليا، بفعل شهوتها الاستعمارية المستجدّة والضغط الديمغرافي فيها، قواتها نحو شمالي أفريقيا، واحتلت طرابلس الغرب وبنغازي في ليبيا. كان أحد الضابطين اللذين نيطت بهما مهمة الدفاع عن ليبيا هو مصطفى كمال (الذي سيُعرف لاحقاً بلقب أتاتورك، مؤسس الدولة التركية الحديثة). في هذه الأثناء، عقدت الدول البلقانية السلافية الثلاث، صربيا ومونتينيغرو وبلغاريا، حلفاً في ما بينها ضد

(٢) Edward F. Knight, *Turkey: The Awakening of Turkey; The Turkish Revolution of 1908*, 5th ed. (London: Kessinger Publishing, 2008), p. 228.

(٣) Shaw and Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, p. 273.

أسيادها السابقين الأتراك، وانضمت إليها لاحقاً اليونان التي كانت استولت على مدينة سالونيكا. وفي العام التالي (١٩١٣)، أدى التحالف بين صربيا وبلغاريا إلى تقاسم مقدونيا العثمانية، وهو ما أسفر عن حرب جديدة في البلقان أدت إلى خسارة الإمبراطورية العثمانية جميع ممتلكاتها الأوروبية، حتى إن مدينة أدريانوبل، المجاورة لإسطنبول وذات المركز الاستراتيجي والتجاري ومقر السلاطين من عام ١٣٦٦ إلى عام ١٤٥٣، سقطت في يد القوات البلغارية، وظلت زمناً تحت سيطرتها(٤).

في الوقت نفسه، وقعت اضطرابات وانتفاضات هزّت أركان الإمبراطورية، من ألبانيا حتى جنوبي شبه الجزيرة العربية. وكان جوهر القضية التي أثارت هذه المتاعب مطالبة الشعوب باللامركزية ورفضها اعتبار اللغة التركية لغة البلاد الرسمية. ففي نيسان/أبريل ١٩٠٩، اندلعت تظاهرات في أرمينيا أدت إلى وقوع مذابح مروّعة في أضنة والأماكن المجاورة لها. وفي القسم الشرقي من الأناضول، هاجم الأكراد جيرانهم من الأتراك، وردّ الأتراك بهجوم معاكس. وأسفرت اضطرابات في اليمن، استمرت ردحاً من الزمن، عن إرغام الباب العالي على إعلان استقلال البلاد عام ١٩١٢. وفي العام التالي، عُقد المؤتمر العربي الذي طالب باللامركزية للولايات العربية.

كان التمثيل العربي في لجنة الاتحاد والترقّي التي انبثقت من تركيا الفتاة ضعيفاً. وكانت أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٠٨ قد شجّعت العرب إلى درجة أنهم شكّلوا في إسطنبول منظمة الإخاء العربية ـ العثمانية بهدف حماية الدستور الليبرالي وتوحيد كلّ شعوب الإمبراطورية في ظله، وتطوير المقاطعات العربية على قدم المساواة مع المقاطعات الأخرى. لكن تركيا الفتاة قامت، بعد الثورة المضادة التي قام بها السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٩ والنكسات العسكرية المتتالية التي تعرّضت لها الإمبراطورية، بفرض إجراءات أمنية مشدّدة حظر أحدها كلّ الجمعيات التي تشكّلها مجموعات غير تركية. وهكذا، أغلقت منظمة الإخاء، واضطرّ القوميون العرب إلى العمل تحت الأرض. وكانت أولى هذه الجمعيات الجمعية القحطانية التي حُلّت بعد عام واحد من قيامها.

---

(٤) فيليب حتي، **خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى**، ٢ ج (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥)، ص ٤٥ ـ ٥٦.

في باريس، قام سبعة طلاب من العرب، بينهم جميل مردم (لاحقاً رئيس وزراء سورية)، بتأسيس جمعية العربية الفتاة بهدف الحصول على الاستقلال العربي من الأتراك ومن أي حكم أجنبي آخر. كبرت هذه الجمعية، ونظمت في عام ١٩١٣ في باريس مؤتمراً حضره ٢٤ موفداً، ١١ منهم مسيحيون، جاءوا أساساً من سورية والعراق ولبنان. أعرب المؤتمر عن الرغبة العامة بالبقاء داخل الإمبراطورية العثمانية بشرط منح العرب الحكم الذاتي، وشدّد على أهمية منع القوى الأوروبية من التدخل في هذا الشأن.

في العراق، تأسست جمعية وطنية أخرى هدفها الاستقلال عن الأتراك وإقامة حكومة مستقلة، ضمّت في صفوفها أكثر من ١٠٠ ضابط والعديد من الأعيان المحليين. وفي آذار/مارس ١٩١٣، عُقد مؤتمر عراقي في المحمرة للتخطيط لاستقلال العراق والمناطق العربية الأخرى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، أجرى الوطنيون العراقيون اتصالات بالأمير عبد العزيز آل سعود (لاحقاً الملك) الذي أعرب عن تعاطفه معهم، لكنه أبلغهم عدم قدرته آنذاك على دعمهم.

في هذه الأثناء، أسّس عزيز المصري، وهو ضابط عربي سابق في الجيش العثماني، منظمة العهد التي تشكّلت بمعظمها من الضباط العرب، وغالبيتهم من العراق. وقد انتشرت فروع من المنظمة في بغداد والبصرة، وقيل إن أعضاءها ناهزوا الأربعة آلاف. وفي كانون الثاني/يناير ١٩١٤، اعتقلت سلطات تركيا الفتاة المصري واتهمته بمحاولة إقامة مملكة عربية مستقلة في شمالي أفريقيا، وبتلقّي رشاوى من الإيطاليين خلال حرب طرابلس عام ١٩١١. حُكِمَ على المصري بالإعدام، لكن أُطلق سراحه لاحقاً بتدخل من السفير البريطاني لدى إسطنبول بناء على طلب اللورد كيتشنر (Kitchner)، الحاكم البريطاني لمصر.

الظاهرة التي يجب ملاحظتها في كل هذه التطورات خلال عرس ١٩٠٨ وبعده، هي أن القوميين العرب (حتى عام ١٩١٤ على الأقل) لم يكونوا في وارد المطالبة بالاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية. وعلى رغم أن الأدبيات القومية العربية اللاحقة في منتصف القرن العشرين باتت تُطلِق على الحقبة العثمانية اسم الاحتلال التركي، فإن العرب بوجه شامل تقريباً لم يعتبروا الأتراك محتلين. إنهم أطلوا عليهم بصفتهم جزءاً من الروح الحضارية ـ الإمبراطورية الإسلامية التي كان العرب هم مؤسّسيها الأوائل. وهذا ما جعل العديد من المفكرين العرب

يطلقون على الأمة العربية اسم «أمة الدعوة» (إلى الإسلام)، وعلى باقي المسلمين «أمة الاستجابة» (للدعوة الإسلامية). وبالتالي، لم يكن عرب ١٩٠٨ في وارد التفكير بالانفصال عن إسطنبول، خاصة في ظل المخاطر الأوروبية التي كانت تتهدد الجميع.

هذه نقطة. وثمة نقطة أخرى لا تقلّ أهمية هي أن المشاعر القومية العربية في تلك الحقبة لم تكن قد نضجت بعد. فعلى رغم الإصلاحات التحديثية التي أدخلها محمد علي باشا والإصلاحات الأخرى التي تقدّمت بها الحكومة العثمانية ثم حكومة تركيا الفتاة، لم يتبلور هذا آنذاك في أشكال قومية. كان المصري والسوري واللبناني (المسلم) والمغربي يعرّف نفسه على أنه مسلم أولاً ثم من سكان منطقة الشام أو بغداد أو بيروت أو الرباط ثانياً. أمّا فكرة الانتماء إلى قومية عربية، فكانت موجودة فقط على أساس ثقافي ـ لغوي وشعوري. وكلّ هذا على عكس ما كان يجري في الأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية، حيث بدأ التفاعل مع الفكر القومي الأوروبي بشكل أقوى كثيراً مما حدث في الأقطار العربية، وكانت جمعية تركيا الفتاة ثم حركة كمال أتاتورك القومية تجسيداً كاملاً له.

على أي حال، برزت هذه الحقيقة في اللحظة الحرجة التي مرّت بها الإمبراطورية العثمانية بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ١٩١٤، حين كانت إسطنبول ما تزال محايدة في الحرب؛ فقد أضافت جمعية العربية الفتاة إلى مطلب الاستقلال الشرط التالي: «في حال بدأت المخططات الأوروبية بالتحقق، فإن الجمعية ستعمل إلى جانب تركيا للمساعدة على مقاومة التغلغل الأجنبي من أي شكل ونوع كان»[٥]. وبالمثل، أصدر عزيز المصري، الذي كان يقيم آنذاك في مصر، تحذيراً إلى أعضاء منظمة العهد من السقوط في إغراء القيام بأعمال عنيفة ضد الإمبراطورية العثمانية، لأن دخول هذه الأخيرة إلى الحرب سيعرّض المقاطعات العربية للانكشاف أمام الغزو الأوروبي. وهو دعاهم إلى الوقوف إلى جانب تركيا إلى حين الحصول على ضمانات ضد المخططات الأوروبية.

---

(٥) George E. Kirk, *A Short History of the Middle East* (London: Mathew and Co. Ltd., [n. d.]), p. 124.

ثانياً: الفخ

لكن يبدو أن هذه التحذيرات ذهبت أدراج الرياح في منطقة مهمة من المقاطعات العربية هي شبه الجزيرة، حيث الأماكن المقدسة الإسلامية. فمنذ شباط/فبراير ١٩١٤، كان كيتشنر وسكرتيره لشؤون الشرق رونالد ستورز (R. Storrs) يقومان بمراسلات مع حسين شريف مكة، الذي كان يحكم الأماكن المقدسة وفق خطوط دينية قديمة. كان حسين متوجّساً من جهود إسطنبول لمركزة الإدارة الإقليمية في المنطقة، الأمر الذي كان سيؤدي إلى إخضاعه لسلطة الوالي الذي تعيّنه إسطنبول. وازدادت تلك الجهود خطورة بعد وصول تركيا الفتاة إلى السلطة. ولذا، وجد الشريف حسين أن من الحذاقة أن يطلب الدعم من البريطانيين في مصر. وكان ولداه عبد الله وفيصل قلقين مما قد يفعله «الفرنجة»[٦]، كما كان المفاوضون البريطانيون حريصين أيضاً، ما دامت الإمبراطورية العثمانية على الحياد.

لكن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٤، ألزم البريطانيون أنفسهم (وإن بتعابير عامة) بـ «تحرر العرب» وبـ «أمة عربية»، في مقابل الدعم العربي ضد تركيا. وفي الوقت نفسه، جس ستورز وغيلبرت كلايتون (G. Clayton)، وهو من جهاز الاستخبارات العسكرية البريطاني، نبض عزيز المصري وآخرين حول إمكانية إطلاق تمرّد عربي ضد الأتراك، لكن هؤلاء العرب القوميين أصروا على شرط مسبق لاغنى عنه هو الحصول على ضمانات لاستقلال العرب، وهذه ما لم يكن ستورز وكلايتون يملكان صلاحية إعطائها.

في أيلول/سبتمبر ١٩١٥، تلقى الشريف حسين إشارات من منظمّتي العربية الفتاة والعهد تدعوه إلى التنسيق المشترك لتنظيم انتفاضة عربية. وقد أعدت هاتان المنظّمتان السرّيتان بروتوكولاً مشتركاً يطلب، كشرط للثورة على الإمبراطورية العثمانية، أن يعترف البريطانيون بمملكة عربية مستقلة تضم شبه الجزيرة العربية (عدا عدن) وفلسطين وسورية والعراق. وبدأت منذ ذلك الحين المراسلات الشهيرة بين الشريف حسين والمندوب السامي البريطاني في مصر السير هنري ماكماهون (H. McMahon) وتضمّنت وعوداً بشأن الدولة العربية.

يعتبر العرب، عن حق، هذه المراسلات «ذروة التآمر الأوروبي» عليهم

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

وعلى طموحاتهم وآمالهم، بسبب الخيانة التي تعرّضوا لها لاحقاً. وهذا انطباع يؤيده بالكامل أنطوني ناتينغ (A. Nutting) في كتابه **العرب**(٧)، كما يؤكده قيام السلطات السوفياتية التي استلمت السلطة في روسيا عام ١٩١٧ بالكشف عن اتفاقية سايكس ـ بيكو. هذا إضافة إلى إصدار الحكومة البريطانية وعد بلفور، الذي تعهّد لليهود بتسهيل إقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

يقول ناتينغ: «اتفاقية سايكس ـ بيكو كانت وثيقة مشينة؛ إذ ما إن انتهى ماكماهون من مفاوضاته مع الشريف حسين، حتى بدأت الحكومة البريطانية محادثات سرية مع الفرنسيين لتقرير كيف سيتم اقتسام الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا»(٨). فما هي قصة هذا الاتفاق المشين؟

بدأت المفاوضات بين روسيا وفرنسا وبريطانيا في بطرسبرغ بهدف تقاسم الإمبراطورية العثمانية في آب/أغسطس ١٩١٤، أي بعد شهر واحد فقط من بدء الحرب العالمية الأولى، وفق الوثائق التي نشرتها الثورة البلشفية في أواخر عام ١٩١٧(٩). كانت روسيا القيصرية تريد الوصول إلى الشرق عن طريق مضائق

---

(٧) Anthony Nutting, *The Arabs: A Narrative History from Mohammad to the Present*, A Mentor Book (New York: New America Library, 1965), p. 288.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٩.

يرى وجيه كوثراني أن اتفاقية سايكس ـ بيكو كانت أحد سيناريوهات التقسيم خلال الأعوام الأولى من الحرب (١٩١٤ ـ ١٩١٦)، وكانت روسيا القيصرية طرفاً فيها، فلمّا قامت الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وخرجت روسيا من الحرب وفضحت هذه المحادثات، وانتهت الحرب بموازين قوى جديدة أظهرت ضعف المشاركة الفرنسية وأسبقية الدخول البريطاني إلى سورية والعراق، ودخلت الولايات المتحدة طرفاً عبر مبادئ ويلسون وسياسة «الباب المفتوح»، ونهضت الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال وانتصرت على الاحتلال اليوناني المدعوم من بريطانيا، وإسقاطها معاهدة سيفر التقسيمية، فإن كلّ المحادثات التي تمّت خلال الحرب، جرى خلط أوراقها، وبدأت محادثات واتفاقيات جديدة حول حدود تركيا وحدود العراق، وحدود سورية، وانطلاقاً من معطى جديد أيضاً (نفط العراق في الموصل).. . كلّ هذا بدأ بحثه في مؤتمر الصلح في باريس، وجرت حوله محادثات واتفاقيات جانبية عديدة أسفرت في نهاية المطاف عن «معاهدة لوزان» الشهيرة عام ١٩٢٣، التي أقرت بقيام الجمهورية التركية الجديدة بحدودها التي عيّنها الميثاق القومي التركي (ميثاق الملّة)، وبحدود المناطق (الولايات العثمانية المشرقية) التي اعتبرت «مناطق محررة»، وأعلنت فيها الدول الجديدة على أساس مبدأ «الناسيوناليتية».. . ويرى كوثراني أن ترداد سايكس - بيكو في الخطاب العربي السائد، هو نوع من اللازمة الأيديولوجية الرمزية المشيرة عموماً إلى «ذاكرة التقسيم»، وإلى تلك «الوثيقة المشينة»، وليس إلى الوقائع التاريخية كما جرت فعلاً بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. انظر: وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي؛ ١ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦).

(٩) زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان** (بيروت: دار النهار، ١٩٧١)، ص ٧٤.

البوسفور والدردنيل، وتحاول فرنسا أن تبسط هيمنتها على بلاد الشام (ولايات دمشق وحمص وحماه وحلب وبيروت)، بينما تسعى بريطانيا إلى بسط سيطرتها على العراق وفلسطين والحجاز، إضافة إلى مصر. وقد اتفقت الدول الثلاث على تقاسم هذه المناطق، طبعاً دون العودة إلى شعوبها.

كان هذا التقاسم في الواقع تتويجاً لسباق بين الدول الغربية للسيطرة على المناطق الشرقية طوال ١٠٠ عام. وهكذا، قضمت فرنسا الجزائر (منذ أوائل القرن التاسع عشر) والمغرب وتونس، واستولت إيطاليا على ليبيا، واحتلت روسيا أجزاء من أرمينيا، واستولت بريطانيا على مصر وقبرص وعدن ومشيخات الخليج العربي. وحين دخلت تركيا الحرب العالمية، وجد الحلفاء فرصة إضافية لتناتش ما تبقّى من هذه الأراضي.

بعد ستة أسابيع فقط من قيام ماكماهون بإرسال آخر رسالة إلى حسين، كان السير مارك سايكس (M. Sykes) من بريطانيا وجورج بيكو (G. Picot) من فرنسا يخططان، إذاً، لاقتسام الإمبراطورية العثمانية، ولتحويل المناطق العربية إلى مستعمرات ومحميات. وبالطبع، رُفعت آنذاك الشعارات البراقة التي تتحدث عن «تحرير» هذه المناطق، وعوملت مدن عريقة بالحضارة وغنية بالتاريخ، مثل بيروت وبغداد والبصرة وغيرها، وكأنها كيانات قاصرة، أو كما لاحظ جورج أنطونيوس: «الأمر بدا وكأنه يتضمن وضع بالغين في المدرسة، وإرسال تلاميذ الصفوف الابتدائية إلى العالم»(١٠). ويضيف ناتينغ إلى أنطونيوس قوله: « مثل هذا الترتيب السخيف، أظهر أن القوى الغربية إمّا أنها لا تعرف أو لا تهتم بالتقاليد الثقافية لسورية ولبنان، وهي فضّلت البدوي البدائي، ولكن بالنسبة إليها الرومانسي، على السوريين والعراقيين والمتمدينين الذين تكمن جذورهم الثقافية في يونان أفلاطون، والذين أدى قيام أسلافهم بحفظ الثقافات الهيلينية والفارسية القديمة إلى إخراج أوروبا من العصور المظلمة»(١١).

غضب الشريف حسين غضباً شديداً حين أُطلع على نبأ اتفاقية سايكس ـ بيكو (يقال إنه لم يكلّف نفسه عناء قراءة الاتفاقية)، وطلب تفسيرات من الحاكم البريطاني الجديد وينغيت (Wingate) الذي حل مكان ماكماهون. وبناء على

---

(١٠) Nutting, *The Arabs: A Narrative History from Mohammad to the Present*, p. 290.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

تعليمات من وزير الخارجية البريطاني بلفور آرثر (A. Balfour)، نقل وينغيت رسالة من بلفور إلى حسين تزعم أن الأتراك شوّهوا عن قصد التفاهم بين الدول الكبرى، فقفزوا فوق البنود التي تشير إلى ضرورة موافقة السكان المعنيين وحماية مصالحهم. هذا إضافة، تضيف الرسالة، إلى أن نجاح الثورة العربية قد غيّر الوضع كلياً. وبالطبع، كل ذلك كان تصعيداً لعملية الخداع؛ فنصّ اتفاقية سايكس ـ بيكو لم يتضمن إشارة من أي نوع كان، لا إلى ضرورة موافقة السكان المعنيين ولا إلى مصالحهم؛ بل كان هدف الاتفاقية الوحيد تحقيق طموحات بريطانيا وفرنسا وروسيا.

والحال أن بلفور لم يكتفِ بهذه الضربة القوية للشعوب العربية، بل استكملها بإصدار وعد يحمل اسمه لتسهيل قيام وطن يهودي في فلسطين. وهذا الوعد الذي صدر عام ١٩١٧، كان نتيجة تقاطع مصالح بين بريطانيا والحركة الصهيونية بزعامة حاييم وايزمان. فبريطانيا كانت غير راضية عن البنود المتعلقة بفلسطين في اتفاقية سايكس ـ بيكو والداعية إلى إقامة نظام دولي هناك، لأن هذا لم يكن بالنسبة إليها كافياً لحماية قناة السويس ومصالح بريطانيا البحرية. وفي الوقت نفسه، كانت مطالبة وايزمان بفلسطين يهودية مناسبة ذهبية لبريطانيا كي تتحلل من التزاماتها بشأن تدويل فلسطين. واستناداً إلى ذلك، أعلن بلفور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ أن بريطانيا «قد تنظر بعين العطف لإقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي»[١٢].

هنا ثمة مفارقة تاريخية كبرى؛ ففي عام ١٩٠٣، كان تيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية، يريد قبول عرض الحكومة البريطانية بجعل أوغندا مقراً للوطن القومي اليهودي. وكان وايزمان ضمن الفريق الصهيوني الذي رفض استبدال فلسطين بأي أرض أخرى، نظراً إلى «الروابط التاريخية ـ الدينية لليهود في فلسطين قبل الحقبة المسيحية». ولذا، كان وايزمان أيضاً يعارض بقوة ما جاء في سايكس ـ بيكو من نص على النظام الدولي في فلسطين. كما أنه أوضح لصديقه بلفور أنه سيضمن الدعم اليهودي لتحويل فلسطين إلى محمية بريطانية إذا ما وافق على المطلب الصهيوني.

---

(١٢) نص وعد بلفور مقتبس من: ياسين سويد، **مؤامرات الغرب على العرب** (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٩٥)، ص ٣٩٤.

مرة أخرى، كاد الشريف حسين يصاب بنوبة غضب شديد، خاصة أن فلسطين كانت حاضرة بقوة في مراسلاته مع ماكماهون. ومرة أخرى، يطلب توضيحات من البريطانيين ويتعرّض للخداع؛ فقد قيل له إن وعد بلفور سيكون متّسقاً مع الحريات السياسية والاقتصادية للسكان العرب. وابتلع حسين الطعم، بل تعهّد بالترحيب بهجرة اليهود المضطهدين إلى فلسطين، كدليل على حُسن نية العرب اتجاههم.

تركيا استسلمت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، فبادرت فرنسا وبريطانيا إلى إمطار المنطقة بالبيانات التي تؤكد أن الأراضي العربية التي يجري تحريرها ستحكم استناداً إلى موافقة المحكومين الذين سيحصلون سريعاً على الحرية والاستقلال، وكان أحدها بياناً مشتركاً بين فرنسا وبريطانيا، وُزّع في فلسطين وسورية والعراق، يُعلِن أن سياسة الحكومتين في الأراضي العربية المحررة تستند إلى إقامة أنظمة تستمد سلطتها من الممارسة الحرة للسكان المحليين، وينفي أي نية لفرض أي أنظمة لا يحظى فيها الجميع بالعدالة. بكلمات أخرى، أوحى البيان المشترك بأنه يمكن للعرب أن يطمئنّوا ويتأكدوا من أن اتفاقية سياكس ـ بيكو باتت الآن حرفاً ميتاً، وأن سورية والعراق وفلسطين وشبه الجزيرة العربية ستكون حرة، وستختار حكامها بنفسها(١٣).

لكن ماحدث كان العكس تماماً؛ فقد تقاسمت بريطانيا وفرنسا المنطقة، وفرضت عليها إدارات مدنية وعسكرية أجنبية. وفي مؤتمر فرساي الدولي الذي عُقِد عام ١٩١٩، كان الوفد العربي برئاسة الأمير فيصل يشعر بالعزلة التامة بعد أن ذهبت احتجاجاته على ما يجري أدراج الرياح، وهو لم يجد تعاطفاً سوى من الرئيس الأمريكي ويلسون. لكن الولايات المتحدة كانت في ذلك الحين مجرّد لاعب خارجي في المنطقة العربية، وبالتالي لم يكن في وسعها إنجاز شيء سوى إرسال لجنة استقصاء الحقائق برئاسة هنري كينغ (H. King) وتشارلز كراين (Ch. Crane). وجاءت توصيات اللجنة موضوعية تماماً، ولذلك تجاهلها البريطانيون والفرنسيون، خاصة بعد أن دعت إلى وضع سورية وفلسطين تحت الانتداب الأمريكي المؤقت، على أن يكون فيصل ملكاً على سورية، وإلى استبعاد أي انتداب لفرنسا بسبب شدة العداء المحلي ضدها. أمّا بالنسبة إلى الاستيطان اليهودي في فلسطين، فقد حبّذت اللجنة تقييد الهجرة اليهودية.

---

(١٣) Nutting, Ibid., p. 294.

في عام ١٩٢٠، كانت الأوضاع في الهلال الخصيب تغلي، خاصة بعد أن طالب المؤتمر القومي السوري بالاستقلال التام، فردّت بريطانيا وفرنسا بدعوة القوى المنتصرة إلى عقد مؤتمر في سان ريمو في إيطاليا لتوكيد انتدابهما على الأراضي العربية. أدت المقايضات إلى منح فلسطين لبريطانيا بشرط أن تطبّق وعد بلفور، كما أضافت الموصل إلى انتدابها على العراق. وفي المقابل، حصل الفرنسيون على كلّ سورية، إضافة إلى لبنان. المأساة اكتملت فصولاً الآن. لقد خسر العرب، وحرّكت فرنسا قواتها بسرعة للسيطرة على سورية، فيما كانت بريطانيا تتخلى عن كل وعودها والتزاماتها تجاه العرب. ويصف ناتينغ هذه التطورات بأنها «فصل مُخجل في تاريخ الدبلوماسية»[١٤].

بيد أن هذا الفصل لم يكن مخجلاً وحسب، بل هو ترك ندوباً في العقل العربي لم تُشفَ حتى الآن. لقد قيل الكثير عن إصابة العرب بهوس «نظرية المؤامرة»، وأنهم يميلون إلى بناء قصور كاملة من الرمال الوهمية استناداً إلى نظرية المؤامرة. لكن من عاش من العرب أحداث الربع الأول من القرن العشرين، أو من قرأ عن هذه الأحداث لاحقاً، لا يمكن له إلا أن يبحث وراء كل خطوة تقوم بها الدول الكبرى عن مناورة سرية ما هدفها التآمر على العرب، أو على الأقل خداعهم. فعملية الخداع كانت ضخمة بالفعل، وكذا النتائج التي نقلت العرب دفعة واحدة من مملكة الحلم بالاستقلال إلى كابوس الاحتلالات.

كما أن هذه المرحلة كانت مرحلة الآمال الكبار المتحطمة؛ فالعرب الذين خرجوا إلى الشوارع عام ١٩٠٨ لاستقبال نسائم الحرية والديمقراطية التي أطلقتها تركيا الفتاة عبر قرارات إحياء الدستور، وجدوا أنفسهم لاحقاً ينتقلون من عالم يعرفونه (الحكم العثماني) وكادوا يصدّقون أنه يمكن أن يصبح أفضل كثيراً، إلى عالم دول كبرى كانت زارت المنطقة نفسها قبل ٩٠٠ عام في شكل اجتياحات صليبية. ولهذا السبب، فإن الجملة التي يتذكرها العرب، صغاراً وكباراً، بشأن تلك الحقبة هي تلك المنسوبة إلى الجنرال البريطاني اللنبي (Allenby) حين وصل إلى قبر صلاح الدين الأيوبي في دمشق: «ها قد عدنا يا صلاح الدين».

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٦.

ثالثاً: حقبة الانتداب

هذا ما فعلته بريطانيا بالعرب. فهل كانت شريكتها فرنسا أكثر رحمة منها؟

كلا. بالنسبة إلى فرنسا، امتزجت طموحاتها الإمبراطورية ومصالحها الاستراتيجية بميراثها التاريخي ـ الثقافي إزاء الشرق الإسلامي، فكانت الحصيلة سياسات فيها الكثير من مشاعر الانتقام المترافقة مع رغبة جامحة في تهميش الأكثرية لصالح الأقليات الطائفية. القول بأن موقع فرنسا عشية حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ في الشرق الأوسط كان ثمرة قرون عدة من الجهود والدبلوماسية، لم يكن خاطئاً؛ فهو تميّز بمجموعة ضخمة من المؤسسات الدينية والتبشيرية والتعليمية الفرنسية وباستخدام اللغة الفرنسية على نطاق واسع. ولطالما اعتبرت فرنسا، نفسها، الممثل الأول للغرب، وللمسيحيين، في مواجهة الإسلام. هذا ناهيك عن أن الهوية الفرنسية أقيمت على أساس تحدي الإمبراطورية الشرقية[١٥].

إضافة إلى الامتيازات التي كانت فرنسا أول دولة كبرى تحصل عليها من الإمبراطورية العثمانية، فإنها أحرزت منذ القرن السابع عشر الدور الفخري المتمثّل في كونها حامية الكاثوليكية اللاتينية في الشرق. وهذا كان تمهيداً لدخول باقي الدول الأوروبية على الخط؛ فقد نجح الروس بعد ذلك في فرض ما يشبه الحماية على الطوائف المسيحية الأرثوذكسية في الإمبراطورية العثمانية، والبريطانيون داعبوا دوماً فكرة حماية اليهود والدروز، بسبب كون البروتستانت أقلية ضئيلة. أمّا ألمانيا، فقد اختارت أن تحمي الإمبراطورية العثمانية ككل.

أصبح الانتداب الفرنسي ساري المفعول في لبنان وسورية في ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٢٣. وقد نصّت وثيقة الانتداب على أنه يتعيّن على الدولة المنتدبة أن تُقدّم تقريراً سنوياً إلى مجلس عصبة الأمم، وأن تشمل مهمّتها وضع دستور دائم للأراضي المحتلة في مهلة ثلاث سنوات، على أن تراعى حقوق ومصالح وأماني كلّ أهالي البلاد وتسهيل تطورها بصفتها دولاً مستقلة. وينبغي للدولة المنتدبة ضمان حرية الوجدان والعبادة، وعدم التمييز بين الطوائف. وعلى رغم أنه بدا واضحاً منذ البدء أن عصبة الأمم أعطت فرنسا، الدولة المنتدبة، صلاحيات غير محدودة عملياً، فقد كان يُفترض أن يتمحور مجمل توجهاتها حول تسهيل استقلال

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

البلاد المعنية ومراعاة مشاعر سكانها. بيد أن فرنسا ضربت بكل هذه التوجهات عرض الحائط.

في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٢٠، أصدر المفوض السامي الفرنسي مرسوماً أنشئت بموجبه «دولة لبنان الكبير»، على أن تشمل إلى جانب سنجق جبل لبنان المسيحي ـ الدرزي الأصلي مدينة بيروت التي كان نصفها مسيحياً ونصفها الآخر إسلامياً، والساحل الممتد بين صور وصيدا حيث كان المسيحيون يشكّلون ٢/ ٥ من السكان الشيعة بأغلبيتهم. هذا إضافة إلى سناجق لبنان الشمالي والبقاع. وهكذا، فقدت الدولة الجديدة تجانسها، لأن المقاطعات التي ضُمّت إليها كانت إمّا ذات أغلبية مسلمة وإمّا مشتركة، بنسب متفاوتة، بين المسلمين والمسيحيين الكاثوليك والأرثوذكس. وفي أنحاء سورية الأخرى، عمد الفرنسيون إلى إنشاء وحدات سياسية مماثلة؛ ففي ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٢٠، صدر مرسوم فرنسي أُدمجت بموجبه المناطق الساحلية والمحلية التي كان العلويون يقطنونها وكانت تنقسم سابقاً إلى سنجقي اللاذقية وطرطوس، لتشكّل بلاداً واحدة. كما أقيمت دول مستقلة في حلب ودمشق وجبال الدروز. وهكذا، ما إن أطل عام ١٩٢١ حتى كانت خريطة سورية التي جزّأتها أصلاً اتفاقية سايكس ـ بيكو قد تعرّضت لتجزئة أخرى أكثر إيلاماً. وعلى رغم أن الانتداب الفرنسي اعترف بعد مرور عام على ذلك التقسيم بأنه كان إجراء خاطئاً وأسّس مجلساً اتحادياً بين هذه «الدول» الجديدة، كان الشقاق بينه وبين غالبية السكان قد حفر أخدوداً عميقاً في العلاقات بين الطرفين.

لقد تحدث ستيفن لونغريغ (S. Longrig) عن «أخطاء كبرى» ارتكبتها فرنسا وساهمت بقوة في فشلها السياسي. من هذه الأخطاء تعاملها بتحفّظ مع المفهوم الانتدابي وتفضيلها نظام الحماية أو النظام الاستعماري الصريح، والاعتماد على الأقليات الجغرافية والدينية على حساب الوحدة الجوهرية للبلاد، هذا على رغم أن تبنّي وضع وحدوي في سورية، يتضمن بلاشك بعض الامتيازات المحدودة لجبل لبنان المسيحي، كان سيوفّر الكثير من المتاعب اللاحقة.

بيد أن هذه لم تكن أخطاء بل خطايا؛ ذلك بأن معاملة مناطق ذات تاريخ حضاري عريق على أنها هيولى أولية قابلة لأي شكل يريد الأسياد خلقه منها، كانت ببساطة تحدّياً لكل منطق عقلاني ولكل سياسة واقعية، وبأن إعمال فرنسا المباضع في جسم كان، وما يزال، يعتبر نفسه منطقة واحدة تنتمي إلى أمة واحدة

منذ ألف عام، والتعاطي معه على أنه مجموعة من الأقليات، كان هرطقة لن تُكتب لها أي ديمومة. والحال أن أخطاء فرنسا هذه في أوائل القرن التاسع عشر، تنفع كجرس إنذار لمن يرغب في أوائل القرن الحادي والعشرين في انتهاج سياسات مماثلة في الشرق الأوسط.

لقد حاول بعض الكتّاب العثور على إيجابيات ما في النظام الانتدابي، فكتب برنارد لويس (B. Lewis)، على سبيل المثال: «ماذا كان الميزان النهائي بين البريطانيين والفرنسيين من جهة وبين شعوب الشرق الأوسط من جهة أخرى؟ ماذا حققت الحقبة الأنغلو ـ فرنسية الفاصلة في الشرق الأوسط قبل نهايتها البائسة، بعد واحد من أعظم الانتصارات العسكرية في التاريخ الحديث؟ ليس ثمة شك أنه بالنسبة إلى معظم شعوب الشرق الأوسط، الحياة كانت أفضل في عام ١٩٣٩ منها في عام ١٩١٨، ومستوى المعيشة كان أعلى لمعظم الناس، وتم بناء بنى تحتية وكلّ أنواع الخدمات».

هذه خلاصة صحيحة، ولكن لأسباب أخرى غير انتدابية؛ فقد اتّسمت الحقبة بين عامي ١٩١٩ و١٩٣٩ بسِمات خاصة تركت بصماتها على الشرق الأوسط، حيث أزفت فترة الكساد الكبير في الاقتصاد الغربي، وشهدت حركة الاستثمارات الدولية اتجاهاً هابطاً؛ إذ لم يعد لدى بريطانيا وفرنسا من فائض من رأس المال لتصدّره، وانتهى تاريخ بريطانيا الطويل كمصدر صافٍ لرؤوس الأموال. هذا في حين أن الجزء الأكبر من المدخرات الأمريكية اتّجه إلى الاستثمار في الداخل، بحيث باتت الاستثمارات الأمريكية الخارجية أقل مما كانت عليه عام ١٩٢٩[(١٦)]. وقد أدى انكماش الإنتاج والدخل في الدول الغربية إلى تراخي طلب هذه الدول على السلع الغذائية والمواد الأولية التي تنتجها المستعمرات. وهذه التطورات في الاقتصاد الغربي في فترة ما بين الحربين، تفسّر سبب ازدهار حركة التصنيع في البلاد العربية في حقبة الانتداب؛ إذ إن تراخي الضغط الاقتصادي الغربي سمح لسورية ولبنان، وأيضاً لمصر وفلسطين والعراق، بالقيام بمحاولات تصنيع جديدة.

على أي حال، لا يكمن المقياس الحقيقي لنجاح أو فشل الانتداب في

---

(١٦) Paul A. Baran and Paul M. Sweezy, *Monopoly Capital: An Essay on the American Economy and Social Order*, Library of Holocaust Testimonies (New York: Monthly Review Press, 1969), p. 195.

المؤشّرات الاقتصادية وحدها، بل هو يتعلق بالدرجة الأولى بالتأثيرات النفسية والسياسية التي تركها في الشعوب الخاضعة للاحتلال. وسواء تعلّق الأمر بـ «الخيانات» البريطانية للعرب عشية الانتداب، أو بمباضع التقسيم التي استخدمتها فرنسا بعد بدء الانتداب، فإن الحصيلة تبقى نفسها: تجربة الانتداب كانت بالنسبة إلى شعوب المنطقة مناسبة أخرى أطل فيها الغرب على الشرق ليس بصفته قوة تحديث اقتصادي ـ اجتماعي ونهضة ثقافية ـ إنسانية، بل بصفته صفحة أخرى من صفحات الاستعمار التقليدي.

رابعاً: الحقبة الليبرالية

عاش العرب عصراً ليبرالياً حقيقياً منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى فترة قصيرة تلت نهاية الحرب العالمية الثانية. كان هدير هذا العهد الصادح بالحرية يزداد قوة مع التطورات الجسام التي كانت تحدث في المنطقة آنذاك، من تأكّل الدولة العثمانية إلى أفولها النهائي مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وصولاً إلى سقوط البلدان العربية، الواحد تلو الآخر، بين براثن الاحتلال الأوروبي.

والمثير هنا أن الليبراليين العرب، وهم النغمة السائدة في أنشودة تلك الحقبة، لم يهتموا كثيراً بالبحث في الفلسفة الليبرالية أو في أصولها، بل فهموها كما أرادوا أن يفهموها: نداء للحرية المطلقة كما كانت في أوروبا القرن الثامن عشر، ولم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها من تطورات لاحقاً بفعل الثورة الفرنسية مع شعارها المشهور «لا حرية لأعداء الحرية». كانت الليبرالية هي التعويذة التي رأى فيها المثقفون والمفكرون الحل الشافي الكامل لكلّ أمراض المجتمعات الإسلامية «اللامعقولة واللاإنسانية». لا بل كان الليبرالي العربي أكثر تعصباً بما لا يقاس للحرية من الليبرالي الأوروبي، لأن المجتمع الذي يعيش فيه يتناقض حرفاً بحرف مع المفهوم الليبرالي.

وعلى أي حال، تميّز الليبرالي العربي من غيره بميزتين(١٧):

«الأولى ناتجة عن دفاعه عن الحرية ضد خصومها داخل مجتمعهم. وهذا ما دفعه إلى القول بأن الإسلام في صميمه دعوة إلى الحرية. كل شيء في الحياة الإسلامية يناهض الحرية ليس من الإسلام الحقيقي. والثانية هي إرادة تأصيل

---

(١٧) عبد الله العروي، **مفهوم الحرية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١)، ص ٥٠ ـ ٥١.

الحرية في عمق المجتمع والتاريخ الإسلاميين. ولذلك، فهو لا يشاطر رأي جون ستيورات ميل وغيره القائل بأن دعوة الحرية محددة تاريخياً بعهد النهضة الأوروبي. لكي تنتشر الأفكار الليبرالية في المجتمع الإسلامي، لا بد من استحضار الأبطال الإسلاميين. وهكذا، يصبح أبو حنيفة (الفقيه الإسلامي القديم) بطل الحرية والتسامح، كما يُعتبر أبو ذر الغفاري (أحد صحابة النبي محمد) من أبطال الديمقراطية الاشتراكية».

وقد شمل الشكل الذي اتخذته هذه الموجة الليبرالية العارمة ضروب التعبير الصحافية والأدبية والقانونية والدينية كافة؛ فالليبراليون رأوا الحرية في كل مناحي الحياة، وهذا ينطبق على المصلحين الإسلاميين كمحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وخير الدين التونسي، كما على الكتّاب العلمانيين كلطفي السيد وطه حسين وحسين هيكل وطاهر الحداد. يقول رفاعة الطهطاوي، البطل الفكري لمرحلة محمد علي باشا، «الحرية الطبيعية هي التي خُلقت مع الإنسان وانطبع عليها، فلا طاقة لقوة بشرية على دفعها من دون أن يعد دافعها ظالماً». ويقول المفكر الإصلاحي السوري عبد الرحمن الكواكبي: «الحرية هي شجرة الخلد وسقيها قطرات من الدم المسفوح». ويكتب لطفي السيد: «خُلقت نفوسنا حرة، طبعها الله على الحرية. فحريتنا هي نحن.. هي ذاتنا ومقوّم ذاتنا، هي معنى أن الإنسان إنسان. وما حريتنا إلا وجودنا، وما وجودنا إلا الحرية». أمّا المفكر التونسي خير الدين التونسي، فهو اعتبر أن كل شيء يناهض الحرية لا يمتّ إلى الإسلام في شيء: «الحرية والهمة الإنسانية اللتان هما منشأ كل صنع غريب غريزتان في أهل الإسلام مستمدّتان مما تكسبه شريعتهم من فنون التهذيب».

ويفسّر الكاتب المغربي عبد الله العروي هذه الظاهرة بقوله: «في حين كان جون ستيوارت ميل يفقد التفاؤل الذي ميّز أساتذته في القرن الثامن عشر، كان الكتّاب العرب في العهد الليبرالي يتغنّون بالحرية وكفى. يرفعون شعارها ولا يتصوّرون أن تكون هي مشكلة عوض أن تكون حلاً لجميع المشاكل. والسبب في هذا الإهمال اجتماعي، لاعلاقة له بنباهة الأفراد وحدّة أذهانهم. كان المجتمع الإسلامي في حاجة إلى نشر دعوة الحرية أكثر مما كان في حاجة إلى تحليل مفهومها. ومن هنا نشأت خصوصية علاقة المفكرين بالليبرالية».

جنباً إلى جنب مع مشروع الحرية، كان مفكرو العصر الليبرالي يرقصون على

إيقاع نغمة واحدة: التقدم. التقدم في كل شيء. التاريخ نفسه حركة تقدمية إلى الأمام، وبالتالي من يرد أن يسير في تيار التاريخ، يجب أن يكون تقدمياً. يقول الكواكبي: «إذا رأينا في أمة آثار حركة الترقّي هي الغالبة على أفرادها، حكمنا لها بالحياة. ومتى رأينا عكس ذلك قضينا عليها بالموت». لا بل رأى محمد عبده أن العدل هو الذي يحدد شريعة الله لا العكس: «إن إمارات العدل إذا ظهرت بأي طريق كان، فذلك شرع الله».

لقد أصبحت التقدمية دين النخبة الجديدة المُتعلّمة، وأصبح التقدم مبدأ عاماً. لا بل بات العلمانيون والدينيون يتبارون حول مبادئ مَنْ منهم أكثر تمشياً مع حركة التاريخ المنطلقة إلى الأمام. لكن، إذا كان التقدم حتمياً، فالسؤال البديهي حينذاك هو: لماذا تأخر العرب أو المسلمون وتقدّم غيرهم، ثم كيف يمكن للعرب أن يتقدموا ثانية؟ هذا كان سؤال ما اتُّفق على تسميته حقبة النهضة العربية، وهو نفسه العهد الليبرالي.

لكن ثمة أطرافاً تميّز بشكل قاطع بين النهضة والحداثة؛ فبرأيها، الحداثة تجري بشكل تلقائي ويومي، وتتجسّد في انتقال أنماط السلوك والحياة والإنتاج الغربية دون تمييز إلى المجتمع العربي. لكن ليس جميع هذه الأنماط دلائل حقيقية على الحضارة، أي النهضة التي هي نظرية للولوج إلى الحضارة، فتحدد أولويات وتصوغ استراتيجيات للعمل الجماعي، كما تشير إلى الاختيار بين الجوهر والعرض في الحداثة وبين الصالح والطالح فيها. النهضة هي نظرية لعقلنة الحداثة الداخلة حتماً في الحياة العربية، وهدفها أن تعني، إضافة إلى المعايير العقلية، المعايير الاجتماعية (وحدة الجماعة) وأخلاقية (نجاعة القيم الإنسانية).

ومع هذا التمييز، يصبح في الإمكان توجيه سهام النقد الحاد إلى النهضويين الذين انحازوا إلى الحداثة على حساب النهضة، والذين قادهم تقديس العلم إلى رفض التراث باعتباره مرادفاً للتقدم والتأخر. وهكذا، كتب المصلح المصري سلامة موسى: «إن أعظم العقبات التي تؤخرنا في مصر كما تؤخر كثيراً من أمم آسيا وأوروبا بعد الاستعمار، هي هذه الرواسب من الثقافات والتقاليد والغيبيات الفرعونية والبابلية وأمثالها التي انحدرت إلينا. لا دواء هنا إلا العلم الذي هو نار كاوية تحرق جميع الرواسب وتبدد عفنها هباء».

ويرى الكاتب السوري برهان غليون أن بين هذا الموقف المعادي للتراث ورفض الذات والتماهي مع الآخر، لم تبقَ إلا خطوة واحدة، وقد قطعها الأديب المصري طه حسين ففتح في أيديولوجية التقدم العربي باباً لن يغلقه أحد بعده أبداً؛ وهو باب يؤدي إلى القول: نحن لا شيء، وأوروبا، أو الغرب هو كل شيء. يقول طه حسين إن مستقبل مصر مرهون بأخذها مُثُل الحضارة الإنسانية والفضائل المدنية والديمقراطية كما مثّلها الغرب. وعلى مصر أن تصبح جزءاً من أوروبا، وأن تسير سيرتها في الحكم والإدارة والتشريع: «علينا أن نصبح أوروبيين في كلّ شيء، قابلين ما في ذلك من حسنات وسيئات». وبين الشرق والغرب، ليس عليها (مصر) أن تختار إلا الغرب، لأن تاريخها ارتبط دوماً باليونان[١٨].

هذه النقلة من النهضة إلى الحضارة، إذا جاز التعبير، جاءت على الأرجح رداً على استمرار تدهور المجتمعات العربية والإسلامية على رغم محاولات الإصلاح العديدة قبل قرنين، ورغبة في حرق المراحل للوصول إلى «التقدم». وهذه في الواقع كانت حصيلة منطقية؛ فاستمرار التأخر رغم المناخات الكاملة لمقولات التقدم، يعني أن ثمة خللاً هنا. وربما وجد طه حسين وزملاؤه أن الخلل هو عبء التراث، فقرروا القطيعة معه. ومن الآن فصاعداً ستكون القطيعة هي الهدف. يكتب الكاتب المصري زكي نجيب محمود: «نريد اليوم من ينهض ليقتل قابيل الزراعة، حتى يخلي المكان لمرحلة ثالثة هي مرحلة الصناعة الآلية. الصناعة التي لا تحتاج من الإنسان إلى عضلات ذراعه فتدور العجلات وتؤدي الآلة سائر الشوط كلّه. ولو تحقق التحوّل على هذا النحو، لانتقل الإنسان من فكر إلى فكر، ومن حياة إلى حياة. من أخلاق ومعايير إلى أخلاق ومعايير. إنه ينتقل من ثقافة الكلمة إلى ثقافة التشكيل التي يغيّر بها وجه الأرض ويحاول بعدها أن يبدّل وجه السماء وأجرامها، على الأقل من خلال إزاحة السحر عنها»[١٩].

لقد أصبح التراث (أي التراث الإسلامي) هو العقبة التي يجب إزالتها لإفساح الطريق أمام عجلة التاريخ. وهذه محصّلة كان مصطفى كمال أتاتورك،

---

(١٨) برهان غليون، **اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥)، ص ١٩٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

مؤسس تركيا الحديثة، قد سبقهم إليها. لكن الفارق شاسع هنا؛ فأتاتورك، وبسبب إمساكه بزمام السلطة، أرفق النظرية بالممارسة وشن معركة لا هوادة فيها على رموز التراث وأشكاله كافة من خلال استخدام سلطة الدولة. هذا في حين أن المحدّثين العرب كانوا يعيشون على هامش سلطة الدولة، فوجدوا أنفسهم في صراع غير متكافئ مع المجتمع التقليدي وممثّليه.

ماذا الآن عن آراء أرباب عصر النهضة في المبادئ التي استندت إليها المجتمعات الغربية، خاصة العلمانية منها؟

• حول مبدأ فصل السلطات الروحية عن المادية(٢٠)

فصل الروحي عن المادي لدى المسلمين كان أصعب كثيراً مما هي الحال عند المسيحيين الذين ميّزوا باكراً بين «ما لقيصر لقيصر وما لله لله»، هذا في حين أن الإسلام كان متداخلاً في الحياة العملية. لكن هذا لم يمنع الليبراليين من الدعوة إلى الفصل بين المجالين. أول هؤلاء كان الكواكبي، الذي يعلن بوضوح في كتابه **أم القرى** أن الدين شيء والملكية شيء آخر. ليس من عمل السلاطين (العثمانيين) إعطاء الأولوية للدين على مصالح الدولة. ويكرر في كتابه الثاني **طبائع الاستبداد** القول بوضوح أيضاً أنه يجب الفصل بين السياسات والتعليم والدين.

لكن أهم الليبراليين العرب الذين أثاروا ضجة لدعوتهم فصل الدين عن الدولة كان الشيخ الأزهري علي عبد الرازق (١٨٨٨ ـ ١٩٦٦)؛ ففي عام ١٩٢٥، نشر كتابه **الإسلام وأصول الحكم** الذي أكد فيه أن الإسلام ينص على ضرورة فصل الدين عن الدولة. وهذا ما تسبّب في محاكمته وعزله وطرده من المحاكم الشرعية.

• دور الدين

كان الليبراليون العرب المسيحيون أكثر جرأة من زملائهم المسلمين، ليس فقط في مهاجمة رجال الدين بل أيضاً في إخضاع الدين نفسه لتفسيرات

---

(٢٠) أفكار عن النهضة ومفكرون حول العلمانية، مقتبس من: Nazik Saba Yared, *Secularism and the Arab World* (London: Saqi Books, 2002), chaps. 2 and 3.

المكتشفات العلمية الحديثة. وبين هؤلاء كان اللبنانيون سليمان البستاني وفارس الشدياق وأديب إسحق وشبلي الشميل. وقد أكد قاسم أمين (١٨٦٥ ـ ١٩٠٨)، وهو أبرز دعاة تحرر المرأة في مصر، أن القرآن لا يتضمن حقائق علمية، ودعا إلى الفصل بين العلم والمنطق، وبين الدين والإيمان. بيد أن ليبرالياً آخر هو لطفي السيد رفض المقولة بأن التعليم المدني يمكن في بعض الحالات أن يكون أكثر فعالية من الدين في معالجة أمراض المجتمع، وهو أصّر على إسناد كلّ التعليم الأخلاقي إلى الدين، دون تحديد هوية هذا الدين.

• الفرد

كانت أضخم معركة فكرية في تاريخ الإسلام تلك التي دارت حول القدرية والجبرية. وقد كان المعتزلة من أوائل التيارات الفلسفية التي شدّدت على حرية الفرد في الاختيار ومسؤوليته. وهذا نهج سار عليه أيضاً كلّ الليبراليين العرب؛ فالكواكبي يدين بشدة استسلام شعبه للقدر الأعمى، وقاسم أمين يكون علمانياً بالكامل حين يصرّ على أن استقلال الإنسان هو أهم عامل أخلاقي مؤدّ إلى تطوره. وكذا السوري محمد كرد علي الذي يشيد بتعلّم المسلمين من الغرب، وبقدرة كلّ فرد على كسب حقوقه وتغيير شروط حياته.

• أسباب التعثر

في أوائل الثلاثينيات، بدأت الحقبة الليبرالية بالتراجع رويداً رويداً، وفقدت جاذبيتها السابقة. وقد قيل الكثير لتفسير هذه الظاهرة، لكن، كان من الواضح أنه لا يمكن الاعتماد على تفسير واحد فقط، بل يتطلب الأمر رزمة من الأسباب التي تتطابق مع الظروف التاريخية التي مرت بها الحقبة الليبرالية.

أول هذه الأسباب، وربما أهمها، أن الحركة الليبرالية لم تستطع أن تتحقق في برنامج سياسي قابل للتطبيق، ولا هي استطاعت أن تكون السلطة في البلدان العربية التي كانت نشطة فيها. صحيح أن حزب الوفد المصري نجح في حقبة من الزمن في تبنّي بعض المقولات الليبرالية واعتبر نفسه الابن الشرعي لها، إلا أن هذه النزعة التمثيلية كانت تتأكّل مع الزمن بسبب ألاعيب السياسة وفسادها.

وكانت الحركة الليبرالية مضطرة إلى العمل في ظروف بالغة الصعوبة؛

فهي، من جهة، منتمية في معظمها إلى غرب النهضة الذي عرفته وتأثرت به، وهي، من جهة أخرى، كانت تعيش تحت وطأة غرب آخر يأخذ شكل الاستعمار والسيطرة والقمع. وعلى رغم أن الحركة الليبرالية السياسية نجحت في عهد زعيمها الوطني المصري سعد زغلول في الدمج بين شعاري الديمقراطية والاستقلال، فإن عدم نجاحها في انتزاع الاستقلال الكامل، جعلها تلعب في النهاية في ملعب السيطرة البريطانية على السلطة والقرار. وهذا أمر تكرر في لبنان وسورية والعراق، وإن كانت الحركة الوطنية في هذه البلدان لم تصل إلى درجة النضج الليبرالي التي وصلت إليها في مصر (في البداية على الأقل).

وثمة سبب ثالث أورده برنارد لويس: «كون الحركة الليبرالية محدودة بنخبة صغيرة متغربة، ليست لديها قاعدة دعم حقيقية في المجتمع ككل. ولكونها أجنبية في كل من المفهوم والمظهر، كانت هذه النخبة غير فعّالة في كل شيء وغير قادرة على استجلاب ذكريات الناس حول الماضي كي يتجاوبوا مع حاجاتهم في الحاضر، ولإشعال آمالهم في المستقبل»[٢١].

هذا الرأي قد يتضمن بعض الظلم على هذه الحركة. صحيح أن بعض أطرافها اندفع بحماسة إلى مواقف استعدى فيها الأكثرية الدينية، لكن الصحيح أيضاً أن الحركة الليبرالية العامة سيطرت على المناخات الفكرية والسياسية والثقافية لأكثر من ٥٠ عاماً. وبالطبع، لن تتمكن هذه الحركة من فعل ذلك إذا ما كانت أقلية معزولة لا قاعدة حقيقية لها في المجتمع.

وهناك تفسير رابع تقدّم به الكاتب المصري محمد حسنين هيكل؛ فبرأيه أن «المشروع التنويري لعصر الخديوي إسماعيل في القرن التاسع عشر في مصر، كان العصر الذي تبدّت فيه بشائر التعليم وبشائر العمران والاهتمام بالفنون وبشائر إنشاء صحافة عربية. وقد انتهى هذا المشروع التنويري بالغزو البريطاني سنة ١٨٨٢. كما أن التجربة شبه الليبرالية التي أعقبت ثورة ١٩١٩ في مصر، وبصرف النظر عن الظروف والملابسات التي أحاطت بها، بدأ ضربها بكتيبة دبابات بريطانية أحاطت بقصر عابدين وأرغمت ملك مصر يوم ٤ شباط/ فبراير

(٢١) Bernard Lewis, *The Middle East: A Brief History of the Last 2,000 Years* (London: Weidenfeld and Nicholson, 1995), p. 348.

١٩٤٢ على تكليف رئيس وزراء مُعينّ بتشكيل الحكومة. وهكذا، فإن التكليف جاء بإملاء دبابة»[٢٢].

بيد أن التحليل الأشمل لتعثّر المشروع الليبرالي أورده ر. ستيفن هامفريز (R. S. Humphreys) في معرض بحثه عن أسباب بروز الأنظمة العسكرية التوتاليتارية في الشرق الإسلامي. وهو يعدد الأسباب الآتية:

أ ـ انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، فشُكّلت من أراضيها السابقة الجمهورية التركية الحديثة وكذا العديد من الأنظمة السياسية العربية التي أخضعتها بريطانيا وفرنسا وأدارتاها. بمعنى آخر، الحرب أفرزت النهاية المفاجئة لنظام سياسي عمره قرون، وكان على وجه العموم مقبولاً بوصفه الإطار الشرعي للعمل السياسي من جانب الشعوب المسلمة في البلقان، والأناضول، والأراضي العربية الشرقية. وحين تم تفكيك الإمبراطورية العثمانية بالقوة بعد عام ١٩١٨، لم يكن هناك شيء ليحل مكانها، وتعينّ على حكومات المنطقة البدء مجدداً من نقطة الصفر في مجال العمل على كسب القلوب والعقول.

ب ـ فشلت الأنظمة الجديدة في مصر والهلال الخصيب في كسب الشرعية الحقيقية لنفسها في الفترة بين تشكيلها نحو عام ١٩٢٠ والأعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية. ثم إن هذه الأنظمة أوجدتها القوتان الاستعماريتان (فرنسا وبريطانيا العظمى)، وكانت إلى حد كبير رهن سطوتها، ولذا كانت ضعيفة وغير فعالة، لا بل تهريجية أيضاً.

ج ـ تصاعد التوترات الاجتماعية والاقتصادية، التي ظهرت أولاً بوضوح في الثلاثينيات، وتفاقمت خلال العقدين التاليين، وكانت ببساطة انعكاساً للكساد الكبير وللحرب، بيد أنها تضخمت بسبب عوامل داخلية بحتة: التزايد السريع في عدد السكان الذين افتقدوا إلى الأراضي القابلة للزراعة، وهو ما زاد بشكل حاد الهجرة من الريف إلى المدن.

د ـ الضربة النهائية جاءت مع الأداء العسكري والسياسي الكارثي للأنظمة العربية الحديثة الاستقلال في أول حرب عربية ـ إسرائيلية عام ١٩٤٨[٢٣].

---

(٢٢) محمد حسنين هيكل، **أزمة العرب ومستقبلهم** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥)، ص ١١.

(٢٣) R. Stephen Humphreys, *Between Memory and Desire: The Middle East in a Troubled Age* (Berkeley, CA; London: University of California Press, 1999), pp. 115-117.

خامساً: بدائل الليبرالية

لم تكن الحركة الليبرالية تجري في فراغ أو دون منافسة، بل كان ينتظرها على زاوية الطريق العديد من الحركات التي تدّعي مشروعية تمثيل حركة التاريخ في الوطن العربي.

في أوائل الثلاثينيات، ومع بدء تسرّب الوهن إلى جسم الحركة الليبرالية السياسية والفكرية، بدأت ثلاثة تيارات بديلة تُطل برأسها دفعة واحدة:

الحركة القومية؛ الحركة الإسلامية؛ الحركة الماركسية.

١ ـ الحركة القومية

كان التيار الماركسي ضعيفاً منذ البداية، وهو لم يتعزز إلا بعد هزيمة ١٩٦٧، حين تبنّى العديد من القوميين العرب الماركسية ـ اللينينية. وفي المقابل، كان للحركة القومية أفضل الفرص للسيطرة على الساحة السياسية لأن الخيار الإسلامي، من ناحية، كان تلقّى ضربة قوية مع إلغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤، ولأن الحركة الماركسية، من ناحية أخرى، كانت تجد صعوبة في الوصول إلى جماهير غاطسة حتى أذنيها في الإيمان، وتربط ربطاً محكماً بين الماركسية والإلحاد.

على الرغم من أن جذور القومية العربية موجودة في القرن التاسع عشر، فإنها كانت في الأساس ظاهرة من ظواهر القرن العشرين، ولها علاقة وثيقة بانهيار الدولة العثمانية والاكتساح الاستعماري للمنطقة. وكان بين هذه الجذور المشروع الوحدوي لمحمد علي باشا، والعدد الكبير من الجمعيات التي نشأت لرفع شأن اللغة العربية والأمة العربية. وكانت القاعدة الرئيسية للقومية العربية، شأنها شأن الكثير من الحركات القومية في العالم، أساتذة المدارس والصحافيين والسياسيين الطموحين.

ويميل البعض إلى اعتبار عبد الرحمن الكواكبي أول المنادين بالقومية العربية، بسبب دفاعه القوي عن العرب في وجه الأتراك، ودعوته إلى إقامة خلافة روحية محضة بزعامة العرب. لكن البعض الآخر يعتبر أن العروبة كمفهوم لغوي قد مُزجت بالإثنية المناهضة في الغالب للأتراك، مثل كتابات اللبنانيين نجيب عازوري (توفي عام ١٩١٦) وعبد الغني العريسي (١٨٨٩ ـ ١٩١٦). وقد تأثر هؤلاء بالأفكار الأوروبية القومية المنتشرة في ذلك الحين.

ويرى نزيه الأيوبي أن «القومية الثقافية» التي أنشأها المثقفون، لم تستطع الارتباط بأي طبقة صاعدة (مثل البرجوازية) كانت قد تتبنى قضيتها. فعلى رغم إصلاحات محمد علي وابنه إبراهيم في الفترة ما بين ١٨٣١ و١٨٤٠ وإصلاحات التنظيمات العثمانية التي تلت ذلك، بقيت سورية مجتمعاً ما قبل برجوازي؛ بقيت مجتمعاً شبه إقطاعي مع بعض الملامح البرجوازية. وبالتالي، فإن الكتّاب البرجوازيين الصغار كانوا غير قادرين على قيادة ثورة بأنفسهم ضد الإمبراطورية العثمانية، وهم اضطروا إلى التحالف مع «الأسياد الإقطاعيين» لشبه الجزيرة العربية في ذلك الوقت، أي الأسرة الهاشمية بقيادة الشريف حسين[٢٤].

بعد انهيار العثمانيين بفعل الحرب العالمية الأولى، وما تبعه من اجتياح أوروبي لكلّ ما تبقّى من المنطقة العربية، بدأ يطرأ تطور خطير على بنية الحركة القومية؛ تطور ستكون له مضاعفات كارثية على الحركة القومية في النصف الثاني من القرن العشرين، حين سيطرت السلطوية والتوتاليتارية على هذه الحركة. في البدء، كانت الليبرالية هي السمة الغالبة على المثقفين القوميين، لكن الصورة انقلبت بعد هذا الاجتياح؛ إذ أسقط هؤلاء الليبرالية في إطلالتهم على الغرب وبدأوا في الوقت نفسه يبحثون عن قومية أخرى تكون معادية للغرب. وهم وجدوا ضالتهم في القوميتين الألمانية والإيطالية.

ويشرح بسام الطيبي هذه النقطة بقوله: «القومية العربية، التي كانت مرة متيّمة بكل شيء فرنسي، وجزئياً بكل شيء إنكليزي، تغيّرت مع الاستعمار الفرنسي والبريطاني وأصبحت مناوئة للفرنسيين والبريطانيين ومُحبّة لكل ما هو ألماني. إضافة إلى ذلك، حب ألمانيا كان ضيّقاً ومن جانب واحد. الأيديولوجيا الألمانية التي استوعبها المثقفون العرب في تلك الفترة كانت قصراً على مجموعة من الأفكار القومية التي كسبت رواجاً خاصاً خلال فترة الحروب النابوليونية. وهذه الأفكار تعلقت باللاعقلانية الرومانسية وبكراهية الفرنسيين إلى حد بعيد. وقد استبعد المثقفون من اعتبارهم فلاسفة تأثّروا بعصر الأنوار مثل كانط وهيغل وغيرهما بسبب كونهما عالميين. بدلاً من ذلك، انجذبوا على وجه الخصوص إلى مفهوم «الجمهور» (Volk) كما عرفته الرومانسية الألمانية، فطبّقوه على الأمة العربية»[٢٥].

---

(٢٤) ورد في: Nazih N. Ayoubi, *Overstating the Arab States: Politics and Society in the Middle East* (London: I. B Tauris, 1996), p. 138.

(٢٥) مقتبس من: المصدر نفسه، ص ١٣٨.

كان أبرز هؤلاء المثقفين المنحازين إلى هذه الرومانسية اللاعقلانية السوري ساطع الحصري (١٨٨٢ ـ ١٩٦٨)، الذي تأثر بالفكر الألماني كما جسّده فيخته (Fichte) وشونيرر (Schonerer) وغيرهما، خاصة منه فكرة الدولة ـ الأمة العضوية، ثم فكرة الفصل بين مفهومي الدولة والأمة، وهو ما سمح له بالتركيز الشديد على مسألة الأمة وإهمال أساسها، وهما الدولة والسكان.

أمّا د. عبد الرحمن الشهبندر، خريج الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٠٨ والقائد البارز في حركة التحرر الوطني في حقبة ما بين الحربين، فكان أوضح كثيراً من الحصري في تبنّيه الفكر القومي الألماني؛ إذ كتب يقول: «المخرج الوحيد من البلاء الذي نعاني منه هو اتحاد النخبة المنتخَبة منا ولمّ شعثها لتتمكن من جر الدهماء إلى الأمام بالقوة، وحسبنا مثالاً نحتذي به الأقليات الفاشية والنازية والكمالية».

ويفسّر الكاتب السوري عبد الله حنا ظاهرة الإعجاب بالفكر التوتاليتاري كالآتي: «مما لاشك فيه أن ازدياد حدة الاضطهاد والاحتلال الأجنبي، تدفع بالشعور القومي في كثير من الأحيان إلى أعلى درجات الصوفية والشوفينية. وهذا ما حدث لبعض فئات البرجوازية الصغيرة المثقفة. كما أن وجود النازية والفاشستية في عنفوان قوّتهما، دفع بالمشاعر الشوفينية في البلدان الأخرى خطوات إلى الأمام وقدّم لهذه المشاعر الزاد الفكري»[٢٦].

تفسير معقول؟ ربما، خاصة في منطق سورية الكبرى التي تعرّضت لـ «خيانة» على أيدي البريطانيين وقمع على أيدي الفرنسيين في مطلع القرن العشرين. لكن السؤال الذي سيطرحه المثقفون العرب في ما بعد على أنفسهم هو: لماذا لم يحدث الشيء نفسه في الهند التي تمسّكت الحركة الوطنية فيها بالديمقراطية الليبرالية، على رغم شدة القمع البريطاني، ولماذا لم يستطع قوميو ما بين الحربين في البلدان العربية الفصل بين الاستعمار والديمقراطية؟ هذا نقد ذاتي لمّا يكتمل في المنطقة، على رغم انتشار الفكر الديمقراطي والليبرالي مجدداً في الوطن العربي بعد عام ١٩٨٩.

كان السوري زكي الأرسوزي، الذي وُلد عام ١٨٩٩ في اللاذقية في سورية وعاش طفولته الأولى في إنطاكية السورية (جزء من تركيا الآن)، من

---

(٢٦) عبد الله حنا، ورد في: المصدر نفسه، ص ٤٤.

أوائل القائلين بأن «العرب أمة واحدة» و«الوطن العربي وحدة لاتتجزأ». كما كان أول من استخدم اللفظ الرسمي لكلمة «البعث» في أوائل عام ١٩٤٠ في دمشق. ويقال أيضاً إنه أسّس في شتاء ١٩٤٠ حزباً باسم «حزب البعث». وهو أضفى على دعوته القومية صبغة روحانية عميقة أطلق عليها اسم «الرحمانية».

بيد أن شهرة «البعث» في النهاية ستؤول إلى سوري آخر هو مدرّس التاريخ ميشيل عفلق، الذي بدأ يردد منذ عام ١٩٤١ تعبيري «الرسالة العربية الخالدة» و«البعث»، ورفض أن يعتبر القومية العربية فكرة، لأن «جعل القومية فكرة تُعتنق يضيف إلى طوائف العرب طائفة جديدة ويضع على النفس العربية طلاء فوق القشور التي تغشاها. فالقومية ليست علماً بل هي تذكّر حي»، والقومية «حب قبل كل شيء». والنخب، في رأيه، هي التربة التي تتغذى منها القومية[٢٧].

هذه الرومانسية اللاعقلانية سيتردد صداها لاحقاً في كلّ كتابات عفلق المؤسسة لحزب البعث، وستُترجِم نفسها لاحقاً في البوتقة نفسها التي حددها ساطع الحصري: الأمة قبل الفرد. الفرد في رأي عفلق جزء من الأسرة القومية. وفي داخل الأمة العربية سيحقق الفرد ذاته ثقافياً وسيزدهر اجتماعياً. وبعد ذلك، سيكون من السهل على حزب البعث الذي تقلّد السلطة لاحقاً في سورية والعراق أن يُترجِم هذه المقولة إلى نزعة توتاليتارية مبررة بأولوية الأمة وبـ «الرسائل الخالدة» التي تضفي الروحانية على العمل السياسي. وهذا ينطبق حتى على «الاشتراكية العربية» التي تبنّاها عفلق، ورأى فيها نزعة روحية بقدر ما فيها من معطيات اقتصادية ـ اجتماعية.

ويقول زميل لعفلق كان يدرّس في جامعة دمشق إنه وجد هذا الأخير معجباً بهتلر، وهو اعتقد وقتها أن ألمانيا، مقارنة بالدول الشيوعية، أكثر نجاحاً في تحقيق الاندماج بين كلّ من القومية والاشتراكية. وهكذا، حين قاد رشيد عالي الكيلاني انقلاباً مؤيداً للألمان في العراق، سارع عفلق إلى تشكيل لجنة لدعم الانقلابيين. وهذه اللجنة تحوّلت لاحقاً إلى حزب البعث العربي الاشتراكي.

ثم كان هناك حركة القوميين العرب التي يُعتبر القومي العربي المسيحي

(٢٧) ميشيل عفلق، **في سبيل البعث** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣)، ص ٤٣.

قسطنطين زريق مؤسسها الأول، الذي تحرّك مباشرة بعد هزيمة العرب في فلسطين، أو «نكبة» عام ١٩٤٨، كما سمّاها. وقد قال زريق إنه لن يكون في وسع العرب الانتصار على الكيان الصهيوني الأكثر تقدماً إلا بمنظمة سياسية قومية حسنة التنظيم تكون القضية الفلسطينية هي جوهر عملها. وقد تأثّر بهذه الدعوة تلامذة زريق في الجامعة الأمريكية في بيروت، وعلى رأسهم د. جورج حبش. وركّزت هذه الحركة هي الأخرى على أولوية الأمة، ثم تحوّل معظم أفرادها نحو الماركسية في أعقاب هزيمة ١٩٦٧.

أمّا مصر، التي انفصلت عن جسم الإمبراطورية العثمانية في عام سقوطها تحت الاحتلال البريطاني (١٨٨٢)، فقد تمحورت هويتها أساساً حول الوطنية المصرية العلمانية، خاصة بعد ثورة الوفد عام ١٩١٩. لكن العروبة السياسية كانت تزحف نحوها بالتدريج في فترة ما بين الحربين العالميتين إلى أن وصلت إلى ذروتها بعد «النكبة» عام ١٩٤٨. وقد تكرر الأمر نفسه في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) التي كانت معزولة حتى ذلك الحين.

٢ ــ الحركة الإسلامية

وجّهت خطوة إلغاء الخلافة في إسطنبول ضربة مؤلمة إلى الحركات الإسلامية، التي بدت وكأنها ضيّعت خريطة الطريق المعرفية الخاصة بها. وبعد محاولات قصيرة من جانب بعض الأطراف العربية لإحياء الخلافة (كمحاولة الشريف حسين مثلاً)، بات واضحاً لكل النشطين الإسلاميين أن العمل الإسلامي الأساسي يجب أن يتركز في داخل كل بلد، دون أن يتم التخلي عن هدف الخلافة بصفته هدفاً أسمى.

كان أولَ من أدرك هذه الحقيقة شاب نشط اسمه حسن البنّا، الذي وُلد عام ١٩٠٦ في مقاطعة البحيرة الريفية في مصر. كان والده إماماً، وهو نشأ في أجواء تربية دينية صارمة. ومنذ وقت مبكر، كان حسن البنّا مهتماً بالصوفية. وقد توجّه إلى القاهرة عام ١٩٢٣ للتدرّب في دار العلوم، وكان للمدينة تأثير عميق في ذهنه، خاصة حين رأى ما اعتبره السلوكيات «غير الإسلامية» المنتشرة في المدينة.

تخرج البنّا في دار العلوم عام ١٩٢٧ وكان في الحادية والعشرين، وأصبح أستاذاً في مدرسة رسمية تابعة للدولة. وفي عام ١٩٢٨ أسّس حركة الإخوان المسلمين بالاشتراك مع ستة أصدقاء له من الإسماعيلية. ومنذ ذلك الحين، أصبح

معروفاً بلقب المرشد العام. وفي عام ١٩٣٢، نقل مقر الحركة إلى القاهرة، حيث بدأت تتوسّع لتطاول العديد من فئات المجتمع المصري، خاصة منهم الطلاب والموظفين والأساتذة والعمال. وقد تم تنظيم الحركة بشكل هرمي. وحين اغتال البوليس السري المصري البنّا في وضح نهار ١٢ شباط/فبراير ١٩٤٩، كان عمره لا يناهز الـ ٤٣ سنة، وكانت حركته قد فرضت وجودها في مصر.

اعتبر البنّا أن الحضارة الغربية مُفلسة وإلى انحدار، وهو وجّه إليها سهام نقده الجارف. لكنه انتقد أيضاً وضعية أمم العالم الثالث الذي ينتمي إليه وطنه، واعتبر أنها والأمم الشرقية الأخرى مصابة بأمراض شتى ذات أعراض عديدة ألحقت الأذى بكلّ تعابير حياتها، لأنها تعرّضت سياسياً للهجوم العدواني الإمبريالي من جانب أعدائها، وللتحزّب والتنافس والانقسام والتفكك من جانب أبنائها، وللهجوم على الجانب الاقتصادي عبر نشر ممارسات الربا بين كلّ الطبقات الاجتماعية واستغلال مواردها وثرواتها الطبيعية على يد الشركات الأجنبية[٢٨].

ويتابع البنّا ليتحدث عن هجمات على المسلمين كذلك في المجال الفكري من جراء الفوضى والهرطقة، وفي المجال الاجتماعي عبر تشويه الأخلاق والتقاليد، وعلى مستوى القوانين الوضعية التي لا تضبط المجرمين أو تردّ الظلم. كما أنهم يتعرّضون للهجوم عبر سياسات التعليم والتدريب، وفي المجال الروحي. ويضيف: «أي أمل لأمة في مواجهة كلّ هذه العوامل. لكن الله والمؤمنين لن يتحملوا هذا. أيها الأخ، هذا هو التشخيص الذي تقدّمه حركة الإخوان لأمراض الأمة، وهذا ما تفعله لشفائها منها ولاستعادة صحتها وقوّتها المفقودتين».

بالطبع، العلاج الذي يراه البنّا لهذه الأمراض، لا يكمن في شيء آخر سوى الإسلام. هذا إضافة إلى القوة الروحية القوية التي تتجلى بأوجه عديدة: الإرادة القوية، والولاء والطاعة، ومعرفة المبادئ، وروح التضحية النبيلة. وأي شعب يخسر هذه الفضائل الأربع، لا يحق له التمسّك بأي أمل. وبالطبع أيضاً،

---

(٢٨) Hasan Banna, *Five Tracts of Hasan Al-Banna (1906-1949): A Selection from the Majmuat Rasail al-Imam al-Shahid Hasan al-Banna*, translated from the Arabic and annotated by Charles Wendell, University of California Publications: Near Eastern Studies; 20 (Berkeley, CA: University of California Press, 1978), p. 106.

يتعيّن أن تكون حركة الإخوان المسلمين هي المعبّر الأول عن هذه الفضائل أمام الشعب. والطريقة التي فهم بها البنّا الإسلام، بصفته مفهوماً شاملاً لكل شيء ومنظّماً لكلّ مناحي الحياة البشرية، قادته مباشرة إلى تسييس الحركة الإسلامية التي أنشأ.

يقول عساف حسين إن عضوية جماعة الإخوان المسلمين وصلت خلال عشرين سنة إلى مليوني شخص، وكان لها ٢٠٠٠ فرع في كلّ أنحاء مصر، إضافة إلى الفروع العديدة في الخارج[٢٩]. بيد أن دمج الدين بالسياسة أدى في النهاية إلى اصطدام الإخوان بالدولة الملكية المصرية، التي حظرت الحركة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ واعتقلت الآلاف من أعضائها. ولم ينجح الإخوان في رفع الحظر عنهم إلا في عام ١٩٥١، وذلك عبر معارك قضائية قاسية.

لماذا حقق الإخوان هذا النجاح في مصر، فيما بقيت حركات أخرى، كحركة المودودي في باكستان، هامشية في المجتمع؟

هناك بالطبع شخصية البنّا الكاريزمية المميزة، التي أدت دوراً بارزاً في خلق نخبة كرّست نفسها للعمل السياسي ـ الديني. ثم هناك ما أشرنا إليه سابقاً من تأكّل الحركة الليبرالية وعجزها عن تحقيق الأهداف الوطنية والاجتماعية المصرية. أمّا الحركات القومية العربية والماركسية في مصر، فقد كانت آنذاك أضعف من أن تشكّل أي تحدّ للإخوان، على عكس ما كان يجري في الهلال الخصيب. لكن هذه الحركة السياسية المنطلقة ستصاب بعد ذلك بسلسلة تشوّهات ستؤدي إلى انفصال العديد من الحركات المتطرفة عنها. وهذا ليس فقط بسبب تسييسها، بل لدخول منظّر آخر متطرف على الخط هو سيد قطب، الذي قدّم معظم مساهماته النظرية وهو في السجن، قبل أن يتم شنقه في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٦٦.

اعتبر قطب أن المجتمع الوحيد الذي تستند أساساته إلى مبادئ العدل هو المجتمع الإسلامي. أمّا المجتمعات الأخرى، فكلّها «جاهلية»، أي إنها تعيش حالة من الجهل بالبشارة السماوية.

وفق هذا التحديد، هناك أنواع عديدة من المجتمعات الجاهلية في عالم اليوم. فهناك أولاً المجتمع الجاهلي الشيوعي الذي ينكر وجود الله. وهناك المجتمع

(٢٩) Asaf Hussain, *Islamic Movements in Egypt, Pakistan and Iran: An Annotated Bibliography* (London: Mausell Pub, 1983), p. 7.

الجاهلي في الهند وأفريقيا حيث تمارس عبادة الأوثان والآلهة المتعددة. وهناك المجتمعات اليهودية والمسيحية المصابة هي الأخرى بالجاهلية بسبب تشوّه تعاليمها وبسبب التثليث واعتبار المسيح ابن الله. وأخيراً هناك المجتمعات الإسلامية الجاهلية، ليس لأنها تعبد إلهاً آخر غير الله بل لأن طريقتها في الحياة لا تستند إلى التسليم لله وحده. بعض الفئات في المجتمع تعلن بوضوح أنها علمانية وترفض كلّ العلاقات مع الدين، فيما البعض الآخر يحترم الدين مشافهة لكنه يهجره في كل حياته الاجتماعية.

ولأن المجتمع الجاهلي قوي للغاية، فإن من غير الممكن تدميره بمجرّد الجدل الثيولوجي. الثورة ضرورية على مستوى الفرد والجماعة، وهذا يمكن أن يتم على مرحلتين:

الأولى هي مرحلة تثبيت العقيدة الإسلامية في قلوب وضمائر وعقول الفئة المهيّأة من المسلمين، مهما قلّ عددها. فمن خلال هذه الفئة ـ النواة، يمكن بذر البذور الصحيحة التي لا بد من أن تنمو وتترعرع وتؤتي ثمارها إن عاجلاً أو آجلاً. وفي هذا يقتفي المنهج الانقلابي النموذج النبوي. فقد ظل الرسول (ﷺ) ثلاثة عشر عاماً يهيىء بصبر وأناة فئة قليلة ممن آمنوا به.

والمرحلة **الثانية**، هي مرحلة التنظيم والمواجهة ضد طواغيت المجتمع الجاهلي؛ مرحلة إقامة الدولة الإسلامية الناشئة كما نص عليها القرآن. فمن الفئة المؤمنة ـ النواة إلى الدولة الإسلامية. وهذه الأخيرة مهما صغرت رقعتها ومواردها المالية هي بالضرورة قوية بإيمان أصحابها وبمثالية نظمها[٣٠].

هذه المبادئ المتطرفة التي أدخلها سيد قطب، جعلت النسق الفكري الإسلامي للإخوان نسقاً دائرياً مغلقاً، على من يقبل مسلماته أن يسبح داخل دائرته وأن يرى الكون والتاريخ والمجتمع من خلال هذه الدائرة، ومن خلالها وحدها. فالإيمان بالله الواحد الذي لاعبودية إلا له، يترتب عليه الإقرار بما يسمّيه سيد قطب «الحاكمية»، أي إن الحكم لله ومن خلال ما أنزل الله على رسوله. وبما أن للإسلام هذا التصور الكلي المتكامل عن الألوهة والكون والحياة والإنسان، فإنه من وجهة نظر الإخوان يتولى تنظيم الحياة الإنسانية جميعاً.

---

(٣٠) **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٨٦.

وترفض هذه الرؤية أي تصور آخر للإسلام يجعل منه مثلاً أساساً روحياً وأخلاقياً عامّاً، تاركاً للعقل البشري حرية الانطلاق في التعامل مع مسائل الدنيا الطبيعية وما وراء الطبيعة. يقول سيد قطب مثلاً: «إن التصور الإسلامي الصحيح لا يُلتمس عند ابن سينا أو ابن رشد أو الفارابي وأمثالهم ممن يطلقون عليهم وصف «فلاسفة الإسلام». ففلسفة هؤلاء إنما هي ظلال للفلسفة الإغريقية الغريبة في روحها عن روح الإسلام»[٣١].

ويعلّق سعد الدين إبراهيم على هذا بقوله: «.. وهكذا يترتب على مسلّمة الإيمان، ومسلّمة الحاكمية، ومسلّمة التكامل والشمول، قبول الأصول ثم قبول الفروع المنصوص عليها في القرآن والحديث وفي سيرة الرسول العملية. أكثر من ذلك، لا يقبل التصور الإسلامي كما يراه الإخوان أي تفاعل مع أي تصور آخر سابق له أو لاحَق عليه.. وحينما تتضافر الشمولية والقطيعة واللاتاريخية والانتقائية في الرؤية الإخوانية للإسلام، فإنها تحصر الاجتهاد في دائرة ضيّقة وتنتهي عملياً بجعل هذا الاجتهاد مقبولاً عند البعض ومرفوضاً من البعض الآخر»[٣٢].

لقد كان الإخوان أضخم حركة إسلامية حديثة، لكن عجزهم عن التواصل مع الحركات السياسية الأخرى، واحتكارهم حق معرفة الحقيقة، دفعا العديد من خصومهم لاعتبارهم حركة معزولة في المجتمعات العربية والإسلامية التي نشأت فيها، على رغم حجمها الجماهيري. وتجربتهم خلال أكثر من ٧٠ عاماً تلوّنت بالكثير من الدم، قبل أن تلوّن هي الأخرى بالدم أيضاً المجتمعات العربية بفعل الحركات المتطرفة التي وُلدت من رحمها.

خلاصة

إن قراءة تاريخ الشرق الأوسط منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، تسمح بالخروج بالخلاصات الآتية:

ـ انهيار الدولة العثمانية والاجتياح الأوروبي الغربي للشرق الأوسط العربي، قبضا على العرب وهم على غير ما استعداد، وهذا ما أدى إلى اختلاط في

(٣١) المصدر نفسه، ص ٤٨٩.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤٨٩.

المفاهيم وتضارب في الأولويات، عكس نفسه في شكل حركات سياسية متباينة الاتجاهات.

ـ المرحلة الليبرالية العربية ازدهرت فترة طويلة نسبياً من الزمن، لكنها بدأت تتأكّل بفعل عوامل داخلية وخارجية في آن.

ـ الطريقة التي تعاطى فيها الأوروبيون مع العرب أوجدت حالة من النفور في أوساط هؤلاء الأخيرين لكلّ ما هو بريطاني وفرنسي، خاصة على المستوى الفكري. وتم التعبير عن ذلك في الحركات القومية التي تبنّت النظريات القومية الألمانية والإيطالية المتطرفة.

ـ تعثّر المشروع الليبرالي التحديثي مهّد الطريق أمام صعود النخب القومية اللاليبرالية العربية إلى السلطة منذ أوائل الخمسينيات. لكن هذا لم يحدث فقط بسبب هذا التعثّر، بل أيضاً بسبب ظهور تحدّ ضخم جديد عجزت الحركة الليبرالية عن التصدي له بنجاح: انفجار الصراع العربي ـ اليهودي في فلسطين. وهذا ما سنبحثه في الفصل التالي.

الفصل الرابع

الصراع العربي ــ الإسرائيلي

أولاً: ماذا فعلنا لكم؟

كان تيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية، مقتنعاً بأن فلسطين «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». لكنه اكتشف خلال قيادته الحركة الصهيونية أن هذا الشعار ليس صحيحاً، وراعه بُعدها عن مخيّلته. ولذلك، قرر أن يستوثق من الأمر أكثر؛ فبعث باثنين من حاخامي فيينا في مهمة استطلاع. ومن فلسطين، أرسل إليه الاثنان تلغرافاً فيه أن «العروس جميلة، لكن المشكلة أن لها زوجاً». وقصد الحاخامان بذلك أن أرض فلسطين لها شعب.

وباقي القصة معروف: الحرب لإبعاد الزوج عن العروس، والحروب المتصلة الأخرى لتوثيق هذا الطلاق بالمعاهدات الرسمية. لكن ما هو غير معروف أن «الخناقة» التاريخية التي تم تدشينها بين العرب واليهود على أرض فلسطين، لم تكن حدثاً عادياً أومتوقعاً؛ إنها جاءت إلى حد ما استثناء، في تراث تاريخي كانت فيه العلائق بين الطرفين في إطار الحضارة الإسلامية إمّا تعايشاً في أسوأ الأحوال، وإمّا تفاعلاً حضارياً عظيماً في أحسنها.

بالطبع، هذا التراث لا يعني أن العرب واليهود تمكّنوا خلال تاريخهم الطويل من حل الخلافات الدينية بينهم؛ إذ كان أمراً مستحيلاً على أي حال: فاليهودية لم تعترف بمحمد (ﷺ) نبياً من الأنبياء المرسلين من العناية الإلهية، والدين الإسلامي اتهّم اليهود بتحريف التوراة، واعتبر نفسه الحصيلة الجامعة لكلّ الأديان التوحيدية. والآيات القرآنية التي يرد فيها ذكر اليهود هي إما معادية وإمّا متّهمة لهم بمخالفة الله رغم أنه فضّلهم ووضعهم في مصاف أهل الكتاب الآخرين جنباً إلى جنب مع المسيحيين، وهم في النهاية الأشد عداء للمؤمنين.

ويبدو أن القصص التوراتية التي جاءت في القرآن اختيرت بعناية لتركّز على هذا التفضيل ثم على الرفض الإلهيين، بسبب العناد؛ فهي تروي كيف أن

اليهود عبدوا العجل المقدّس، وتجاوزوا حرمة السبت، وخرقوا العهد، ورفضوا الأنبياء، وحرّفوا التوراة والنصوص المقدسة، إلى درجة تشبيههم بالحمار يحمل أسفاراً[(١)].

كان ثمة أسباب عقيدية ـ مبدئية ـ وأسباب سياسية تاريخية لهذا الموقف؛ فالدين الإسلامي، كما ذكرنا، يعتبر نفسه التتويج النهائي للأديان التوحيدية التي نزلت من السماء. وهو بهذه الصفة يضم اليهودية والمسيحية ويعترف بهما دينين سماويين، لكنه يعتبر نفسه النسخة الأصلية غير المشوّهة من هذين الدينين. ولذا، نجد تبجيلاً كبيراً لكلّ أنبياء اليهود في القرآن، إضافة إلى عيسى بن مريم (عليه السلام)، واعترافاً بهم بوصفهم سلسلة من خط واحد يبدأ من آدم وينتهي بمحمد (صلى الله عليه وسلم)، مروراً بهم جميعاً. هذا الاعتراف حدث على رغم أن بعض القصص الأسطورية الدينية تأتي معاكسة لمصالح بعض شعوب المنطقة القديمة. وعلى سبيل المثال، ينحاز مصريو القرن الحادي والعشرين إلى النبي موسى (عليه السلام) ضد ملكهم الفرعون، على رغم أن قصة موسى تتضمن إنزال عقوبات مرعبة ضد كلّ المصريين بلا استثناء لصالح ٤٠ ألف يهودي جاء موسى لينقذهم من فراعنة مصر، وليس من عبودية الشعب المصري الذي كان بدوره مستعبَداً.

إضافة إلى ذلك، كان الدين الإسلامي في حاجة ماسة إلى تمييز نفسه من اليهودية، وبالتحديد بعد تحقق الانتصار على العرب الرافضين للدعوة الجديدة، فأُمر المسلمون بجعل قِبلتهم مكة بدلاً من القدس، دون الإقلال من أهمية القدس بوصفها المكان الذي عرج منه النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) إلى السماء في معجزة مجّدها الخلفاء الأمويون ببناء مسجد قبة الصخرة الراهن في مدينة القدس، وبإقامة الصلاة خمس مرات في اليوم بدلاً من ثلاث مرات، واعتبار يوم الجمعة يوم عطلة بدلاً من يوم السبت، والصيام شهراً بدلاً من أيام متفرقة، منها يوم عيد الغفران...

هذا على الصعيد العقائدي. أمّا على المستوى التاريخي، فإن الاختلافات بين اليهودية والإسلام بدأت خلال حياة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) نفسه؛ فحين هاجر النبي

---

(١) Denis MacEoin and Ahmed Al-Shahi, eds., *Islam in the Modern World* (London; Canberra: Croom Helm, 1983), p. 28.

إلى المدينة عام ٦٢٢، كان الوضع فيها معقّداً للغاية؛ إذ كان هناك ثلاث قبائل يهودية قوية، هي بني قريظة وبني قينقاع وبني النضير، تسيطر على الزراعة والصناعة الحرفية والتجارة في المدينة. وتتفق معظم المصادر على القول إن النبي طرد قبيلة بني قينقاع من المدينة عام ٦٢٤، وأن بني النضير طُردوا عام ٦٢٥. وفي عام ٦٢٧، أعدم الذكور من قبيلة بني قريظة. وكان سيصبح أمراً مستغرباً ألاّ تترك هذه الأحداث بصماتها على السور المدنية القرآنية[٢].

لماذا هذه الحملة الإسلامية على القبائل اليهودية؟ حتماً ليست لتنفيذ تطهير عرقي؛ فالقبائل اليهودية كانت في الأصل مستعربة ولا تختلف في شيء عن القبائل العربية الأخرى سوى بأنماط العبادة. وحتى اليوم، يعود العديد من العرب في شبه الجزيرة بأصولهم إلى هذه القبائل القديمة. ثم إنه حين وضع النبي دستوره في المدينة، كان اليهود من ضمن الجماعات التي اعترف بها كجزء من التركيبة الاجتماعية للأمة الجديدة.

الأسباب الحقيقية التي دفعت النبي محمد (ﷺ) إلى هذه الخطوة كانت استراتيجية في الدرجة الأولى؛ فهذه القبائل رفضت الاعتراف أو التعايش مع الدين الجديد. لا بل بدأت بتمويل القوى المحلية الرافضة، لدفعها إلى شق عصا الطاعة ضده. هذا إضافة إلى أن الثروات التي كان يملكها اليهود كانت، وبسبب موقفهم المعارض، تشكّل خطراً على المجموعة الإسلامية الجديدة التي كانت تحاول بناء مؤسساتها المستقلة الخاصة.

فوق هذا وذاك، يجب الانتباه إلى أن النبي لم يفعل بالقبائل اليهودية غير ما فعله بالقبائل العربية المتمردة على الدين الجديد. والدليل أنه لم يهاجم يهوداً آخرين خارج المدينة، وحاول في البداية الحصول على تأييد اليهود بالطرق السلمية، وكان من ضمن ذلك اختياره في البداية القدس كقبلة (وجهة المصلين) للصلاة، لكنهم أبوا تأييده. برز الفراق السياسي الأيديولوجي الكبير الذي لم يعد فيه موسى مرجعية الإسلام. بات إبراهيم وابنه إسماعيل هما المرجعية الأولى.

يقول ماكوين والشاهي هنا: «يبدو أن الجدل العنيف المناوئ لليهود لدى

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

المسيحيين المكّيين، والصدام بين محمد واليهود في المدينة، تركا بصماتهما في القرآن؛ إذ لم تعد لدى السور المكية أوالمدنية الكثير لتقوله لصالح اليهود واليهودية»[٣].

في المقابل، لا يقل الرفض اليهودي للرسول العربي وللإسلام ككل، حدة ماضياً وحاضراً؛ فاليهود يطلقون عليه في النصوص التلمودية وغيرها صفات مبتذلة (ميشوغا)، لكنهم لا يحكمون على القرآن الكريم بالحرق بل يعاملونه معاملة الكتاب العادي وإن هم لا يكرّمونه تكريم الشريعة الإسلامية للنصوص اليهودية المقدسة. وكان مما قاله الفيلسوف اليهودي الشهير ابن ميمون أن الإسلام ليس عبادة أصنام، ويجب ألاّ يعامَل المسلمون معاملة أسوأ من معاملة اليهود للأغيار الآخرين[٤].

إذاً، كانت الخلافات الأيديولوجية ـ الدينية (ولم تزل) موجودة ومستعصية على الحل. وفي الحقيقة كان من المستغرب أصلاً أن يكون هناك حل وسط بين دينين يعتبر كل منهما أنه يمتلك بمفرده الحقيقة المطلقة. كان كلّ منهما يلغي الآخر إذا ما قَبِلَ بالمبادئ الأساسية لأي منهما. لكن، وعلى رغم هذه الخلافات المبكّرة، استطاع أتباع الدينين أن يتعايشوا طوال قرون طويلة. وعلى رغم أن هذا التعايش لم يكن الحل المثالي لمشكلة الأقليات والمواطَنة التي كانت من اختراع عصور الحداثة، فإنه كان مدهشاً بالفعل، خاصة حين تقارن أوضاع اليهود في الإمبراطوريات الإسلامية بأوضاعهم بين القوى الأوروبية، القديم منها والحديث.

ما سر هذا التعايش؟

القصة هنا تبدأ وتنتهي بدافع واحد: اعتراف الإسلام منذ نشأته المبكرة بالآخر، خاصة الآخر المتعلق بـ «أهل الكتاب» (اليهود والمسيحيين)؛ فالإسلام يعترف بالاختلافات الدينية والعرقية بوصفها دليلاً على عظمة الله بدل أن تكون بديلاً من عظمة أو تفوّق لون أو لغة أو أمة من الأمم على الآخرين.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٤) إسرائيل شاحاك، **الديانة اليهودية وتاريخ اليهود: وطأة ٣٠٠٠ عام** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٦)، ص ١٦١.

وثمة قول منسوب إلى النبي جاء فيه أن كلّ من يقاتل أو يموت من أجل العصبية، ليس مسلماً. هناك، إذاً، تشديد في الإسلام على الأخوّة من داخل التعددية[٥]. وهذا كان في أساس وجود ممثّلين لكلّ الأديان والطوائف في المؤسسات الإسلامية المتعاقبة، سواء أكانت وزارات أم مواقع استشارية. فكلّ «ملّة» يمكن أن تحتفظ بدِينها الخاص ولغتها الخاصة وتقاليدها الخاصة، طبعاً بشرط أن تدين بالولاء للدولة الأوتوقراطية (آنذاك) الإسلامية.

وبالنسبة إلى العرب واليهود، عنى ذلك تعاوناً وثيقاً شهد عصره الذهبي في ما أطلق عليه اسم الفكر العربي ـ العبري. هذا كان العصر الذي أنجب عظماء مثل الفيلسوف والطبيب ابن سينا، وأبو عمران موسى بن ميمون بن عبد الله القرطبي الإسرائيلي. لقد اندمجت الثقافتان اليهودية والعربية إلى الدرجة التي لم يعد في الوسع معها معرفة ما هو عربي وما هو يهودي. كان الجميع منهمكين بتشييد صرح موحّد في إطار حضاري موحّد. وهذا لم ينطبق على اليهود وحدهم بل على باقي الأقليات أيضاً، دون أن يعني ذلك (كما قلنا) أن هذه الإنجازات الحضارية عنت منح الأقليات حقوقهم الكاملة كمواطنين. هذا كان تطوراً يفترض أن ينتظر ولادة النهضة والحداثة في أوروبا.

وهكذا، اكتشف باحثون غربيون في القرن التاسع عشر أن أفيسبرون (Avicebron) الذي كان يُعتقد أنه فيلسوف مسيحي، لم يكن سوى الفيلسوف اليهودي أبو أيوب سليمان بن يحيى بن جبيرول، الذي برز في القرن الحادي عشر في الأندلس ونقل الفلسفة الإغريقية ـ العربية باللغة العربية إلى أوروبا، وأن ابن رشد كان له تأثير في المفكرين اليهود أكثر من تأثيره في المفكرين المسيحيين أو حتى الإسلاميين[٦].

أمّا النموذج الأوضح للترابط بين الثقافتين اليهودية والعربية في العهد الإسلامي، فكان في الأندلس؛ ففي أوروبا، اعتُبر عام ١٤٩٢ العام الذي بدأت فيه العصور الحديثة (وهو نفسه العام الذي اكتشف فيه كريستوفر كولومبس القارة الأمريكية بالصدفة). بيد أن هذا تأريخ مغلق على الذات الأوروبية، لأنه

---

(٥) Ziauddin Sardar, *Science, Technology and Development in the Muslim World* (London: Croom Helm, 1977), p. 60.

(٦) MacEoin and Al-Shahi, eds., *Islam in the Modern World*, p. 31.

يخدم أهدافاً أوروبية محضة. ففي كانون الثاني/يناير من ذلك العام، هزم الملك فرديناند والملكة إيزابيلا مملكة غرناطة الإسلامية، آخر معقل للإسلام في أوروبا، فقُرعت أجراس الكنائس في كل أنحاء أوروبا احتفاء. وبعدها بثلاثة أشهر فقط، كان يهود إسبانيا يخيَّرون بين أمرين رهيبين اثنين: إما التحوّل إلى المسيحية وإمّا مغادرة البلاد، فاختار كثير من اليهود العمادة، لكن ١٠٠ ألف يهودي إسباني بدأوا رحلة منفى جديدة في ما اعتبره يهود أوروبا أكبر كارثة منذ خسارة القدس عام ٧٠ م.

كان عدم التسامح تجاه العرب واليهود على حد سواء يشتد في إسبانيا منذ فترة غير قصيرة. وفي هذا الصدد تقول كارين أرمسترونغ (K. Armstrong) إنه كان في وسع المسلمين والمسيحيين واليهود قبل ذلك، ولمدة ٨٠٠ عام (هي فترة الحكم العربي في إسبانيا)، العيش جنباً إلى جنب بسلام في معظم الأحيان، وكانوا قادرين معاً على إبداع ثقافة غنية وديناميَة. لقد تمتّع اليهود الإسبان ببعث مجيد خلال القرن الثاني عشر. ومن إسبانيا، كان الغرب يستعيد الميراث الثقافي الذي فقده إبان العصور المظلمة. لكن «فيروس» الحروب الصليبية كان عصياً على أي مقاومة، وإسبانيا ستكون مهتمة أكثر من أي دولة أخرى بالتخلص من أي عناصر أجنبية، خاصة تلك المتعلقة بالتعايش الطويل الأمد بين الأديان الثلاثة».

وقد استمرت فاعلية «الفيروس» في القرن الرابع عشر في إسبانيا، وامتدت لتشمل اليهود الذين قبلوا العمادة فسُميوا «المارانوس» (The Marranos)، وأصبحوا مسيحيين مخلصين. وخلال ١٢ سنة، كان ١٣٠٠٠ شخص، معظمهم يهود، يُقتلون بقرار من محاكم التفتيش. وفي عام ١٤٩٩، أعطي المسلمون الخيار نفسه بين العمادة أو الطرد، واختار العديد منهم الانتقال إلى المسيحية فسُميوا «الموريسوس» (Moriscos)، وتعرّضوا للاضطهاد نفسه الذي تعرّض له «المارانوس».

لجأ عشرات آلاف اليهود الذين طُردوا من إسبانيا إلى بلدان إسلامية كمصر وفلسطين وبلدان شمال أفريقيا، حيث استمر التعايش اليهودي ـ الإسلامي. وفي فلسطين تحوّلت مدينة صفد إلى عاصمة حقيقية لصوفيي اليهودية وأنتجت قدّيسين ومفكرين، مثل جوزف كارو وإسحق لوريا.

ويلخّص ماكوين والشاهي تاريخ العلاقات اليهودية ـ الإسلامية كالآتي: «بالإجمال، ومن بداية الحقبة العباسية حين أصبحت بغداد عاصمة الإمبراطورية الإسلامية، إلى القرن العشرين، كان تاريخ العلاقات الإسلامية ـ اليهودية تعايشاً سلمياً، في الحد الأسوأ، وتلاقحاً متبادلاً عالي الإنتاجية على كلّ المستويات، في الحد الأفضل»[7].

غير أن للكاتب الإسرائيلي إسرائيل شاحاك وجهة نظر أخرى؛ فهو يقول إن طرد اليهود لم يكن معروفاً في البلدان الإسلامية لأنه كان مناهضاً للشريعة الإسلامية، في ما القانون الكنسي الكاثوليكي لم يكن يمنع هذا الطرد كما لم يأمر به. والمجتمعات اليهودية شهدت عصراً ذهبياً في العهود الإسلامية، خاصة خلال عهود الإمبراطورية الفاطمية وصلاح الدين الأيوبي والإمبراطورية العثمانية، حيث كان وضع اليهود على أفضل حال. لكن شاحاك يرى، في المقابل، أن التسامح مع اليهود كان مرتبطاً فقط بصعود الأقليات إلى السلطة في هذه الممالك والإمبراطوريات[8]. لكن هذا تفسير غير دقيق؛ فلو كان صحيحاً، لشهد تحالف الأقليات ـ اليهود ردود فعل عنيفة (لاسامية بتعابير هذا العصر) فور إصابة الدول المسيطر عليها من الأقليات بالضعف أوالتفكك. وهذا لم يحدث، فاستمر التعايش الإسلامي ـ اليهودي بشكل غير منقطع تقريباً منذ العصر العباسي وحتى أوائل القرن العشرين. المسألة لم يكن لها علاقة في ذلك الحين بالديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، بل بعقيدة دينية متسامحة وقابلة بتعدد الأمم والثقافات. وهذه حقيقة معترف بها عالمياً وتاريخياً للحضارة الإسلامية.

ثانياً: ماذا فعلنا لهم؟

كانت هذه المقدمة التاريخية ضرورية لفهم جانب سايكولوجي مهم من جوانب الصراع العربي ـ الإسرائيلي، من وجهة نظر عربية؛ فحين يرى العربي ما فعله اليهود في فلسطين حين طردوا أكثر من مليون عربي من أرضهم بالقوة، وتحالفوا ضد العرب مع القوى الغربية التي غزت المنطقة، يطرح

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٨) شاحاك، **الديانة اليهودية وتاريخ اليهود: وطأة ٣٠٠٠ عام**، ص ١٠٥-١٠٦.

السؤال الخطير: ماذا فعلت الحضارة الإسلامية باليهود كي يعاملوها على هذا النحو؟ وإذا ما كان اليهود اضطُهدوا عبر التاريخ، وكان جل هذا الاضطهاد قد تم على أيدي الأوروبيين، من الرومان وصولاً إلى أدولف هتلر، فما ذنب العرب والمسلمين في ذلك؟

قد يبدو هذا المنطق مغرقاً في مشاعر الضحية، لكن الصورة ليست على هذا النحو إلا بمقدار ما يشعر العربي بالتمزق والألم وهو يرى معاناة الشعب الفلسطيني؛ إذ حينها تتجسّد مشاعر الاضطهاد وتتضخّم. أما عدا ذلك، فالمسألة تطال جملة من القضايا المعقّدة:

١ ـ المسألة اليهودية

يمّيز معظم العرب بشكل قاطع بين اليهود والصهيونية، وهذا يسحب نفسه على كلّ القوى السياسية والأيديولوجية العربية؛ ينطبق على القوميين العرب كما الإسلاميين (عدا بعض الفرق الأقلوية الصغيرة)، وعلى الماركسيين كما الليبراليين. ذلك بأن اليهود في الذاكرة العربية هم أهل كتاب. صحيح أنهم أهل كتاب «عاقون» ومتمرّدون، إلا أنهم في الإسلام ملّة معترف بها وبعاداتها وتقاليدها. وصحيح أيضاً أن تهماً أُلصقت باليهود من نوع البخل الشديد، إلا أنها لم تكن تختلف بشيء عن التهم العربية الأخرى التي كانت تُلصق بأقليات أو شعوب أخرى كالأكراد (صعوبة المراس) والأتراك (الصلف).. إلخ. أمّا الصهيونيون، فهم تلك الفئة من الناس الذين جاءوا من أقاصي الأرض لطرد شعب عربي والحلول مكانه. وهؤلاء تُحمّلهم الذاكرة الجماعية العربية مسؤولية الكثير مما وقع على رؤوس العرب من كوارث وهزائم، ناهيك بـ «المؤامرات».

نحن لسنا ضد اليهود. نحن ضد خطط الصهاينة. هذه كانت الصرخة التي أطلقها الأمير فيصل الأول منذ أوائل القرن العشرين، حين كان الحوار ما يزال ممكناً بين العرب والصهيونيين. وصدى هذا الموقف تردد لاحقاً في كل مكان، حتى حين أدت هزيمة الجيوش العربية أمام الجيش الإسرائيلي عام ١٩٤٨ إلى رحيل أو ترحيل اليهود العرب الذين كانوا يعيشون في المنطقة منذ أجيال طويلة. وحتى اليوم، وحين تهاجم بعض الفصائل الإسلامية المتطرفة اليهود كيهود، يقابَل ذلك بالاستهجان الرسمي والشعبي العربي.

بالطبع، العديد من الحركات السياسية العربية تأثّرت منذ ثلاثينيات القرن العشرين بالحركات الفاشية والنازية في إيطاليا وألمانيا. بيد أن هذا التأثر نجم عن ردود الفعل على الاستعمارين الفرنسي والإنكليزي أساساً، انطلاقاً من مثل عربي يقول «عدو عدوّي صديقي». وهو لم يدعم بأي حال المذابح والمحارق التي كانت تقوم بها النازية ضد اليهود.

والحال أن الإطلالة العربية على «المسألة اليهودية» بشكل عام، كانت تتحدد في ثلاثة أطر في المنطقة العربية: الإطار الإسلامي، والإطار القومي العربي، والإطار الماركسي. وقد انطلق الإطاران الأولان، كما سبق الإشارة، من التراث التاريخي العربي ـ الإسلامي الذي كان يعتبر اليهود جزءاً من الحضارة الإسلامية، أو أن هذه الحضارة قادرة على استيعاب الأقلية اليهودية جنباً إلى جنب مع الأقليات الأخرى المُعترف بها في الشريعة الإسلامية. وهذا رتّب على العرب مواقف أخلاقية مُسبَقة إزاء اليهود، الذين هم، كما كانوا طوال ١٤٠٠ عام، ملّة تنطبق عليها مواصفات الحماية مقابل ضريبة خاصة تُدفع مقابل ذلك (أهل الذمة). وهم لهم حق المشاركة في الحياة العامة، ما داموا يقبلون بالسيادة الإسلامية. وفي المجال القومي، كان المجال مفتوحاً أيضاً أمام اليهود ليساهموا في النهضة الإسلامية، تماماً كما كان الأمر مع الدور الكبير الذي قام به المسيحيون العرب في هذه النهضة الإسلامية.

أمّا الإطار الماركسي، فكان مهماً لسببين: الحظوة الفكرية والاحترام اللذان كان الماركسيون العرب،على قلة عددهم، ينالونهما في الأوساط العربية، والوعي الكوني الذي أدخله الماركسيون إلى الأذهان العربية آنذاك. وهكذا، فقد تأثر الكثير من الحركات السياسية العربية بمواقف الماركسيين من «المسألة اليهودية»، ورأوا فيها تفسيراً معقولاً للتاريخ، خاصة أنه يقف بحزم ضد الصهيونية.

وجد العرب أمامهم «حلاً شيوعياً» لـ «المسألة اليهودية» يتشكل من تيارين أساسيين: **الأول** حزب «البوند»، الذي يعتبر أن الاشتراكية تلغي الأساس الاقتصادي للتمييز ضد اليهود، بيد أنها تحترم خصوصيتهم الثقافية. و**الثاني** الحزب الشيوعي الذي اعتبر الحركة الصهيونية حركة استعمارية أو ملحقة بالاستعمار، وأن الحل الوحيد للمسألة اليهودية يكمن في انتصار البروليتاريا الثورية. وعلى رغم أن العرب القوميين عارضوا فكرة البروليتاريا والحروب الطبقية، فقد تطابق التحليل الشيوعي للصهيونية مع رؤيتهم لهذه الحركة.

أما «الحل النهائي» الذي طرحه المشروع النازي الألماني للمسألة اليهودية، فقد قوبل باستهجان شديد من جانب العديد من العرب. وهكذا، وفي وقت متأخر كعام ١٩٩٣، كان الكاتب اللبناني جوزف سماحة يصف هذا الحل بأنه: «واحد من أكبر الجرائم في تاريخ البشرية، إن لم يكن أكبرها على الإطلاق. ستمضي البشرية وقتاً طويلاً قبل أن تفهم ما جرى وتستوعبه: كيف أمكن لألمانيا المتقدمة فكرياً وتقنياً أن تنصّب شطراً من مواطنيها أعداء لها لا حل لهم إلا بإخفاء أثرهم تماماً وبمنهجية باردة وصارمة؟ هذه ليست جريمة فقط. إنها الجريمة. وهي تدل وحدها على مدى ما يمكن أن ينحط إليه الإنسان»[٩].

إن أول ما يتبادر إلى الأذهان العربية، حين الحديث عن المحرقة النازية في حق اليهود (الهولوكوست) هو: «من فعل ذلك باليهود؟ أليس حلفاؤهم الغربيون؟». وحين يحدث ذلك، يأتي فوراً السؤال الآلي الثاني: «ونحن، ماذا فعلنا لهم؟». لا بل يطرح المثقفون العرب السؤال الآتي: «لو كان مشروع الحركة الصهيونية لإقامة دولة يهودية، تركّز في أوغندا أو الأرجنتين، كما كان مقترحاً، هل كنا سنقف ضد مثل هذا المشروع؟». ومرة أخرى يأتي الجواب سريعاً: «إذا كان هناك أرض بلا شعب حقاً في أيٍّ من البلدين، فلن ينال منا اليهود إلا كل الدعم والمساندة. أليس هذا حقهم في النهاية أن يكون لديهم وطن يحميهم من مشاريع «الحل النهائي» ؟».

٢ ـ الحق التاريخي

اعتاد الغربيون أن يطلّوا على الصراع العربي ـ الإسرائيلي الراهن على أنه صراع تاريخي مديد. وللقصص الأسطورية الدينية هنا شأو كبير في هذا التوّجه، حيث يفسَّر كل شيء إمّا بأنه تنفيذ لرغبة إلهية عتيقة، وإمّا بأنه صراع بين الخير والشر. والحال أن مثل هذا التفسير يقفز فوق فجوة تاريخية هائلة؛ فجوة عمرها ١٤٠٠ سنة تمثّل جلّ التاريخ الإسلامي. وهذه القفزة، على أي حال، مبررة لمن يريد أن يبرر تاريخية الصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ فحين يتم إغفال العهد الإسلامي المديد، تقام الصلة حينها فوراً بين أنبياء اليهود قبل الميلاد بألفي سنة

---

(٩) جوزيف سماحة، **سلام عابر: نحو حل عربي للمسألة اليهودية** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٦.

بأسلاف اليهود بعد الميلاد بألفين وثماني سنوات. وهكذا، ينتصب بنيان الأسطورة شامخاً، وتصبح أحداث ما قبل الميلاد وكأنها وقعت أمس أو حتى كأنها تحدث اليوم.

لكن الواقع غير الأسطورة؛ الواقع يشير إلى أن اليهود طُردوا مرة من أرض الميعاد على أيدي الرومان (أي الأوروبيين)، وأن الفلسطينيين والعرب أقاموا في فلسطين أكثر من ١٤ قرناً على نحو متّصل. وهذا بالطبع لم يحدث في فلسطين ما قبل الميلاد. وحتى في ذلك الحين، كانت القبائل اليهودية في حرب دائمة مع الشعوب التي قطنت فلسطين آنذاك. يقول روبرت شيلدريك (R. Sheldrack): «قسم كبير من تاريخ اليهود المسجَّل في العهد القديم، يتعلق بصراعاتهم مع الشعوب المحلية في فلسطين. الأنبياء، الذين يذكّرون شعب إسرائيل بميراثهم البدوي، رفضوا الآلهة... المحلية ونددوا باستمرار بالتوجّه لتبنّي الممارسات الدينية للشعوب المحيطة»[١٠].

ثم هناك نقطة تاريخية مهمة لا يعيرها أحد اهتماماً البتة وهي أن اليهود خلال هذه السنوات الـ ١٤٠٠، لم يكونوا ممنوعين من الإقامة في فلسطين. لا بل إن صفد وغيرها من المدن الفلسطينية، كانت شاهداً على العصر الذهبي الفكري والثقافي الذي عاشه اليهود في هذه المدن، كما في العديد من المدن الأخرى في الإمبراطوريات الإسلامية المختلفة. لكن اليهود الذين تدفّقوا على فلسطين في تلك المراحل، لم يحاولوا اقتلاع الشعب العربي الموجود هناك والحلول مكانه، بل قطنوا إلى جانبه في سلام وأمان في معظم الأحيان على الأقل.

هذه الحقائق يُفترض أن تصفّي الحساب مع الانطباع السائد في الذهن الغربي عن أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي يمتد في جذوره إلى عهود داود ونبوخذ نصر والبابليين والكنعانيين. وحتى لو كانت هذه الجذور الأسطورية موجودة، لكان يُفترض بمئات السنوات التي قطن فيها العرب فلسطين أن تكتب على الأقل تاريخاً جديداً.

يقول هامفريز: «مع الاعتذار لكل الأطراف، يجب القول إن عمر النزاع

---

(١٠) Rupert Sheldrake, *The Rebirth of Nature: The Greening of Science and God* (London: Century, 1990).

العربي ـ الإسرائيلي بالكاد يبلغ قرناً واحداً. إنه بشكل حاسم صراع للقرن العشرين. أما النصوص القرآنية أو التوراتية، فهي مهمة فقط حين تُستخدم لإضفاء القداسة على الأفكار والمواقف التي تكمن جذورها في العصور الحديثة. هذه الجذور موجودة في التيارات الأيديولوجية لأوروبا القرن التاسع عشر وفي تفكّك الإمبراطورية العثمانية في السنوات خلال وبعد الحرب العالمية الأولى. إن الأحداث الرئيسية التي سُجلّت بداية الصراع ظهرت كلها في الحقيقة في أوروبا وليس في الشرق الأوسط: نشر كتاب الصحافي النمساوي تيودور هرتزل «دولة اليهود» في العام ١٨٩٦؛ تشكيل المنظمة الصهيونية العالمية في بال العام ١٨٩٧؛ إصدار الحكومة البريطانية في لندن لوعد بلفور»[١١].

ويلاحظ هامفريز أيضاً أن من سخرية القدر أن معظم اليهود كانوا خلال هذه السنوات يعيشون بقدر كبير من الأمن والبحبوحة في الأراضي الإسلامية. وهم (يضيف) استفادوا من التسامح التقليدي العثماني الذي يعود إلى نهاية القرن الخامس عشر حين وجد اليهود المطرودون من إسبانيا الملجأ في سالونيكا، كما استفادوا من الإصلاحات السياسية العثمانية بعد عام ١٨٦٥. وبالمقارنة بشكل حاد مع أوروبا عند مفترق القرن، لم تكن الوضعية السياسية ودور اليهود في الشرق الأوسط الإسلامي قضية عامة مهمة[١٢].

حين يكون النزاع العربي ـ الإسرائيلي ابن عصره، تتغيّر الصورة إلى حد كبير؛ فالأسطورة تنزاح جانباً، والصراع لا يعود خناقة حول تاريخ منغلق على نفسه لدى كل طرف. الآلهة الغاضبة في المعبد ستبقى غاضبة، لكن لن يسمح لها بالقفز من ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد إلى العصر الحديث. وحينها ستتكشف الأمور كما هي: دور الأوروبيين في خلق هذه المعضلة الجديدة، ربما لإزاحة «المسألة اليهودية» عن ظهورهم، وربما لإراحة ضمائرهم لما فعلوه ولما لم يفعلوه باليهود.

بالطبع، مسألة الشعور بأن المرء ضحية، وهو شعور يدفع إلى الشعور بالإذلال والغضب وبأن لا حول لك ولا قوة، ليست قصراً على العرب؛ فاليهود

(١١) R. Stephen Humphreys, *Between Memory and Desire: The Middle East in a Troubled Age* (Berkeley, CA; London University of California Press, 1999), p. 46.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٧.

يشتركون في الشعور نفسه. لكن المفارقة الكبرى هنا أنه في حين يشعر العرب بأنهم ضحية اليهود، يشعر اليهود بأنهم ضحية الأوروبيين، وضحية العالم كله في معظم الأحيان. وهنا تكمن سخرية ترقى إلى مرحلة التراجيديا: العرب واليهود يشعرون معاً بأنهم كانوا ضحايا الأوروبيين: العرب بسبب الاستعمار الأوروبي، واليهود بسبب اللاسامية الأوروبية. وهذه المعاناة المشتركة كان يُفترض أن تدفع إلى قيام أوثق التحالفات بين الطرفين. لكن التاريخ لم يسر على هذا النحو. ويتعيّن على اليهود أن يسألوا أنفسهم لماذا.

لقد عمد العديد من الكتّاب اليهود إلى الدعوة إلى تصحيح الأخطاء مع الفلسطينيين والقبول بمنحهم دولة على جزء من أرض فلسطين. لكن هذه الدعوة بقيت سجينة نمطين من الأيديولوجيا: الأيديولوجيا الصهيونية التي ما زالت ترفض الاعتراف بأن فلسطين لم تكن أرضاً بلا شعب؛ والأيديولوجيا الأصولية الدينية التي تمارس عنصرية من نوع آخر ضد «الغوييم» («الأغيار»، أي غير اليهود). والصراع مستمر ما دامت هذه الهيمنة الأيديولوجية مستمرة.

٣ ـ المشكلة الفلسطينية والقضية العربية

تساءل الكاتب الأمريكي توماس فريدمان (Th. Friedman) مرة بغضب: «كيف يمكن للعرب المسلمين أن يثوروا ويقيموا الدنيا ولا يقعدونها، حين يُقتل فلسطيني واحد، فيما لا يحرّكون ساكناً حين يُقتل ٨٠٠ مسلم هندي حرقاً في أحد القطارات؟» ثم أجاب عن هذا السؤال بما معناه أن السبب يعود إلى استضعاف العرب لليهود كأقلية في الشرق الأوسط. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة؛ فالعرب يتعاطفون مع مأساة الفلسطينيين أساساً لأن الفلسطينيين عرب مثلهم، ولأن كلّ عربي يشعر بأنه مسؤول عمّا حدث لفلسطين والفلسطينيين. بكلمات أوضح: ثمة قومية عربية قيد العمل هنا. ومع أن هذه القومية فقدت مشروعها مرّتين في النصف الثاني من القرن العشرين، مرة مع انهيار التجربة الناصرية ومرة مع فشل وتأكّل الأنظمة في سورية والعراق وليبيا، فإن المشاعر القومية لم تزل هي هي. لا بل يعتبر المستشرق الفرنسي أوليفييه روا (O. Roy) أنه حتى الحركات الدينية في المنطقة شكل من أشكال الحركة القومية.

هذا التشابك العضوي بين القضيتين العربية والفلسطينية، يفسّر الكثير من التطورات الداخلية والسياسات الخارجية للدول العربية. صحيح أن الأنظمة

«الثورية» الاستبدادية في المنطقة رفعت شعار تحرير فلسطين لتبرير انقضاضها على السلطة والاحتفاظ بها، إلا أنها لم تكن لتنجح في ذلك لو أن شعوبها لا تعتبر المسألة الفلسطينية قضيّتها المركزية. القضية الفلسطينية مصدر شرعية واضح وأساسي في المنطقة العربية، لا بل هي الدليل في الواقع على وجود شيء اسمه الأمة العربية. وما لم يفهم المحللون الغربيون ذلك، سيكون من الصعب عليهم تحليل ديناميات الصراع في المنطقة العربية.

لقد أشرنا قبل قليل إلى أن القضية الفلسطينية متشابكة مع القضية القومية العربية ومع الحركة القومية العربية. وسنحاول في الفصل التالي تتبّع هذه العلاقة في إطار العلاقات العربية ـ الأمريكية العامة. كما سنحاول سبر تأثيراتها في طبيعة الصراع في المنطقة.

الفصل الخامس

أمريكا والنفط وإسرائيل

يرى هنري كيسنجر أن الحاضر لا يكرّر الماضي لكنه قد يتشابه معه، وكذلك المستقبل. ومهمة المؤرخ أن يعرف ويحدد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الماضي والحاضر والمستقبل أيضاً[1].

أولاً: أمريكا وبريطانيا

خرجت الولايات المتحدة من الانتصار إلى العزلة بعد الحرب العالمية الأولى، لكنها كانت عزلة من نوع فريد، حملت البذور الحقيقية لعصر السياسة الخارجية العالمية التي ستدشّنه الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

لقد قبلت الولايات المتحدة، بل وساهمت، في عملية إعادة تقسيم العالم بين الإمبراطوريات الأوروبية المنتصرة، كما صكّتها معاهدة فرساي عام ١٩٢٠. كما قبلت في هذا الإطار النظام البريطاني ـ الفرنسي في الشرق الأوسط كما حدّدته اتفاقية سايكس ـ بيكو، لكنها كانت قادرة في الوقت نفسه، ومن موقع العزلة نفسه، أن تشن ردود فعل في جميع أرجاء العالم، وبخاصة في المنطقة العربية؛ ذلك لأن النظام الدولي في تلك الفترة، كان يحمل في طياته مقدمات نظام دولي ثوري يتخطى بكثير قدرة الإمبراطوريات الأوروبية العجوز على التأقلم مع طبيعته الثورية هذه، سواء من حيث الإمكانات الاقتصادية والعسكرية، أو من حيث القدرة على الصمود في وجه «التنافس السلمي» الذي بدأت تمارسه الإمبريالية الأمريكية الناشئة، ثم «التحدي الحار» الذي بدأ يفرضه الاتحاد السوفياتي الاشتراكي على الغرب الرأسمالي.

والمثير هنا إدراك هذا النوع الفريد من العزلة الذي مارسته الولايات المتحدة

---

(١) هنري كيسنجر، **درب السلام الصعب**، ترجمة علي مقلد (بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر، ١٩٨١)، ص ٧.

عقب الحرب العالمية الأولى، لأنه قد يشبه إلى حد بعيد فترة التدريب قبل بدء أداء المسرحية.

يقول يوجين روستو (E. Rostow): «لمدة مئة عام لم يكن لدينا سياسة خارجية على الإطلاق. لقد عشنا في نظام سلام قادته أمم أوروبا، ولم نواجه مشاكل الخيار الصعبة سواء في مدارسنا أوجامعاتنا أوسياساتنا. وكنتيجة لذلك، كان ثمة ضبابية في أذهاننا حول أهداف سياستنا الخارجية»[٢].

عنى تسليم الولايات المتحدة بنظام السلام الأوروبي في الشرق الأوسط في تلك الفترة، إقرار الخطوط العامة للاستراتيجية السياسية البريطانية ـ الفرنسية في المنطقة دون أي تغيير جوهري ذي معنى. لكن ذلك ترافق مع عاملين يمسّان البنية التحتية الحقيقية لهذه الاستراتيجية السياسية: المصالح الاقتصادية (النفط أساساً) والأبعاد الأيديولوجية الأمريكية الداخلية وتأثيراتها في صياغة الاستراتيجية الأوروبية (العلاقات مع اليهود والحركة الصهيونية). وعبر هذين العاملين، كانت الولايات المتحدة تقضم، بسبب (طفرتها الزائدة في القومية)، النفوذ الأوروبي شيئاً فشيئاً. لكن النقطة الحاسمة هنا هي أن الولايات المتحدة لم تعمل آنذاك على تقويض نظام الشرق الأوسط الذي أقامته بريطانيا وفرنسا، بل هي مهّدت لوراثته فقط، مع الحفاظ على كلّ البنى الإقليمية التي أقامتها والعمل على تعزيزها. هذه النقطة بالغة الأهمية لمحاولة فهم طبيعة السياسة الأمريكية إزاء المنطقة العربية في مراحلها المتأخرة، لأن عملية تغيير النظام الموروث تقتضي سياسة ثورية، وبالتالي تغييرات ثورية، جغرافية وسياسية، تتم في إطار ظروف دولية وإقليمية مواتية للطرف الراغب في هذا التغيير (وهذا ما سنبحثه في الفصل التاسع).

لقد أدركت بريطانيا في وقت مبكر، بعد الحرب العالمية الأولى، «الطبيعة التوسعية» للعزلة الأمريكية، فسارعت إلى وضع خطوط رئيسية لسياستها تمحورت حول خطين اثنين:

الأول، محاولة التفرّد (بمشاركة ودعم فرنسيين) بالسيطرة على نظام الشرق

---

(٢) Eugene V. Rostow, ed., *The Middle East: Critical Choices for the United States*, Westview Special Studies in the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, for the National Committee for American Foreign Policy, 1976), p. 11.

الأوسط، ما دامت هذه السياسة متطابقة مع الخط الأمريكي العام في عدم التورط في مسؤوليات سياسية مباشرة في الخارج، وما دامت الولايات المتحدة تعترف لفرنسا وبريطانيا بالتفوق السياسي في المنطقة العربية.

الثاني، محاولة استيعاب فهم الولايات المتحدة لطبيعة مصالحها الاقتصادية في المنطقة، ووضع خطوط حمراء محددة بدقة لهذه المصالح.

وهكذا بدأت بريطانيا في التحرّك لتنظيم المنطقة. ففي عام ١٩١٧، طلبت الحكومة البريطانية من مؤتمر خبراء الاستعمار تدارس الوسائل التي تتّبع للحيلولة دون اضمحلال الاستعمار البريطاني. وقد تقدّم هؤلاء بتقرير إلى وزارة الخارجية البريطانية جاء في شطر منه: «أن البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار، وهو ملتقى طرق العالم، فلا بد لنجاح أي خطة تستهدف حماية المصالح الأوروبية المشتركة أن تسيطر على هذا البحر وعلى شواطئه الجنوبية والشرقية، لأن من يسيطر على هذه المنطقة يستطيع التحكّم بالعالم. فعلى طول ساحله الجنوبي من الرباط إلى غزة، وعلى الساحل الشرقي من غزة حتى مرسين، وعلى الجسر البري الضيّق الذي يصل آسيا بأفريقيا وتمر فيه قناة السويس شريان حياة أوروبا. وعلي جانبي البحر الأحمر وعلى طول المحيط الهندي وبحر العرب حتى خليج البصرة، في هذه البقعة الشاسعة الحساسة يعيش شعب واحد تتوفر له وحدة تاريخية ودينية ووحدة اللغة والآمال وكلّ مقومات التجمع والرابط والاتحاد، مما يفسح المجال لاتحاد هذه الشعوب، وإذا ما اتجهت هذه القوة كلّها في اتجاه واحد، عند ذاك ستحل الضربة القاضية بالإمبراطوريات الاستعمارية. يجب العمل على فصل الجزء الأفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي بإقامة حاجز بشري قوي غريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا ويربطهما معاً بالبحر المتوسط، بحيث تشكّل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار»[٣].

لقد شكّل وعد بلفور الجانب الأساسي من النظام البريطاني (والفرنسي) في الشرق الأوسط الذي استند إلى وحدات سياسية منفصلة (دول مستقلة) تقوم في وسطها دولة يهودية. ولكن تأثيرات «العزلة التوسعية» الأمريكية تظهر حتى في

(٣) ورد في مذكرات: جولدا مائير، **الحقد**، ترجمة منير بهجت حيدر وسمية أبو الهيجا، يوميات قادة العدو؛ ٢ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٥)، ص ٦.

هذه الناحية التي تحوز فيها بريطانيا اعترافاً أمريكياً بتفوّقها السياسي. فقد سعت الحكومة البريطانية إلى ربط الحكومة الأمريكية بعجلة وعد بلفور، حتى تضمن موافقة الولايات المتحدة على الانتداب في عصبة الأمم.

ترددت الحكومة الأمريكية في إصدار بيان بالعطف على وعد بلفور لأنها لم تجد مبرراً قانونياً بسبب عدم إتمام الصلح مع تركيا. لكن، وبمساعي يهود أمريكا، صدر قرار عن مجلس الشيوخ الأمريكي في أيار/مايو ١٩٢٢ لمصلحة الوعد، ثم صدر قرار مشترك في مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٢٢ يتضمن العطف الأمريكي على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين على رغم قرار المجلسين بالعزلة في السياسة الخارجية. ولم تكتفِ الحكومة البريطانية بقرار الكونغرس، فكتبت وزارة الخارجية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢ إلى الحكومة الأمريكية تطلب، استناداً إلى قرار المجلسين، الموافقة على وجوب تضمين صك الانتداب وعد بلفور حتى يكون هذا التصرف أساس الانتداب ودستوره. وبعد تردد، وافقت وزارة الخارجية الأمريكية، بيد أنها طالبت، مقابل موافقتها، بأن تعترف بريطانيا بحقوق وامتيازات خاصة للمواطنين الأمريكيين في فلسطين[٤].

كانت المفاوضات الأمريكية ـ البريطانية، التي تلت ذلك، شاقة ومعقّدة وطويلة، بخاصة بسبب الخلاف حول قضايا النفط في البلاد العربية (بما في ذلك فلسطين). ولم تنتهِ المفاوضات إلا في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٣ حين وُقّعت المعاهدة الأنغلو ـ أمريكية التي تضمنت تمتّع المواطنين الأمريكيين بحقوق إنشاء مختلف المؤسسات، وفتحت أبواب فلسطين على مصاريعها أمام المنظمات الصهيونية ـ الأمريكية[٥].

اضطرت بريطانيا، إذاً، إلى تقديم تنازلات اقتصادية ـ سياسية إلى الولايات المتحدة، في مقابل الجهود التي بذلتها لتثبيت نظامها في المنطقة. وقد شكّل ذلك فاتحة صراع مستديم بين الولايات المتحدة وبريطانيا في إطار الاتفاق العام على الهيكلية السياسية لنظام المنطقة. والمثير هنا ملاحظة الشعار الذي

---

(٤) خيرية قاسمية [وآخرون]، **السياسة الأمريكية والعرب**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٣٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٣.

رفعته الولايات المتحدة في تلك الحقبة (في موازاة الإصرار الأمريكي الراهن على التفرد بزعامة المنطقة)؛ فقد طالبت أن تقر الدول الكبرى ذات النفوذ في المنطقة بسياسة «الباب المفتوح» في الشرق الأوسط، واعتبارها «منطقة تعايش» لجميع هذه الدول دون تمييز.

وسبق للأميرال ألفرد ماهان (A. Mahan)، وهو استراتيجي بارز في البحرية الأمريكية، أن أوضح في وقت مبكر المفهوم الأمريكي لصيغة التعايش الدولي في منطقة الشرق الأوسط بأن أعلن عام ١٩٠٢ أن هذه المنطقة، سواء كمفهوم استراتيجي أو كأمر واقع على الحدود الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، هي بالضرورة مسرح مواجهة استراتيجية بين القوى المتصارعة[٦].

وعنى هذا الاتجاه، بالدرجة الأولى، أن الموافقة الأمريكية على نظام الشرق الأوسط الذي أقامته بريطانيا وفرنسا، لم تتضمن بالضرورة الاتفاق على مدلول للنظام. وهذا الاتفاق كان السبيل الوحيد أمام بريطانيا لإضفاء «الشرعية الدولية» الضرورية للحيلولة دون تفكك نفوذها من داخل هذا النظام نفسه.

ثانياً: النفط

حاولت بريطانيا أن تقوم بمفردها بتنظيم المنطقة كلها على أساس التعاون بينها وبين عالم عربي موحد (كومنولث) مرتبط بها[٧]. لكن هذا الهدف لم يتحقق بسبب الالتزامات المتناقضة التي ارتبطت بها بريطانيا إزاء الفرنسيين والحركة الصهيونية، ولأن الولايات المتحدة كانت تتأهب للانقضاض على البنية التحتية (المصالح الاقتصادية) لهذا التنظيم، مما سيفرغه من مضمونه الحقيقي. وما دام استقرار النظام البريطاني لا يتم إلا نتيجة الرضى بشرعية دولية مقبولة تصونها ترتيبات عملية واتفاق على الوسائل والأهداف المسموح بها[٨]، فإن غياب هذه الشرعية يفتح الأبواب على مصاريعها أمام صراع لا يتوقف إلا على حساب الطرف الأضعف في هذا الصراع.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٧) نبيل محمود عبد الغفار، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي: من حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى اتفاقية كامب ديفيد سبتمبر ١٩٧٨** (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢)، ص ٦٢.

(٨) كيسنجر، **درب السلام الصعب**، ص ٩.

بدأ الصراع رسمياً حين رفضت الحكومة البريطانية في عام ١٩١٨ طلباً تقدمت به شركة ستاندرد ـ نيويورك (Standard - New York) الأمريكية للحصول على امتياز التنقيب على النفط في الأراضي التي تحتلها القوات البريطانية والفرنسية، بخاصة بعد اكتشاف النفط بكميات كبيرة في العراق. وأوضحت الحكومة الأمريكية لبريطانيا وفرنسا أنها تميّز بين صيغة الانتداب كسلطة سياسية وبين مسألة الإشراف على الموارد الطبيعية في أراضي الانتداب كسلطة سياسية، واعتبرت أن اتفاقية سان ريمو النفطية هي دليل على التواطؤ البريطاني ـ الفرنسي. كما أن السفير الأمريكي في لندن أبلغ الحكومة البريطانية عدم اعتراف الخارجية الأمريكية بالامتيازات التي مُنحت خلال العهد العثماني، وأنها لا ترى في اتفاقية سان ريمو الحل المناسب لتنظيم الفرص الاقتصادية في مناطق الانتداب ولا تعترف بها[٩].

لم تدرك بريطانيا المدلولات العميقة لهذا التحرّك الأمريكي ولا الجوهر الحقيقي لسياسة العزلة الأمريكية، فردّت على الاحتجاجات الأمريكية بالقول إن الولايات المتحدة تستغل وحدها مصادر النفط في نصف الكرة الغربي، ولهذا لا يحق لها طلب تضمين الانتداب على البلاد العربية نصّاً بوجود إشاعة حقوق استغلال نفطها بين الأمم جميعاً، لأن ذلك لا يحق إلا للدول الموافقة على ميثاق عصبة الأمم.

جاء في كتاب **المشاكل الرئيسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢**، الذي أصدرته هيئة الدراسات الدولية في مؤسسة بروكينغز (Brookings): «في عام ١٩٢٠، أثار اكتشاف مستودعات النفط الغنية في العراق اهتماماً كبيراً لدى الدوائر التجارية الأمريكية بهذه المنطقة. وقد أيّدت حكومة الولايات المتحدة هذه الدوائر التجارية بإصرارها على ضرورة اتّباع سياسة الباب المفتوح وتطبيقها على استغلال موارد المنطقة. فقد طالب مجلس الشيوخ الأمريكي في آذار/مارس ١٩٢٠ الرئيس بإصدار بيان حول القيود المفروضة في طريقة مباشرة أو غير مباشرة على الرعايا الأمريكيين الذين يريدون استثمار أموالهم في البحث عن البترول، فأرسل الرئيس ويلسون احتجاجاً إلى بريطانيا، وقدّم السفير الأمريكي لدى لندن جون ديفيز مذكرة إلى اللورد كيرزون في أيار/مايو

(٩) قاسمية [وآخرون]، **السياسة الأمريكية والعرب**، ص ٢٦ وما بعدها.

١٩٢٠، يشير فيها إلى الأثر السيىء الذي أحدثته المحاولات التي تقوم بها إنكلترا في البلاد الواقعة تحت انتدابها بتخصيصها شركات النفط البريطانية بامتيازات لا تتمتع بها الشركات الأجنبية الأخرى. واتّهم بريطانيا بأنها تحاول احتكار موارد النفط في تلك المنطقة كجزء من سياستها البترولية العامة. وطالبت أمريكا بتطبيق مبدأ الباب المفتوح، وأن يكون لها الحق في الاشتراك في أي محادثات تدور حول امتيازات النفط».

في عام ١٩٢١، كانت بريطانيا وفرنسا تكتشفان حدود تفرّدهما بنظام الشرق الأوسط، بسبب اندلاع الاضطرابات في المناطق العربية واستعداد الولايات المتحدة لدعم تحرّك بعض الأطراف في المنطقة (من بينها تركيا) ضدهما، فاضطرّتا إلى الدخول في مفاوضات نفطية مع الحكومة الأمريكية. وبعد ١٨ شهراً من إنذار ويلسون، سمحت بريطانيا بإشراك شركة ستاندرد الأمريكية في استغلال نفط الموصل ومناطق أخرى. كما اضطرت شركة النفط الأنغلو ـ إيرانية إلى بيع نصف أسهمها في شركة النفط التركية إلى اتحاد الشرق الأدنى الذي يمثّل مجموعة شركات أمريكية: بان أميريكان، ستاندرد أويل أوف نيويورك، وستاندرد أويل أوف نيوجيرسي، وشركة التكرير الأطلسية وشركة البترول والنقل واتحاد بترول الخليج. ومنحت الحكومة الإيرانية امتياز التنقيب في شمال إيران لشركة ستاندرد عام ١٩٢١، لكن بريطانيا قدّمت احتجاجاً إلى الولايات المتحدة مُعلنة أنها اشترت حقول البترول في الإقليم نفسه من رجل روسي حصل على الامتياز قبل الثورة البلشفية. واشتد الخلاف بين الدولتين «حتى بلغ مرحلة الحديث عن الحرب بينهما»[١٠]. ولم تصل الأمور إلى مرحلة الهدنة إلا بعد توقيع اتفاقية «الخط الأحمر» في ٣١ تموز/يوليو ١٩٢٨، التي ضمنت فيها الشركات الأمريكية والولايات المتحدة المساواة في استغلال النفط والتنقيب عنه في جميع أراضي الدولة العثمانية السابقة. وحينئذٍ، أوقفت وزارة الخارجية الأمريكية المطالبة بسياسة الباب المفتوح أمام كلّ الدول الكبرى.

عشية الحرب العالمية الثانية، أصبحت خمس شركات بترول أمريكية تملك أكثر من نصف الامتيازات الضخمة في هذه المنطقة، وبلغت حصتها من مجموع احتياطي البترول المكتشف في الشرق الأوسط ١٨ بالمئة، وأكثر من ثلث

(١٠) ميشال كامل، **أمريكا والشرق العربي** (القاهرة: وزارة الثقافة، [د. ت.])، ص ٦.

الإنتاج. تم ذلك في ظل سلطة الانتداب الفرنسي ـ البريطاني وخلال أقل من ١٥ عاماً، هذا في حين كان المصرفي الإنكليزي إدوارد يقول في العام ١٩١٩: «إن وضع الإنكليز لا يمكن المساس به. فجميع المصادر البترولية المعروفة وجميع الحقول الممكنة والمحتملة خارج الولايات المتحدة، هي إمّا في الأيدي الإنكليزية، وإمّا خاضعة للإدارة أو الرقابة الإنكليزية، أو تموّلها رؤوس الأموال الإنكليزية».

ثالثاً: إسرائيل

في موازاة هذه المشاركة الأمريكية الاقتصادية في نظام الشرق الأوسط البريطاني ـ الفرنسي، وهي المشاركة التي ستتطور إلى وراثة، كما سنرى، خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، كانت الولايات المتحدة تضع كذلك الأسس الأيديولوجية ـ الثقافية لهذه السيطرة اللاحقة. فقد انتشر في القرن التاسع عشر نوع من النفوذ الأمريكي، أدواته الهيئات الدبلوماسية وأصحاب المصالح التجارية والإرساليات التبشيرية والبعثات العسكرية والثقافية. ومن خلال سعي الولايات المتحدة إلى تأمين مصالحها في الدولة العثمانية، كان الاهتمام الذي أبدته بأحوال اليهود في فلسطين وبقضايا الاستيطان والهجرة الصهيونيين، بموجب الامتيازات الأجنبية وتحت شعار العطف الإنساني. وكان بقاء الولايات المتحدة على الحياد خلال سنوات الحرب العالمية الأولى فرصة لتقديم مختلف أشكال الدعم لليهود والمؤسسات الصهيونية داخل أراضي الدولة العثمانية. وفي مؤتمر السلام في باريس، كان الرئيس ويلسون يوافق على أن مبدأ حق تقرير المصير ينطبق على وعد بلفور وعلى مسألة الوطن القومي اليهودي، في حين رفض الاستجابة إلى طلب رئيس الوفد المصري سعد زغلول بطرح قضية الاحتلال لمصر على المؤتمر. كان موقف ويلسون متطابقاً مع الإطار العام للنظام البريطاني ـ الفرنسي في المنطقة، لكنه اكتسى، في ما يتعلق بالمطالب اليهودية، مسحة أيديولوجية خاصة سيكون لها دور بارز في ما بعد في مكونات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

يقول إيفان ويلسون، أحد المسؤولين في قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية في الأربعينيات، إن بريطانيا وعدت بأن تضع فلسطين تحت إدارة دولية. ولكن في مؤتمر سان ريمو في نيسان/أبريل ١٩٢٠ الذي حضرته

بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، والولايات المتحدة أيضاً كمراقب، تقرر أن تعطي بريطانيا انتداب فلسطين. وكرّر صك الانتداب النصّ الكامل لوعد بلفور (بدعم أمريكي)، ووضع البريطانيين تحت التزام «تسهيل هجرة اليهود وتشجيع» استيطان اليهود للأرض.

يضيف إيفان ويلسون: «من الصحيح القول إن كلّ رئيس أمريكي، بدءاً من وودرو ويلسون، حرص على أن يقف إلى جانب الوطن القومي اليهودي، وأن هذا كان هدف قرار أقرّه الكونغرس عام ١٩٢٢. بيانات السياسة، جنباً إلى جنب مع الدعم الذي قدّمه عبر السنوات أفراد أمريكيون ينتمون إلى الإيمان اليهودي لتطوير الوطن القومي، خلق دون شك اهتماماً أمريكياً بالجانب اليهودي من النزاع الفلسطيني. ومن جهة أخرى، مصالحنا في الشرق الأوسط في تلك الفترة بدت أكثر على الجانب العربي منها على الجانب اليهودي. وعلى سبيل المثال، تفاعلت مصالحنا التجارية، وإرسالياتنا، ومعلمينا (الجامعة الأميركية في بيروت تأسست عام ١٨٦٦) لجعلنا في موقع جيّد مع العالم العربي خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى. كان من الواضح أن ثمة نزاعاً كامناً بين مصالحنا العربية واليهودية في فلسطين»[١١].

يُبرز تركيز إيفان ويلسون على وجود «ميل» أمريكي طبيعي نحو اليهود (في المجتمعين المدني والسياسي الأمريكيين)، دور العوامل الأيديولوجية والثقافية التي وجهت مسار السياسة الأمريكية، خصوصاً قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، وصولاً إلى مساهمة الولايات المتحدة في قيام دولة إسرائيل، «على رغم تضاربها مع المصالح الأمريكية لدى العرب». إلا أنه قد يكون من الدقة الملاحظة أن الولايات المتحدة حسمت مسألة ميلها القاطع إلى اليهود في إطارين اثنين:

الأول إقرارها الكامل بمبدأ الانتداب الذي كان يتضمن إقامة النظام البريطاني ـ الفرنسي استناداً إلى تكوين وطن قومي يهودي، وتفتيت المنطقة العربية إلى كيانات منفصلة ومستقلة (وهذا كان بطبيعته متناقضاً مع المصالح العربية).

والثاني أن هذا الإقرار جاء متطابقاً في تلك الفترة مع نجاح اليهود

(١١) Evan M. Wilson, *Decision on Palestine*, Hoover Institution Publication (California, CA: Stanford University Press, 1978), p. 18.

الأمريكيين في تحويل قضية فلسطين إلى قضية داخلية أمريكية، على مستويات المصالح السياسية والانتخابية المباشرة. ولهذا السبب بالذات، كانت قضية فلسطين، حتى قيام إسرائيل، من اختصاص الرئيس الأمريكي نفسه لا من اختصاص دوائر وزارة الخارجية أوغيرها.

أرست، إذاً، حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية أسس المشاركة الأمريكية الفعلية في نظام الشرق الأوسط البريطاني ـ الفرنسي، بمكوناتها السياسية (عبر موافقة أمريكا على إطار هذا النظام) والاقتصادية (تعايش المصالح النفطية) والثقافية. كان من الممكن أن تستمر هذه المشاركة، إلى هذا الحد أو ذاك، على رغم الضغوط الأمريكية المتواصلة لتحسين مكاسبها في المنطقة، ولكن كان لا بد أيضاً أن تصل الولايات المتحدة في وقت ما إلى مرحلة التبرّم من حدود هذه المشاركة بسبب الضغط الداخلي المتولّد من طبيعة طفرتها القومية الزائدة، الجامحة نحو الإدماج والهيمنة الكاملتين. لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية جاء ليقلّص المجال الزمني لتطور حتمي لا بد أن يتحقق على أي حال. فقد أكّدت ظروف هذه الحرب، ومنذ اللحظة الأولى لاندلاعها، أن بريطانيا عاجزة عن البقاء في المنطقة دون مساندة الولايات المتحدة. وبرز ذاك حين واصلت بريطانيا محاولاتها لإعادة تنظيم المنطقة، وحين أقر مجلس الحرب البريطاني في الشرق الأوسط ووزارة الخارجية البريطانية الخطوط العامة للسياسة البريطانية في المنطقة، استناداً إلى إقامة هيكلية سياسية عربية تنسق مع لندن. بيد أن الحكومة البريطانية، مع موافقتها على هذه الخطوط، قررت تكريس مبدأ التعاون مع الولايات المتحدة والدخول معها في محادثات صريحة حول هذا الموضوع. لقد أيقن الإنكليز أنه لا يمكن إبرام أي أمر يتعلق بالمنطقة العربية دون الحصول على تأييد الأمريكيين، أوبعبارة أخرى، دون إرضائهم بتحديد دورهم في المنطقة، لأن الولايات المتحدة لم تعد تقنع بدور المتفرج.

رابعاً: أمريكا وسياسة ملء الفراغ في الشرق الأوسط

تشير المحادثات التي جرت في ربيع ١٩٤٤، وتركّزت أساساً حول القضايا السياسية الرئيسية هذه المرة، إلى أن سياسة «التعايش بين الدول الكبرى» في المنطقة وسياسة الباب المفتوح المقترنة بالخط الأحمر النفطي، قد أصبحتا شيئاً من الماضي بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ إذ بات المطلوب من بريطانيا وفرنسا الآن أن تستعدا لتسليم نظامهما الشرق الأوسطي إلى الولايات المتحدة، إمّا بالتقسيط

وإمّا دفعة واحدة، بدءاً بمواقع النفط، مروراً بفلسطين ومصر وسورية ولبنان وحتى المغرب العربي، وانتهاء بأطراف المنطقة، تركيا وإثيوبيا. كانت مواقع بريطانيا وفرنسا تتضعضع في المنطقة، لكن الولايات المتحدة ساهمت إلى حد بعيد في «خلق فراغات» وفي تسريع قيام هذه النزاعات، كي تملأها هي: فقد اعترضت الولايات المتحدة على اتفاقية لينلتون ـ ديغول في ٢٥ ـ ٢٧ تموز/يوليو ١٩٤١ حول منح فرنسا امتيازات خاصة في سورية ولبنان، وطالبت بالإسراع في إقامة الدول اليهودية في فلسطين، وفتح أبواب الهجرة اليهودية إليها، وشددت على مصالحها الاستراتيجية في السعودية والبحرين وعمان وباقي مناطق الخليج النفطية، واعترضت على استئثار فرنسا بالجزائر وباقي دول المغرب العربي، فتقدمت بمشاريع لإقامة اتحاد المغرب العربي وحلف شمال أفريقيا. ثم أجرت محادثات مع فرنسا حول نفط الجزائر، فطالبت الولايات المتحدة بنسبة ٤٥ بالمئة من حصص أسهم النفط، واضطرت فرنسا إلى القبول لأنها لا تستطيع القيام بعمليات التمويل بنفسها. وهكذا، فتحت فرنسا أبواب الجزائر أمام شركات أمريكية مثل سنكلر أويل، ويترمونت أويل، وفيليبس، وستيت سرفيس، لتقتسم مع الشركات الفرنسية الثروات البترولية.

لقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كزعيم أوحد مُسلّم به في العالم الغربي، وبات «حتمياً» أن تتحرك بسرعة لتغيير موازين القوى في الشرق الأوسط وعلى مستوى العالم لصالحها. فقد بدأت بريطانيا وفرنسا بعد هذه الحرب التي أنهكتهما ببيع «ممتلكاتهما» إلى أمريكا، وحققت القروض ومشروع مارشال وبرامج الأمن المتبادل ثم حلف الأطلسي، أهداف أمريكا، فباتت تُملي على دول أوروبا الكثير من سلوكياتها الاقتصادية والسياسية، وتضطرها إلى التخلي عن مناطق نفوذها عن طريق الاتفاقات. ومنذ ذاك الحين، باتت زعامة الولايات المتحدة لنظام الشرق الأوسط، مسألة تسلّم وتسليم مع بريطانيا وفرنسا، وهي العملية التي ستتم نهائياً، كما سنرى، في أعقاب حرب السويس.

وفي عام ١٩٤١، كان الرئيس فرانكلين روزفلت يعلن أن الدفاع عن تركيا والشرق الأوسط يُعتبر حيوياً للدفاع عن الولايات المتحدة. هذا الربط بين الأجزاء المتباينة للشرق الإسلامي كان مستجداً؛ إذ إنه في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، كانت الدول الكبرى المهتمة بالمنطقة لا ترى إلا ارتباطاً محدوداً بين الأحداث في المناطق الشمالية منه (إيران وتركيا) والأحداث

في بقية أجزائه. لكن هذه الدول سعت، في ما بعد، إلى التأثير في الموقف في أحد الجزأين عن طريق تحركات وإجراءات في الجزء الآخر. وسيتبلور هذا الاتجاه بشكل حاسم، مع وصول هاري ترومان إلى سلطة الرئاسة الأمريكية، وبدء بروز النظام الدولي الجديد الذي انعكس على السياسة الأمريكية في اتجاهين اثنين:

الأول مواصلة خلق الفراغ في النظام البريطاني ـ الفرنسي في الشرق الأوسط، و**الثاني** منع الاتحاد السوفياتي من المشاركة في ملء هذا الفراغ عبر الإفادة من تغييرات ما في موازين القوى المحلية والإقليمية في المنطقة.

يقول روستو الآنف الذكر: «الحقيقة الواضحة في أذهاننا هي أننا يجب ألاّ نحاول تكرار الأخطاء التي ارتكبتها الأمة بعد الحرب العالمية الأولى. إننا لن ننسحب إلى العزلة كما في عام ١٩١٩... الأزمات الحديثة الأولى في الشرق الأوسط، في ١٩٤٧، ١٩٤٨، و١٩٤٩ تطابقت مع الإدراك العام بأن الحرب الباردة بدأت، وبأنه ستكون ثمة حاجة إلى أقصى الجهود القوية لإقناع الاتحاد السوفياتي بمواصلة الارتباط الذي كان معنا خلال الحرب، في حقبة ما بعد الحرب».

ويضيف روستو، مشيراً إلى بداية نهاية الزعامة الأوروبية لنظام الشرق الأوسط: «إن دراما تلك السنوات في الشرق الأوسط كانت جزءاً من العملية التي بموجبها بدأنا نتلمس طريقنا لتشكيل وانتهاج سياسة خارجية أمريكية. لقد تأثرنا سلباً، وما نزال، بحقيقة أنه لم يكن لدينا طوال قرن كامل سياسة خارجية. لقد عشنا في نظام سلام نظّمه تحالف القوى الأوروبية. كنا المستفيدين من ذلك النظام دون فهمه أو تحمّل مسؤوليات عمله. بيد أن أزمة الشرق الأوسط في ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ كانت تثقيفاً حيوياً في عدم ملاءمة هذا التوجّه بالنسبة إلى الحكومة الأمريكية في العالم الحديث»(١٢).

كان روستو يشير بذلك إلى المبدأ المزدوج (وراثة نظام الشرق الأوسط ومنع السوفيات من المشاركة في الوراثة)، وهو مبدأ ترومان الذي شكّل التتويج العملي لكلّ تراكمات السياسة الأمريكية في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد

(١٢) Rostow, ed., *The Middle East: Critical Choices for the United States*, p. 48.

لخّص روستو هذه التراكمات (بمضمون سلبي يتضمن الإيجابي) كالآتي: «إن طبيعة الصراع وما هو في خطر، يظهر بشكل كامل في الشرق الأوسط، لأن هذه المنطقة هي الأكثر حسماً في الصراع العام. فهي جبهة استراتيجية وتكتيكية في آن، لأن ما هو في الميزان في الشرق الأوسط ليس فقط بقاء إسرائيل ولبنان والأردن ومصير العديد من الأمم الأخرى وحسب، بل استقلال أوروبا وبالتالي ميزان القوى العالمي. إذا ما طُردنا من أوروبا ومن حوض البحر الأبيض المتوسط، فسنكون وحيدين في العالم، كما كانت بريطانيا بعد سقوط فرنسا عام ١٩٤٠»[١٣].

كان مبدأ ترومان، الذي أُعلن في آذار/مارس ١٩٤٧، حجر الزاوية في السياسة الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط التي استهدفت ربط خيوط نظام الشرق الأوسط بأحلاف عسكرية وسياسية أمريكية، عبر تقديم المساعدات إلى الأطراف المعارضة للاتحاد السوفياتي في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى.

لقد أشار ترومان في نيسان/أبريل ١٩٤٦ إلى «ضعف هذه المنطقة وعدم وجود استقرار حقيقي فيها وحاجة الكتلة الغربية إليها، نظراً إلى أهميتها الاستراتيجية»، ثم أضاف «إذا وقعت اليونان في قبضة أقلية شيوعية مُسلّحة، فإن ذلك سيؤثّر دون شك تأثيراً عاجلاً وخطيراً في جارتها تركيا، الأمر الذي سيكون من شأنه تعميم الاضطراب وعدم الاستقرار في كلّ أنحاء الشرق الأوسط».

إذا كان مبدأ ترومان قد سجّل بدء التحرك الأمريكي، الذي لن يتوقف، لإدخال الشرق الأوسط في حمأة الحرب الباردة الناشئة مع الاتحاد السوفياتي في إطار سياسة «الاحتواء»، فإنه سجّل كذلك انتقال شعار المشاركة في المنطقة من النهج السياسي الأمريكي إلى نهج السياسة البريطانية، وهو النهج الجديد الذي سيرسم السياسات الأوروبية إزاء المنطقة طوال العقود اللاحقة.

كان تشكيل اللجنة الأمريكية ـ الإنكليزية حول فلسطين (١٩٤٥ ـ ١٩٤٧)، بعد سلسلة اللجان التي سعت بريطانيا إلى تشكيلها مع الولايات

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٣.

المتحدة لـ «التشاور» بشأن الشرق الإسلامي، مؤشّراً فاقعاً على إدراك الحكومة البريطانية طبيعة النظام الدولي الناشئ وسعيها إلى الحفاظ على ما تبقّى من مصالحها عبر المشاركة في بنيته في إطار الزعامة الأمريكية. وواقع إنشاء هذه اللجنة يبرهن في حد ذاته على التنازل الكبير الذي قدّمته حكومة العمال البريطانية إلى الولايات المتحدة التي دخلت بقوة إلى فلسطين. كتب بارنلي كرام، أحد أعضاء اللجنة الأمريكيين، في وصف طبيعة هذه اللجنة: «كان الدبلوماسيون البريطانيون، إذ يذهبون إلى التحالف مع الولايات المتحدة، يضعون في حسبانهم إمكان استخدام الوحدة الأمريكية ـ الإنكليزية، ليس لحل المشكلة الفلسطينية القائمة أمامهم بل لتشكيل كتلة ضد السوفيات. كان هذا في الحقيقة هو الهدف النهائي للجنة المشتركة حول فلسطين».

لكن وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، في ذلك الحين، تشير إلى أن المنحى الأمريكي بالتفرّد في صياغة سياسة المنطقة كان قد تبلور قبل مبدأ ترومان بأربع سنوات كاملة، وبالتالي فإن صيغة المشاركة البريطانية لم تكن سوى جهد ضائع لاعلاقة له بموازين القوى الجديدة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية.

يقول إيفان ويلسون إن السياسة الأمريكية إزاء فلسطين، التي كانت تُشكّل آنذاك بؤرة الصراع الدولي حول المنطقة، تحددت بشكل حاسم عام ١٩٤٣، بعد أن كانت تعليمات وزير الخارجية كوردِل هَل (C. Hull) لنا قبل ذلك، تدعو إلى ترك «وجع الرأس» الفلسطيني للبريطانيين. فبعد معركة بيرل هاربور ودخول الولايات المتحدة الحرب، بدأت مشكلة فلسطين تظهر في شكل أكثر حيوية أمام المسؤولين في واشنطن. وفي عام ١٩٤٣، بات واضحاً أن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تكتفي ببيانات عامة تستند إلى مبادئ الأمم المتحدة أو ميثاق الأطلسي، وذلك بسبب عاملين اثنين: تزايد التحرك الصهيوني في البلاد وردود الفعل على ذلك في المنطقة العربية. وجاءت الفرصة لصياغة أكثر إيجابية لموقفها نحو فلسطين في ربيع ١٩٤٣، حين بعث الرئيس روزفلت في ٢٦ أيار/مايو من ذلك العام برسالة إلى الملك عبد العزيز بن سعود جاء فيها أن رأي حكومة الولايات المتحدة أنه يجب عدم اتخاذ أي قرار يغيّر الوضع الأساسي لفلسطين دون «التشاور الكامل» مع كلّ من العرب واليهود[١٤]. ويعتبر ويلسون أن هذه

---

(١٤) Wilson, *Decision on Palestine*, p. 34.

الرسالة سجلت بداية سياسة الولايات المتحدة الرسمية إزاء فلسطين، مقارنةً بالعموميات الغامضة الموجودة في البيانات الأمريكية حول هذا الموضوع في ذاك الوقت، والتي كانت متطابقة مع التوجهات الأمريكية بترك الصياغات السياسية العامة للبريطانيين.

هذه المرحلة بالغة الأهمية، تاريخياً، لالتقاط الدور الأمريكي، ليس في إقامة دولة إسرائيل (إذ إن هذه مسألة كان قد حسمها النظام البريطاني ـ الفرنسي للشرق الأوسط في فترة مبكرة من أوائل القرن العشرين)، بل في دفع مشروع هذه الدولة إلى الحالة القصوى التي كانت تطالب بها الحركة الصهيونية، متخطّية بذلك الجهود البريطانية التي بدأت منذ صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ (حول تحديد هجرة اليهود إلى فلسطين) والهادفة إلى إقامة توازن ما يُرضي العرب واليهود معاً. ولعل أوضح إشارة إلى هذا الدور هو التفسير الذي عرضه إيفان ويلسون لصيغة «التشاور الكامل» التي تبنتها الإدارة الأمريكية عام ١٩٤٣: «صيغة التشاور الكامل لم تعنِ، كما زُعِم، أنه يجب الحصول على موافقة العرب قبل أن يطرأ أي تغيير على الوضع الأساسي. إن التزامنا لأطراف النزاع هو التشاور معهم، وفي عام ١٩٤٦ أجرينا مشاورات مع العرب واليهود، وبعدها قلنا إننا بذلك نفّذنا التزاماتنا»[١٥].

إذاً، كانت صيغة «التشاور الكامل»، التي دشنت ما سُمّي السياسة الرسمية الأمريكية إزاء المنطقة، وسيلة دبلوماسية معقّدة أوحت بوجود توجّه أمريكي نحو سياسة متوازنة بين الأطراف المتنازعة في المنطقة. لكن الوقائع التي يسردها ويلسون حول الصراع بين وزارة الخارجية الأمريكية ودوائر البيت الأبيض حول مسألة فلسطين، تكشف عن أن التزام الرؤساء الأمريكيين، بدءاً من روزفلت نفسه ثم ترومان وغيرهما، بمطالب الحركة الصهيونية كان ثابتاً وحاسماً منذ اللحظة التي تحولت فيها قضية فلسطين إلى قضية داخلية أمريكية على المستويات السياسية ـ الانتخابية ـ الأيديولوجية. ففي العام نفسه الذي أعلن فيه صيغة التشاور، كان روزفلت يعقد اجتماعاً مع مستشاره المُؤيّد للصهيونية ويلز والزعيم الصهيوني حاييم وايزمان، وكان هذا في أكثر الفترات غرابة، إذ قرر روزفلت وويلز ووايزمان بأنفسهم، دون استشارة دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

الأمريكية، إيفاد هوسكينز لمقابلة ابن سعود ومحاولة ترتيب لقاء بينه وبين وايزمان لمحاولة وضع تسوية لمشكلة فلسطين، استناداً إلى فكرة كان قد سمعها وايزمان من جون فيلبي وتقضي بإقناع العرب بترك اليهود يصلون إلى فلسطين مقابل دفع مبلغ لابن سعود يبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني. ويبدو أن وايزمان طرح ذلك على تشرشل وروزفلت في مناسبات عدة. لكن دائرتنا كانت على حق، فقد رفض ابن سعود مقابلة وايزمان بعد أن اجتمع إلى هوسكينز. وحين رفع هذا الأخير تقريره إلى روزفلت، قال الرئيس إنه «يفكر الآن في وصاية على اليهود والمسيحيين والمسلمين». كان لدى روزفلت اتجاه إلى عدم الاهتمام بقوة الارتباط العربي بفلسطين، وقد تحدّث في أوائل الأربعينيات عن نقل العرب الفلسطينيين إلى مناطق أخرى، وألمح إلى أن كلّ العرب معرّضون لتلقّي رشاوى.

في عام ١٩٤٤، بدأت مسألة فلسطين تأخذ أهمية أكبر في السياسات المحلية الأمريكية؛ إذ قام الحاخامان وايز وسيلفر بزيارة روزفلت لمطالبته بتنفيذ قرارات الكونغرس المؤيدة للمطالب الصهيونية في فلسطين، وسلّماه مسودة بيان، فأدخل عليها روزفلت تعديلات في غضون عشر دقائق ثم صرّح لهما بإذاعة البيان. وقد أبلغ وايز وسيلفر الصحافيين أن الرئيس صرّح لهما بالقول إن الحكومة الأمريكية لم توافق قط على الكتاب الأبيض، وإنه سيكون سعيداً أن يرى أبواب فلسطين مفتوحة أمام اللاجئين اليهود. كما قالا إن الرئيس أعطاهما ضمانات مؤدّاها أنه حين يراد التوصل إلى قرارات مستقبلية، فإن العدالة الكاملة ستكون إلى جانب أولئك الذين يسعون إلى إقامة وطن قومي يهودي.

قبل انتخابات ذلك العام، كان روزفلت يبعث برسالة إلى روبرت ماغنر، رئيس مجموعة في الكونغرس موالية للصهيونية تُدعى لجنة فلسطين الأمريكية، ذهب فيها إلى حد تأييد إقامة دولة يهودية. وكان هذا أول تأييد من رئيس أمريكي، على رغم أن التعهد صيغ بعبارات شخصية.

ويوضح ويلسون كيفية تطبيق دبلوماسية «التشاور الكامل» بقوله أنه كان يطلب من وزارة الخارجية أن تُصدر بياناً توضيحياً، بعد كل تصريح رئاسي أمريكي مؤيد للمطالب الصهيونية، لمواجهة ردود الفعل العربية السلبية، بحيث إن صيغة اللعبة أصبحت كالآتي: بيان رئاسي مُؤيّد للصهيونية ـ ردود فعل عربية معارضة ـ بيان من الخارجية يوافق عليه الرئيس ويصاغ بتعابير عامة لإرضاء العرب. كان روزفلت يُعلّق على بيانات وزارة الخارجية حول ردود

الفعل العربية بقوله: «إنها بالضبط رسالة وزارة خارجية. إنها لا تقول شيئاً».

هذا الالتزام الأمريكي المبكر بالقضايا اليهودية في فلسطين، وبخاصة قيام الدولة اليهودية، تم في سياق مرحلة كانت تشهد فيها العلاقات الأمريكية ـ البريطانية جولات شد وجذب، تبعاً لمدى مقاومة الحكومة البريطانية للاندفاع الأمريكي نحو التفرد بقرارات منطقة الشرق الأوسط، ولم يكن الاتحاد السوفياتي قد ظهر حتى تلك اللحظة كمنافس خطر للتوجهات الأمريكية إزاء المنطقة. وتظهر طبيعة هذا الصراع بجلاء في المذكرة التي أعدّتها وزارة الخارجية الأمريكية، بناء على طلب وزير الخارجية آنذاك ستيتينوس (Stettinius)، حول فلسطين لعرضها على مؤتمر يالطا. فقد أشارت المذكرة إلى أن الحكومتين البريطانية والفرنسية ملتزمتان بالتشاور مع العرب واليهود، وتوصيان بأن يُنفّذ البريطانيون هذا الالتزام، على أن تُعرض التوصيات على الحكومتين الأمريكية والسوفياتية كي يتم وضع تسوية لأزمة فلسطين بمشاركة القوى الكبرى الثلاث. ويقول ويلسون إن هذه التوصية «لم تُنقل لا إلى مؤتمر يالطا ولا إلى مؤتمر سان فرانسيسكو بعده. وقد يكون من المثير التكهن حول ما كان يمكن أن يحدث لو أن الاتحاد السوفياتي دُفع إلى المشاركة في هذه القضية في تلك المرحلة. إن ورقتنا إلى يالطا لم تُستخدم قط، ومن المفيد هنا تذكّر رواية جيم بيشوب (Jim Bishop) عن السنة الأخيرة في حياة روزفلت التي تدّعي أن الرئيس المريض كان تعباً إلى درجة أنه لم يستطع معها قراءة الخلاصات التي أُعدّت له حول المؤتمر»[١٦].

لقد توقفت العديد من الدراسات العربية والغربية مُطوّلاً أمام دور روزفلت في فلسطين، خصوصاً في ضوء سياسته المعلنة حول التشاور الكامل مع العرب واليهود والانتقادات التي وجهها بعض زعماء الصهيونية إليه. ويُلخّص ويلسون التساؤلات حول موقف روزفلت بالآتي: «هل كان سيكون هناك دولة يهودية في فلسطين لو بقي روزفلت على قيد الحياة؟ الجواب يعتمد على بعض المسائل التي لا يمكن تحديدها بدقة: ما إذا كان بمقدور روزفلت تجنّب الانحياز إلى طرف دون الآخر إلى أمد غير محدد؛ ما إذا كان سيعجز عن مقاومة ضغوط ما بعد الحرب كما حدث لاحقاً مع الرئيس ترومان؛ ما إذا كان مناخ ما بعد الحرب سيكون مختلفاً. ربما كان وارداً أن يتمكّن روزفلت

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٩.

وتشرشل، وبرضوخ من ستالين، من تحقيق تسوية في فلسطين حيث فشل ترومان وأتلي، لكن هذا أمر مشكوك به فيه أحسن الأحوال. إذ إن هذا كان سيتطلب استخدام قدر كبير من القوة. والأرجح أنه نتيجة للضغوط القوية التي بُذلت، وكذلك الوضع الدولي السائد مباشرة بعد فترة الحرب، كان محتماً أن تقوم الدولة اليهودية»[١٧].

لم يعش روزفلت إلى ما بعد فترة الحرب ليجيب عن هذه التساؤلات، وربما للتوصل إلى استنتاجات ويلسون نفسها. لكن ترومان الذي جاء بعده يعكس في أي حال خلاصات ما بعد الحرب حول فلسطين بأبعادها الدولية والمحلية الأمريكية بوضوح قاطع لا لبس فيه. فقد أشار ترومان في مذكراته إلى أنه كان يعتبر دائماً أن وعد بلفور بمثابة امتداد لمبدأ ويلسون في حق تقرير المصير. وحين أصبح رئيساً في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٤٥، كان أول عمل قام به هو الإعلان أن عليه «أن يستجيب لمئات آلاف المتحمسين لنجاح الحركة الصهيونية، لأنه ليس لديّ مئات الآلاف من العرب كناخبين»، ومِنْ ثَمَ عينّ ثلاثة من أبرز المناصرين للصهيونية كمستشارين له: صموئيل روزنمان، وديفيد نايز، وكلارك كليفورد. وتطابق هذا الموقف الداخلي مع المرحلة التي بلغها الصراع الدولي حول فلسطين (وبالتالي حول المنطقة العربية)، حيث انتقلت بريطانيا، بسبب عجزها عن الإمساك بالتطورات الملتهبة في فلسطين والمنطقة، إلى العمل على محاولة الخروج من الورطة عبر إلزام الولايات المتحدة بسياسة مشتركة، في وقت كان الاتحاد السوفياتي ينشط بدوره لتقليص النفوذ البريطاني ـ الفرنسي في الشرق الإسلامي.

بعد عودته من مؤتمر بوتسدام في ١٦ آب/أغسطس ١٩٤٥، عبّر ترومان عن تطابق سياستيه الداخلية والخارجية إزاء فلسطين والمنطقة (أي دعم مطالب الحركة الصهيونية واستلام مقاليد القرار في المنطقة من بريطانيا)، بأن أكد في مؤتمر صحافي أنه ناقش مشكلة فلسطين مع ستالين وتشرشل، وأضاف: «إننا نريد أن نسمح لأكبر عدد ممكن من اليهود بالهجرة إلى فلسطين، على رغم أن ذلك يجب أن يتم بالطرق الدبلوماسية لأننا لا نرغب في إرسال نصف مليون جندي أمريكي إلى فلسطين».

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٦.

لكن وثائق الخارجية الأمريكية تشير إلى أن إدارة ترومان انغمست فعلاً بدأب في وضع الخطط لاحتمال التدخل عسكرياً في فلسطين[١٨]، في حال فشلت موازين القوى المحلية في فلسطين في حسم عملية إقامة الدولة اليهودية. إن ترومان كان يُعطي الأولوية لهيئة الأمم المتحدة في حل المسألة الفلسطينية، بعد أن اعترفت بريطانيا بعجزها عن الحل إثر نقلها المسألة بنفسها إلى الأمم المتحدة. لكن حتى في خضم هذا التطور، طرأ تطوّر أجبر الولايات المتحدة على الإمساك بكل الأوراق بيدها مباشرة. هذا التطور هو بداية تشكّل الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي[١٩] فقد أعلنت الولايات المتحدة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧ تأييدها للتقسيم. وبعدها بيومين أعلن الاتحاد السوفياتي تأييده للتقسيم، ويبدو أن القرار السوفياتي لم يكن عائداً إلى تغيير في موقف موسكو التقليدي في معارضة الصهيونية، بل إلى الاعتقاد بأن التقسيم سيؤدي إلى استمرار الاضطراب في المنطقة العربية وتدهور النفوذ الغربي، مما يخدم أهداف السوفيات في الحرب الباردة.

ويوضح روستو أيضاً وجهة نظره في أهداف التحرك السوفياتي: «في تلك اللحظة، كانت السياسة السوفياتية هي المساعدة على طرد بريطانيا وفرنسا من حوض البحر المتوسط. ولذا، دعم الاتحاد السوفياتي بالكامل الجانب الإسرائيلي في الحرب، آملاً بالطبع بأن تتطور إسرائيل في نهاية المطاف لتصبح دولة اشتراكية ملائمة لهم».

هذا التحرك السوفياتي يُفسّر أسباب تذبذب الموقف الأمريكي في الأمم المتحدة وتراجعه في اللحظة الأخيرة عن تأييد خطة تقسيم فلسطين إلى طرح مشروع الوصاية، ثم اعتراف الولايات المتحدة بدولة إسرائيل بعد أن تأكدت من ميل موازين القوى العسكرية لصالح الحركة الصهيونية؛ إذ كانت تخشى أن تطيح هذه الموازين، لو كانت لصالح العرب، النفوذين الأمريكي والبريطاني معاً وأهداف الحركة الصهيونية.

هذه التطورات الدرامية في الشرق الإسلامي، التي بدأت مع بداية الحرب العالمية الثانية وتتوجت بإقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، أطلقت سلسلة لم تتوقف

(١٨) المصدر نفسه، ص٦١.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٩٥.

من الصراعات الدولية في المنطقة. بيد أن شكل الصراع طرأ عليه تغيير جذري: فقد اكتشفت الولايات المتحدة، وبعد أن كرّست الأسس الموضوعية لوراثة النظام البريطاني ـ الفرنسي في المنطقة، أن انتقال الزعامة إليها قد أدخلها في صراع جديد وناشئ مع الاتحاد السوفياتي. لذلك، تعيّن عليها طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٦ أن تكيّف سياستها مع هاتين الحقيقتين: استكمال وراثة نظام الشرق الأوسط عبر طرد بريطانيا وفرنسا منه، والعمل في الوقت نفسه على عدم تأثّر عملية انتقال الوراثة هذه بالمواجهة التي بدأت على مستوى العالم بينها وبين الاتحاد السوفياتي.

لقد أُسدل الستار على النصف الثاني من الأربعينيات والولايات المتحدة مندفعة في أقصى طاقتها نحو المنطقة، مستندة إلى إمساكها بطاقة القرن العشرين (النفط) وإلى قاعدة غربية قوية في المنطقة (إسرائيل)، لوراثة أوروبا القديمة وفرض الحظر على الدخول السوفياتي إلى الشرق الأوسط.

لكن السنوات التي تلت ذلك، أثبتت للولايات المتحدة أن شرعية النظام الشرق الأوسطي الذي ترثه، لا تواجه التحديات من دولة ثورية كالاتحاد السوفياتي وحسب، بل وأساساً من داخل هذا النظام بالذات. من داخل المنطقة نفسها.

الفصل السادس

أمريكا والقومية العربية

أولاً: هل كان الصدام حتمياً؟

«أزمة السويس كانت نقطة حاسمة في التاريخ؛ فقد أعلنت نهاية الاستعمار الغربي، ودخول الولايات المتحدة كدولة غربية كبرى إلى المنطقة»[(١)].

حين حطت طائرة جون فوستر دالاس (J. F. Dulles) في القاهرة في أيار/ مايو ١٩٥٣، تم تدشين مرحلة جديدة في الصراع الدولي حول المنطقة. فقد بدأت الولايات المتحدة، منذ تلك الفترة، تتلمس مباشرة طبيعة ومشاكل نظام الشرق الأوسط الذي توشك أن ترثه من بريطانيا وفرنسا.

زيارة دالاس إلى مصر لم تحقق في حد ذاتها النجاحات العامة التي كان يتوقعها الوزير الأمريكي؛ إذ أعلن بعد انتهائها أنه «ذُهل لأن العرب يخشون من الصهيونية أكثر من الشيوعية»، لكن الزيارة كانت، في الوقت نفسه، أول اتصال سياسي مباشر بين الولايات المتحدة ونظام المنطقة، بعد أن كانت أمريكا تكتفي في السابق بالاعتراض على/أو تطوير السياسة البريطانية وفق مصالحها.

بيد أن اكتشاف دالاس خطورة الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيره في الصراع الشامل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، لم يخفف من الاندفاعة الأمريكية نحو إجبار بريطانيا على القيام بعملية التسلم والتسليم لنظام الشرق الأوسط وحسب، بل أضاف إليها عاملاً جديداً يزيد من هذه الاندفاعة بدل التخفيف منها، بسبب الاتهامات الأمريكية المتلاحقة للساسة البريطانيين بعجزهم عن مواجهة الشيوعية.

يقول دونالد نيف (D. Neff): عملية نزع الاستعمار بعيد الحرب العالمية

---

(١) Donald Neff, *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East* (New York: Simon and Schuster, 1981).

المعلومات والإشارات الواردة في هذا الفصل عن حرب السويس العام ١٩٥٦ مستقاة في معظمها من المصدر أعلاه.

الثانية تسارعت بحفز من أمريكا. لقد كانت الولايات المتحدة تُظهر مواقفها المستندة إلى المصالح الخاصة في العالم، مما كان يتناقض أحياناً مع بريطانيا وفرنسا. البلاد (أمريكا) كانت في حال صعود، تعرض قوّتها وتختبر حدودها فتجد أن هذه الأخيرة لا وجود لها. إنه القرن الأمريكي، كما هلل هنري لوس في مطبوعاته الجماهيرية لايف وتايم وفورتشون.

لم يخف البريطانيون، من جانبهم، وكذلك الفرنسيون، امتعاضهم من هذا الصعود الأمريكي على حسابهم، وكتب وزير خارجية بريطانيا الأسبق سلوين لويد (S. Lloyd) في مذكراته أن الأمريكيين يبدون في الظاهر مخلصين وحلفاء يُعتد بهم، لكن في العمق كانت قلوب العديد منهم مليئة بكراهية الاستعمار وبرفض أي سلطة تُترك له من أيام الإمبراطورية العظيمة الغابرة. كان بالوسع ملاحظة ابتسامة ترتسم مع نصف محاولة لإخفائها على وجوه هؤلاء، لرؤية هبوط بريطانيا وانحدارها. كانت مصر آخر معقل استراتيجي بارز للإمبراطورية البريطانية بقي لها بعد الحرب العالمية الثانية، لكن الولايات المتحدة لم تتردد في العمل على زحزحتها من هذا الموقع، وبدأت تضغط منذ أوائل الخمسينيات لحملها على سحب قواتها.

وقد برّر الرئيس أيزنهاور هذا التحرّك الأمريكي بقوله: «أعتقد أنه من غير المستحب ومن غير العملي للبريطانيين أن يحتفظوا بقوات كبيرة بشكل دائم في أراضي حكومة غيورة وممتعضة ووسط سكان مناوئين علناً. ولذا، الوزير دالاس وأنا شجّعنا البريطانيين على إجلاء مواقعهم بالتدريج».

لكن الولايات المتحدة أرادت الجلاء البريطاني بشروطها الخاصة، التي تتضمن عملية انتقال النفوذ وسلاسته. جاء في تقرير مؤسسة بروكينغز «المشاكل الرئيسية للسياسة الأمريكية ١٩٥١ ـ ١٩٥٢»: «إن المصريين يتلهفون للتخلص من القوات البريطانية في منطقة قناة السويس. لكن وجود قاعدة عسكرية وطيدة أمر حيوي للاستراتيجية الأنغلو ـ أمريكية. إن التصميم الواضح من جانب المصريين على التخلّص من القوات الأجنبية، يؤثّر في مصالح الولايات المتحدة في حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وأمريكا تقدمت باقتراحات عدة، منها دخول أمريكا كقوة ثالثة في اتفاقية بين بريطانيا ومصر، أو توسيع حلف شمال الأطلسي ليشمل دول حوض البحر الأبيض المتوسط، إمّا بصورة مباشرة وإمّا عبر تكوين حلف تكميلي لشرق البحر الأبيض المتوسط. كما أن أمريكا وبريطانيا تقدمتا بمشروع لإنشاء قيادة الشرق الأوسط،

وهو مشروع يقضي بأن ترابط قوات أمريكية مع القوات البريطانية في منطقة القناة».

وأوضحت نشرة وزارة الخارجية الأمريكية[٢]، أن القاعدة العسكرية الأمريكية في قناة السويس ستُسلَّم إلى مصر شكلياً، لكن قيادة الشرق الأوسط ستستولي عليها عملياً مع إشراك مصر في إدارتها.

وفي ١٤ تشرين أول/أكتوبر ١٩٥١، أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بياناً حول مشروع قيادة الشرق الأوسط، ودعت الدول العربية وإسرائيل وجنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا إلى الاشتراك فيه، واقترحت أن تكون مصر مقر قيادته. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١ أصدرت الدول الثلاث بياناً جاء فيه: «إن الدفاع عن الشرق الأوسط أمر حيوي للعالم الحر، وتشكيل هذه المنظمة (قيادة الشرق الأوسط) سيجلب معه التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة المذكورة». هذا التوجّه الأمريكي المزدوج: وراثة بريطانيا سياسياً ورسمياً وربط دول المنطقة بأحلاف بزعامة الولايات المتحدة، استمر بعد إطاحة الملك المصري فاروق في تموز/يوليو ١٩٥٢، بخاصة أن حركة «الضباط الأحرار» المصرية حاولت في أثناء الانقلاب إقامة صلة بواشنطن؛ إذ كلّفت علي صبري الاتصال بالسفارة الأمريكية، وعيّنت علي ماهر رئيساً للحكومة مراعاة لميوله الأمريكية، وهو تعيين حظي بترحيب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق دين أتشيسون (D. Atchison) الذي اعتبره عهداً جديداً في العلاقات الأمريكية ـ المصرية. وفي ٨ آب/أغسطس ١٩٥٢، قال اللواء محمد نجيب، رئيس مجلس قيادة الثورة، إن مصر تعلّق أهمية كبيرة على تنظيم حلف عسكري في منطقة الشرق الأوسط، وتنوي طلب مساعدة عسكرية من الولايات المتحدة. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر من العام نفسه، أثنى اللواء نجيب على السياسة الأمريكية إزاء مصر، ونادى صراحة بضرورة جذب رؤوس الأموال الأمريكية إليها.

ويُقدّم ي. بريماكوف (Y. Primakov) تفسيرين لهذه السياسة التي اتّبعتها القيادة المصرية الجديدة: «فمن جهة كانت قيادة البلاد، وهي تركّز جهودها على الكفاح ضد إنكلترا وعملائها من رجال الإقطاع والسراي، في حاجة إلى تأييد خارجي، أو على الأقل كانت تريد على قدر المستطاع تحييد التأييد الأمريكي

---

(٢) *Department of State Bulletin*, vol. 25 (22 October 1951), pp. 647-648.

لبريطانيا في المواجهة التي بدأت بين مصر وبريطانيا في المنطقة. ومن جهة أخرى، أرادت القوى التي تمثّل الجناح اليميني في القيادة المصرية الجديدة عن طريق التقارب بين مصر وأمريكا، إضعاف الاتجاه اليساري للنظام الذي ظهر عقب الانقلاب مباشرة، وتمييع الطابع المعادي للإمبريالية للثورة المصرية»[٣]. ويضيف بريماكوف: «أمّا واشنطن، فكانت تقوم من جانبها بلعبتها الخاصة مع مصر بعد إطاحة الملك فاروق. فقد أخذت الدبلوماسية الأمريكية على عاتقها القيام بدور «الوسيط» للتقريب بين المواقف المصرية والبريطانية في قضية الجلاء عن منطقة القناة. وذلك في ظل «المشاركة الأمريكية»[٤].

ويعطي محمد حسنين هيكل تفسيراً مشابهاً: «بدأ جمال عبد الناصر دوره على الساحة المصرية والعالمية وهو يُحسن الظن كثيراً بالولايات المتحدة ومبادئها وسياستها. كانت الورقة الأمريكية محترمة وقوية وحظها في النجاح يقرب من حظوظ نجاح غيرها من أوراق لعبة الشرق الأوسط. كانت الولايات المتحدة خارجة من الحرب العالمية الثانية ضد الفاشية في مكانة الديمقراطية الكبرى، وكانت الأفلام الأمريكية تُعطي صورة مغرية عن مجتمع جديد. لم تكن هناك بعدُ وكالة مخابرات مركزية ولا صورة الأمريكي القبيح التي رُسمت ولا خليج خنازير ولا مذبحة فييتنام. وكانت القوة الأعظم الثانية، الاتحاد السوفياتي، لا تزال تحت حكم ستالين، وكانت بريطانيا هي عدو العرب في المشرق وفرنسا عدوهم في المغرب»[٥].

يتابع هيكل: «. . وهكذا، كان الخيار الأمريكي يفرض نفسه لا على عبد الناصر وحده وإنما على معظم قيادات حركة الثورة الوطنية. وقد استعمل «الورقة الأمريكية» في الضغط على بريطانيا من أجل الجلاء»[٦].

حققت الورقة الأمريكية نجاحات في مسألة الجلاء، لكن الولايات المتحدة اكتشفت في وقت مُبكّر أن أهم ما يواجهها في المنطقة ليس الحساسية البريطانية وحدها، بل الاتحاد السوفياتي والقوى الوطنية داخل هذه المنطقة، بخاصة بعد

(٣) يفجيني بريماكوف، **الولايات المتحدة والصراع العربي ـ الإسرائيلي** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٦٩)، ص ٥٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٥) محمد حسنين هيكل، **لمصر.. لا لعبد الناصر** (بيروت: مطابع دار السياسة، [د. ت.])، ص ٨٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ٨٧.

الحرب الأهلية في إيران التي قادها جعفر بيشغاري، والحرب الأهلية في اليونان التي قادها الجنرال ماركوس الشيوعي. وأسفر هذا الاكتشاف عن سلسلة مبادرات أمريكية متصلة لإزالة العوائق أمام امتداد نفوذها الذي أرادت أن تضعه في صيغة الأحلاف. وكان العائق الأهم: الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أو كما رأته الولايات المتحدة آنذاك، الصراع المصري ـ الإسرائيلي، فتحرّكت السياسة الأمريكية لمحاولة إزالة هذا العائق.

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣، أوفد الرئيس أيزنهاور بعثة خاصة برئاسة إريك جونستون (E. Johnston) لإقناع العرب والإسرائيليين بمشروع تنمية إقليمي لنهر الأردن كله وضعته مؤسسة «تشارلز مين» (Charles Main Inc)، نيابة عن «هيئة وادي تينيسي». وكان من المأمول أن يساعد تنفيذ مشروع «مين»، بمعونة أمريكية مالية كبيرة، على توطين معظم اللاجئين الفلسطينيين وعلى تنمية الاتصالات العربية ـ الإسرائيلية بدرجة تكفي وضع أسس تسوية نهائية بين الطرفين(٧). وترافق هذا المشروع مع تحرك سياسي مكثّف، سيتبلور في ما بعد في صيغة رسمية، لإقناع العرب بأن الولايات المتحدة تقف موقفاً محايداً في صراعهم مع إسرائيل، وأن دخولهم بالتالي في منظومة الأحلاف الأمريكية لا يتناقض مع هذا الصراع. وهكذا، أوصى دالاس إسرائيل، في تقرير عن زيارته لمنطقة الشرق الأوسط التي دامت ٣ أسابيع، بأن تصبح جزءاً من مجتمع الشرق الأوسط، وتكف عن اعتبار نفسها عنصراً غريباً عن هذا المجتمع. وكرّر دالاس الدعوة إلى قيام حلف عسكري في الشرق الأوسط، وبأن تقف الولايات المتحدة موقفاً محايداً بين العرب والإسرائيليين(٨).

وذهب بعض المسؤولين الأمريكيين إلى أبعد من ذلك، فشككوا علناً في صحة السياسة الرامية إلى تحويل إسرائيل إلى «وطن» لجميع اليهود، وأدان هنري بايرود (H. Bayrod)، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، سعي إسرائيل إلى أن

---

(٧) نبيل محمود عبد الغفار، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي: من حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى اتفاقية كامب ديفيد سبتمبر ١٩٧٨** (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢)، ص ٢٠٨.

يهدف المشروع الذي عُرف باسم جونستون، وهو نسخة معدّلة من «مشروع مين» إلى ري ٩٣٦,٠٠٠ دونم في وادي نهر الأردن بتكلفة تبلغ ١٢١ مليون دولار، بالاضافة إلى توليد ١٦٧ مليون كيلووات/ساعة من التيار الكهربائي بتكاليف تبلغ (آنذاك) ٥٣,١٩,٠٠٠ دولار. وكان من المقرر أن يُوفّر هذا المشروع العمل لنحو ٢٤٤ ألف عامل وعائلاتهم، يشتغل ١٦٠,٠٠٠ منهم في الزراعة و٦٤,٠٠٠ في الأعمال التكميلية.

(٨) *Department of State Bulletin* (15 June 1953), p. 835.

تصبح نواة لليهودية العالمية، مطالباً إياها بإعلان حدود نهائية. كما عارض بايرود بشدة الجهود الصهيونية لزيادة عدد المهاجرين، وطوّر المقولة الواردة في تقرير دالاس بشأن ضرورة أن ينظر الإسرائيليون إلى أنفسهم في ضوء الحاضر بصفتهم دولة في هذه المنطقة، لا بوصفهم هيئة أركان أو نواة لمجموعات مبعثرة في أنحاء العالم تُحدّدها العقائد الدينية[٩]. ويقول بريماكوف إن مثل هذه التصريحات والخطب العلنية الأمريكية، كانت استخداماً من واشنطن لـ «الورقة الإسرائيلية» في محاولة للتقرب من البلدان العربية واستغلال هذا التقارب لجذبها إلى الحلف العسكري. وفي الوقت نفسه، أشارت التصريحات إلى انزعاج الولايات الموحدة من التطرف الإسرائيلي الذي يمكن أن يعرقل المناورات الأمريكية، ويعزز الاتجاه إلى تنمية علاقات الوطن العربي مع الاتحاد السوفياتي[١٠]. وبلغ التحرك الدبلوماسي الأمريكي ذروته بعد إبرام الاتفاقية المصرية ـ البريطانية للجلاء. فقد كتب الرئيس أيزنهاور إلى الرئيس جمال عبد الناصر في ١٥ تموز/يوليو ١٩٥٤ يقول: «.. وبعقد اتفاقية السويس مع بريطانيا، سيكون في وسع الولايات المتحدة أن تقيم علاقات مباشرة مع مصر في مجال المعونة الاقتصادية وتعزيز قواتها العسكرية»[١١].

ويعلّق وليم كوانت (W. Quandt) على أهداف الولايات المتحدة من مشاركتها في إبرام الاتفاقية المصرية ـ البريطانية: «.. وبعد أن سهّلت الولايات المتحدة، عن طريق دبلوماسية فعالة للغاية، عقد اتقافية الجلاء بين مصر وبريطانيا، راحت تسعى أكثر من أي وقت مضى إلى ضم عبد الناصر إلى معاهدة دفاعية غربية وتغيير موقفه من إسرائيل. وكان على التسليح أن يصبح الأداة الرئيسية لتحقيق ذلك»[١٢]. لكن قضية التسليح هذه ستتحول إلى النقطة التي تتكثف فيها سحب الخلافات، لأنها كانت الاختبار الحقيقي لنوايا الأطراف التي دخلت حديثاً إلي حلبة الصراع في المنطقة: مصر الناصرية التي تتلمس طريق استقلالها واستقلال المنطقة، وأمريكا المُنتشية بانتصار طفرتها القومية الزائدة. لقد كانت قضية جلاء البريطانيين نقطة الاتفاق الوحيدة بين القوّتين القوميتين

(٩) بريماكوف، **الولايات المتحدة والصراع العربي ـ الإسرائيلي**، ص ٥٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١١) *Department of State Bulletin* (16 November 1953), p. 676.

(١٢) بريماكوف، المصدر نفسه، ص ٥٨.

الصاعدتين، اللتين اكتشفتا بعد ذلك أن هذا الجلاء ترك فراغاً لم يملأه سوى الصراع بينهما.

مسألة التسلح الاختبارية طرحت نفسها في وقت مبكر للغاية. ففي نهاية عام ١٩٥٣، وفي أثناء زيارة الوفد العسكري المصري لواشنطن برئاسة علي صبري لطلب شراء أسلحة أمريكية، اغتنم الجنرال أولمستد (Olmsted)، رئيس «برنامج المساعدات العسكرية للخارج» فرصة مقابلاته مع الوفد ليدعو إلى إنشاء الحلف الإسلامي، وقال إنه بالإضافة إلى الدور الذي سيقوم به الحلف في الدفاع عن الشرق الأوسط، سيكون له تأثير كبير في مسلمي الاتحاد السوفياتي والصين. كما ألمح إلى أن الولايات المتحدة لن تسلّح الجيش المصري بالأسلحة الحديثة وبالكمية الكافية، إلا إذا تصالحت مصر مع إسرائيل. جوبهت الشروط الأمريكية للتسليح في مصر برفض قاطع، ونقل مايلز كوبلاند في **لعبة الأمم** (*The Game of the Nations*) عن عبد الناصر تعليقه على هذه الشروط أن الغرب يريد من العرب التوحّد لمقاتلة عدوّكم (روسيا)، في حين أن العرب يعرفون أنهم إذا ما أظهروا أي نية لمقاتلة عدوهم (إسرائيل)، فإنكم ستوقفون بسرعة كل المساعدات. وفي ٩ حزيران/يونيو ١٩٥٤، أبلغ عبد الناصر السفير الأمريكي لدى مصر، بايرود، أنه ينوي شراء الأسلحة من موسكو. وعلّق دالاس على هذه الرسالة بقوله: «إن ناصر يلعب اللعبة المفضّلة للدول الجديدة: وضع دولة كبرى في مواجهة الأخرى، في سبيل الحصول على تنازلات من كلا الجانبين. لكن واشنطن لن تقع ضحية هذه المناورة».

بيد أن دالاس عرف لاحقاً أن عبد الناصر لم يكن يناور. ففي تلك الفترة الحاسمة، كان الاتحاد السوفياتي قد بدأ دخوله التاريخي إلى منطقة الشرق الأوسط، بِحَثٍّ من الصين. فقد نقل رئيس الوزراء الصيني شو إن لاي إلى موسكو رغبة عبد الناصر في شراء السلاح السوفياتي وأبلغها أن «الفوائد التي قد يجنيها المعسكر الاشتراكي من التقارب المباشر مع مصر، يجب ألاّ تقلل قيمتها. فمن خلال حديثي مع عبد الناصر، استنتجت أن علينا أن نتوقع صداماً رئيسياً في الشرق الأوسط بين ما يسمّيه عبد الناصر قوى القومية العربية الجديدة وبين الاستعماريين والرجعيين الذين يعارضونها. ومن المستحيل على المعسكر الاشتراكي أن يتبنى دور المُتفرّج في المعركة المُحتّمة في الشرق الأوسط. وكما أرى الأمر، فإن موقفنا يحتّم علينا مساعدة القوى القومية في هذه المعركة لسببين: الأول لأن انتصارها سيكون لصالح المعسكر الاشتراكي، والثاني لأنها

ستصد كل محاولات الإمبرياليين الغربيين لمحاصرة المعسكر الشرقي».

في أواسط أيلول/سبتمبر ١٩٥٤، تصاعد قلق دالاس من مفاوضات التسلح المصرية ـ السوفياتية، فقال إنه إذا ما بدأ الروس بالدخول إلى ساحة الشرق الأوسط، وبخاصة إلى مصر، فيجب على واشنطن أن تغيّر موقفها الحيادي كله إزاء مصر. وفي اتصال هاتفي مع السيناتور والتر جورج، قال إن الوضع في الشرق الأوسط يسوء؛ فالروس يعرضون تسليح مصر ويجب أن توضح الولايات المتحدة موقفها. ثم عمد دالاس في ٢٠ أيلول/سبتمبر إلى عقد اجتماع مع وزير الخارجية السوفياتي مولوتوف، الذي كان موجوداً في نيويورك لحضور جلسات الأمم المتحدة، وسأله مباشرة عن صفقة الأسلحة، فأكّد مولوتوف استمرار المفاوضات، لكنه أصرّ على أن السوفيات يتفاوضون حول الصفقة على أسس تجارية، وليس هناك مضاعفات سياسية أو طموحات سياسية أو سياسات لهم في تلك المنطقة. لكن دالاس لم يفهم آنذاك أن الاتحاد السوفياتي على وشك القيام بخطوته التاريخية إلى الشرق الأوسط، وكان يشعر بالغضب والإحباط إزاء المحادثات المصرية ـ السوفياتية، فاستدعي في ٢٧ أيلول/سبتمبر مساعده هربرت هوفر، واقترح القيام ببعض الخطوات الكبيرة وغير العادية ضد عبد الناصر:

«لدينا العديد من الأوراق لنلعبها مع ناصر، على رغم أن معظمها سلبي: مياه النيل الأعلى، حيث نستطيع خنقه إذا ما أردنا. ونستطيع أيضاً تطوير مجموعة بغداد، وتدمير سوق القطن، وتحويل المساعدات الاقتصادية لمصر هذا العام إلى العراق». وفي الوقت نفسه، كان دالاس ما يزال يدرس المضي قُدُماً في خطته الأساسية لجذب مصر إلى الأحلاف والصلح مع إسرائيل، فقام بسلسلة من التحركات الداخلية لتحقيق إجماع حول هذه المسألة، واتصل بنائب الرئيس أيزنهاور، ريتشارد نيكسون في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر وأبلغه أن الشرق الأوسط أصبح مليئاً بالمخاطر إلى درجة أننا قد نخسر كل العالم العربي إذا ما لعبنا اللعبة على أساس حزبي (داخلي)». وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤، عقد اجتماع حضره وزير المالية جورج هامفري (G. Humphrey)، ووزير الدفاع تشارلز ويلسون (Ch. Wilson)، والمدعي العام هربرت براونيل (H. Brownell) ومساعد وزير الخارجية هربرت هوفر جونيور (H. Hoover Jr.). افتتح دالاس النقاش بالإيضاح: «نحن في الوقت الحاضر مشوّشون لأن الإدارة السابقة تعاملت دوماً مع الشرق الاوسط من وجهة نظر سياسية، وحاولت تلبية

رغبات الصهيونيين في هذا البلد. هذا خلق حالة عداء بين العرب، وهذا ما يحاول الروس البناء عليه. من الأهمية بمكان لرفاهية الولايات المتحدة أن نبتعد عن القواعد السياسية لنحاول تطوير توجّه قومي لاحزبي، وإلاّ سنخسر كلّ المنطقة وربما أفريقيا أيضاً. وهذه ستكون كارثة كبرى لأوروبا الغربية كما للولايات المتحدة».

بعد هذا الاجتماع، كان أيزنهاور ودالاس يضعان اللمسات الأخيرة على خطة سرية[١٣]، تضمّنت القيام بجهدين متوازيين، واعتُبرت أكبر خطة تسوية طموحة شنّتها الولايات المتحدة في المنطقة في تلك الفترة. الشق الأول من الخطة كان سرّياً بكليته، أما الشق الثاني فكان علنياً وتمثّل في تقديم عرض إلى مصر لبناء السد العالي. ورُبط سرّاً بعرض السد العالي جهد لإقناع مصر وإسرائيل بالاتفاق بعضهما مع بعض والعيش في سلام. وفي المقابل، تعرض الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية ضخمة، ودعماً دبلوماسياً، وضمانات، ووساطة موضوعية. الخطة السرية كانت من وضع هربرت هوفر، الرجل الثاني في وزارة الخارجية. وعلى رغم أن هوفر نفى دوماً وجود رابط بين التوجهين ـ تمويل السد العالي وصفقة التسوية ـ فإنه لم يكن ثمة شك في أن عرض التمويل كان «طعماً» لعبد الناصر لإبرام التسوية مع إسرائيل. وهذا واضح من تعقيب كيم روزفلت (K. Roosevelt)، مسؤول وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) في مصر، على الخطة التي ساهم فيها بشكل رئيسي: «إن هوفر كان يحاول شراء السلام بالسد العالي».

على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، كان رئيس الوزراء البريطاني أنطوني إيدن (A. Eden) يتخوّف هو الآخر من بدء الدخول السوفياتي إلى المنطقة، ويرى في المشاركة في بناء السد العالي وسيلة للحفاظ على نفوذ بريطانيا المتدهور في المنطقة. وأبلغ إيدن أحد مساعديه أنه يجب ألاّ يُسمح للروس بأي حال بدخول وادي النيل. وشدد على ذلك أيضاً في رسالة شخصية إلى أيزنهاور في بداية كانون الأول/ديسمبر العام ١٩٥٥، مشيراً إلى أنه إذا ما فشلت الولايات المتحدة في العمل بشكل متناسق مع بريطانيا، فإن السوفيات سيحلّون بشكل

(١٣) الخطة السرية لم يكشف النقاب عنها قبل الآن، وقد أشار إليها دونالد نيف في كتابه، استناداً إلى وثائق البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية في تلك الفترة. واللافت أن أيزنهاور ودالاس توصلا إلى صيغة هذه الخطة الهادفة إلى تحقيق صلح منفرد بين مصر وإسرائيل خلال مشوار لهم في كامب ديفيد، انظر:
Neff, *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East*.

مؤكّد تقريباً محل النفوذ الغربي في الشرق الأوسط. وترافقت هذه الخطة مع مشاكل أخرى تضغط على أيزنهاور، بخاصة مستوى النشاط المتزايد للسوفيات في الشرق الأوسط وفي أمكنة أخرى من العالم الثالث. فقد زار خروتشوف وبولغانين الهند وبورما وأفغانستان في خريف ذلك العام، في إطار منافسة مباشرة مع الغرب على النفوذ بين الدول الجديدة الناشئة، وأعلنا أن الاتحاد السوفياتي مستعد لمشاطرة هذه الدول تجربته الاقتصادية والعلمية والتقنية.

جرت المفاوضات حول تمويل السد العالي بسرعة، وأُعلن الاتفاق في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤. وفي موازاة مفاوضات السد، كلّف أيزنهاور مبعوثه الشخصي روبرت برنارد أندرسون (R. B. Anderson) أن يعرض على مصر وإسرائيل تسوية تتضمن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وتثبيت الحدود الدائمة، وإبرام معاهدة سلام بين الطرفين، بالإضافة إلى تقديم ضمانات أمريكية رسمية لحدود كلا الجانبين، وتقديم مساعدات اقتصادية أساسية إلى إسرائيل لتمويل دفع التعويضات للاجئين الفلسطينيين، ودعم أمريكي لإيجاد حلول للمشاكل المتبقية. في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥، بدأ أندرسون رحلات مكوكية سرّية بين القاهرة وتل أبيب، وعقد لقاءات مع عبد الناصر ورئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون دون الاتصال بأي مسؤول في السفارات الأمريكية في الشرق الأوسط. وجاء رفض عبد الناصر للخطة السرية بمثابة إسدال الستار على فصل معقّد من عملية التجاذب في المنطقة، وفتح ستار آخر على فصل آخر ستكرّس فيه الولايات المتحدة أول ثوابتها السياسية في التعامل مع متغيرات الشرق الأوسط.

ثانياً: «الاستقلال» الأمريكي

يصف محمد حسنين هيكل عام ١٩٥٥ بأنه كان عاماً حاسماً تاريخياً وحافلاً بالتطورات الدرامية التي تركت آثاراً بالغة في ما تلاه من حقب؛ فقد أدت الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة في شباط/فبراير ١٩٥٥، وكانت من أكثر الحوادث دموية بين مصر وإسرائيل منذ حرب ١٩٤٨، إلى تغيير طبيعة الصراع في الشرق الأوسط، وحوّلتها من منطقة صراع إقليمي بين مصر وإسرائيل إلى ساحة تنافس دولي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. ومع حملة غزة، بدأ العد العكسي لحرب السويس، بعد أن كشفت مسألة التسلّح الحاسمة آفاق الصراع بين مصر الناصرية (وبالتالي حركة القومية العربية) والولايات المتحدة،

وحددت الأدوار التي ستقوم بها الدول الكبرى الأخرى: الاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا.

في خطاب في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، وصف عبد الناصر الحملة الإسرائيلية بالتعابير الآتية: «كانت حادثة ٢٨ شباط/فبراير والاعتداء الوحشي اليهودي المدبّر، نقطة تحوّل، فقد كان هذا الاعتداء هو ناقوس الخطر الذي جعلنا نبحث وندقق في التعرف على السلام ومعنى السلام، ومعنى توازن القوى في الشرق الأوسط». وفي خطب لاحقة، ألقى عبد الناصر مزيداً من الأضواء على محصلات الحملة الإسرائيلية: «إن معركة الدفاع عن الشرق الأوسط أو معركة الأحلاف العسكرية المفروضة من الخارج، لم تلبث أن قادتنا إلى اشتباكات خطوط الهدنة مع إسرائيل التي بدأت بالغارة على غزة. قبل الغارة، لم نكن نشغل أنفسنا كثيراً بخطر إسرائيل ـ كنا نعتبر هذا الخطر هو مشكلة سباقنا مع الوقت لبناء أوطاننا. كنا في ذلك الوقت نعتبر أن خطر إسرائيل هو في حقيقة أمره ضعف العرب، ولولا هذا الضعف لما استطاعت إسرائيل أن تغتصب من الوطن العربي بقعة من أقدس بقاعه وأطهر أراضيه. إن دخان الغارة على غزة في شباط/فبراير قد انجلى ليكشف عن حقيقة خطيرة وهي أن إسرائيل ليست الحدود المسروقة وراء خطوط الهدنة، إنما هي في حقيقة أمرها رأس حربة للاستعمار ومركز لتجمّع قوى الاستعمار والصهيونية العالمية».

جاءت الغارة على غزة بعد إعلان تأسيس حلف بغداد، الذي ضم في ٢٤ شباط/شباط ١٩٥٥ تركيا والعراق، ثم انضمت إليه بعد شهر واحد بريطانيا ولحقت بها باكستان وإيران في أيلول/سبتمبر من ذلك العام. كان حلف بغداد في الأساس اقتراحاً أمريكياً تقدّم به دالاس لاستكمال سلسلة الأحلاف الهادفة إلى تطويق الاتحاد السوفياتي. وقد تحمّس إيدن للفكرة ودفعها إلى حيّز التنفيذ، ليكتشف في ما بعد أن الولايات المتحدة ترفض الانضمام إلى الحلف على رغم إعلانها ضرورة وجوده ليشكّل «سداً» جنوبياً في وجه التوسع السوفياتي في الشرق الأوسط. أمّا الأسباب التي قدّمتها الولايات المتحدة لعدم الانضمام، فهي أن مصر اعتبرت الحلف محاولة بريطانية لتوحيد الدول الإسلامية في تحالف تهيمن هي عليه بما يحفظ نفوذها في المنطقة، كما أن إسرائيل خشيت أن يؤدي نجاح الجهود البريطانية إلي قيام «كوندومينيوم» شرق أوسطي جديد، تكون فيه إسرائيل محاطة بعدو موحّد. وبما أن الحلف قام الآن، فليس ثمة سبب يدعو الولايات المتحدة إلى أن تحذو حذو بريطانيا في معاداة مصر، وبخاصة معاداة إسرائيل، من

خلال الانضمام إليه. وأوضح دالاس الموقف الأمريكي في محادثات مع إيدن بقوله إن من المستحيل سياسياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة الانضمام إلى الحلف، قبل أن تكون قادرة على تقديم ترتيب أمني مناسب لإسرائيل. وبما أنها لا تستطيع ضم إسرائيل إلى المعاهدة الأمنية، فإنها لا تستطيع أيضاً الانضمام إلى الحلف. وبعد هذا التطور بسنوات، قال إيدن إن الولايات المتحدة فشلت في بعض الأحيان في وضع ثقلها وراء حلفائها، بأمل أن تزيد من شعبيتها لدى أصدقائها. وقد ظهرت مضاعفات مثل هذه الدبلوماسية غير المدركة في كيفية معاملة الولايات المتحدة لحلف بغداد. لكن أيزنهاور كان يبدي في مجالسه الخاصة تحفظات خطيرة على الحلف، وعلى محاولات بريطانيا لاستخدامه وسيلة للحفاظ على مواقفها في الشرق الأوسط. وفي رأيه أن حلف بغداد قد يفرز صعوبات، وأمريكا لن تنضم إليه أبداً.

لم تحمل هذه السياسة الأمريكية إزاء حلف بغداد وضغوطها على عبد الناصر في آن، أي نزعة تناقضية في أهداف الولايات المتحدة؛ فهي لم تتوقف عن تلويحها لبريطانيا، على رغم الصعوبات التي تواجهها مع مصر حيال إزالة «عقبة» الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بضرورة التخلي عن فكرة زعامة المنطقة لصالحها، وهي الزعامة التي عملت الولايات المتحدة على أن ترتكز على صلح مصر وإسرائيل اللتين تعارضان، كلٌّ لأسبابها الخاصة، إعادة ترسيخ النفوذ البريطاني في المنطقة. وفي الوقت نفسه، كانت الولايات المتحدة قد أوضحت الحدود التي يمكن أن تقبل بها في تحرك مصر لإزالة النفوذ البريطاني: تسهيل تمدد النفوذ الأمريكي بكل شروطه السياسية والعسكرية. وكان هذا واضحاً بجلاء في بنود اتفاقية الجلاء التي أصرت عليها الولايات المتحدة، والتي تنص على عودة القوات البريطانية إلى قناة السويس في حال الهجوم على مصر، أو على أي عضو من أعضاء جامعة الدول العربية، أو تركيا. واعتبرت هذه المواد موجَّهة ضد الاتحاد السوفياتي، وتستهدف التعويض عن رفض مصر الانضمام إلى حلف عسكري غربي. هذا الجهد المتوازي: إخراج بريطانيا وتطويع مصر، شكّل خطاً ثابتاً في إدارة أيزنهاور ـ دالاس، عزّزه استمرار الآمال الأمريكية، التي لم تحبط بعد فشل خطة أندرسون السرية، بتحقيق نمط من «التعايش» في العلاقات المصرية ـ الأمريكية استناداً إلى تعايش مصري ـ إسرائيلي منفرد.

لم تفقد الإدارة الأمريكية هذا الأمل حتى بعد أن عقد عبد الناصر صفقة الأسلحة التشيكية في أيلول/سبتمبر ١٩٥٥، وإن كانت قد بدأت تُعدّ كلّ

القوة للمجابهة مع مصر ولاستيعاب الدخول السوفياتي إلى المنطقة. وقد برز الجهد الأمريكي الأول لوراثة بريطانيا رسمياً خلال زيارة إيدن إلى واشنطن في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ على قاعدة واسعة من الخلافات البريطانية ـ الأمريكية. فقد كانت الدولتان متفقتين على مواجهة النفوذ السوفياتي في العالم، لكن كانت لكل منهما أولوياتها القومية، إضافة إلى التنافس بعد الحرب العالمية الثانية على النفوذ في العالم. وعلى رغم أن جدول أعمال القمة البريطانية ـ الأمريكية تضمن بندين رئيسيين هما السياسة السوفياتية في ظل خروتشوف، والشرق الأوسط، فإن الخلافات كانت قد ترسّخت حول التوجهات في باقي مناطق العالم. فمع نهاية الحرب الكورية في تموز/يوليو ١٩٥٣، تركّز اهتمام الولايات المتحدة على وضع الفرنسيين الخطر في الهند الصينية. ودالاس لم يكن مهتماً بدعم فرنسا، لكنه كان يخشى أن تتسبب هزيمتها في سقوط الأنظمة الموالية للغرب في المنطقة. وقد طلب أيزنهاور من إيدن تشكيل قوات برئاسة بريطانيا والولايات المتحدة، والقيام بعمل مشترك ضد الحركة الشيوعية في الهند الصينية. وهو اعتقد أن رئيس الوزراء البريطاني وافق على الطلب، فطلب من دالاس الدعوة إلى اجتماع لكلّ دول الكومنولث وفرنسا والعديد من سفراء جنوب شرق آسيا، في واشنطن لمناقشة هذا «العمل المشترك» في الهند الصينية. إيدن رفض المشاركة وقال: «دالاس يحاول الاستقواء عليّ. إنها خطة مشينة ـ محاولة استغلال الصداقة البريطانية ـ الأمريكية للحصول على الحرب التي يريدها في الهند الصينية. لقد أوضَحْتُ بجلاء أننا لا نريد أن نكون طرفاً في هذا المشروع الخطر».

سقطت ديان بيان فو في ٧ أيار/مايو ١٩٥٤، وسقط بعدها الفرنسيون في الهند الصينية. وفي أواخر حزيران/يونيو من ذلك العام، أبلغ دالاس الصحافيين الأمريكيين أن السياسة الأمريكية تُعاني لأنها اتجهت إلى الحصول على دعم سياسات الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وأنه سيغيّر هذا المنحى. هذا الخلاف حول الهند الصينية، رسم صورة فاقعة للخلافات الأمريكية ـ البريطانية العامة، وخصوصاً في الشرق الأوسط؛ فقد كانت الولايات المتحدة تريد دعم بريطانيا للحلول مكان فرنسا في الهند الصينية، في حين كان إيدن يسعى خلال قمة واشنطن إلى الحصول على دعم أمريكي في مساعيه للحفاظ على النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، في وقت تبذل أمريكا كلّ جهد ممكن لوارثة بريطانيا وفرنسا معاً. كانت لحظة درامية وكاريكاتورية في آن: قال إيدن في لقاء القمة إن التوازن

والإنصاف كانا روح الإعلان الثلاثي للعام ١٩٥٠ الذي تعهدت بموجبه بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بعدم الإخلال بالوضع القائم في الشرق الأوسط. لكن الاتحاد السوفياتي كسر هذا الوضع بإمداده مصر بالأسلحة في أيلول/سبتمبر ١٩٥٥، ولذلك اقترح أن تجعل الدول الثلاث للإعلان أنياباً بتحويله إلى تحالف عسكري يهدف إلى تنفيذ الحظر على الأسلحة.

لكن أيزنهاور ودالاس رفضا الاقتراح، كما رفضا الانضمام إلى حلف بغداد، أي رفضا عملياً دعم أي تحرك بريطاني لاستعادة النفوذ في الشرق الأوسط. كانت مشكلة إيدن طوال محادثاته في واشنطن بسيطة لكنها دون حل؛ فبريطانيا في حاجة إلى أمريكا أكثر مما تحتاج أمريكا إلى بريطانيا. إذ إن الاقتصاد البريطاني كان في حال حرجة، كما اعترف إيدن نفسه ثم وزير خارجيته سلوين لويد الذي قال إن الحرب العالمية الثانية حوّلت بريطانيا من أكبر مُدين عالمي إلى أكبر مستدين عالمي. ويعلّق أحد مساعدي أيزنهاور على حصيلة هذه المحادثات بقوله: «مهما بلغت درجة بلاغة إيدن ولويد في عرض قضية بريطانيا، فإن أيزنهاور ودالاس لم يتزحزحا عما يعتبرانه الأفضل لمصلحة بلادهما، وكان في السنة الانتخابية مجالاً ضيقاً للغاية لا يتضمن بالتأكيد أن يُزوَّد الإعلان الثلاثي بـ «أنياب»، أو تنفير إسرائيل عبر الانضمام إلى حلف بغداد، أو التخلي عن السعودية في نزاعها حول واحة البريمي (. . .)، لكن إيدن لم يستطع قط، لأسباب غريزية عميقة، قبول الحالة المتقلصة للإمبراطورية مهما بلغت درجة إدراكه لهذه الحقيقة عقلانياً، ولا هو امتلك الحكمة لتقدير تحذيرات تشرشل المتكررة عبر السنوات من الضرورة القصوى لتنسيق السياسة مع واشنطن. وهو قال لإيدن أكثر من مرة: دون الولايات المتحدة، ستكون بريطانيا وحيدة».

عاد إيدن إلى لندن خائب الرجاء في إمكان الخروج بموقف بريطاني ـ أمريكي مُوحّد لمواجهة مصر، لكنه لم يتخلَّ عن اندفاعه العميق إلى محاولة إنقاذ الإمبراطورية البريطانية المتدهورة بسبب رفضه الاعتراف بأن دور الزعامة البريطاني في المنطقة قد انتهى. وعلى الجانب الآخر، كان أيزنهاور يطوّر نهج المجابهة مع مصر الناصرية؛ ففي ١٢ آذار/مارس ١٩٥٦، وبعد عودة أندرسون من مهمة فاشلة أخرى في الشرق الأوسط، كتب أيزنهاور في مفكرته أن عبد الناصر أثبت أنه عقبة كأداء كاملة، فهو يسعى على ما يبدو إلى الاعتراف به كزعيم سياسي للعالم العربي. وهو يستنتج أن عليه ألاّ يتخذ أي موقف مهما

يكن لإقرار السلام مع إسرائيل، لا بل هو يُدلي بخطب تغذي كلها التحدي ضد إسرائيل. وأضاف: «بدأ يبدو لي أن أفضل خطوة لنا هي منع أي عمل منسّق من جانب الدول العربية. وعلى وجه التحديد، أفكّر في أنه يمكننا جذب ليبيا إلى جانبنا عبر كمية معقولة من المساعدات لهذه الدولة الفقيرة. ولدينا فرصة ممتازة لكسب السعودية إلى جانبنا إذا تمكّنا من جذب بريطانيا إلى جانبنا. وإذا كانت ليبيا والسعودية حليفتين قويتين لنا، فإن مصر بالكاد ستستطيع مواصلة ارتباطها الوثيق مع السوفيات، وبالتأكيد لن يُنظر إلى مصر بعد ذلك على أنها زعيمة العالم العربي».

في أواخر آذار/مارس ١٩٥٦، كان أيزنهاور يعقد اجتماعاً استراتيجياً لكبار مساعديه، بعد أن تلقّى رسالة خاصة من إيدن تتضمن معلومات حول تحرّك الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط. وقد أسفر الاجتماع عن وثيقة أعدّها دالاس في أربع صفحات، حول الخطوات التي ستتخذها الولايات المتحدة كي تجعل ناصر يدرك أنه لن يستطيع أن يتعاون مع السوفيات كما يفعل الآن، ويتمتع في الوقت نفسه بمعاملة الدولة الأكثر رعاية من الولايات المتحدة، على حد تعبير دالاس الذي أضاف أنه يريد تجنّب أي قطيعة مفتوحة قد ترمي عبد الناصر كلياً في أحضان السوفيات، وأنه يجب أن يسعى إلى أن يترك لعبد الناصر جسراً للعودة إلى العلاقات الطبيعية مع الغرب إذا كان يرغب في ذلك. وقد تضمنت وثيقة دالاس تأخير تنفيذ السد العالي، ورفض بيع السلاح لمصر، وتأخير بيع القمح والنفط، وتأخير أو إلغاء المساعدات المالية. هذا بالإضافة إلى فكرة أيزنهاور عن كيفية عزل مصر عن الوطن العربي. لكن الوثيقة تضمّنت فقرة أكثر خطورة: القيام بتخطيط فوري للقيام بعمل أكثر جذرية في حال فشل النهج السابق في تحقيق الهدف المطلوب. وما قصده دالاس في هذه الفقرة بقي سرّياً، لكن من المعروف الآن أنه تضمّن تحركاً أمريكياً عبر وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لدعم انقلاب عسكري موالٍ للغرب في سورية، وإسقاط عبد الناصر بعد عزله. وعلّق أيزنهاور على الوثيقة بقوله: إنها تبلورت بسبب حاجة الولايات المتحدة إلى شخص آخر كزعيم للعالم العربي (غير عبد الناصر ـ المؤلف)، بهدف أن تكون الطموحات الشخصية المتضاربة وسيلة لعرقلة الخطط العدوانية التي يطوّرها عبد الناصر بوضوح. إن العامل الرئيسي في المشكلة هو طموح عبد الناصر المتزايد، إذ إنه أحس بالقوة بعد ارتباطه بالسوفيات، وهو يؤمن بأنه يستطيع أن يبرز كزعيم حقيقي للعالم العربي كله. وبسبب هذا

الاعتقاد، رفض عبد الناصر كل الاقتراحات التي قُدّمت له لإبرام الصلح بين العرب والإسرائيليين.

أصدر أيزنهاور أوامره الخطّية إلى دالاس بأن «حجّموا ناصر» (cut Nasser to size). لكن، كان في ذهن الساسة البريطانيين والفرنسيين ما هو أكثر بكثير من التحجيم: تدمير عبد الناصر؛ فللمرة الأولى منذ نصف قرن، وجدت بريطانيا وفرنسا نفسيهما في حالة اتفاق حول الشرق الأوسط. إن «الوفاق الودي» (Cordial Entente) بين البلدين الذي وُقّع عام ١٩٠٤ وأدى إلى تفاهم على اعتراف فرنسا بالنفوذ البريطاني في مصر، واعتراف بريطانيا بالنفوذ الفرنسي في المغرب العربي، أعيد إحياؤه ليس لإعادة تقاسم النفوذ، بل استجابة لتحدّي عدو مشترك هو مصر الناصرية. إيدن، من ناحيته، كان حاسماً في قراره بضرورة تدمير عبد الناصر، وغي موليه (G. Mollet)، رئيس وزراء فرنسا، كان قد وصل إلى الاستنتاج نفسه وإلى الرغبة نفسها، بسبب اقتناعه الكامل بأن عبد الناصر يقف وراء الثورة الجزائرية التي كانت تتصاعد، وبسبب امتعاضه من تحرّك واشنطن لوراثة النفوذين البريطاني والفرنسي. كان موليه مقتنعاً كذلك بأن النزعة الأمريكية ضد الاستعمار تستند إلى أمل بالحلول مكان فرنسا في شمال أفريقيا أكثر مما هي مجرّد تجسيد لمثل أعلى. وهذا ما حمل موليه علي دفع التعاون الفرنسي ـ الإسرائيلي خطوات ضخمة إلى الأمام. كان هذا التعاون قد بدأ في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات في مجال الأبحاث النووية، حيث قامت فرنسا ببناء مفاعل ديمونا الذرّي لإسرائيل في مقابل حصولها على تقنية صناعة المياه الثقيلة التي كانت إسرائيل قد طوّرتها دون استخدام كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية، هذا إضافة إلى تزويد إسرائيل بالأسلحة الفرنسية التقليدية. لكن وتيرة التسليح الفرنسي لإسرائيل، التي كانت تتم بعلم الولايات المتحدة، شهدت قفزات في أواخر عام ١٩٥٤ بسبب ثورة الجزائر، وبخاصة أن العسكريين الفرنسيين الذي عانوا الأمرّين من الهزيمة في الحرب العالمية الثانية ثم في الهند الصينية، كانوا مصممين على عدم خسارة ما تبقّى من إمبراطوريتهم الضخمة. الجزائر كانت رمزاً فاقعاً لهذه البقايا، وعبد الناصر كان الخطر الذي يهدد هذا الرمز. وهكذا بات المسؤولون الفرنسيون، إضافة إلى أجهزة الإعلام، يصفون عبد الناصر بأنه «دكتاتور النيل» و«موسوليني الشرق العربي» و«الوحش الإسلامي الذي لا يهدد الحضارة الفرنسية وحسب، بل أيضاً حبل الحياة الأوروبي المرتبط بنفط الشرق الأوسط». وفي ما يتعلق بالامتعاض الفرنسي من التحرك الأمريكي،

فقد عبّر وزير الخارجية كريستيان بينو (C. Pineau) عن شكوك باريس من نوايا الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بقوله: «لديّ انطباع بأن ثمة رغبة لدى بعض القوى في ابتلاع ميراث فرنسا. وعلى رغم التحالفات والتأكيدات، ليس ثمة الآن سياسة مشتركة أمريكية ـ فرنسية ـ بريطانية» (في الشرق الأوسط).

أمّا بالنسبة إلى بن غوريون، الذي كان يقود اللعبة من الجانب الإسرائيلي، فقد كانت المعركة مع عبد الناصر «فرصة تنطوي على ضم محتمل لأراضٍ عربية جديدة؛ إذ إن كلّ زلزلة للوضع قد تؤدي إلى تغييرات مفيدة. وخلال المفاوضات السرية التي أجراها مع غي موليه في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أي عشية حرب السويس، فاجأ بن غوريون مفاوضيه الفرنسيين بأن تقدّم بخطة لاقتسام الشرق الإسلامي تستند قبل كلّ شيء إلى تصفية عبد الناصر، ثم إلى تقسيم الأردن بحيث يُفرض في الضفة الغربية حكم ذاتي داخل إسرائيل، ويُضم شرق الأردن إلى العراق، ويخسر لبنان بعض أراضيه حتى نهر الليطاني لصالح إسرائيل، على أن تذهب بعض الأجزاء الأخرى من لبنان إلى سورية، وتتحوّل الأراضي الباقية إلى دولة مسيحية، ويتم تنصيب زعيم موالٍ للغرب في سورية. وإضافة إلى هذه الخطوة التوسّعية الطموحة، كان هناك تخوّف لدى غوريون من صحوة القومية العربية؛ فهو كتب في ٢ نيسان/أبريل ١٩٥٧ يقول إنه كان يخشى دائماً أن تبرز شخصية، مثل تلك التي برزت بين الحكام العرب في القرن السابع أو مثل كمال أتاتورك، تقوم برفع معنويات العرب وتغيّر طباعهم وتحوّلهم إلى أمة مقاتلة. كان هناك خطر وما يزال هناك خطر الآن، بأن يكون عبد الناصر هو هذه الشخصية».

استكمل القادة البريطانيون والفرنسيون والإسرائيليون حلقات أهدافهم المشتركة ضد مصر، وأعدوا خطة الحرب في مفاوضات سرّية مكثّفة جرت في باريس وبين باريس ولندن، في وقت كانت الولايات المتحدة تقترب من هذا الهدف (ضد عبد الناصر) دون أن تجيّر هذا الاقتراب لصالح أهداف التحالف الثلاثي الجديد. الاتحاد السوفياتي، من جهته، كان يقرن دخوله البطيء إلى الشرق الأوسط بموقف حاسم من مسألة مجابهة النفوذين البريطاني والفرنسي في المنطقة والتوسع الإسرائيلي. وبرز هذا الموقف بوضوح خلال زيارة بولغانين وخروتشوف إلى لندن في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٥٦، وهي الزيارة التي أثارت مخاوف أيزنهاور، فكتب إلى إيدن في ١٥ نيسان/أبريل يحذره من الخطر الكبير جداً في الشرق الأوسط، «فنحن، كما أعتقد، نعرف ما قد يسفر عنه هذا الخطر من تأثيرات في

رفاهية، وفي الواقع، سلامة أوروبا الغربية، وبخاصة في المملكة المتحدة. إني أشاطركم الرأي تماماً أنه يجب ألاّ تقدم على أي خطوة قد تعطي براثن الدب (الاتحاد السوفياتي ـ المؤلف) حصة في إنتاج أونقل النفط الذي هو حيوي جداً بالنسبة إلى اقتصاديات العالم الغربي وأمنه»[١٤].

هل كان أيزنهاور يتخوّف من تنازلات بريطانية للاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، يحرّكها تلهّف إيدن للحفاظ على النفوذ البريطاني في المنطقة؟ رسالة أيزنهاور تتضمن مثل هذه المخاوف، لكن لقاء لندن، على أي حال، أظهر أن خروتشوف وإيدن اختلفا في محادثاتهما حول نقطة واحدة هي الشرق الإسلامي؛ فقد تحوّل اللقاء إلى نقاش عاصف حين أبلغ إيدن إلى خروتشوف أن «إمدادات النفط المتواصلة حيوية جداً لمصالحنا واقتصادنا. إننا قد نقاتل من أجل النفط». فردّ خروتشوف بغضب ملاحظاً أن «حرباً في الشرق الأوسط قد تكون أقرب إلى روسيا منها إلى بريطانيا، وإذا كانت ملاحظتك تهديداً فيجب أن أرفضها». لكن إيدن رفض التراجع وقال: إني أكرر القول بأننا لا نستطيع أن نعيش دون النفط، وليس في نيّتنا أن نختنق حتى الموت.

في صيف ١٩٥٦، كانت المنطقة تموج بتشنّج بدا للوهلة الأولى أنه شبيه بانفجار بركان مفاجئ. لكن مقدّمات تصاعد حرارة الصراع الإقليمي والدولي كانت قد بدأت في عام ١٩٥٥ كما ذكرنا. فقد واصلت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل الإعداد لخطة «الفارس»، الاسم الرمزي لعملية غزو مصر. ويصف موشي دايان اللحظات الدقيقة لهذا الإعداد بقوله: «خلال المحادثات التي جرت في لندن، في ١٢ أيلول/سبتمبر، بين غي موليه وبينو من جهة وأنطوني إيدن وسلوين لويد من جهة أخرى، اقترح الإنكليز تأجيل عملية «الفارس» والأخذ باقتراح وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس، وهو تشكيل «جمعية مستخدمي قناة السويس». لكن فرنسا رأت أن هذا الاقتراح يعني تخلّي بريطانيا عن المشاركة في عملية عسكرية ضد مصر، ولذلك توجهت إلينا». وقد أعرب المسؤولون الفرنسيون عن اعتقادهم أن إنكلترا ستنضم في نهاية المطاف إلى الحملة ضد مصر، وأن الولايات المتحدة لن تضع العصي في الدواليب، لكن لم يكن في وسعهم التنبؤ برد فعل الاتحاد السوفياتي. في ضوء هذه

(١٤) بريماكوف، المصدر نفسه، ص ٧٤.

المعطيات، أجاز مجلس الوزراء الفرنسي الاتصال بوزارة الخارجية الإسرائيلية. أمّا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد كان الفرنسيون يعتقدون أنها تفضّل عدم التدخل. وفي كل حال، من الأفضل عدم التباحث معها في الموضوع. وقال الفرنسيون إنهم لمّا أشاروا أمام دالاس إلى احتمال تدخّل إسرائيل في أزمة السويس، أجاب: «موافق، لكن ليس قبل نهاية السنة»، أي ليس قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية[١٥].

في هذه الأثناء، كانت الولايات المتحدة قد وضعت موضع التنفيذ وثيقة دالاس لإخضاع مصر، فأعلنت في تموز/يوليو ١٩٥٦ التخلي عن عرضها السابق بتمويل مشروع السد العالي. وتداعت الأحداث بعد ذلك. فقد ردّ عبد الناصر على هذه الخطوة بإعلان تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز/يوليو، فأدانت الولايات المتحدة هذه الخطوة بشدة واستكملت تنفيذ بنود وثيقة دالاس عبر تجميد جميع أرصدة شركة قناة السويس مؤقتاً، وخفض توريد بعض السلع المهمة إلى مصر، ورفض بيعها المواد الغذائية مستقبلاً. وفور تأميم قناة السويس، طار دالاس إلى لندن للاجتماع بإيدن ولويد ووزير خارجية فرنسا بينو، وبادر إلى تقديم خطة بوضع قناة السويس تحت إشراف دولي. وهذه، برأي بريماكوف، «لم تكن سوى صورة من صور الاستعمار الجديد لسلب مصر سيادتها على هذا الطريق البحري الذي يمر عبر أراضيها». عُرفت هذه الخطة بـ «مشروع دالاس» الذي يتضمن عقد مؤتمر في لندن للدول المنتفعة بالقناة ليؤكد شرعية فرض الإشراف الدولي. لكن المفارقة في مؤتمر لندن بين الموقف الأمريكي من جهة والموقفين البريطاني والفرنسي من جهة أخرى، كانت فاقعة. فقد تبادل دالاس وإيدن الأدوار: إذ إن الوزير الأمريكي، الذي كان قد أثار الأوروبيين لاعترافه قبل أشهر قليلة بأنه دفع الولايات المتحدة مرات ثلاث إلى شفير الحرب العالمية، بدأ يبشّر الآن بالسلام ويدعو إلى الصبر، في حين أن إيدن المساوم والمفاوض، بات يريد الحرب.

وقد أبلغ إيدن إلى دالاس أن بريطانيا ستنتهي كدولة كبرى إذا ما ربح عبد الناصر. ودالاس، وعلى رغم دعوته إلى تجنّب الحرب، لم يستطع أن يخفي تعاطفه مع البريطانيين والفرنسيين، وفي مرحلة من المحادثات قال لهم إنه يجب إيجاد طريقة تجعل عبد الناصر يقذف ما يحاول ابتلاعه. وقد وصف إيدن ردة

(١٥) موشيه دايان، **الفاشية**، ترجمة جوزف صغير (بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٨)، ص ١٧٨.

فعله حين سماعه هذه الجملة بقوله «لقد رن تهديد دالاس في أذني». لكن روبرت مورفي (R. Murphy) الذي شارك في مؤتمر لندن قال إن إيدن بالغ في تفسير جملة دالاس، لأنه لم يكيّف نفسه مع الوضعية العالمية المُتغيّرة لبريطانيا العظمى.

بعد انفضاض المؤتمر بالموافقة على اقتراح إيدن حول هيئة الدول المنتفعة بالقناة، أبرق أيزنهاور إلى إيدن قائلاً إن الرأي العام الأمريكي لن يقبل الذهاب إلى حرب، وأنه وإيدن يواجهان مشكلتين منفصلتين: إحداهما هي القناة، والأخرى هي التأكد من أن عبد الناصر لن يتضخم ليصبح مُهدّداً للسلام ولمصالح الغرب الحيوية. وأضاف أن لأمريكا أصدقاء في الشرق الأوسط أوضحوا لها أنهم يودّون سقوط عبد الناصر، لكنهم بالإجمال يشعرون بأن القناة ليست القضية التي تكون مدخلاً لاستخدام القوة. أمريكا لا تريد الاستسلام لعبد الناصر، بل تريد أن تقف موقفاً حازماً معكم لضرب طموحاته. بيد أن هذا يمكن تحقيقه بعمليات أبطأ وأقل درامية من القوة العسكرية، مثل الضغوط الاقتصادية، وتطوير هيئة مستخدمي القناة، وإقامة طرق نفطية جديدة، ومنافسين عرب يمكن استغلالهم إذا لم يجعل الغرب من عبد الناصر بطلاً قومياً. عبد الناصر يتعزز بالدراما، وإذا ما جعل الغرب بعض الخطوات الدرامية تختفي وركّز على مهمة تحجيمه عبر عملية أكثر بطئاً لكن أكثر تأكيداً، فالنتائج المطلوبة ستتحقق بشكل أفضل.

لكن أيزنهاور ودالاس كانا يخططان في مجالسهما الخاصة لشيء درامي أكثر من عزل عبد الناصر وإضعافه: الإفادة من أخطاء البريطانيين والفرنسيين لإحراز مزيد من التقدم في المنطقة. ففي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، أي قبل أيام قليلة من الغزو الثلاثي، قال دالاس خلال اجتماع في البيت الأبيض إن المسألة ليست مسألة السويس؛ إنها في الواقع مسألة موقع فرنسا في الجزائر وموقع بريطانيا في الخليج. وثمة احتمالات كبيرة بأن يُطرد البريطانيون من العراق وأن تُنسف خطوط النفط. وقد يكون من الضروري بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تُدخل تعديلات رئيسية على وضعها النفطي قريباً. الحلفاء ربما يفكرون في جعلها تواجه أمراً واقعاً؛ فهم سيعترفون بأنهم تسرّعوا (في شن الحرب ـ المؤلف) لكنهم سيقولون إنه ليس في وسع الولايات المتحدة أن تجلس دون أن تحرّك ساكناً وتدعهم يتدهورون اقتصادياً.

في موازاة هذا الموقف من بريطانيا وفرنسا، تحرّكت أجهزة الاستخبارات

المركزية الأمريكية في خطة منسّقة لتنفيذ عملية عزل عبد الناصر، فوصل مندوبون كبار منها إلى السعودية والأردن، واتفق مسؤول الاستخبارات المركزية في مصر كيم روزفلت مع الإقطاعي السوري ميخائيل إليان على تنفيذ انقلاب عسكري موالٍ للولايات المتحدة في سورية، وحُدِّد موعد الانقلاب في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، على أن يسبقه بيان من دالاس يلمّح فيه إلى دعم الانقلاب المرتقب. لكن اندلاع الحرب ضد مصر، بتقدم القوات الإسرائيلية في سيناء، أرجأ العمليات السرية الأمريكية.

لقد كان غزو سيناء، الذي دشّن عملية «الفارس» البريطانية ـ الفرنسية ـ الإسرائيلية، بمثابة بداية النهاية للعبة الخفية التي كانت تجري في واشنطن ولندن وباريس حول مسألة النفوذ في المنطقة العربية، وبات الأمريكيون أكثر فصاحة في نعي الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية في المنطقة. فقد أعلن دالاس، بعد أن أقرّ مجلس الأمن الدولي مشروع القرار الداعي إلى انسحاب قوات الغزو الثلاثي من مصر، أن «درس السويس سجّل نهاية للاعتقاد بأنه يمكن جرّنا وراء الفرنسيين والبريطانيين في سياسات قديمة. إنه إعلان استقلال». وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، قال مساعد وزير الخارجية هربرت هوفر أنه قد يكون من الضروري القول للبريطانيين إنه يبدو أنهم انتهوا في الشرق الأوسط، ثم سؤالهم بعد ذلك عما إذا كانوا يريدون من الولايات المتحدة محاولة الإمساك بالتزاماتهم. وفي أواخر الشهر نفسه تلقى أيزنهاور رسالة من السفير الأمريكي لدى مصر يبلغه فيها أن الموقف الأمريكي الإيجابي من قضية السويس خلق فرصة عظيمة، فاتصل أيزنهاور بهوفر وقال إنه إذا سارت التسوية علي ما يرام، فعلى الولايات المتحدة أن تتحرك لمحاولة إصلاح الأضرار وضمان المنطقة ضد الروس. يجب أن تُقدّم واشنطن مساعدتها عبر معاهدات ثنائية وأن تكون على استعداد لصرف مبالغ أكبر، وأن تتحرّك بسرعة لاتخاذ أي خطوة من شأنها إبعاد النفوذ السوفياتي عن المنطقة. وأول شيء يجب عمله هو التأكد من أن أياً من حكومات الشرق الأوسط لن تفشل في فهم كلّ التفاصيل والمضاعفات الكاملة للقمع السوفياتي لثورة المجر.

لكن الوراثة الأمريكية للدور البريطاني لم تتوقف عند حدود المنطقة العربية، بل امتدّت إلى داخل الحدود البريطانية نفسها بعد أن تهاوت الإمبراطورية إثر حرب السويس. فقد جرت بعد هذه الحرب اتصالات سرية بين الإدارة الأمريكية وحزب المحافظين، تمحورت حول ضرورة إطاحة إيدن كوسيلة لإبقاء الحزب في

السلطة. وقد أشرف على هذه الاتصالات السفير الأمريكي في لندن، في أول حادث تدخّل أمريكي من نوعه في الشؤون الداخلية البريطانية.

على رغم هذه التطورات الدرامية، بدا أن بعض الساسة البريطانيين، بمن فيهم ونستون تشرشل، لم يفقدوا الأمل في أن تُقدم الولايات المتحدة على خطوات ما للحفاظ على بعض نفوذ الإمبراطورية البريطانية، استناداً إلى التحالف المشترك ضد الاتحاد السوفياتي. فقد كتب تشرشل إلى صديقه أيزنهاور رسالة بعد حرب السويس قال فيها:

«لم يبقَ لي الكثير أفعله في هذا العالم. وليس لديّ لا الرغبة ولا القوة اللازمة لأُلزم نفسي بالتوترات والاضطرابات السياسية الراهنة. لكن قناعتي التي لا تتزعزع هي أن التحالف الأنغلو ـ أمريكي يرتدي اليوم أهمية تفوق أي أهمية أخرى، في أي فترة أخرى بعد الحرب. فقد ساهمنا، أنتم وأنا، في إيصال هذا التحالف إلى المستوى الذي وصله. وأياً تكن الحجج المقدمة هنا وفي الولايات المتحدة، للوقوف مع أو ضد مبادرة أنطوني إيدن في مصر، فإنه لعمل جنوني، من شأنه أن يدمّر حضارتنا كلها، أن نترك اليوم أحداث الشرق الأوسط تقف بيننا. ويبدو أن على ضفتي الأطلسي الكثير من سوء الفهم ومن الخيبات. وإذا أتحنا لها أن تتزايد، فإن الأجواء ستتلبد. أمّا الطرف الذي سيفيد من العاصفة فهو الاتحاد السوفياتي. فلابد أن نترك للمؤرخين مناقشة الخطأ والصواب في ما حدث في الشرق الأوسط في السنوات الماضية. أما نحن، فعلينا أن نقتنع في الوقت الحاضر بأن هذه الأحداث قد خلقت في الشرق الأوسط وضعاً يسود فيه الازدراء والحسد وسوء النية. بينما يتعرّض أصدقاؤنا لوضع من عدم الثقة والضياع تجاه المستقبل، فإن الاتحاد السوفياتي يحاول التسلل عبر هذا الفراغ الخطير، ولايمكنكم أن تشكّوا في أن انتصار عبد الناصر سيكون انتصاراً أكبر للاتحاد السوفياتي. إن بقاء ما نؤمن به قد يتوقف على استعدادنا لسباق الزمن. فإن لم نتحرك فوراً، وبتنسيق تام، لا أبالغ في القول إن علينا أن نتوقع رؤية الشرق الأوسط وساحل أفريقيا الشمالية، تحت سيطرة سوفياتية. فإن لم نتحمل مسؤولياتنا، وسط هذه العواصف، ولم نتدخل بحزم وقوة، فإننا لسنا أهلاً لتلك الزعامة التي نتحملها. إني أكتب هذه الرسالة، لمعرفتي أين يقع القلب. فأنتم الآن، الشخص الوحيد الذي يسعه التأثير في الأحداث، في الأمم المتحدة أو في العالم الحر. لا يجب أن تضيع القضايا الجوهرية في مهاترات بين الأمم. إن

مسؤوليتكم هي، في الحقيقة، مسؤولية كبرى. وليس هناك من يؤمن بجدارتكم، بتحمل العبء، أكثر من هذا الذي يرسل لكم أفضل التمنيات.

صديقكم القديم ونستون تشرشل»[١٦].

لكن الحملة على «أخطاء» السياسة البريطانية في الشرق الأوسط لم تقتصر على الولايات المتحدة، بل انضمت إليها أيضاً إسرائيل التي أحسّت بامتعاض عميق من العجز البريطاني ـ الفرنسي عن المضي قُدُماً في تحقيق أهداف خطة «الفارس». كتبت غولدا مئير في مذكراتها: «على الرغم من انتصارنا على مصر، فقد خسر الفرنسيون والبريطانيون معركتهم بسبب حماقتهم وبسبب الانطباع العام والشعور السائد بأن فرنسا وبريطانيا قامتا بهجوم إمبريالي على طرف ثالث بريء. وأعتقد أنه لو تم الهجوم الفرنسي ـ البريطاني على السويس بشكل أسرع، لماتت وزالت موجة الاحتجاج التي أثيرت في بلدان العالم في وجه عمل مُنجَز. لكن، وكما حصل، فإن الهجوم المشترك فشل، وتراجع الفرنسيون والإنكليز، وطلبت هيئة الأمم المتحدة، تحت ضغط الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة»[١٧]. وقد اشتكت مئير من أن إسرائيل «لم تستطع إقناع الولايات المتحدة بأن حياتنا تعتمد على ضمانات معقولة، ضمانات حقيقية بأفواه مملوءة بالأسنان، وبأننا لا نستطيع التراجع إلى الوضع الذي كان سائداً قبل حملتنا على سيناء»[١٨].

لكن يوجين روستو يشير إلى أن التحرك الأمريكي المُطالِب بانسحاب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من مصر، لم يتم دون محاولات لربط مصر الناصرية بالتزامات يتعين أن تدفعها بعد إنجاز «تسوية السويس»؛ فقد ذكر روستو أن الولايات المتحدة «تحمّلت في سبيل إقناع الإسرائيليين بالانسحاب من سيناء مسؤولية التفاوض بشأن اتفاقية بين مصر وإسرائيل. تم ذلك سراً عام ١٩٥٧، لإنقاذ عبد الناصر من التهمة بأنه في الواقع يتفاوض مع الإسرائيليين. وقد عكست الاتفاقية هذه الحقيقة، التي فهمها الجميع في ذلك الوقت بأن سلوك الإسرائيليين في ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، كان يستند إلى أساس قانوني مختلف عن

(١٦) نص رسالة تشرشل في: المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

(١٧) جولدا مائير، **الحقد**، ترجمة منير بهجت حيدر وسمية أبو الهيجا، يوميات قادة العدو؛ ٢ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٥)، ص ٢٢٥.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

سلوك البريطانيين والفرنسيين»[١٩]. أضاف: «الصفقة التي تم التفاوض حولها من وراء الكواليس بين مصر وإسرائيل، وعدت بأنه إذا ما انسحب الإسرائيليون من سيناء، لن تحدث غارات فدائية من مصر وأنه لن يمر وقت طويل قبل أن تفتح مضائق تيران وقناة السويس. ثم أنه في وقت مناسب ستُبرم مصر السلام مع إسرائيل، وإذا ما أغلق تيران في أي وقت، فمن المفهوم أن لإسرائيل الحق في استخدام القوة لفتحه دفاعاً عن النفس».

ويضيف روستو: «حين كنت في وزارة الخارجية، في أواخر الستينيات، وبرزت هذه القضية، أحضر لي واحد من ألمع موظّفينا في وزارة الخارجية تسوية ١٩٥٧ في كتاب كبير وسميك من الوثائق حول الشرق الأوسط. الكتاب كان فيه ٣٠ قصاصة ورق مُبعثرة في كل متونه، وهي تحدد الصفحات حيث نتف وقطع الاتفاقية كانت موجودة: رد على سؤال في مؤتمر صحافي؛ بيان من القاهرة. . وهكذا. لم يكن هناك ورقة واحدة تضمنت الاتفاقية. بدلاً من ذلك، كان هناك سيناريو مورس علناً عبر بيانات تم الإدلاء بها، وصمت تم الالتزام به»[٢٠].

هذا الاتفاق السري الذي تحدّث عنه روستو، واتهمت الولايات المتحدة عبد الناصر في ما بعد بأنه حطّم بنوده الواحد تلو الآخر، على حد قول روستو، سيُستخدم لاحقاً كأساس راسخ لأحد الثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء المنطقة العربية.

لقد سجّلت أزمة السويس نهاية بريطانيا وفرنسا ليس فقط كدولتين ذواتي نفوذ في الشرق الأوسط، بل أولاً وأساساً كدولتين كبريين، وجاء الآن دور زعامة الولايات المتحدة التي احتلت بعد أزمة السويس الموضع المهيمن الذي تحتله في الشرق الأوسط، متوّجة بذلك سلسلة من القفزات التطورية في النفوذ منذ أن بدأت زحفها الاقتصادي على نظام الشرق الأوسط البريطاني ـ الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى، تحت شعار مشاركة الدول الكبرى في النفوذ في المنطقة، وصولاً إلى إنهاء هذا الشعار لصالح تفرّدها في زعامة هذا النظام. لقد تمّ لها، بعد حرب السويس، إلحاق بريطانيا وفرنسا بها كدورين ثانويين تابعين للدور الأمريكي الرئيسي والأساسي في الشرق الأوسط، وبات عليها الآن إثبات قدرتها

---

(١٩) Eugene V. Rostow, ed., *The Middle East: Critical Choices for the United States*, Westview Special Studies in the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, for the National Committee for American Foreign Policy, 1976).

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٤.

على تحقيق أمرين اثنين: **الأول** إبعاد الاتحاد السوفياتي عن المنطقة، و**الثاني** إنهاء النزعات الاستقلالية القومية العربية المُعرقلة لمقولة «الاستقرار» الأمريكي في الشرق الأوسط. وهذان الهدفان سيتبلوران في صيغ محددة، تشكّل ثوابت السياسة الأمريكية في المنطقة.

ثالثاً: قوميتان تتصادمان

انطلقت الولايات المتحدة، بعد تسوية أزمة السويس عام ١٩٥٧، باندفاع وزخم فريدين في منطقة الشرق الأوسط: فالنفوذ البريطاني والفرنسي المُنافس للزعامة الأمريكية بات أثراً بعد عين، والدولة العربية الكبرى، مصر، وعدت بموجب ما سمّته الخارجية الأمريكية «الاتفاق السري» مع الحكومة المصرية بعد حرب السويس، بتنفيذ بنود تؤدي في محصّلتها النهائية إلى تحقيق السلام المصري ـ الإسرائيلي، الذي يجب أن يرتكز عليه أي نظام دفاعي وسياسي واستراتيجي أمريكي في المنطقة. لكن التفاؤل الأمريكي أثبت أنه ليس متطابقاً مع طبيعة الغليان الذي شهدته المنطقة إبان حرب السويس وبعدها؛ إذ انطلقت حركة القومية العربية من عقالها كأول تحرك أيديولوجي ـ سياسي عربي يسعى إلى استقلال المنطقة وتوحيدها، منذ المحاولة السياسية ـ العسكرية التي نفّذها محمد علي في القرن التاسع عشر انطلاقاً من مصر أيضاً.

كانت المفارقة غريبة ومأساوية في آن: قوّتان قوميتان، محلية وخارجية (القومية العربية والقومية الأمريكية الفائضة)، تنطلقان في الوقت نفسه لإقامة شرعية جديدة في الشرق الأوسط، وبالتالي زعامة جديدة للمنطقة، على رفات النظام البريطاني ـ الفرنسي الذي استمد شرعيته من وفاق دولي في مطلع القرن العشرين. وحملت هاتان القوميتان، في اندفاعهما، بذور الصدام، بسبب الاختلاف في المنطلقات الأيديولوجية والسياسية والاستراتيجية من جهة، ولأن الشرق الأوسط لا يحتمل شرعيتين في وقت واحد، من جهة أخرى. أو هكذا بدا للوهلة الأولى على أي حال.

فحركة القومية العربية الناصرية كانت تسعى، في سياق تحرّك تَراوح بين جذرية ثورية وبراغماتية واقعية، إلى نسف نظام الشرق الأوسط الأوروبي وإقامة نظام عربي مستقل عن المراكز الغربية والشرقية في آن، في إطار مبادئ باندونغ. وعبر هذا السعي، كانت مصر الناصرية تتحوّل طرفاً مُراجعاً في المنطقة، رافضاً البنى القائمة وساعياً إلى تغييرها بكل الوسائل. والولايات المتحدة بدأت لتوّها في

إحكام قبضتها المنفردة على نظام الشرق الأوسط البريطاني ـ الفرنسي، ورأت، بسبب طفرتها القومية الزائدة، أن أي محاولة لإعاقة أو تعديل سيطرتها على هذا النظام، بمثابة حرب لا بد من خوضها وكسبها. لقد رفضت الولايات المتحدة وأسقطت المطالبة بالمشاركة وبتعايش الدول الكبرى في المنطقة، على حساب زعامتها المنفردة فيها. وبات من الأحرى أن ترفض وتقاوم محاولات استقلالية من قوى إقليمية أقل تطوراً لخلق واقع جديد يمس جوهر الاندفاعة الأمريكية في الشرق الأوسط.

وهكذا كانت الفترة الممتدة من ١٩٥٧ وحتى حرب ١٩٦٧ سجالاً بالنقاط بين الحركتين القوميتين غير المتكافئتين في الإمكانات وفي حجم التعبئة العامة التي تم تحريكها في هذه المجابهة، على رغم أن الحركة العربية حاولت تعديل هذا اللاتوازن في ميزان القوى عبر تحالفها مع الاتحاد السوفياتي.

وقد توّجت واشنطن اندفاعها الجامح بإعلان مشروع أيزنهاور في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، الذي تضمّن الإشارة إلى أن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام قوّتها المسلّحة لمساعدة أي أمة أو مجموعة من الأمم تطلب منها المساعدة ضد عدوان مسلّح يشنّه ضدها أي بلد من البلدان التي تسيطر عليها الشيوعية الدولية[٢١]. كان مشروع أيزنهاور نقطة تحوّل جذري في سياسة الولايات المتحدة سواء من حيث الشكل أو المضمون؛ فلأول مرة حددت الولايات المتحدة الاتجاه الرئيسي لسياستها نحو الوطن العربي على أساس وثيقة مستقلة. وساهمت قبل ذلك في وضع الوثائق المشتركة مع حلفائها، كما حدث بالنسبة إلى البيان الثلاثي الصادر عن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠، وهو البيان الذي تعهدت فيه الدول الثلاث بضمان حدود إسرائيل للعام ١٩٤٩، وفرض الرقابة على تسليح دول الشرق الأوسط[٢٢]. في أساس هذا المشروع تكمن نظرية الفراغ التي اعتبر فيها المخططون الأمريكيون أن ثمة صراعاً بين العالم الحر والدول الاشتراكية، وكل ما هو خارج هذا الصراع، بما في ذلك الحركة القومية العربية، ليس له الحق في الوجود المستقل. وأكد المخططون أن النفوذ إمّا أن يكون للعالم الحر وإمّا أن يكون للشيوعية؛ فعندما ينتهي نفوذ

---

(٢١) William B. Quandt, *United States Policy in the Middle East: Constraints and Choices* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 1970), p. 26.

(٢٢) بريماكوف، **الولايات المتحدة والصراع العربي ـ الإسرائيلي**، ص ٧٦.

إحدى دول العالم الحر (في هذه الحالة بريطانيا وفرنسا)، لا بد من تنشيط نفوذ دولة أخرى، هي الآن الولايات المتحدة. وقد شدّد دالاس على هذه الفكرة خلال افتتاح الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٧ حين استبعد عملياً قيام القومية العربية كحركة مستقلة[٢٣]. لقد ساعدت الولايات المتحدة على «خلق الفراغ» بدعمها للقوى الإقليمية العاملة على إطاحة النفوذين البريطاني والفرنسي، لكن لتملأه هي لا القوى الإقليمية. وشكّل هذا المنحى صيغة باتت رتيبة في السياسة الخارجية الأمريكية.

جاء تشديد مشروع أيزنهاور على مواجهة «الدول التي تسيطر عليها الشيوعية»، بمثابة تدشين للجهد الأمريكي بإضفاء الشرعية على تدخّلها في النزاعات المحلية الشرق الأوسطية، إضافة إلى استغلال الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كوسيلة لإحكام قبضتها ونفوذها على الدول العربية. وكانت سورية آنذاك في طليعة الدول التي انطبق عليها مبدأ أيزنهاور، فتحركت الإدارة الأمريكية لإخضاعها. وقد أوفد الرئيس أيزنهاور مساعد وزير الخارجية هندرسون إلى الشرق الأوسط لتمهيد الطريق أمام تطبيق مشروع أيزنهاور ضد سورية، فزار هندرسون الدول المجاورة لسورية وقابل زعماء لبنان والأردن وتركيا والعراق. كان يريد أن تُعلن هذه الدول أن هناك خطراً يتهددها من سورية «التي تحوّلت إلى تابع للسوفيات»، وهذا من شأنه أن يكون مبرراً للتدخل الأمريكي الواسع على أساس مشروع أيزنهاور[٢٤]. في الوقت نفسه، كانت الولايات المتحدة تنجح في إطاحة الحكومة الوطنية التي كان يرئسها النابلسي في الأردن في نيسان/أبريل ١٩٥٧، وتحقق تقدّماً في تسوية خلافات الأسرتين الملكيتين في العراق والسعودية، وتستعد لمحاصرة مصر عبر إسقاط سورية، ولوراثة الدور الفرنسي المُتداعي في المغرب العربي. لكن الإنزال الأمريكي في لبنان عام ١٩٥٨، عقب الانقلاب العسكري في العراق الذي خلط مجدداً أوراق المنطقة بعد وحدة سورية ومصر، سجّل في الواقع نهاية النهج الأمريكي الذي خطّه مشروع أيزنهاور، بعد أن أثبت هذا النهج عجزه عن تحقيق نتائج سريعة. ومنذ ذلك الحين، عادت الولايات المتحدة تدريجياً إلى اعتماد الخيار الإسرائيلي في عملية المجابهة، على رغم تعرّجات شهدتها العلاقات

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٩٤.

العربية ـ الأمريكية، وتحديداً المصرية ـ الأمريكية وأملتها الخلافات المصرية ـ السوفياتية في نهاية الخمسينيات.

بدأت الولايات المتحدة نهجاً جديداً بعد فشل مبدأ أيزنهاور، مع بداية عهد جون كينيدي، استهدف أولاً محاولة عزل مصر عن الاتحاد السوفياتي، فاستأنفت إرسال القمح بمقتضى القانون الرقم ٤٨٠. وأفاض كينيدي في رسائله إلى عبد الناصر في التشديد على رغبة الولايات المتحدة في فتح صفحة جديدة في العلاقات المصرية ـ الأمريكية. بيد أن هذا التحرّك سرعان ما ارتطم بجدار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فبدأت إدارة كينيدي تتجه إلى تزويد إسرائيل مباشرة بالأسلحة بعد أن نجحت في السابق في حمل ألمانيا الغربية على القيام بهذه الخطوة. وما إن بدأت أول صفقة أسلحة أمريكية علنية بالوصول إلى إسرائيل في مطلع الستينيات، حتى بدأ العد العكسي لحرب ١٩٦٧ التي وُضع فيها الخيار الإسرائيلي ضد مصر موضع التطبيق، ودشّنت الولايات المتحدة فيه منحى دبلوماسياً وسياسياً سيحظى بالكثير من التشدّد في تعاطيها مع قوى المنطقة والأطراف الدولية المنغمسة في الصراع.

لقد تطرّق الكثير من الأبحاث إلى الفترة الزمنية التي سبقت حرب حزيران/يونيو وحاول الإجابة عن التساؤلات حول طبيعة «الضوء الأخضر» الذي أعطته الولايات المتحدة لإسرائيل لشن هذه الحرب. فقد أشار مايلز كوبلاند، على سبيل المثال، إلى أن اللعبة الكبيرة بين مصر والولايات المتحدة قد انتهت، ووجهت إدارة جونسون إلى عبد الناصر إنذاراً تضمّن البنود التالية:

ـ خروج مصر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي؛

ـ تصفية الاتحاد الاشتراكي العربي؛

ـ إدخال نوع من التنظيم على الإدارة، وتحديد عدد الموظفين بـ ١٨٠ ألفاً؛

ـ تحديد عدد الجيش بـ ٥٠ ألفاً؛

ـ إلغاء التأميم وإنهاء القطاع العام.

وقال الرئيس جونسون في مذكراته إنه حين سأله وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان: «هل سأكون مخطئاً إذا قلت لرئيس وزرائنا أن موقفكم يتلخص في أنكم ستبذلون كلّ الجهود الممكنة لضمان بقاء مضيق تيران وخليج العقبة مفتوحين للملاحة الحرة الآمنة؟»، فأجبته أنه «لن يكون مخطئاً». وذكر ديفيد

كيمحي ودان بولي أن الولايات المتحدة وجدت البديل لفشلها في الهند الصينية في الشرق الأوسط، «حيث حدث تطابق شبه كامل بين مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل. وهذه الحقيقة نحّت جانباً جميع الخلافات، وأتاحت لإسرائيل إمكانية الإصرار على مطالبها»[(٢٥)]. ويشير وليم كوانت إلى مسألة الضوء الأخضر، فيقول إن إيبان توجه في ٢٦ أيار/مايو ١٩٦٧ إلى البنتاغون، حيث أبلغه مدير وكالة الاستخبارات هيلمز والقادة العسكريون أن الإسرائيليين سيربحون الحرب بسهولة. كما فسّر كوانت العبارة الغامضة التي كررتها واشنطن في تلك الفترة بأن «إسرائيل ستكون بمفردها إذا قررت أن تمضي بمفردها»، بأنها «تلميح بضوء أخضر». كما تلقّى مدير الاستخبارات الإسرائيلية، مئير عميت، انطباعاً، خلال زيارته إلى واشنطن في ٣٠ أيار/مايو، بأنه إذا تصرفت إسرائيل بمفردها وحققت انتصاراً حاسماً، فهذا لن يزعج أحداً في واشنطن، هذا بالإضافة إلى أن المسؤولين الأمريكيين كانوا يشيرون في أحاديثهم الخاصة إلى الظروف الاستراتيجية والسياسية التي بموجبها يمكن لإسرائيل أن تحتفظ بالأراضي التي تستولي عليها بنفسها دون الإضرار بالمصالح الحيوية الأمريكية.

كانت في الموقف الأمريكي الذي سبق حرب حزيران/يونيو نقطتان حاسمتان:

الأولى هي عدم تكرار خطأ بريطانيا وفرنسا في حرب السويس، حين أدت مشاركتهما لإسرائيل في الحرب إلى تدويل النزاع وتحويله إلى قضية عالمية صاخبة.

و**الثانية** تقديم ضمانات لإسرائيل بأن الولايات المتحدة لن تتحرّك لزحزحتها عن الأراضي العربية المحتلة كما حدث في عام ١٩٥٧، إلا في ظل شروط أمريكية ـ إسرائيلية مشتركة وقاسية. وهذه النقطة الثانية كانت في الواقع المحور الثابت الجديد في السياسة الأمريكية إزاء المنطقة العربية: استخدام الأراضي العربية المحتلة إسرائيلياً كورقة ضغط لإحداث التغييرات المطلوبة أمريكياً في كلّ المنطقة. وهذا ما بلوره بشكل قاطع قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٤٢.

تم تسلّق الدرجات الأولى للتصعيد عام ١٩٦٦، وتتالت الوقائع مترابطة وفق خطة وُضعت قبل عشر سنوات لإعطاء حجة للحملة التأديبية (الجديدة). وقد نسي عبد الناصر أن إسرائيل أصبحت منذ عام ١٩٥٦ تتمتع بمساندة

---

(٢٥) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٢٥.

واشنطن الكاملة، وها هو يقع في الفخ المنصوب. فقد كان عبد الناصر يأمل بتحاشي الحرب والوصول إلى حل شامل مقبول من الفلسطينيين. وهذا الافتراض تناسى حقيقة أن الولايات المتحدة لم تتدخل عام ١٩٥٦ إلا لإبعاد خصومها من الشرق الأوسط، وهذا ما حدث، ولم يعد لدى واشنطن أي مصلحة في منع الجيش الإسرائيلي من تصفية حساب قديم مع عبد الناصر يعود إلى عام ١٩٥٤[٢٦].

ويلقي الجنرال الإسرائيلي ميتاهو بيليد أضواء على الأهداف الأمريكية من حرب ١٩٦٧: «إن سبب الحرب كان محاولة الاتحاد السوفياتي تغيير الوضع القائم في المنطقة، واستبدال النظام الأمريكي القائم منذ عام ١٩٥٧ بنظام سوفياتي»[٢٧]. بيد أن يوجين روستو كان أكثر المسؤولين الأمريكيين دقة في تعيين الأبعاد الحقيقية لحرب ١٩٦٧ وأهدافها، بما هي محصلة تراكمية لسلسلة متصلة من المجابهات والصدامات الأمريكية مع الحركة العربية الناصرية. كانت الحرب في رأيه الانعكاس الساخن للأهداف السياسية الأمريكية التي شهدت إحباطاً بعد تسوية ١٩٥٧. وبعد هذه الحرب، التي دمّرت فيها ثلاثة جيوش عربية، كانت الولايات المتحدة تنطلق من مرحلة فرض العقاب المدمّر على العرب، إلى مرحلة عرض الشروط الثابتة التي تتكثف فيها كل أهدافها، بدءاً من السلام مع إسرائيل، مروراً باشتراط نمط معيّن للتنمية والابتعاد عن الاتحاد السوفياتي، وانتهاء بتشكيل مظلة النظام الأمريكي الذي يتخذ شكل الأحلاف الإقليمية والثنائية والجماعية.

وكان قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ ركيزة الثابت الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية، وفسّرته الإدارات الأمريكية المتعاقبة تفسيراً موحّداً بصفته ركناً غير متغيّر، في سياق المتغيرات الدبلوماسية الأمريكية التي تستند إلى المفهوم البراغماتي البحت.

يقول روستو إن مضمون القرار ٢٤٢ وجوهره هو ما اتُفق على تسميته الصفقة الشاملة (Package Deal). والقرار يعكس تجربة عام ١٩٥٧، كما يعكس انتقاد دين أتشيسون (وزير الخارجية في عهد ترومان) لسلوك الحكومة الأمريكية إبان أزمة السويس وبعدها. وينص القرار على أنه يجب ألاّ يحدث انسحاب

---

(٢٦) جاك كوبار، **أوراق جديدة عن حرب الأيام الستة** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٦٨)، ص ٥٨.

(٢٧) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٨٦.

إسرائيلي دون اتفاقية مسبقة حول السلام، أي يتعيّن على البلدان العربية أن تتصرف بعدل وإنصاف إذا كانت تريد العدل والإنصاف. ويضيف روستو أن الناس يشيرون أحياناً إلى أن القرار الرقم ٢٤٢ غامض، أو أنه صيغ عمداً بعبارات غامضة. لكن المسألة ليست كذلك؛ إن للقرار ميزتين أساسيتين: **الأولى** هي أنه يدعو إلى اتفاقية سلام قبل أن يتطلب انسحاب الإسرائيليين، و**الثانية** تتعلق بالمدى الذي سيصل إليه الانسحاب. وليس هناك غموض حول أي من هاتين الفكرتين. ويضيف روستو، الذي ساهم في صياغة القرار، إن النقطة الأولى في الصفقة العامة، وهي أنه لا انسحاب قبل السلام، هي جوهر القرار، وتُمثّل اهتماماً أمريكياً عميقاً في الجدل حول حق إسرائيل في الوجود. والنقطة الثانية هي أن القرار ينص على انسحاب إلى حدود آمنة ومعترف بها استناداً إلى اتفاق، وكجزء من عملية السلام. وهذه النقطة خالية كلياً أيضاً من الغموض، فالحدود المتّفق عليها في إطار القرار الرقم ٢٤٢ ليست بالضرورة هي نفسها حدود ١٩٤٩. القرار الرقم ٢٤٢، في أساسه، تحقق لأن الولايات المتحدة مارست دبلوماسية بعيدة المدى، تضمّنت ليس فقط حلفاءها الأوروبيين والآسيويين، بل أيضاً عدداً كبيراً آخر من دول العالم المهتمة. والقرار يرتكز على صخرة صلدة من التعاون الأطلسي، بخاصة التعاون الأنغلو ـ أمريكي. وفي كلّ تاريخ صراع الشرق الأوسط، كان عام ١٩٦٧ هو المناسبة الوحيدة التي اتفقت فيها الولايات المتحدة وحليفاتها الأوروبيات اتفاقاً تاماً على اتّباع سياسة منسّقة. وقد كان بقاء فرنسا خارج هذا الإجماع شكلياً، إذ كانت تطّلع بشكل عام، ولم تفعل شيئاً لعرقلة تنفيذ هذه السياسة حالما بدأت تأخذ شكلاً[٢٨].

ويوضح روستو أن القرار الرقم ٢٤٢ وُضع لـ «تصحيح خطأ» ارتكبته الولايات المتحدة في عام ١٩٥٦، أي خلال حرب السويس، ويتساءل: «هل كان ثمة بدائل سياسية يمكن للولايات المتحدة أن تتّبعها في معالجة مشكلة السويس، حتى في إطار البنود القانونية؟ لقد اقترح أتشيسون آنذاك بديلاً مثيراً عما قام به دالاس، وقد حاولنا أن نحيي فكرة أتشيسون التي قدّمها عام ١٩٥٧، وأعتقد أننا نجحنا في الواقع. ففي أيام أزمة السويس لاحظ أتشيسون أن في نظامنا القانوني، كما في الأنظمة القانونية، مبدأ يقول إن من يسعى إلى العدل والإنصاف يجب أن ينفّذ ويتصرف بعدل وإنصاف. وما كان يعنيه

(٢٨) Rostow, *The Middle East: Critical Choices for the United States*, p. 55.

أتشيسون هو أن المصريين يشكون من هجوم ارتكبه ضدهم الفرنسيون والبريطانيون والإسرائيليون. ولكن قبل أن تتحرك الأمم المتحدة استجابة لطلب مصر بالمساعدة، ضد إسرائيل، على الأقل، يجب على المصريين أن يكونوا عادلين ومنصفين، أي إبرام السلام مع إسرائيل، استناداً إلى سلسلة طويلة من قرارات مجلس الأمن التي أمرت مصر والدول العربية الأخرى بإبرام السلام مع إسرائيل، وأكدت بالفعل أنه ليس لمصر حق الزعم بأن حالة الحرب استمرت بينها وبين إسرائيل»[٢٩].

إن التفسير الأمريكي للقرار الرقم ٢٤٢، سواء باشتراط اتفاقات سلام مسبقة لا مجرّد إنهاء حالة الحرب كشرط للانسحابات الإسرائيلية، أو بالتشديد على أن القرار لم يتضمن دعوة لانسحابات كاملة طبقاً لاختلاف النصين الإنكليزي، الذي يشير إلى تعبير «انسحاب»، والفرنسي الذي يشير إلى «الانسحاب»، استهدف كخط دبلوماسي بعيد المدى ثلاثة أهداف:

الأول، إضفاء شرعية دولية، على أعلى مستوى، على الجهود الأمريكية الهادفة إلى حمل العرب على القبول بالأمر الواقع الإسرائيلي، تمهيداً لإرساء استقرار النظام الأمريكي في الشرق الإسلامي، على قاعدة حلف أو تحالف عربي ـ إسرائيلي معادٍ للاتحاد السوفياتي. وهذا ما كان دالاس قد فشل في تحقيقه منذ مطلع الخمسينيات.

و**الثاني**، إحداث تغييرات داخلية مرغوب فيها في الدول العربية، تتطابق مع شروط السلام الأمريكية، ومحاولة إرضاء إسرائيل بحدود دولية ثابتة ومعترف بها عبر إرضاء نسبي لنزعتها التوسعية.

و**الثالث**، تكريس مسألة الخيار الإسرائيلي كنهج ثابت في السياسة الخارجية الأمريكية، وهو نهج تطور منذ قيام إسرائيل من مرحلة التعاطف والدعم إلى مرحلة التحالف، ثم الآن إلى مرحلة التعاون الاستراتيجي. ويقول مؤلف **إسرائيل ككنز استراتيجي** في هذا الصدد: «إن نجاح إسرائيل في إلحاق هزيمة كاسحة بمصر وسورية والأردن عام ١٩٦٧، قد غيّر التوازن العسكري والسياسي في المنطقة، ونتيجة لذلك تغيّرت أيضاً علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة؛ فقد عكست هذه الخطوة مدى تطابق المصالح الأمريكية ـ الإسرائيلية عبر توجيه ضربة

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٥٢.

قوية إلى سمعة وقوة الراديكاليين العرب وحليفهم السوفياتي. وفي خريف ١٩٦٨، وسّع مخططو السياسة الأمريكية التحالف العسكري مع إسرائيل عبر الموافقة على بيعها ٥٠ طائرة من طراز «ف ـ ١٤»، وهي أول صفقة من نوعها خارج حلف الأطلسي. وقد سجّل ذلك تحوّلاً بارزاً في السياسة الأمريكية إزاء دعم إسرائيل، في مقابل المقولة بأنه يتعيّن أن تحتفظ إسرائيل بالأراضي المحتلة، إلى أن يصبح العرب على استعداد لتحقيق السلام»[٣٠].

لقد طوّرت الولايات المتحدة مفهوم تحالفها ثم تعاونها الاستراتيجي مع إسرائيل، استناداً إلى تفسيرها الخاص للقرار الرقم ٢٤٢، الذي شكّل خلاصة تجربة أمريكية عمرها ٢٧ عاماً في منطقة الشرق الأوسط، على حد تعبير روستو. كما أنها طوّرت في الوقت نفسه مقاييس تعاملها مع البلدان العربية وفق هذا التفسير الخاص أيضاً. وهذا ما طُبّق في شكل واضح مع مصر خلال مفاوضات كامب ديفيد لاحقاً، على رغم أن الولايات المتحدة بذلت جهوداً مكثفة كي يُطلَق عليها تسمية «الطرف الثالث» في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. أهداف الولايات المتحدة من ممارسة دور «الطرف الثالث»، استناداً إلى فلسفة القرار الرقم ٢٤٢، تم تكريسها منذ اللحظة الأولى لتحرّك الولايات المتحدة نحو وراثة نظام الشرق الأوسط، سواء في المجالات السياسية والاقتصادية أو في النواحي العسكرية والدفاعية. لقد حدث التطابق بين الأهداف الاستراتيجية الأمريكية والوسائل السياسية والدبلوماسية والعسكرية لتحقيق هذه الأهداف، بعد حرب ١٩٦٧، وتجسّد هذا التطابق في فلسفة القرار الرقم ٢٤٢.

كان عبد الناصر أول من تنبّه إلى هذا التطابق، وإلى التغيير الجديد في الأوضاع مع صياغة القرار الرقم ٢٤٢؛ فقد أدرك آنذاك أن هذا القرار لن ينفَّذ بقوة الشرعية الدولية، بل بموازين قوى إقليمية وعالمية[٣١]، أي عكس ما حدث تماماً بعد حرب السويس ١٩٥٦. ويقول موشي دايان في هذا الصدد: «في أساس حرب ١٩٦٧، كانت تقديرات عبد الناصر الخاطئة. فقد كان عبد الناصر يعرف أن مبادراته العدائية، بخاصة إغلاق المضائق، ستعتبرها إسرائيل أعمالاً حربية. لكنه كان يظن أن الدول الكبرى ستمنع إسرائيل من الرد أو أن الجيش

---

(٣٠) Joe Stork, «Israel as a Strategic Asset,» *Merip Reports*, no. 105 (May 1982), pp. 3-13 and 32.

(٣١) محمد حسنين هيكل، **آفاق الثمانينيات** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨١)، ص ١١٠.

الإسرائيلي إذا ما قام بالهجوم سيتمكن الدفاع المصري في سيناء من رده. وعلى كل حال، كان يفترض أن يتدخل مجلس الأمن الدولي لفرض الهدنة، وعلى هذا النحو تنتهي القصة بانتصار مزدوج: سحب قوات الطوارئ وإبقاء المضائق مغلقة. وفي تفكيره هذا، كان عبد الناصر يتذكر ما حدث عام ١٩٥٦»[٣٢]. ويعكس دايان المتغيرات التي طرأت بعد ١٩٦٧ بقوله: «علينا أن نتخذ الإجراءات اللازمة للبقاء في المناطق المحتلة، على الرغم من الدول الأربع الكبرى، وعلى الرغم من الأمم المتحدة، وعلى الرغم من عداء سكان تلك المناطق».

وتقول غولدا مئير، في مذكراتها: «لقد انتهى كلّ شيء وخسر العرب وحلفاؤهم السوفيات حربهم ضدنا. وهذه المرة سيكون ثمن انسحابنا غالياً، وأغلى بكثير مما يتصورون، وأغلى من ثمن انسحابنا عام ١٩٥٦. سيكون الثمن هذه المرة السلام. معاهدات سلام تُوقَّع. سلام مبني على اتفاقات لأمن حدودنا إلى الأبد. لقد قيل الكثير عن القرار ٢٤٢، وأظن أنه شُوّه وحُرّف من جانب العرب والروس»[٣٣].

ويذكر محمد حسنين هيكل أن الولايات المتحدة «لعبت دورين في حرب ١٩٦٧، الأول دور علني وسياسي في الدرجة الأولى تمثّل في الوعد الأمريكي الذي صدر عن مجلس الأمن القومي الأمريكي بأن تضمن الولايات المتحدة لإسرائيل أمرين: تفوّق في السلاح على كلّ الجيوش العربية، وضمانات بأنه في حال حدوث عمليات عسكرية، فإن الولايات المتحدة ستتدخل عسكرياً إذا ما كان ثمة شيء يوحي بانتصار مصري. وإذا ما حدث انتصار إسرائيلي، فإن الولايات المتحدة تضمن لإسرائيل ألاّ يصدر قرار عن الأمم المتحدة يفرض عليها الانسحاب من أراض تكون قد احتلتها. كما أن الولايات المتحدة تضمن أيضاً ألاّ يكون هناك ضغوط دولية على إسرائيل ما لم يقبل العرب بعقد الصلح وإقامة السلام معها. أمّا الدور الأمريكي الثاني، فقد كان سرّياً وعسكرياً قامت به المخابرات المركزية الأمريكية ضد مصر»[٣٤].

وقد أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جوزيف سيسكو، في مقابلة صحافية في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٦، استنتاجات هيكل بقوله «إننا لم نفسّر

(٣٢) دايان، **الفاشية**، ص ٢٥٤.

(٣٣) مائير، **الحقد**، ص ٢٦٩.

(٣٤) هيكل، **لمصر.. لا لعبد الناصر**، ص ٩٤.

أبداً قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ على أنه يفرض انسحاباً إسرائيلياً في جميع الحالات إلى مواقع ما قبل ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، كما أن القرار في رأينا لم يذكر حدود ١٩٦٧ كحدود نهائية وآمنة»(٣٥). القرار الرقم ٢٤٢، بهذا المعنى الأمريكي، بات تجسيداً لمعنيين اثنين:

الأول يعكس موازين القوى الواقعية في المنطقة التي يشكّل فيها تمسّك الولايات المتحدة بروح القرار الرقم ٢٤٢ وأهدافه، ركناً ثابتاً بشكل راسخ من أركان السياسة الخارجية.

و**الثاني** تصوير التمسك بالفلسفة الأمريكية للقرار الرقم ٢٤٢ بأنه تطبيق دقيق لشرعية دولية. وهذا الثابت الأمريكي لم تستطع معركة عسكرية في حجم حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ أن تهزه، «على رغم أن الأداء العسكري الإسرائيلي أثار شكوكاً أمريكية في كون إسرائيل كنزاً استراتيجياً»(٣٦).

وعلى رغم انسحابات فك الارتباط الإسرائيلية المحدودة في سيناء والجولان، سارعت الولايات المتحدة بعد هذه الانسحابات (التي بدا أنها الثمن الأقصى التي أبدت استعدادها لدفعه مقابل وقف الحرب واستئناف ضخ النفط)، إلى العودة إلى تمسّكها السابق بالشروط المسبقة المتعلقة بالقرار الرقم ٢٤٢، وهي شروط ستؤدي في النهاية إلى اتفاقات كامب ديفيد. فبعد أسبوع واحد من حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، هدد وزير الخارجية هنري كيسنجر ببلقنة المنطقة حين أعلن أن «الشرق الأوسط قد يصبح بمرور الزمن ما كان عليه البلقان في أوروبا قبل عام ١٩٤٤»، كما أعلن الرئيس نيكسون أن «السياسة الأمريكية الراهنة تشبه تلك التي اتّبعناها عام ١٩٥٨ بالنسبة إلى لبنان».

وفي مفاوضات فك الارتباط، كشف كسينجر النقاب للقادة الإسرائيليين عن أن الولايات المتحدة تنوي استكمال إقامة النظام الدفاعي ـ العسكري الذي فشل دالاس في تحقيقه، وقال إن المخطط الاستراتيجي الأمريكي يهدف إلى إدخال المنطقة تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، وهذا لن يتم إلا عن طريق خطوة أولى على شكل مركز مراقبة واستكشاف متصل مباشرة بمراكز الحلف.

أما الصيغة القانونية ـ السياسية التي تُوّجت بها حرب تشرين الأول/

---

(٣٥) *Middle East Report* (12 March 1976).

(٣٦) Stork, «Israel as a Strategic Asset,» p. 3.

أكتوبر، وهي قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، فقد اعتبرته الولايات المتحدة بمثابة «القرار ٢٤٢، لا بل أن القرار ٢٤٢ أصبح إلزامياً».

وعلى رغم أن التطورات التي تلت حرب ١٩٧٣، دفعت القضية الفلسطينية إلى الواجهة العالمية عبر سلسلة المكاسب الدولية التي حققتها منظمة التحرير بنيل اعتراف معظم دول العالم، فإن التحرك الأمريكي لاستيعاب هذه المستجدات لم يتجاوز قط حدود الثوابت التي رسمها القرار الرقم ٢٤٢؛ فالوثيقة التي أصدرها مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط هارولد ساندرز في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، تضمنت للمرة الأولى الإشارة إلى أن الفلسطينيين يشكلون عنصراً أساسياً تجب معالجته حتى يستقر السلام في الشرق الأوسط، وأنه يجب أن يكون هناك تحديد لأطراف فلسطينيين حتى يمكن أن يكون هناك تفهّم أوضح لكيفية ربطها بالمفاوضات. لكن وثيقة ساندرز أكدت كذلك قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ على رغم إقرارها بأنهما لا يعالجان الجانب السياسي للمشكلة الفلسطينية، وطالبت منظمة التحرير بقبول القرارين، إضافة إلى تكرار اشتراط «ضرورة كبح أعمال الإرهاب إذا ما كان إشراك الفلسطينيين في المفاوضات مرجواً»[٣٧].

إن رحلة السياسة الأمريكية منذ حرب ١٩٧٣ وحتى توقيع اتفاقات كامب ديفيد، ومِنْ ثَمَ معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩، تكشف في الواقع النوابض الثابتة لهذه السياسة، والمتمحورة جميعها حول القرار الرقم ٢٤٢، أو بكلمات أدق: الفلسفة والتفسير الأمريكيين للقرار الرقم ٢٤٢. لكن أي تدقيق في بنود الاتفاقات والمعاهدة، يُظهر في شكل قاطع أنها تستند تماماً إلى التفسيرين الأمريكي والإسرائيلي لقرار مجلس الأمن. فقد تضمنت هذه البنود، سواء في ما يتعلق بمصر أو بالقضية الفلسطينية، كلّ الشروط المسبقة التي ما فتئ يكررها كبار المسؤولين الأمريكيين حول فهمهم لهذا القرار كما أشرنا سابقاً (قبل الانسحاب السلام الكامل، لا مجرّد إنهاء حالة الحرب، التغييرات الداخلية الملائمة للسياسة الأمريكية والقيود على السيادة والجيش. . إلخ).

(٣٧) انظر: الياس شوفاني، **إسرائيل ومشروع كارتر** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠).

والأرجح أن الالتباس في مدى التواصل بين الاتفاقات والمعاهدة والقرار الرقم ٢٤٢، يعود إلى أن الولايات المتحدة أنجزت كامب ديفيد خارج إطار مجلس الأمن الذي صدر عنه القرار. بيد أن هذه الأخيرة لم تكن تتصور أو تريد، حين أقر مجلس الأمن القرار الرقم ٢٤٢، أن هذا المجلس سيكون منوطاً به الإشراف على تنفيذه، بل هي أرادت من خلال موافقتها على القرار أن تضفي الشرعية الدولية على مجمل ثوابتها السياسية في منطقة الشرق الأوسط، دون أي إلزام دولي.

وكان لافتاً، على أي حال، أن تنص اتفاقات كامب ديفيد على دعوة مجلس الأمن الدولي إلى ضمان تطبيق نصوصهما على أساس القرارين الرقمين ٢٤٢ و٣٣٨، كما جاء في مقدمة معاهدة السلام: «إن حكومة مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل، اقتناعاً منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. . إلخ».

إن أهم ما جاء في بنود معاهدة الصلح:

- إنهاء حالة الحرب، وإقامة سلام يوفر الأمن لكلّ دول المنطقة، وتبادل الهيئات الدبلوماسية بين الطرفين؛
- إقامة علاقات طبيعية كاملة، أي فتح الحدود للتبادل التجاري والثقافي والفني والاقتصادي والتكنولوجي (تم تحديد عملية التطبيع بالتفصيل في بروتوكول خاص من ثماني مواد)؛
- إنهاء التزام حكومة مصر بالمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل؛
- تعهد حكومة مصر بضمان عدم القيام بأعمال معادية لإسرائيل من أراضيها، سواء صدرت من أفراد أومنظّمات أوغيرها، وبعدم استخدام القوة بصورة مباشرة أوغير مباشرة ضد إسرائيل.
- تعهد حكومة مصر بالامتناع عن التحريض، أو دعم النشاط الهدّام ضد إسرائيل في أي مكان، وتقديم مرتكبيه إلى المحاكمة.
- إقامة ترتيبات أمن متبادلة، ويشكّل ذلك إنشاء منطقة محدودة التسليح، ووضع قوات أمم متحدة ومراقبين دوليين.
- تسحب إسرائيل كلّ قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين الانتداب.

تم توقيع اتفاقية بين إسرائيل والولايات المتحدة، وهي «وثيقة التفاهم السياسي بين أمريكا وإسرائيل»، حيث تعهدت واشنطن بتنفيذ المعاهدة بصورة كاملة عن طريق مختلف الإجراءات، من ضمنها العسكرية، وثبّتت الوثيقة تأييد واشنطن لتل أبيب «عند تعرضها لخطر أو انتهاك المعاهدة». كما تعهدت واشنطن بمعارضة أي قرار يصدر عن الأمم المتحدة يضر بصالح إسرائيل. وبمقارنة هذه البنود مع تلك التي حددها روستو وسيسكو وغيرهما للتفسير الأمريكي لبنود القرار الرقم ٢٤٢، يتّضح بجلاء مدى التطابق التام بين الاتفاقات والمعاهدة وبين التفسير.

❊ ❊ ❊

هذه المسيرة المعقّدة من الحرب إلى السلام، وفق المفاهيم الأمريكية ـ الإسرائيلية، كان يفترض أن تؤدي إلى الاستقرار في الشرق الأوسط. لكن هذا لم يحدث. لماذا؟ لأن في خضم هذه المرحلة الانتقالية كانت الضربات توجّه إلى كلّ القوى الحديثة، سواء تلك المتمثلة بحركة القومية العربية، أو بالحركات الليبرالية واليسارية، الأمر الذي ترك فراغاً لن تملأه سوى الأصوليات الدينية بشتى أشكالها. وهذا ما سنراه في الفصل التالي.

الفصل السابع

حقبــة ما بعــد عبد الناصر

أولاً: الحرب الأهلية العربية

في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ توفي الرئيس جمال عبد الناصر بفعل مرض السكر الحاد والإرهاق والفشل القلبي بعد الوساطة التي قام بها بين الملك الأردني حسين والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، اللذين كانا يخوضان حرباً ضروساً أطلق عليها الفلسطينيون اسم «أيلول الأسود». في ذلك اليوم، كان الداعية الإسلامي الضرير عمر عبد الرحمن يجوب قرى منطقة الفيوم الريفية المصرية، ويطرق كلّ الأبواب داعياً إلى عدم الصلاة على «روح عديم الإيمان ناصر».

ربما أدرك عبد الرحمن يومها بالسليقة أن هزيمة عبد الناصر المُهينة أمام إسرائيل عام ١٩٦٧، ستدشّن بداية انحدار المشروع العلماني القومي العربي، وبداية صعود المشاريع الأصولية الدينية الإسلامية بكلّ ألوانها وأطيافها. وربما أيقن أن ساعة انتقام الأصوليين أزفت. هذا على رغم أن شعبية عبد الناصر والحركة القومية العربية كانت ما تزال في ذروتها، وهي تجسّدت في بحر ملايين المشيّعين الذين نزلوا إلى الشوارع في القاهرة وباقي مدن المنطقة العربية في مهرجان حزن وبكاء لا سابق له في التاريخ العربي.

عبد الرحمن كان يحتفل بسعادة، والناس كانوا يبكون بألم. يبكون ماذا؟ جملة قضايا دفعة واحدة، نجح ناصر بشخصيته الكاريزمية، وعلى رغم نوازعه الشعبوية، أن يجسّدها كلها؛ فهُم بكوا فشل المشروع القومي الناصري في تحقيق الوحدة والاستقلال للأمة العربية. وهذا كان مشروعاً وجد إطاره النظري والعالمي في مؤتمر باندونغ (إندونيسيا) الذي عُقد عام ١٩٥٥ وتجمّعت فيه دول آسيا وأفريقيا المستقلة، ومعها حركات التحرير الوطني في القارتين. هدف هذا المؤتمر إلى إنهاء الحقبة الاستعمارية وتخليص الشعوب من سيطرة استبدّت بالأوطان والناس والموارد طوال قرون، وهو أطلق نداء مُعبّراً واحداً: حان وقت نهوض العالم الثالث. الفلسفة التي تبنّاها باندونغ لم تكن في الواقع عدوانية، بمعنى أنها لم ترد استعداء دولة عظمى لصالح دولة أخرى، بل كانت تحاول خلق فضاء مستقل تستطيع من خلاله دول العالم الثالث الصاعدة أن تتنفس بحرية، بعيداً

عن الاستعمار والوصاية. ولو أن حركة باندونغ لم تذهب ضحية الحرب الباردة، لكانت شكّلت مرجعية نظرية وعملية ناجحة لكلّ الدول النامية التي تبحث عن أدوار لها في الساحتين القومية والعالمية على حد سواء.

كما بكى الناس المشروع الناصري في شقّه الأيديولوجي والاقتصادي ـ الاجتماعي، أي بكلمات أخرى: في شقّه التحديثي؛ ففي الجانب الأيديولوجي، كان هذا المشروع ينجح في شق طريق جديد بين التيارات الليبرالية والماركسية والسلفية أو الأصولية. فهو تبنّى قضية المُصلحين بقوة وجرأة لا سابق لها، حيث كان في وسعه التشهير بـ «الأفكار الرجعية» للأصوليين الدينين وينال عليها تصفيق الجمهور وحماسته. كما حاول عبد الناصر، ونجح إلى حد بعيد، في مصالحة المعتقدات الدينية (التراث) مع مستلزمات التحديث، دون استعداء الدين، عدا بالطبع معتقدات حركة الإخوان المسلمين التي كانت تنازعه على السلطة السياسية. كان انتصار عبد الناصر على الأصوليين «يجري في معارك صغيرة متتالية من دون اصطدام شامل بهم، على غير مسلك كمال أتاتورك في تركيا مثلاً. كما كان احترامه الشكلي للدين واستعداده لتمييز تجربته عن التجربة الاشتراكية الماركسية، بتسميتها «الاشتراكية العربية» حيناً، وبالحديث عن القيم الروحية حيناً آخر، عاملاً مساعداً في تفوّقه على السلفيين والأصوليين»[(١)].

على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي، كان العصر الناصري التجسيد الحي للثقة بالحداثة وبالمستقبل وبأن «العالم ممكن». فالناس في حقبتي الخمسينيات والستينيات آمنوا بقدرة العلم والتخطيط العلمي على تحسين مستوى المعيشة والحياة، ورقصوا بحماسة على أنغام مشاريع التحديث التي قدّمها عبد الناصر، على رغم انشغالاته في معارك التحرر من البريطانيين أولاً، ثم من الهيمنة الخارجية (الأمريكية كما السوفياتية) ثانياً. فهو أجرى إصلاحاً زراعياً منح فيه الفلاحين المعدمين حق ملكية قطع صغيرة من الأرض، ونجح في بناء السد العالي الذي وفّر لمصر كميات هائلة من المياه لأغراض الري والشرب والكهرباء، وحقق ثورة في مجال التعليم حين منح الطبقات الوسطى والفقيرة حق التعليم المجاني من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية. والأهم من هذا وذاك أنه بنى قاعدة صناعية قوامها أكثر من ألفي مصنع حاول من خلالها إرساء عملية

---

(١) **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٧٥٥.

التحديث على قدمين من فولاذ. أمّا الاشتراكية العربية، فهي لم تكن في الواقع سوى الاسم الآخر لإشراف الدولة على عملية النهوض الاقتصادي.

في هذه الحقبة، أحرزت مصر نجاحاً واضحاً؛ فبلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي في ١٩٥٧ ـ ١٩٦٨ ٩,٣ بالمئة سنوياً، وزاد متوسط الدخل الحقيقي بأكثر من ٣ بالمئة سنوياً (١٩٥٦ ـ ١٩٦٥) بعد ركود طويل دام نحو ٥٠ عاماً. هذا لا يعني أن التجربة الناصرية لم تعانِ سلبيات كبيرة؛ فقوانين الإصلاح الزراعي حتى منتصف الستينيات لم تؤدِّ سوى إلى إعادة توزيع ١٠ بالمئة من إجمالي الأراضي الزراعية، على رغم أنها أمّنت مستأجري الأراضي الزراعية على دخولهم، ورفعت نصيب الأجور الزراعية نسبة إلى إجمالي الدخل الزراعي. ومن المسلّم به أن القوة السياسية للباشوات الإقطاعيين في مصر تحطمت إلى حد كبير بفضل قانون الإصلاح الزراعي وما تلا ذلك من تحرير للمستأجر والفلاح. لكن هذه الإجراءات كانت تتم ببطء شديد، فلم يكن حتى ١٩٦٠ قد وُزّع أكثر من ١١ بالمئة على ما يقرب من ٢٠٠ ألف أسرة، ولم يطرأ على أحوال الفلاحين بشكل عام تحسّن حاسم. وعلى رغم خفض الفائدة، التي كانت تصل إلى ٣ بالمئة، إلى النصف، ومد الفترة المحددة لسداد ثمن الأراضي من ثلاثين إلى أربعين عاماً، فإن نفقات الفلاحين فاقت غالباً ما كانوا يجنوه من دخل من خلال زراعة مساحات الأراضي الصغيرة التي وُزّعت عليهم. كما ظل ملاّك الأراضي القدامى مع المزارعين الأثرياء يحصلون على ٦٠ بالمئة من عائد الزراعة في مصر، ويحققون دخلاً سنوياً قدره ٨٠ جنيهاً عن كلّ فدان ظل في حوزتهم بعد التوزيع. كما أن ما دفعته لهم الحكومة من تعويض غير سخي ثمناً للأرض التي فقدوها، أعيد استثماره في مشاريع المباني الفاخرة التي اجتذبت من رؤوس الأموال أربعة أضعاف ما حظيت به الصناعة، وهي كانت تحقق عائداً كبيراً للأغنياء.

وهكذا، بينما خسرت الطبقات الإقطاعية نفوذها السياسي، فإنها لم تخسر سوى النزر اليسير من قوّتها الاقتصادية والمالية. على النقيض من ذلك، أصبح إقطاعيو الأمس إلى حد كبير رأسماليي اليوم. ولم يختلف الأمر كثيراً عندما تقرر في عام ١٩٦١ خفض المِلْكية الزراعية من ٢٠٠ فدان إلى ١٠٠ فدان. فقد عززت التعويضات صفوف الطبقة الرأسمالية وملأت خزائنها بالمال[٢].

لم يكن مُلاّك الأراضي السابقون هم الفئة الوحيدة التي انضمت إلى الطبقة

---

(٢) أنطوني ناتينغ، **ناصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، ص ٣٤٢.

الرأسمالية في مصر. ذلك أن البرجوازيين ككل استفادوا فائدة كبيرة من إجراءات التمصير التي أعقبت ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، وعجّلت بها إجراءات فرض الحراسة على الممتلكات والمشاريع البريطانية والفرنسية بعد حرب السويس. وعلى الرغم من عدم السماح للرأسماليين بدور سياسي في ظل نظام تسيطر عليه القوة العسكرية والبيروقراطية المتزايدة، فقد تسنّى لهم تحقيق نفوذ مالي كبير بين صفوف طائفة من رجال الأعمال التي كانت ما تزال تضم عناصر قوية، مثل إمبراطورية أحمد عبود التجارية التي كان لها سيطرة على شركات الملاحة ومصانع السكر والنسيج والكيماويات، وبنك مصر بشركاته وفروعه المتشعّبة التي لم تمسّها تقريباً الموجة الأولى من الإصلاحات الثورية.

وبالإجمال، كما يرى أنطوني ناتينغ، كان التطور الذي أحدثه عبد الناصر في الطريق إلى الاشتراكية عملية براغماتية في جوهرها، قامت إلى حد بعيد كرد فعل على انهيار الوحدة السورية ـ المصرية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، ودون دافع أيديولوجي يُذكر. فالالتزام بأيديولوجيا معناه أن يكون المرء محصوراً في مجال واحد للمناورة. وهذا أمر لم يكن ناصر ليقبله على الإطلاق. ففي الأيام الأولى لثورة ١٩٥٢، لم يكن ناصر عدواً لدوداً للشيوعية وحسب، بل كان مسلماً متديناً أيضاً، شأنه شأن عدد كبير من رفاقه في مجلس قيادة الثورة[٣].

أسفرت تأميمات ١٩٦١ عن نشوء نظام ناصري خاص لم يكن يحمل شبهاً بالمجتمع الاشتراكي الحقيقي. وهذا ما دفع صحافياً يسارياً مصرياً شاباً إلى أن يطلق صرخة تنم عن القلق حين تساءل: كيف يمكن إقامة اشتراكية دون اشتراكيين؟

ومال ميزان القوى أيضاً لصالح السلبيات في المجال السياسي؛ فقد كان عبد الناصر في بداية عهده يردد على مسامع الدبلوماسيين الأجانب أنه بعد خمس سنوات من الأخذ بنظام الحزب الواحد سيسمح بإدخال نظام الحزبين. لكنه، في رأي عدد من هؤلاء الدبلوماسيين، لم يكن جاداً في ذلك، بسبب عدم ثقته بالأحزاب السياسية إلى حد بعيد جداً. ويشير ناتينغ إلى أن «نقطة الضعف الرئيسية في ناصر، كانت الشك وعدم الثقة بالآخرين. فعدم الثقة، كما كان يقول له نائبه زكريا محيي الدين، لم تُثر خلافاً بين أعضاء الحكومة وحسب، بل كانت تحمله أيضاً على التدخل باستمرار في أعمالهم. وبذلك، أضاف الكثير من الأعباء الضخمة الملقاة أصلاً على عاتقه، هذا فضلاً على أنه كلما كان يشغل نفسه بتفاصيل

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

الإدارة، كلما كان وقته يضيق لمناقشة أو بحث القرارات الكبيرة مع رفاقه»[٤].

لكن على رغم هذه السلبيات كلّها، من الخطأ التقليل من أهمية ما حققته الطبقات الوسطى والدنيا المصرية من مكاسب، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، بل أيضاً وأساساً على الصعيد السايكولوجي؛ فقد ساد شعور بالفخار الوطني مكان الشعور المتراكم عبر قرن من الزمن بالدونية أمام الأجنبي، واندفعت الطبقة الوسطى إلى استهلاك المصنوعات المصرية، حتى بدأ بالتدريج يزول الاعتقاد بحتمية تفوّق السلع الغربية على السلع الوطنية، فارتدى أعضاؤها النسيج المصري بدلاً من الأقمشة الإنكليزية، ودخّنوا السجائر المصنوعة في بلادهم. وكان من أهم إصلاحات عبد الناصر، وضع قانون جديد لحقوق المرأة؛ فهو قال في خطابه الذي أعلن فيه الميثاق الوطني الجديد أنه من الآن فصاعداً يجب اعتبار المرأة مساوية للرجل، وأن عليها تحطيم ما تبقّى من أغلال تعيق حريتها في الحركة، كي تستطيع أن تقوم بدور بنّاء في تشكيل المجتمع المصري الجديد. كما سلّم بالحاجة إلى تحديد النسل الذي كان في السابق يعترض عليه خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إضعاف الجيش. وبذلك، حظيت فكرة تنظيم الأسرة لأول مرة بموافقة الحكومة.

وامتدت الروح المتفائلة بالحداثة إلى الميدان الثقافي والتراثي الشعبي، فكتب الروائيون المصريون، وعلى رأسهم نجيب محفوظ، ما يمكن اعتباره أفضل إنتاجهم. وهو إنتاج عكس إلى حد بعيد الحياة اليومية للطبقة الوسطى الصاعدة. كما نشأت مدارس جديدة للشعر، ونشطت الدولة في بناء مسارح جديدة وفي تشجيع الترجمة، وانتشرت الأغاني التي تمجّد الحياة والحب والمرأة.

يلاحظ جلال أمين في التجربة الناصرية الآتي:

«إن النقد الحقيقي للتجربة المصرية في التنمية المستقلة خلال ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥، ليس أنها أفرطت في الاعتماد على النفس أو في الانغلاق عن العالم، وإنما أنها كانت تمثّل ما يمكن تسميته بـ «الاعتماد الحكومي على الذات»، من حيث أنها اعتمدت في تحقيق التنمية على جهاز الدولة أكثر مما اعتمدت على جهود عامة الناس في تعبئة المدخرات وزيادة الإنتاجية. هذا الخطأ هو الذي يفسّر معظم نقائص التجربة المصرية في هذه المرحلة، الاقتصادية منها وغير الاقتصادية. فهذا ما يفسّر تقاعس الحكومة عن إتاحة الحريات الفردية، إذ ما كان هذا التقاعس

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٥٠.

سيستمر لو اعتمد على المشاركة الشعبية الحقيقية في أعباء التنمية. كما يفسّر إغراق الجهاز الحكومي بالامتيازات غير المبررة. لا بل يمكن القول إنه لو كانت الحكومة لجأت إلى الاعتماد على تعبئة جماهيرية واسعة لقضية التنمية، لأمكن حماية الثقافة الوطنية من حركة التغريب بدرجة أكبر من النجاح والفعالية»[٥].

قيل الكثير عن العلاقات المصرية ـ الأمريكية إبان عهد عبد الناصر، لكن أهم ما قيل جاء على لسان جون ك. كولي (J. K.Cooley): «إن صانعي السياسة الأمريكيين، وانطلاقاً من تعاطفهم مع أهداف الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) غالباً ماخلطوا خطأً بين حماسة ناصر القومية العلمانية والدين الإسلامي. هذا على رغم أن ناصر نفسه، وهو مسلم ورع، آمن بالفصل بين الدين والدولة، وكان هدفاً لمسلّحي الإخوان المسلمين الذين حاولوا بغير نجاح اغتياله عام ١٩٥٤. كذلك، التمييز بين الشيوعيين والقوميين لم يكن دوماً أمراً مفهوماً جيداً في واشنطن، ولا في الولايات المتحدة ككل (حيث لم يبذل أنصار إسرائيل أي جهد لتوضيح هذا الخلط الخاطئ)».

حسناً. لم يكن عبد الناصر أصولياً ولاشيوعياً، كان إصلاحياً تحديثياً يحاول تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الداخل، والاستقلال السياسي في الخارج. ويبدو أن الرئيس كينيدي كان الطرف الأمريكي الوحيد الذي أدرك هذه النقطة؛ إذ تدل الرسائل المتبادلة بينه وبين عبد الناصر إلى أنه استوعب هذه الحقيقة. لا بل بدا في إحدى المراحل أن كينيدي يتفهّم التدخل العسكري المصري في اليمن في أوائل الستينيات، بوصفه تحركاً للقضاء على النظام الإقطاعي ـ القبلي هناك. لكن، عدا كينيدي وبعض الجزر الصغيرة في وزارة الخارجية الأمريكية، كانت الدائرة مغلقة: عبد الناصر يشكّل تهديداً للنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، ولذا، يتعينّ العمل على إزالته.

هنا، وعند هذه النقطة، كانت تتكثف «الأخطاء» التاريخية الأمريكية؛ فواشنطن لم تدرك، أو لم تُرد أن تدرك، أن ضربها الحركة الناصرية كان سيعني ضرب الجسم الأساسي لحركة التحديث في الشرق العربي. وكان همّ واشنطن فرز القوى في المنطقة استناداً إلى المنظور الضيّق للحرب الباردة. ومن هذا المنظور، كان عبد الناصر يبدو عدواً. أمّا الأصدقاء، فلم يكونوا سوى الحركات الأصولية

---

(٥) جلال أحمد أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، ص ٥٦.

نفسها التي ستعلن الحرب على الولايات المتحدة في أواخر التسعينيات.

بكلمات أوضح: انحازت أمريكا في الحرب الأهلية التي كانت دائرة بين القوى القومية التحديثة العربية والأصوليات الإسلامية إلى هذه الأخيرة، ونسجت معها كلّ أنواع التحالفات، وصولاً إلى التحالف الاستراتيجي الكبير في حرب أفغانستان.

الأدبيات الأمريكية عن تلك الفترة، بما في ذلك بيانات وتصريحات زبغنيو بريجنسكي، تنضح بالمفاخرة بأن هذه التحالفات ساهمت في تحقيق النصر الأمريكي والغربي الكبير على الاتحاد السوفياتي والشيوعية. لكن، تبيّن بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر كم أن الأثمان كانت فادحة (وربما ستكون أكثر فداحة في فترة لاحقة). لقد أطلقت هذه السياسة الأمريكية المارد من القمقم، وباتت فرص إعادته إلى هذا القمقم في حاجة إلى حرب عالمية كتلك التي أعلنها الرئيس جورج بوش الابن عام ٢٠٠١. وهذا كشف النقاب عن أن الانحياز الأمريكي إلى الأصولية كان سيفاً ذا حدّين: حد يستخدم فيه الإسلام كسلاح سياسي ضد الشيوعية، وحد ينقلب فيه سحر هذا السلاح السياسي على السحرة.

لئن كانت الحرب الباردة تبريراً سائداً لأسباب انحياز الولايات المتحدة ضد القوى العربية الحديثة لصالح القوى الأصولية، فإن هذا التبرير ليس كافياً، وثمة، على ما يبدو، أسباب أخرى، في طليعتها الانحياز الأمريكي الآخر إلى إسرائيل. لقد أشرنا في الفصل السابق (السادس) إلى أن الولايات المتحدة حوّلت قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٤٢ من قرار لتحقيق السلام إلى إجراء لفرض التسوية على مصر وتحقيق ما عجزت عنه الدبلوماسية الأمريكية بعد حرب ١٩٥٦.

وهكذا، علقت العلاقات الناصرية ـ الأمريكية في عنق الزجاجة الإسرائيلية: فلكي تتحسّن هذه العلاقات، يجب أن تتحسّن العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، ولكي تعود الأمور إلى طبيعتها بين واشنطن والقاهرة، يجب أن يتم ذلك أولاً بمباركة قادة إسرائيل.

هذا المدخل سيثبت لاحقاً أنه فخ قاتل، ليس فقط للعلاقات المصرية ـ الأمريكية، بل أولاً وأساساً للنخبة الحاكمة في مصر. وهو فخ بلغ ذروته في حادثة اغتيال الرئيس أنور السادات؛ إذ تبيّن حينها أن السلام الذي يمر في تل أبيب، يتقاطع في طريقه مع بحر من الدماء التي لن يتورع «الحلفاء الأصوليون» لأمريكا عن سكبها.

لقد تم لواشنطن في عام ١٩٦٧ ما أرادت: التخلّص من عبد الناصر وحركته الاستقلالية. لكنها كانت بذلك تزيل العقبة الرئيسية من أمام انقلاب تاريخي شامل في المنطقة العربية لصالح الأصوليات الإسلامية. لقد فشل المشروع الليبرالي العربي الذي استمر نحو ثلاثة عقود، ثم لحقه فشل الحلول العلمانية القومية واليسارية، فلم يبقَ في الساحة الآن سوى الحل الأصولي. وهذا ترجم نفسه على صعيدين اثنين: الانفجار الكبير في عملية التديّن في مصر وباقي المجتمعات العربية (وإلى حد ما الإسلامية أيضاً)، وبروز الحركات الإسلامية بوصفها التعبير الوحيد عن الصراعات السياسية في هذه المجتمعات.

التتويج العملي لهذا الانقلاب كان في تبلور ما يسمّيه سعد الدين إبراهيم «النظام الاجتماعي (النفطي) الجديد». يقول: «أياً كانت النقطة التي نفترض فيها قيام هذا النظام ونشوئه، فإن النفط هو المحرّك الأساسي لهذا النظام. ولا يتمثل دور النفط فقط في كونه القوة البارزة الكاملة التي أحدثت تغييراً في التفاعل الشامل بين العرب وبقية العالم الذي يعيشون فيه، بل أيضاً لأنه أطلق عقال عدد من القوى الظاهرة والكامنة»[٦]. إبراهيم هنا مهتم بتتبّع الطبقات والفئات الاجتماعية الجديدة التي أطلقها هذا «النظام الجديد». لكن ما يهمّنا هنا هو العلاقة العضوية والحميمة بين النظام الاجتماعي النفطي والحركات الأصولية.

قام النفط بدور مزدوج مثير للغاية؛ فهو من جهة، فرض مشروعية معيّنة لسلوكيات الرشوة والفساد، ونشر الأمل في رخاء مصطنع مفاجئ، وتسبّب في فجوة ثقة داخل مجتمع المثقفين العرب، وساهم في تكبيل الحريات وضرب الديمقراطية، وبذلك، أضعف الفكرة القومية في النظام الإقليمي العربي، ولم ينجح في وضع فكرة محلّها تضم أهداف وتطلعات الأمة العربية[٧]. وموّل، من جهة أخرى، كلّ الحركات «الطهرانية» الإسلامية في المنطقة والعالم، بغض النظر عن ميولها ومشاربها، بحيث لم تبقَ في الواقع حركة إسلامية ليس لها علاقة إلى هذا الحد أوذاك بصنابير البترودولار.

كان كلّ عامل من هذين العاملين يغذّي بعضه بعضاً: أموال النفط تنشر

(٦) سعد الدين إبراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٥ ـ ١٦.

(٧) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١١٢ ـ ١١٣.

نوازع الفساد والاتكالية والربح السريع، فتردّ عليها أموال النفط الأخرى بالدعوة إلى «الطهرانية» والهجرة إلى الله. وما دام هذا الدور المتناقض لم يُلحق الضرر بالمملكة السعودية (والولايات المتحدة)، فقد كان مقبولاً ومرحّباً به. وعلى سبيل المثال، بقيت الأبواب السعودية مفتوحة أمام شخصية كعمر عبد الرحمن، إلى أن دوّت صفارات الإنذار في نيويورك وواشنطن عام ٢٠٠١. كذلك الأمر بالنسبة إلى أسامة بن لادن.

ثانياً: لعبة السادات

سحب هذا الأمر نفسه على العلاقات بين الأنظمة العربية والحركات الأصولية. وهذا نهج دشّنه الرئيس أنور السادات. فهو أيضاً (كما واشنطن) قرر الانفتاح على الحركات الأصولية خدمة لأغراضه الخاصة: تصفية النفوذ الناصري، وضرب كلّ ألوان الحركات اليسارية.

بالطبع، لم يكن السادات هو الذي أوجد هذا المناخ الأصولي العام، بل أوجدته هزيمة ١٩٦٧ والنفط. لكن، بدل أن يعمد إلى مواجهة هذه الردة على الحداثة بالمزيد من الحداثة، قرر تجربة لعبة استخدام الإسلام السياسي كسلاح ضد أعدائه وخصومه، فسمّى نفسه «الرئيس المؤمن»، وتذكّر أن اسمه يبدأ باسم آخر ليكون «محمد أنور السادات». كان السادات في حاجة إلى قاعدة شعبية يوازن بها قاعدة الناصريين واليساريين، ولذا أطلق الحملات ضد «الأيديولوجيا المستوردة» (التي كان يعني بها الاشتراكية العربية)، ورفع شعار الإيمان عالياً في وجه خصومه السياسيين الذين أصبحوا منذ ذلك الحين «كفّاراً» أو «مرتدّين».

لكن الرئيس المصري الذي خلف عبد الناصر لم يكن يدري أن الجماعات الإسلامية نفسها التي أطلق زمامها، هي عينها ستصبح أكثر عداوة للبدائل الجديدة التي طرحها والمتمثلة في سياسة «الانفتاح الاقتصادي»، والسلام مع إسرائيل، والانحياز إلى الغرب. وهذا ما تحقق سريعاً: ففي نيسان/أبريل ١٩٧٤، أي بعد سنة واحدة من حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ التي خرج فيها السادات كبطل تحرير، حدثت محاولة انقلابية دامية على يد جماعة تعرّف نفسها بأنها «منظمة التحرير الإسلامية»، فيما أطلق عليها إعلام السلطة اسم «جماعة الكلية الفنية العسكرية». وقد سمّيت كذلك لأن مخططها للاستيلاء على السلطة، بدأ باحتلال الكلية والاستيلاء على مخازن الأسلحة فيها، ثم الانطلاق إلى مقر الاتحاد الاشتراكي العربي حيث كان من المقرر أن يعقد السادات وكلّ أركان

الحكم مؤتمراً موسّعاً. فشلت المحاولة، وذهب ضحيتها عدد كبير من أعضائها، فضلاً على عدد آخر من رجال الجيش والشرطة.

ومنذ ذلك الحين، توالت المجابهات بين نظام السادات ومختلف أشكال التنظيمات الإسلامية المتطرفة التي كانت تنبت كالفطر، منها تنظيم الجهاد (الذي سيغتال السادات لاحقاً)، وجند الله، والجماعة الإسلامية، وجماعة التكفير والهجرة، التي أعدمت وزيراً سابقاً وقيل إنها ضمّت نحو ٤ آلاف عضو في كلّ أنحاء مصر. وفي هذه الأثناء، كانت منظّمات إسلامية أخرى تكتسح المجالس الطلابية في كلّ الجامعات المصرية، وهو ما دفع السادات إلى حلّ الاتحادات الطلابية بموجب مرسوم جمهوري في صيف ١٩٧٩. كذلك، لقيت مجلتا **الدعوة** و**الاعتصام** الإسلاميتان استجابة واسعة من جانب القراء، بسبب الحظر الكامل على كلّ المطبوعات اليسارية، الأمر الذي جعل الإعلام الأصولي مادة المعارضة الوحيدة للنظام، خاصة في ما يتعلق بالسلام مع إسرائيل والعلاقات مع الولايات المتحدة.

من سخرية الأقدار هنا أنه في الوقت الذي بدأ السادات يشعر بقلق من تنامي الحركات الأصولية في بلاده، كان يبرم صفقة ضخمة مع الولايات المتحدة لمساعدة كلّ أنواع الحركات الإسلامية في مصر والعالم، التي بدأت تتدفق آنذاك على أفغانستان لمقاتلة الشيوعيين «الكفّار». وكان انغماس السادات في الجهاد الأفغاني قد بدأ في وقت مبكر: في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، باشرت الطائرات بنقل الأسلحة المصرية السوفياتية الصنع إلى المجاهدين في أفغانستان. وبعد هذه الخطوة السرية، كان مستشار الأمن القومي الأمريكي بريجنسكي يحط الرحال في القاهرة. الهدف: إنجاز صفقة استخدام الإسلام كسلاح سياسي ضد السوفيات في أفغانستان. آنذاك، أدرك المحللون الأمريكيون في واشنطن أن ضم الحركات الإسلامية المصرية المنتقدة للسادات كان أمراً أساسياً لتشكيل جيش من المتطوّعين المصريين وإرساله إلى أفغانستان. وافق السادات على كلّ طلبات بريجنسكي، بما في ذلك استخدام القواعد الجوية المصرية، وحصل في المقابل على مكافآت جديدة من الكونغرس الأمريكي الذي كان قد كافأه أصلاً بسبب توقيعه معاهدة السلام مع إسرائيل بمبلغ ١,٥ مليار دولار سنوياً. وفي نهاية عام ١٩٨٠، وبعد أن أثبت السادات إخلاصه في الحملة الأفغانية، توسّعت المساعدات لتصبح ٣,٥ مليارات دولار على مدى أربع سنين.

يقول كولي هنا: «ماذا كان في وسع وكالة الاستخبارات المركزية والوكالات

الأمريكية الأخرى أن تُقدّم للسادات، عدا محفظة الكونغرس الضخمة من المساعدات وقروض الدفاع التي سبق له أن تمتع بها، والتعويض الإضافي في الأسلحة مقابل قيام القوات الخاصة في الجيش المصري بتدريب كوادر المجاهدين؟ هذا سؤال تصعب الإجابة عنه. لكن، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، كان هناك بالفعل برنامج أساسي تديره وكالة الاستخبارات من أجل توفير الحماية الشخصية للسادات. ولا ريب أن حرس السادات المصريين، إن لم يكن مدربوهم أيضاً في وكالة الاستخبارات، كانوا يدركون أن الرئيس السادات هو الآن عرضة للهجوم من بعض الإسلاميين أنفسهم الذين يتم تجنيدهم للجهاد في أفغانستان»[٨].

لقد تمّ تورّط السادات في حرب أفغانستان في إطار ما يسمّيه الكاتب المصري محمد حسنين هيكل «نادي سافاري». وهو نادٍ شكّلته الولايات المتحدة لشن «الحروب بالواسطة» في العالم الثالث. وضم إلى السادات الكونت ألكسندر دي مارنش (Count Alexandre de Marenches)، رئيس الاستخبارات الخارجية الفرنسية من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٢، وشاه إيران، والملك المغربي الحسن، ورئيس الاستخبارات السعودية. وكانت وظيفة النادي الأساسية القيام بمهمات لصالح أمريكا في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم الثالث، كأفغانستان[٩].

ثالثاً: لعبة السعودية

رغم اغتيال السادات على أيدي الحركات الأصولية، استمرت العلاقات وطيدة بين بعض الأنظمة العربية والأصوليين، خاصة السعودية.

وكما كان الأمر مع السادات، كان من سخرية الأقدار أن العربية السعودية، المحافظة والمُنغلقة أصلاً على ذاتها، كانت تدعم كلّ أنواع الحركات الأصولية في العالم، وكانت السبّاقة إلى المشاركة في حرب أفغانستان بالعديد والعتاد، علماً بأن بعض الحركات الأصولية باتت تستهدف النظام الملكي نفسه؛ فمنذ آب/أغسطس ١٩٧٩، نما إلى علم السلطات السعودية أن خلايا سرية تشكّلت في الجيش النظامي السعودي، وأن أسلحة تُهرَّب إلى البلد. لا بل إن مظاهر الاستياء بدأت تطاول بعض أوساط الأمراء الشبان. ولمواجهة هذا التطور،

(٨) John K. Cooley, *Unholy Wars: Afghanistan, America and International Terrorism* (London: Pluto Press, 1999), p. 35.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٥.

حظرت السلطات السعودية مرور قوافل الشاحنات المحمّلة بالبضاعة والآتية من لبنان وسورية عبر أراضي المملكة. وفي أيلول/ سبتمبر، شُدّدت إجراءات الأمن، وقامت الأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات واسعة شملت في الأساس ضباطاً من أسلحة الطيران والدبابات والمشاة. وقيل إن الملك والأمراء المقربين منه استدعوا عشرة أمراء شباب من العائلة المالكة اشتُبه في أنهم من ذوي النزعات الراديكالية، بغية استجوابهم.

وجرت حملة اعتقالات ثانية بعد توزيع عدد كبير من المنشورات في البلاد في أيلول/ سبتمبر نفسه. وقد تضمّن بعض المنشورات دعوات للعودة إلى التمسك بأهداب الدين، فيما دعا البعض الآخر مباشرة إلى إطاحة «الحكّام العملاء المستبدّين»[١٠]. وطالبت منشورات أخرى بطرد كلّ الأجانب من المملكة. ولم تفلح السلطات في تحديد هوية كاتبي المنشورات أو موزّعيها، ولذلك عمدت في أواخر أيلول/ سبتمبر إلى استنفار كلّ من الجيش النظامي والحرس الوطني (البدوي).

في أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر، اندلعت اضطرابات في الحجاز، وقامت فصائل مسلّحة صغيرة من المنتفضين بمداهمة بعض القرى واحتلال مواقع على طرق ثانوية بالقرب من المدينة المنوّرة. بدأ التململ آنذاك في أفخاذ من قبائل قحطان وعتيبة واليماني التي كانت الأسرة الملكية قد استولت على بعض أراضيها. ونجح المتمرّدون في السيطرة على جزء كبير من الأراضي الممتدة بين مكة والمدينة، وسرت أنباء عن انضمام جنود إليهم. نجحت قوات الحكومة في صد هجمات المتمردين على المدينة في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، بعد أن سقط من الجانبين نحو ٢٥٠ قتيلاً، لكن مفاجأة كانت تنتظرها في مكة. ففي ذلك اليوم، الذي صادف اليوم الأول من القرن الخامس عشر الهجري، استولى المنتفضون على المسجد الحرام، وأعلنت «حركة الثوار المسلمين في شبه الجزيرة العربية»، التي لم تكن معروفة من قبل، بأنها تتولى قيادة الثورة. كما أعلن الزعيم الروحي للمهاجمين محمد القحطاني، أنه «المهدي المنتظر»، وأن هدف حركته هو «تطهير الإسلام وتحرير البلاد من زمرة الكفار: العائلة المالكة ورجال الدين المرتزقة الذين لا همّ لهم سوى التمسّك بمناصبهم وامتيازاتهم»[١١].

أما الزعيم السياسي للحركة، فكان جهيمان العتيبة (٤٧ عاماً). وقد

---

(١٠) ألكسي فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية** (بيروت: دار التقدم، ١٩٨٦)، ص ٤٩٧.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٩٨.

سُجّلت خطبه التي أذاعتها مكبّرات الصوت المثبتة على سطح المسجد على شرائط كاسيت ووُزّعت بين السكان. في هذه الخطب، كان جهيمان يصب جام غضبه على «الحضارة الغربية التي تقوّض كيان المجتمع السعودي وقيمه»، ويندد بـ «نفاق» الحكومة التي تدّعي، من جهة، أنها مركز الدين الحنيف في العالم، لكنها، من جهة أخرى، تناصر «الظلم والفساد والرشوة». كما ندّد جهيمان بالأمراء السعوديين الذين «يستولون على الأراضي ويبذّرون أموال الدولة»، وبـ «السكّيرين» الذين يحيون حياة «الفسق والفجور في البيوت والقصور الفخمة». ودعا جهيمان إلى العودة إلى النظام الذي قال إنه كان سائداً في صدر الإسلام وإنه «العصر الذهبي، عصر العدل والمساواة».

لم يكن بمستطاع الحكومة قبول مطالب المنتفضين، ومنها: إجراء تعديلات راديكالية في الحكومة؛ إقصاء كبار الأمراء عن مناصبهم؛ إعادة النظر جذرياً في سياسة استخراج النفط وتسويقه (في البداية طالب المنتفضون بوقف بيع النفط للغرب عموماً)؛ العودة إلى أحكام الإسلام وطرد جميع المستشارين الأجانب من البلاد.

قطع ولي العهد (آنذاك) الأمير فهد زيارته لتونس، وأصرّ على مواجهة المنتفضين بقوة السلاح. وهكذا، تم استخدام المدافع والطائرات لدكّ مواقع المنتفضين الذين كانوا يردّون على إطلاق النار بالمثل من أعلى المنائر والسطوح. استمرت المقاومة الضارية التي أبداها نحو ١٠٠٠ متمرد زهاء الأسبوعين وأدت، كما قالت السلطات، إلى مصرع عشرات الأشخاص. لكن أنباء أخرى كانت تؤكد أن القتلى بالمئات، من بينهم الزعيم الروحي «المهدي». أما جهيمان، فقد أُعدم مع ٦٢ من رفاقه في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠. وكان من بين من أُعدموا، علاوة على السعوديين، مصريون وكويتيون وعرب آخرون.

هذه الانتفاضة كانت «بروفة» حقيقية لما تنوي المنظّمات الإسلامية المتطرّفة فعله في كلّ أنحاء المنطقة العربية. وهي كانت من الضخامة بحيث إنها كانت يجب أن تكون بمثابة جرس إنذار ضخم لكلّ الأنظمة العربية التي تغازل الأصوليين. لكن سرعان ما تمّ طيّ صفحة هذه الأحداث الساخنة. وبدلاً من انتهاج سياسة انفتاح تُطلق الحريات الديمقراطية وتسمح بسجال الأفكار في المجتمع، رأت السلطة السعودية المخرج في تطورات أفغانستان؛ إذ إنها اعتقدت، كما اعتقد السادات وغيره، أن توجيه طاقة الإسلام السياسي نحو الشيوعية في الخارج (أفغانستان)، سيريحها من مخاطر توسّع نفوذ الأصوليين في

الداخل. وهذا رهان ثبت بطلانه، كما أثبتت تجربة أسامة بن لادن وأيمن الظواهري في أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين.

فتح مشروع دعم الأصوليين في الخارج الأبواب على مصاريعها أمام مدّ نفوذ الأصوليين إلى كلّ مناطق المجتمع المدني؛ فهم بالأموال النفطية الطائلة التي كانوا يحصلون عليها، كان في وسعهم تمويل العديد من المشاريع الاجتماعية التي تضعهم في تماس مباشر مع الناس، مثل المستوصفات الطبية، ومعاهد التعليم، وجمعيات النفع العام. لا بل خصّصت إحدى الحركات الإسلامية في مصر بعض الأموال النفطية لـ «تمويل» انتقال بعض الممثّلات المصريات من السفور إلى الحجاب. وهكذا، وخلال ثلاثة عقود من الحقبة النفطية، كان الحجاب يكتسح المجتمعات العربية ويصبح هو الموضة الجديدة التي يُعتبر الخروج عنها شذوذاً عن المألوف، على رغم أن الحركة النسائية المصرية والعربية خاضت نضالات مريرة للحصول على حرياتها منذ أوائل القرن العشرين.

كانت الصفقة التي تمّت بين الأنظمة والأصوليين آنذاك على النحو التالي: الأنظمة تحكم من فوق دون التشكيك في مشروعيّتها، في مقابل إطلاق يد الأصوليين من تحت، أي في المجتمعات المدنية والأهلية. وهذه الصفقة كانت نسخة طبق الأصل عن تلك التي أبرمتها الولايات المتحدة مع الإسلام السياسي. ولم تتعرض هذه الصفقة للمراجعة إلا بعد أن خرقتها بعض الحركات الأصولية بإعلانها الحرب إمّا على أنظمتها وإمّا على الولايات المتحدة.

لم يقتصر هذا المشهد الغريب على السياسة بل تخطّاه إلى الإعلام؛ فقد أنشأ النظام النفطي قنوات فضائية تبثّ برامج تعجّ بصور النساء العاريات والأخبار السياسية «الموضوعية» (بشرط ألا تتطرق إلى أنظمة النفط) والبرامج الاجتماعية المفتوحة، في حين كان إعلام الحركات الإسلامية المموّل نفطياً يعجّ بالحملات العنيفة ضد هذه الأقنية. وهذا حدث على رغم أن مصادر التمويل كانت واحدة. الأمر الذي أثار حالة فوضى ثقافية ـ فكرية لم يسبق لها مثيل في الشرق العربي. وهي حالة أدت في النهاية إلى دفع العديد من الأصوليين إلى «التكفير والهجرة»، محطّمين بذلك بضربة واحدة أهداف النظام النفطي باستيعابهم مالياً وترويضهم أيديولوجياً. والحال أن هذه الحصيلة كانت حتمية تماماً. لا بل كان من المستغرب ألاّ تؤدي هذه الفوضى إلى تلك الانتفاضات الأصولية؛ إذ إن جوهر الحركات الأصولية يستند برمّته إلى الوضوح الكامل لمسألة الهوية. وحين تكون هذه الهوية مشوّهة، يكون العنف هو الحل.

لقد شبّه المفكر المغربي عبد الله العروي انقلاب الفكر الإسلامي التقليدي على الحركات التحديثية بعد حرب ١٩٦٧ بانقلاب الكاثوليك الأوروبيين على الليبرالية في القرن التاسع عشر، حين اعتبروا أن نظرية الحرية تقود حتماً إلى تأليه الإنسان. وبالتالي، يجب العودة إلى توافقها الضروري مع الإرادة الربانية. وقد عبّر عن هذا الرأي بكلّ قوة الكاردينال نيومن (Newman) الإنكليزي، الذي رفض كلّ الآثار الليبرالية في الفلسفة الدينية. يقول نيومن: «إني أعني بالليبرالية حرية الفكر الباطلة، واستعمال الفكر البشري في مواضع لا يمكن له بسبب تكوينه أن يصل فيها إلى أي نتيجة مرضية، ولذلك فهو غير صالح لمعالجتها»[١٢].

بيد أن الأصوليين العرب لم ينقلبوا على الليبرالية وحدها، بل على كلّ الشعارات التي يمكن أن يُشتم منها رائحة الحداثة، تحت شعار أن «الإسلام هو الحل» لكل مشاكل المسلمين والبشر. وهكذا، فهم رفضوا على وجه الخصوص الفكرة القومية العربية، التي يعتبرونها المنافس الحقيقي لهم على قلوب العرب وعقولهم، كما رفض بعضهم كلّ التطويرات والتحديثات التي أُدخلت على المجتمع، من القوانين الوضعية إلى مناهج التعليم، وصولاً بالطبع إلى الإصلاحات التي أُدخلت على الأحوال الشخصية إبان العهد الناصري لصالح المرأة.

لقد جادل البعض بأن حركة طالبان في أفغانستان كانت حركة معزولة في الإطار الإسلامي العام، أو بأنها كانت تعبيراً عن تخلّف المجتمع الريفي الأفغاني أكثر منها انعكاساً للجو الأصولي. لكن الصمت الأصولي العام الذي قوبلت به إجراءات طالبان القروسطية الخاصة بإعادة سجن المرأة في المنزل ومنعها من الدراسة والعمل، وحظر التلفزيون وشتى أنواع الفنون، وفرض إجراءات دينية صارمة على كلّ أشكال النشاطات الإنسانية، كان مؤشّراً على وجود شيء من القبول لدى الأصوليين.

والحال أن هذه الحصيلة، التي يجب أن يُستثنى منها بعض المفكّرين والحركات الإسلامية الليبرالية، كانت بديهية. لماذا؟ لأن الموجة الإسلامية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، تختلف اختلافاً جذرياً عن الموجة الإسلامية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛ فالحركة الأولى سيطر على معظمها الفكر المتطرف الذي مثّله سيد قطب في مصر والمودودي في باكستان، وهو الفكر الرافض لأي مساومة أو حلول وسط مع التيارات الفكرية

(١٢) عبد الله العروي، **مفهوم الحرية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١)، ص ٧٢.

الأخرى. ومن رحم هذا الاتجاه كانت تولد المنظمات الإرهابية المتطرفة التي تكفّر ليس العالم غير الإسلامي وحسب، بل أيضاً المجتمعات الإسلامية نفسها. وعلى رغم أن هذه المنظّمات بقيت في صف الأقليات بسبب عنفها الشديد، فإن توجّهاتها العقيدية والاجتماعية العامة لم تكن بعيدة عن أجواء التيار العام الأصولي. والسؤال الذي طرحته هذه الأصوليات على نفسها لم يكن: لماذا تأخّرنا نحن وتقدّموا هم (الغرب)، بل: كيف يمكن لنا أن «نتقدم إلى الوراء»، أي إلى العهد الذي يعتبرونه عصر الإيمان الذهبي خلال عهد النبي محمد (ﷺ) وخلفائه. الماضي كان الهدف وليس المستقبل. ومع مثل هذه الإطلالة تصبح حركة طالبان، على تخلّفها، حركة «نقية» وصائبة بالنسبة إلى العديد من الأصوليين المتطرّفين.

هذا الإسلام الماضوي جاء مناقضاً حرفاً بحرف للإسلام النهضوي الذي جاءت به الموجة الإسلامية في أوائل القرن العشرين، أساساً على يد محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهما. فقد انفتح هذا النمط من الإسلام على الفكر الليبرالي، وكان همّه الرئيسي ليس دحض الفكرة الليبرالية بل إثبات أنها غير متناقضة مع الإسلام. وهذا أدى إلى تفتّح آلاف الورود في الحديقة العربية والإسلامية، وإلى بروز حلول واقعية ومثالية في آن لمعضلات المجتمعات العربية. فمن خلال تبنّي السؤال: لماذا تأخّرنا نحن وتقدّموا هم، كان إسلاميو ذلك العهد ينفتحون على التطويرات الفكرية والتكنولوجية التي تحدث في الغرب. كانوا، بكلمة، يقبلون الحداثة.

لكن، لماذا جاءت الموجة الإسلامية الجديدة رجعية وبدائية إلى هذه الدرجة، على عكس سالفتها؟ الأسباب تبدو عديدة ومتشابكة؛ فهي برزت كحصيلة للصراعات الدموية والقاسية السابقة التي خاضتها الحركات الإسلامية مع الأنظمة العربية، وأدت في كل الأحوال إمّا إلى إعدام قادتها وأبرز كوادرها، وإمّا إلى تشتيتها كقوى سياسية. وهذا ما دفعها إلى تبنّي الحلول العنفية تحت شعار «لا يفني الحديد والنار إلا الحديد والنار». وكان نموذج ذلك التوجه سيد قطب (١٩٠٦ ـ ١٩٦٦)، الذي يُعتبر الأيديولوجي الثوري لحركة الإخوان المسلمين في مصر، حيث إن كتاباته وأفكاره انتشرت أكثر من كتابات وأفكار مؤسس الإخوان حسن البنا.

وُلد سيد قطب في أسيوط الريفية المصرية عام ١٩٠٦ لوالدين مؤمنين بقوة، وتلقّى تدريبه الديني الأولي على يديهما. ثم أكمل علومه الثانوية في القاهرة ثم في جامعة القاهرة، حيث حصل على درجة بكالوريوس في التعليم عام ١٩٣٣. وعُيّن

بعد ذلك مفتّشاً في مدارس وزارة التعليم. زار الولايات المتحدة، وكان لما شاهده هناك من مظاهر الحياة المادية تأثير كبير في آرائه وأفكاره. انضم إلى الإخوان المسلمين عام ١٩٤٥، حيث ارتقى المناصب الحزبية بسرعة، وأصبح في عام ١٩٥٢ مسؤولاً عن دائرة نشر الرسالة. وفي عام ١٩٥٤، أصبح رئيس تحرير صحيفة الإخوان المسمّاة **الإخوان المسلمين**، الأمر الذي وضعه في مواجهة مباشرة مع النظام الناصري الجديد، الذي حظر الصحيفة في أيلول/سبتمبر ١٩٥٤، ثم اعتقل الآلاف من الإخوان، من بينهم سيد قطب الذي حُكم عليه عام ١٩٥٥ بالسجن ١٥ عاماً. وهناك، أي في السجن وتحت التعذيب، بدأت أفكار سيد قطب المتطرفة تظهر تباعاً، كان أولها كتاب **في ظلال القرآن**. وبعد عام واحد من الحرية، أُعيد اعتقال قطب بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم، فكتب في السجن أيضاً كتابه الأهم **معالم على الطريق**، الذي حثّ على الثورة. وحينذاك، حُكم عليه بالإعدام، وشُنق في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٦٦.

يقول قطب في دراسته إنه من خلال متابعته لتطور المجتمعات البشرية، وجد أن المجتمع الوحيد الذي يستند إلى مبادئ العدل هو المجتمع الإسلامي. أمّا المجتمعات الأخرى، فهي مجتمعات جاهلية. وأي مجتمع يكون جاهلياً إذا لم يُكرّس نفسه لله وحده في اعتقاداته وأفكاره، وفي عباداته، وفي تنظيماته الشرعية. ووفق هذا التعريف، فإن كلّ المجتمعات البشرية الشيوعية والهندوكية والبوذية والمسيحية واليهودية مجتمعات جاهلية. ليس هذا وحسب، بل المجتمعات الإسلامية هي أيضاً جاهلية، ليس لأنها تعبد إلهاً آخر، بل لأن أسلوبها في الحياة لا يستند إلى الخضوع لله وحده؛ فبعضها يسمّي نفسه علناً بأنه علماني وينفي كلّ العلاقات مع الدين، وبعضها الآخر يحترم الدين باللفظ فقط لكنه يهجره بالكامل في حياته الاجتماعية.

أمّا الإسلام، فهو، في رأي قطب، الدين الوحيد الذي يُحرّر الإنسان ليس من عبودية الآخرين وحسب، بل أيضاً من رغباته نفسها التي هي جزء من رغبات الحضارات الجاهلية. الإسلام يقف على طرف نقيض مع هذه الرغبات الأنانية.

بيد أن سيد قطب يعرف في الوقت نفسه أن «المجتمعات الجاهلية» قوية، لأنها تقوم أساساً على السيطرة واستغلال الآخرين. لا بل هو يعتبر أيضاً أن كلّ البيئات، ومعتقدات الشعوب وحتى ما يُعتبر ثقافة إسلامية، ومصادر إسلامية، وفكراً إسلامياً، كلها بنى جاهلية. وكيف يمكن مجابهة هذه المجتمعات الجاهلية القوية والنافذة؟ ليس بالجدل النظري وحده، بل بإلغاء كلّ النظام القائم، وإقامة

نظام جديد مكانه يؤسس لـ «سيادة الله» على الكون. والطرف الوحيد القادر على تحقيق هذا الهدف هو حركة منظمة وقادرة، تمتلك استراتيجية واضحة وتصميماً أكيداً وبنية تنظيمية غير تلك القائمة في المجتمع الجاهلي. وهذه الحركة يجب أن تتحرّك على مستويين: الفرد والجماعة. فعليها أولاً أن تُنقذ الفرد من براثن المجتمع الجاهلي. وهنا، لا يمكن أن يكون هناك حلول وسط مع المجتمع الجاهلي. يجب أن يغيّر الإخوان أنفسهم لكي يستطيعوا بعد ذلك تغيير المجتمع. وكلّ هذا النضال يجب أن يتمّ عبر الجهاد الذي يجب أن يُقيم دولة إسلامية تستند إلى الشريعة الإسلامية، وهو ما يمكن أن يتحقق بالتدريج.

هذه الأفكار التي قسّمت العالم إلى قسمين: دار الإسلام (التي تضم فقط المؤمنين بما يقوله قطب)، ودار الحرب (التي تشمل الجميع، بما في ذلك المجتمعات الإسلامية)، جعلت العنف في النهاية الطريقة الوحيدة للتعاطي مع العالم الخارجي ومع الذات أيضاً (العنف الانتحاري). وعلى رغم أن التيار الرئيسي في حركة الإخوان المسلمين ظل متردداً في تفسير دعوة قطب على أنها دعوة إلى الثورة الدائمة، فإن الجماعات العديدة التي انبثقت منها لم تفهم من قطب سوى ما قرأت: العالم الخارجي كافر أو جاهلي، ويجب تغييره. وما دام التغيير بالوسائل السلمية أثبت فشله (بدليل إعدام سيد قطب نفسه)، فلا مناص من اللجوء إلى العنف أو الجهاد المسلّح.

هل كانت هذه الحركات ستلجأ إلى العنف، لو أن سيد قطب لم يُقتل أو يُعذّب أو لم يكتب ما كتب في السجن؟ لا ريب أن فكر قطب أدى دوراً بارزاً في الدفع في اتجاه العنف داخل حركة الإخوان المسلمين وخارجها. لكنه ليس هو أو غيره السبب الوحيد لبروز هذه الظاهرة؛ فهناك العوامل الموضوعية التي كان لها هي الأخرى أدوار بارزة، أهمها أن الأنظمة العربية التوتاليتارية التي مارست القمع المستمر، جعلت جماعات واسعة من الإسلاميين تقتنع بأن الأساليب السلمية غير ناجعة لتحقيق هدفي قطب: التحرر الحقيقي للفرد من المجتمع الجاهلي، والتحرر الحقيقي للجماعة عبر إقامة الدولة الإسلامية.

كان الهدف الأول يزداد صعوبة يوماً بعد يوم، بفعل الازدياد الهائل في «مغريات» المجتمعات الحديثة في كلٍّ من مجالي التكنولوجيا والقيم؛ فقد بات من المستحيل بالنسبة إلى عضو تنظيم سيد قطب أن يدير ظهره للوسائل الحديثة التي ينتجها المجتمع الجاهلي مثل السيارة والطائرة والتلفزيون والإذاعة والفاكس والكومبيوتر والأجهزة المنزلية والهاتف.. إلخ. كما بات متعذراً عليه أن يقنع

«الجماعة» الإسلامية بالتخلي عن القيم الاستهلاكية «الجاهلية» المنتشرة في كل مكان.

يطلق بنجامين باربر (B. Barber) على هذه المعطيات تعبير «الصدام بين عالم ماكوورلد (الرأسمالي الاستهلاكي التوحيدي) والقوى الأصولية التفكيكية القبلية والرجعية»(١٣). وهذا توصيف ينطبق في الواقع على كلّ الحركات الأصولية في كلّ الأديان، لكنه في الإسلام يحمل نكهة خاصة، ليس لأن الإسلام معادٍ بطبيعته للحداثة أو الديمقراطية، كما يشدّد البعض في الغرب، بل لأن عملية التحديث في الشرق تأخذ إلى حد كبير شكل السيطرة من فوق؛ فحين يطل الغرب على الشرق وهو يرتدي لبوس الإمبريالية أو الاستعمار أو السيطرة المكشوفة، تمتلك الحركات الأصولية ما تفتقده في حربها على الحداثة: دعم الرأي العام لها بصفتها نبضة من نبضات الاستقلال.

بكلمات أخرى: سيف الحركات الأصولية يكون خشبياً في معركتها مع حركة الحداثة العالمية، لكنه يتحوّل إلى سيف معدني لامع وماضٍ حين تُقرن الحداثة بالسيطرة الغربية؛ إذ حينذاك تستطيع الحركات الأصولية المُغرقة في رجعية برامجها الداخلية وفي نزوعها نحو العودة المستحيلة إلى ماضٍ سحيق، أن تبدو وكأنها حركة مستقبلية تنشد الاستقلال والتحرر. وهذا ما يعطي وجودها بعض الغَلائل الشرعية التي تحتاج إليها بشدة. وهنا يتحوّل فكر سيد قطب بين ليلة وضحاها من فكر ماضوي انعزالي (خوارجي بالتعبير الإسلامي) إلى فكر مشدود إلى حرية مستقبلية، قادر على التأثير ليس فقط في مجموعات إسلامية محدودة، بل أيضاً في التيار العام في الإخوان المسلمين وغيره.

هذه النقطة بالذات، أي التقاطع بين رجعية الحركات الأصولية فكرياً و«تقدّميتها» استقلالياً، هي التي جعلت المشروع الأمريكي في أفغانستان مشروعاً في غاية الخطورة على الصراع التاريخي العام في الشرق الإسلامي؛ فحتى ما قبل حرب أفغانستان، وعلى رغم تضعضع مواقع القوى الحديثة (الناصرية واليسارية وقبلها الليبرالية) السريع خلال حقبة السبعينيات، كانت الحركات الأصولية المتطرّفة تجد صعوبة بالغة في استقطاب الرأي العام الشعبي. وقد سحب هذا الأمر نفسه حتى بالنسبة إلى مسألة السلام العويصة مع إسرائيل. إذ إن الرأي

(١٣) «Introduction,» in: Benjamin Barber, *Jihad vs. McWorld: How Globalism and Tribalism Are Reshaping the World* (New York: Ballantine Books, 1995).

العام المصري (والعربي إلى حد أقل بكثير) أعطى السادات فرصة كي يثبت أنه يمكن تحقيق سلام مشرّف مع إسرائيل، هذا في حين كان الأصوليون يطلقون الصرخات المدوّية التي تعتبر هذا السلام خيانة موصوفة.

بالطبع، نجح الأصوليون في النهاية في تصفية السادات، ووضعوا بذلك بعض الخطوط الحمر حول مدى السلام مع إسرائيل، بيد أنهم على رغم ذلك بقوا فئات معزولة عن السياقات المجتمعية العامة، وكان لا بد من انتظار حرب تحرير ضخمة من طراز حرب أفغانستان كي يرتدي المشروع الأصولي حلّته المزركشة والمقبولة شعبياً. وهكذا، فإن الحركات الإسلامية المتطرّفة، التي كانت بمثابة جزر معزولة في المجتمع، برزت من الأتون الأفغاني على أنها «حركات تحرير» للأمّتين العربية والإسلامية ليس من السيطرة الخارجية (السوفياتية أولاً ثم الأمريكية) فحسب، بل أيضاً من سيطرة الأنظمة الداخلية «الجاهلية». وكما أشرنا (في الفصل الأول)، كان أسامة بن لادن النموذج الأبرز لهذا الذي حدث للأصوليين مع حرب أفغانستان؛ فهو امتلك الخبرة والثقة الكافية بالنفس اللتين جعلتاه يقترح على الملك فهد إرسال ١٠ آلاف من «الأفغان العرب» لصدّ هجوم صدام حسين على الكويت. كما أنه امتلك لاحقاً الثقة الإضافية التي جعلته يعتقد أن في وسعه هزيمة دولة كبرى كالولايات المتحدة، كما تم في السابق هزيمة الاتحاد السوفياتي.

والحال أن مثل هذه الثقة كانت وراء كلّ العمليات التي شنّتها الحركات الإسلامية كافة في العديد من الأقطار العربية، وخاصة في مصر والجزائر والسعودية وقبلها في السودان.

المعادلة التي برزت في رؤوس الأصوليين كانت بسيطة: العنف ضد الأجنبي وعملائه في الداخل، سيجبر الأكثرية الإسلامية على الانضواء تحت لواء برامجنا الداخلية كما الخارجية، تماماً كما حدث في أفغانستان، حيث ترافقت هزيمة السوفيات مع سيطرة حركة طالبان على معظم أراضي البلاد. والحال أنه على رغم الضربات الضخمة التي تلقّاها الأصوليون في التسعينيات على أيدي الأنظمة العربية، فإنه لن يكون من السهل نسخ تجربة أفغانستان الناجحة من رؤوسهم.

هذه العوامل التي جعلت الحركات الأصولية الراهنة مختلفة اختلافاً جذرياً عن النهضة الإسلامية في أوائل القرن العشرين، تقاطعت مع ظروف موضوعية

غاية في الإيجابية بالنسبة إليها، وهي، كما أسلفنا، تدفّق أموال النفط على هذه الحركات بلا حساب تقريباً. وعلى رغم عدم وجود إحصاءات محددة بشأن حجم هذه الأموال، فإنه ليس من التسرّع القول إنها بلغت في كلّ الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية مليارات عدة من الدولارات، وهي أموال يجب أن تضاف إلى المليارات الأخرى التي أنفقتها العربية السعودية والولايات المتحدة في أفغانستان.

والمثير هنا أن هذه المبالغ جاءت من القطاعين العام والخاص في الدول النفطية. وعلى رغم أنه قد يكون من الخطأ الحديث عن توزيع عمل بين الدولة السعودية ورجال الأعمال السعوديين حول دعم الحركات الأصولية (خاصة بعد استمرار تلقّي بن لادن مساعدات من رجال الأعمال بعد انشقاقه عن الرياض)، فإنه ليس من الخطأ القول إن السلطات السعودية كانت تنظر بعين الرضى إلى ما يفعله القطاع الخاص.

قام هذا المدد المالي بدور ضخم في تمكين الحركات الأصولية المتطرّفة من مد جذورها في التربة المحلية، دون أن تقلق على مصادر التمويل. السيناريو كان يسير على النحو الآتي: أموال النفط كانت تكوّن في المجتمعات العربية ثقافة أصولية عبر تمويل مئات الجمعيات الأصولية التي تطوّرت بشكل واسع منذ ١٩٦٧ وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين (يقال إن في بيروت وحدها نحو ٧٠ منظمة دينية تموّلها السعودية). وكانت هذه الجمعيات تشكّل البحر الذي يمكن أن تسبح فيه الحركات الأصولية المتطرّفة وتنال منه مدداً لا ينقطع من المجنّدين الجدد.

أمّا الأسباب التي دفعت مملكة السعوديين إلى القيام بهذا العمل، فكانت متعددة. أولها وأهمّها إخراج النموذج الإسلامي السعودي من عزلته، عبر توكيد انتشار نفوذه في كلّ أنحاء المنطقة العربية والعالم. وقد بدأ هذا الجهد في وقت مبكر من ستينيات القرن العشرين، حين بدأت العربية السعودية بلورة مشروع «المؤتمر الإسلامي» لجعله البديل من حركة القومية العربية العلمانية. والحال أن السعودية لم تنجح في إخراج المؤتمر الإسلامي إلى الوجود إلا بعد هزيمة الناصرية أمام إسرائيل عام ١٩٦٧. وكان هذا الجهد السعودي يجد قبولاً واسعاً في الولايات المتحدة، التي وجدت من مصلحتها إبان الحرب الباردة بروز حركات إسلامية معارضة للشيوعية ومنحازة إلى الجانب الأمريكي في هذه الحرب. وهذا أمر تكرر حرفاً بحرف لاحقاً في باكستان، حيث تمّ دعم «إسلامية» الجنرال

ضياء الحق للغرض نفسه. وهكذا، تقاطعت الرغبات الإقليمية مع المخططات الدولية، وتمّ لعب ورقة الإسلام كسلاح سياسي طوال فترة الحرب الباردة.

بالطبع، كان من المستحيل عملياً أن تنشأ حركات إسلامية ليبرالية أو نهضوية كتلك التي أطلقها محمد عبده والكواكبي وعلي عبد الرازق، في ظل توجهات أيديولوجية ـ مالية سعودية تعلي من شأن الإمام أحمد ابن حنبل (الفقيه الأصولي الأول في العصر الإسلامي القديم)، والمفكر الأصولي التاريخي الإسلامي ابن تيمية (القرن الثالث عشر)، وتلميذه الوهابي الأصولي محمد بن عبد الوهاب. لذا، فإن هزيمة الناصرية ليست هزيمة الفكر التحديثي القومي فحسب، بل هي أيضاً هزيمة لكلّ الفكر التقدمي الإسلامي في التاريخ، الذي كان يمثّله الفلاسفة العقلانيون ابن رشد (حامل فكر أرسطو)، وابن طفيل (صاحب نظرية التطور قبل داروين بقرون)، وابن خلدون، والمعتزلة، وكانت نجاحاً للحركة الأصولية الرجعية التي سيطرت مجدداً على مقاليد الأمور، كما حدث في القرن الثالث عشر، حين أغلق الأصوليون باب الاجتهاد. ولم يكن لهذا النصر الجديد أن يتحقق لولا هزيمة القوى العربية الحديثة في حربها الأهلية مع القوى التقليدية، ولولا الدعم الغربي لهذه الأخيرة، ولولا مليارات الدولارات التي تدفّقت لتمويل هزيمة الحداثة وانتصار الأصولية.

دون هذا التحليل التأريخي ـ الاستراتيجي العام، ودون إدراك طبيعة هذه الحرب الأهلية العربية التي تدور رحاها بلا توقف منذ ٧٠٠ عام، سيكون من الصعب فهم ما يجري في المنطقة العربية، وسيبقى السؤال حول «لماذا يجري ما يجري» في هذه المنطقة، مجرّد سؤال أبدي معلّق في هواء أزلي.

ماذا الآن عن وضع العرب في الصراعات الدولية الجديدة في العالم؟

الفصل الثامن

صورة الوضع العربي
في مطلع القرن الحادي والعشرين

أولاً: «العربي التائه» في فضاء العولمة

«مع بداية القرن الحادي والعشرين، يبدو أن العربي أصبح هو «التائه»؛ أصبح صدى بالمقلوب لتعبير شاع قبل قرون عن «اليهودي التائه».

هكذا قيّم محمد حسنين هيكل صورة الوضع العربي في مطالع القرن الجديد، في كتابه الذي حمل العنوان نفسه: **نهايات طرق: العربي التائه، ٢٠٠١**[١]. وهو تقييم فيه الكثير من الاستشراف الموضوعي بقدر ما فيه من التشاؤم الذاتي. فالعرب يبدون بالفعل تائهين، مشتتين، لا يعرفون في أي طريق يجب أن يسيروا. وإذا ساروا لا يعرفون إلى أين سيقودهم الطريق. لا هم جزء من النظام العالمي الجديد، ولا هم خارجه. لا هم عضو في نادي أنصار العولمة، ولا هم مرشّحون للانضمام إلى معسكرات خصومها. لا هم رضخوا للحضارة الغربية الغالبة، ولا هم قادرون على إنعاش حضارتهم الشرقية المغلوبة. إنهم في منزلة بين منزلتين. لكنهم لا يملكون شيئاً من أمر أي من هاتين المنزلتين. وهذا ما يجعلهم مجرّد جسر يعبر فوقه الآخرون. والجسر، كما قال صموئيل هانتنغتون عن حق، في معرض انتقاده لاعتبار تركيا نفسها جسراً بين الشرق والغرب، «ليس انتماء ولا هوية»[٢].

لكن مهلاً. ألا يُحتمل أننا هنا نبالغ في توصيف الأزمة العربية (والإسلامية الشرق الأوسطية)؟ ما الجديد في أن تمر الأمم في حقب من التخبّط والضياع؟ الصينيون عاشوا ٤٠٠ عام من الاختراقات الأجنبية والحروب الأهلية المُدمّرة وأزمات الهوية والحداثة والأصالة، قبل أن يستفيقوا ويستقلّوا في منتصف القرن

---

(١) محمد حسنين هيكل، **نهايات طرق: العربي التائه، ٢٠٠١** (القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، ٢٠٠٢)، ص ٥.

(٢) Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: First Touchstone Edition, 1997), p. 149.

العشرين[٣]. اليابانيون هم أيضاً «ناموا» ٣٠٠ سنة بعد أن قرروا إغلاق أبواب بلادهم في وجه الجميع، ولم يعيدوا فتحها إلا في عصر ميجي أواخر القرن التاسع عشر. وحتى روسيا التي كانت قبل نحو عشرين سنة فقط دولة عظمى تتقاسم حكم العالم مع أمريكا، تجد نفسها مضطرة إلى إعادة البناء من الصفر، دون أن تُحدد بشكل نهائي هويتها: هل هي غربية أوروبية، أم أورو ـ آسيوية، أم حضارة بيزنطية أرثوذكسية مستقلة عن الغرب والشرق وقائمة بذاتها؟

ما «العيب»، إذاً، في أن يعيش العرب التخبطات نفسها؟ ثم: أليس صحيحاً ما يقوله هاري ماغدوف (H. Magdoff) من أن الأزمات ربما تكون أحياناً خلّاقة وهِبَة من السماء، لأنها تسمح بالإجهاز على القديم وإدخال التطويرات الجديدة والحديثة؟ ليس هناك عيب. لكن هناك مشكلة. مشكلة كبرى في الواقع؛ إذ من سوء حظ هذه المنطقة أن «أزماتها الخلّاقة» الراهنة لا تجري في فراغ دولي. على العكس تماماً: إنها تحدث في الوقت نفسه الذي يمر المجتمع العالمي بواحدة من أضخم ثوراته التاريخية، التي لن تُغيّر فقط النظام العالمي الراهن، بل ربما أيضاً الطريقة التي عاش بها البشر طوال العشرة آلاف سنة الماضية.

إنها في آن ثورة في التكنولوجيا كما في الأيديولوجيا؛ في الاقتصاد كما في الفكر؛ في الزراعة التي ستنتقل قريباً مع البيوتكنولوجيا من الأرض إلى المختبرات، كما في الصناعة التي بدأت تنتقل بالفعل من عالم المادة إلى عالم المعلومات والأفكار؛ في الطب العضوي كما في الطب النفسي؛ في مفاهيم القوة كما في نظريات السيادة والدولة ـ الأمة والحدود.

كان حازم الببلاوي دقيقاً حين أطلق على هذه الثورة اسم «عصر الانقطاع»[٤]. فإذا كان ظهور الزراعة قبل عشرة آلاف سنة ثورة وانقطاعاً بين نمط حياة القنص والبداوة ونمط الحياة الإنتاجي المستقر، وإذا كانت الصناعة

---

(٣) انظر: محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)؛ مسعود ضاهر، **النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)؛ دعد بوملهب عطالله، **اليابان من الشروق إلى السطوع: الجيو ـ سياسية اليابانية المعاصرة** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٤)، ورؤوف عباس، **التنوير بين مصر واليابان: دراسة مقارنة في فكر رفاعة الطهطاوي وفوكوزاوا يوكيتشي**، مختارات ميريت (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠١).

(٤) حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، عالم المعرفة؛ ٢٥٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠)، ص ١٤٤.

انقطاعاً ضخماً آخر قلب الحياة البشرية رأساً على عقب، فإن الثورة التكنولوجية الثالثة الراهنة المُستندة إلى المعلومات والاتصالات، ستكون فاتح عصر جديد يمثّل انقطاعاً كبيراً آخر في نمط الحياة والإنتاج. ومن لا يسير في تيار هذه الثورة، سيجد نفسه سريعاً كمّاً مهملاً مُلقى على ضفاف مجراها الذي سيعجّ ببقايا «القديم» و«غير الفعّال». ومن لا يكون على وليمتها الكبرى سيكون جزءاً من الطعام.

هل بدأنا نلمّح هنا إلى أن عرب الشرق الأوسط ومسلميه سيكونون بشكل أساسي على لائحة طعام هذه الوليمة؟ ربما. سنأتي إلى هذا الموضوع لاحقاً. لكن، قبل ذلك وقفة لمحاولة استشراف طبيعة النظام العالمي الجديد الذي بدأت تبلوره الثورة التكنولوجية الجديدة. وسنكون، بالطبع، مضطرين هنا إلى طرق أبواب العولمة التي قد لا تكون ظاهرة جديدة في التاريخ، ولكنها بدأت ترتدي حلة تاريخية جديدة كلياً مع ثورة الاتصالات والمعلومات(٥).

بات ثمة شبه إجماع حالياً على أن العولمة ليست أيديولوجيا (على رغم تقديسها لـ «اليد الخفية» للسوق والتجارة الحرة)، ولا حتى نظاماً؛ إنها قوى وشبكات قوى تعتبر الكرة الأرضية كلها مجال عملها، وهي بدأت تضع للمرة الأولى في التاريخ السلطتين السياسية والاقتصادية في آن في يد الرأسمالية. وهنا بالتحديد كان هاردت ونيغري دقيقين في كتابهما **الإمبراطورية**(٦)، حين أطلقا على السلطة الجديدة اسم «إمبرطورية العولمة»، وحين أشارا إلى أن هذه الإمبراطورية تولد مباشرة أمام أعيننا الآن. فخلال العقود القليلة الأخيرة، وفيما كانت النظم الكولونيالية تتعرض للإطاحة، ثم تنهار الحواجز السوفياتية أمام السوق العالمية بسرعة كبيرة في نهاية المطاف، كنا شهوداً على ظاهرة مبادلات اقتصادية وثقافية غير قابلة للمقاومة اتُّفق على تسميتها العولمة. فجنباً إلى جنب مع السوق العالمية ودورات الإنتاج العالمية، برز نظام عالمي ومنطق وآلية جديدان للحكم. باتت الإمبراطورية الجديدة التي تتولى الاضطلاع بمهمة تنظيم هذه المبادلات العالمية، هي السلطة السيادية التي تحكم العالم.

ليس تدهور سيادة الدول القومية وعجزها المتزايد عن تنظيم المبادلات

---

(٥) Mathew Horsman and Andrew Marshall, *After the Nation-State: Citizens Tribalism, and the New World Disorder* (London: Harper Collins Publishers, 1994), p. 3.

(٦) انظر المقدمة، في: مايكل هاردت وأنطونيو نيغري، **الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة**، تعريب فاضل جتكر (الرياض: دار العبيكان، ٢٠٠٢).

الاقتصادية والثقافية، سوى أحد الأعراض الرئيسية لعملية قدوم إمبراطورية جديدة. لقد كانت سيادة الدولة القومية حجر زاوية النظم الإمبريالية التي دأبت القوى الأوروبية على إقامتها عبر الحقبة الحديثة. غير أن كلمة «إمبراطورية» في قاموس القرن الحادي والعشرين باتت تعني شيئاً مختلفاً تماماً عما تعنيه كلمة «الإمبريالية»؛ فالحدود التي فرضها نظام الدول القومية الجديدة كانت أساسية بالنسبة إلى الكولونيالية الأوروبية، وإلى التوسّع الاقتصادي. الحدود الإقليمية للدولة كانت تعيّن مركز السلطة الذي يمارس حكم الأقاليم الأجنبية الخارجية عبر منظومة القنوات والحواجز. لم تكن الإمبريالية في الحقيقة إلا تمدداً للدول القومية الأوروبية إلى ما وراء حدودها الخاصة.

ويشير هاردت ونيغري إلى أن الانتقال إلى الإمبراطورية الجديدة لا يأتي إلا من غسق احتضار السيادة الحديثة[٧]. فعلى النقيض من الإمبريالية، لا تقوم الإمبراطورية بتأسيس مركز إقليمي للسلطة، كما لا تعتمد على أية حدود أو حواجز ثابتة. لأنها أداة حكم لامركزية ولاإقليمية تسعى، تدريجياً، إلى احتضان المجال العالمي كله في إطار تخومها المفتوحة المتّسعة. وتتولى الإمبراطورية إدارة الهويات الهجينة، والمنظومات التراتبية المرنة، والمبادلات المتعددة عبر شبكة طبقات متباينة من الحكم والقيادة. لقد باتت الألوان المتمايزة لخريطة العالم الإمبريالية متداخلة ومندمجة في قوس قزح العالم الإمبراطوري (قوس قزح العولمة الجديدة في الحقيقة).

ويشكّل انقلاب الجغرافيا الإمبريالية الحديثة للعالم، مع تحقق السوق العالمية، نقطة عبور وتحوّل في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي. ولعلّ الملاحظة الأبرز هنا هي أن الفواصل المكانية بين العوالم الأول والثاني والثالث قد اختلطت حتى أصبحنا نجد العالم الأول في الثالث، والأخير في الأول، والثاني نكاد لا نجده في أي مكان على الإطلاق.

يصرّ كثيرون على القول إن السلطة النهائية التي تتحكم بسيرورات العولمة والنظام العالمي الجديد، موجودة في أيدي الولايات المتحدة التي يطريها الموالون بصفتها زعيمة العالم والقوة العظمى الوحيدة، في حين يدينها المنتقدون بوصفها قوة إمبريالية مُضطهِدة. وجهتا النظر هاتان، تستندان إلى فرضية تقول إن الولايات المتحدة باتت، ببساطة، تلبس عباءة السلطة العالمية التي سقطت أخيراً

(٧) المصدر نفسه، ص ١٣.

عن أكتاف الدول الأوروبية. فإذا كان القرن التاسع عشر قرناً بريطانياً، فإن القرن العشرين هو قرن أمريكي؛ أو: إذا كانت الحداثة ظاهرة أوروبية في حقيقة الأمر، فإن ما بعد الحداثة ظاهرة أمريكية. وبالتالي، فإن الانتقاد الأعنف الذي يستطيع المنتقدون توجيهه هو أن الولايات المتحدة تكرر ممارسات الإمبرياليين الأوروبيين القدامى، في حين يحتفل المؤيدون بالولايات المتحدة بصفتها زعيمة عالمية أعلى كفاءة، وأكثر نزوعاً إلى الخير والعدل، وقادرة على تصحيح أخطاء الأوروبيين.

غير أن فرضية كتاب **الإمبراطورية** الأساسية المتمثلة بأن شكلاً إمبراطورياً جديداً للسيادة قد ظهر إلى الوجود، تتناقض مع وجهتي النظر كلتيهما. فالولايات المتحدة، مثلها مثل أية دولة قومية أخرى في الحقيقة، لا تستطيع أن تشكّل مركزاً لأي مشروع إمبريالي. لقد ولّت الإمبريالية إلى غير رجعة. ما من دولة قادرة بعدُ على أن تصبح زعيمة عالمية مثلما سبق للدول الأوروبية الحديثة أن فعلت.

قلنا إن العولمة الجديدة هي التي أطلقت المشروع الإمبراطوري الجديد. لكن كثرة من المنظّرين المعاصرين ترفض الاعتراف بأن عولمة الإنتاج الرأسمالي وسوقه العالمية شكّلت حالة جديدة جذرياً أو انقلاباً تاريخياً مهماً. وهم يقولون، مثلاً، إن الرأسمالية كانت على الدوام، ومنذ لحظة وجودها، تعمل بوصفها اقتصاداً عالمياً. وبالتالي، فإن من يُكثرون الكلام عن جدة عولمتها اليوم ليسوا إلا من أساء فهم تاريخها.

غير أن إيلاء الاهتمام المناسب للأبعاد الشاملة والتعميمية الأصيلة المتجذّرة للتطور الرأسمالي، لا يجوز أن يعمينا عن الثورة أو الحركة الانقلابية الحاصلة على صعيد الإنتاج الرأسمالي المعاصر وعلاقات القوة العالمية الراهنة. ففي هذا التحوّل يتمكّن المشروع الرأسمالي اليوم، بصورة بالغة الوضوح، من الجمع بين السلطتين الاقتصادية والسياسية، أي من تحقيق نظام رأسمالي خالص وحقيقي. العولمة لم تعد واقعاً مجرّداً، بل هي أصبحت منبعاً لتحديدات حقوقية تعكس صورة فوق قومية واحدة للسلطة السياسية العالمية. إنها مفهوم إمبراطوري للحق؛ روما جديدة، وإمبراطورية واحدة تقود «الحروب العادلة» التي يفرضها الإجماع لا الحق بهدف سحق «المتمردين والبرابرة» على الحدود.

أمريكا، التي تتزعم الآن ظاهرة العولمة، تفعل ذلك وهي تجد نفسها

منشطرة إلى نصفين في ما يشبه حالة الشيزوفرينيا: فهي، من جهة، تنشط في كلّ مكان لخدمة قوى العولمة بكل أطرافها المتعددة الجنسيات، من خلال تأمين أمن الأسواق، وضمان حرية التجارة، وفتح أو خلق أسواق جديدة. وهي، من جهة أخرى، تتحرّك أيضاً انطلاقاً من مصالح الدولة ـ الأمة الأمريكية، التي بات أمنها الداخلي نفسه معتمداً على الأمن العالمي بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، ناهيك بالطبع عن ضرورة حماية المصالح الأمريكية في العالم. هذه الازدواجية الأمريكية قد تفسّر كون الأمريكيين والأوروبيين واليابانيين (والآن الصينيين والهنود) حلفاء حتى العظم حين يكونون في إطار لعبة العولمة الاقتصادية، وخصوم حتى النخاع حين يأتي الأمر إلى لعبة العولمة السياسية. وهذا ليس تطوراً مستغرباً؛ فالنظام الدولي يمر في مرحلة انتقالية حرجة على كلّ المستويات: من نظام الدولة ـ الأمة الذي أرسته معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨، إلى نظام دولي جديد لم تتحدد معالمه النهائية بعد[٨]، وإن كانت الإمبراطورية وصفاً مبدئياً مقبولاً له. ومن مفاهيم الحداثة والقوة العسكرية وموازين القوى، إلى مفاهيم مابعد الحداثة والقوة التنافسية الاقتصادية[٩]، ومن الأسواق القومية إلى الأسواق القارية، وعبرها إلى الأسواق العالمية[١٠]، والأهم: من الهويات القومية إلى الهويات الفردية المتذررة[١١].

ربما تكون الصين في بعض الجوانب انعكاساً فاقعاً لهذه المرحلة الانتقالية، حيث تتعايش بشكل مدهش فيها (وإن مؤقتاً) الحداثة وما بعد الحداثة، والقومية (في الأرياف والداخل) مع العولمة (على السواحل)، وفي النهاية الرأسمالية والاشتراكية. كما قد تكون شركة الهند البريطانية نموذجاً آخر؛ فكما أن هذه الشركة امتلكت في القرن التاسع عشر الجيوش وبنية الدولة وأجهزتها، كذلك بدأت الشركات المتعددة الجنسيات تحوز في القرن الحادي والعشرين العديد من مقوّمات السيادة التي كانت حكراً على الدول. بيد أن التنافس بين العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية لا يعني الصراع التناحري؛ ففي اللحظة التي يكون فيها الاقتصاد العالمي عرضة للمخاطر، تبرز الوحدة سريعاً في أجلى مظاهرها بين

---

(٨) «Introduction,» in: Horsman, Ibid.

(٩) Robert Cooper, *The Post-Modern State and World Order* (London: Demos, 1997).

(١٠) سعد محيو، **العرب والعولمة والتحضير للقرن الواحد والعشرين** (الشارقة: دار الخليج، ١٩٩٩)، ص ٢١٨ وما بعدها.

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٥ وما بعدها.

القوى الفاعلة في «إمبراطورية العولمة». لقد بات العدو المشترك واضحاً، وهو ليس شيئاً آخر سوى الدول الفاشلة أو المتعثّرة في العالم الثالث، والحركات الإرهابية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل بين «محاور الشر»، والهجرات السكانية من الجنوب إلى الشمال.

وما يجري الآن من خلافات بين أقطاب النظام العالمي حيال هذه التهديدات، سببه تباين الاجتهادات حول أنجع السبل للقضاء عليها، مع لمسة شكوك بينها حول النوايا الذاتية الخاصة بكل منها، أو حول المدى الذي يجب السماح لزعيمة العولمة الولايات المتحدة بممارسة هيمنتها دون قيد أو شرط. لكن في لحظة ما (والأرجح أن هذه اللحظة لن تكون بعيدة)، سيتم التطابق بين العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية ـ الأمنية. وسيحدث ذلك بحكم الحاجة؛ فالولايات المتحدة لن تتمكن من حكم العالم بمفردها فترة طويلة بسبب الأكلاف الباهظة، من ناحية، وخوفاً من وقوعها في الفخ الذي حذّر منه بول كينيدي في **صعود وسقوط القوى الكبرى**، وهو التمدد الاستراتيجي الزائد(١٢)، من ناحية أخرى.

وحينها قد يولد نظام عالمي تعددي جديد سبق لهنري كيسنجر أن تنبّأ في وقت مبكر فور انتهاء الحرب الباردة بأنه سينشأ ليضم إلى أمريكا اليابان وأوروبا والصين وربما الهند، وأنه سيكون على شاكلة النظام العالمي الذي نشأ في القرن التاسع عشر(١٣). وعلى رغم أن كيسنجر كان مصيباً حين استنتج أن النظامين القديم والجديد سيستندان إلى قاعدة واحدة هي موازين القوى، فهو ربما أخطأ حين لم يلحظ تغيّر الظروف التي ستطبَّق فيها نظريات موازين القوى في القرن الحادي والعشرين؛ إذ هي موازين تقوم على تقاسم العالم لا التسابق على تناتشه كما حدث مع قوى القرن التاسع عشر العظمى. أمّا التنافس الاقتصادي، فإنه سيجري في إطار منظمة التجارة الدولية التي ستصوغ لإمبراطورية العولمة قواعد السلوك فيها.

بالطبع، نحن نتحدث هنا عن مخلوق لمّا يولد، وعن ترتيبات جديدة لم تتبلور حتى الآن، وعن حصص وأنصاب لمّا يُحسم أمرها؛ فلمن، على سبيل المثال،

---

(١٢) «Introduction,» in: Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty-First Century* (New York: Random House, 1993).

(١٣) Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon and Schuster, 1994), pp. 17-28.

ستؤول «ملكية» الشرق الإسلامي الكبير؟ هل سيكون الخليج حصة أمريكية صافية، والمغرب العربي حصة أوروبية صافية، والهلال الخصيب حصة أوروبية ـ أمريكية مشتركة مع دور رمزي روسي؟ وماذا عن أفريقيا التي ما تزال متناتَشة بين أوروبا وأمريكا؟ وهل ستتمكن الصين وأمريكا واليابان وروسيا (والهند) من العثور على صيغة سحرية يخرج فيها جميع هؤلاء الأطراف راضين؟ ومتى سيولد مجلس أمن دولي جديد يعكس حقيقة موازين القوى الجديدة في العالم؟

أسئلة ستحتاج إلى وقت (وربما إلى مجابهات) كي تظفر بإجابات ما. وقد حاول الباحث الإسلامي غريب حنيف الإجابة عنها على النحو الآتي(١٤):

مع بروز نظام دولي جديد يشبه نظام أوروبا القرن التاسع عشر، الترتيب الوحيد الذي يبدو قابلاً للحياة هو نوع من نظام التناغم الذي تستطيع ضمنه الدول الرئيسية في النظام العالمي الجديد العمل. مثل هذا النظام طُبّق في أوروبا بعد عام ١٨١٤ ودام حتى الحرب العالمية الأولى.

إن مجموعة القوى السبع الكبرى تمثّل بالفعل نظام تناغم، حيث إن قدراتها السلطوية تنبع من امتلاكها كلّ مقوّمات هذا النظام. وكما هو معروف، أنظمة التناغم تستند أكثر إلى «القيم المشتركة» منها إلى القواعد الثابتة (كما الأمر مثلاً مع الأمم المتحدة التي لا تُعتبر نظام تناغم، نظرياً على الأقل، بسبب استنادها إلى ميثاق).

بيد أن النقطة التي يجب فهمها هنا هي أن المسألة لا تتعلق فقط بهذه الدولة أو تلك التي ستصبح لاعباً رئيسياً، بل في القواعد والأسس التي يضعها النظام العالمي الجديد. وهذه القواعد وصفها بيل كلينتون بأنها «تستند إلى أسرة عالمية من ديمقراطيات السوق»، وبأنها ستتعزز مع زيادة أعداد الدول التي تقوم عليها. إن الدول الرئيسية في النظام العالمي الجديد لا يجب بالضرورة أن تكون «ديمقراطية» بالمعنى التقني للكلمة (الصين ليست كذلك). كلّ ما هو مطلوب من هذه الدول هي أن تؤمن بشكل أعمى بـ «دين المال»، أي أن تكون منحازة إلى السوق وتلتزم، بحزم، مواجهة التهديدات الموجّهة إلى النظام. وهنا ستنشأ بين الدول الرئيسية علاقة «شراكة»، حيث ستكون لكلّ منها حصّتها المتساوية من أكلاف تنفيذ جدول أعمال النظام العالمي. كما سيكون للنظام أبعاد استراتيجية وعسكرية

---

(١٤) انظر البحث المهم للباحث الإسلامي: Gharib Hanif, «The New World Order,» <http://www.ummah.net/kashmir/docs/saamot2.htm>.

كاسحة. ومن اللافت هنا أن مبدأ التوسّع الكلينتوني عُدّل لاحقاً ليصبح مبدأ «المشاركة العسكرية ـ الاستراتيجية». وهو مبدأ شرحه في عام ١٩٩٤ الجنرال جون شاليكاسفيلي (J. Shalikashvili)، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، بأنه استراتيجية «تشتمل على منع التهديدات الكبرى للاستقرار والشراكة الإقليمية مع الأصدقاء والحلفاء، لمساعدتهم على تسنّم مسؤوليات أكبر في فرض السلام والاستقرار في مناطقهم». بيد أن هذا النظام العالمي العتيد ما يزال قيد الإنشاء. لذا، ستبقى الأسئلة التي أشرنا إليها أسئلة معلّقة في الهواء إلى حين انتهاء المرحلة الانتقالية الراهنة.

ثانياً: الاندماج في العولمة

نعود الآن إلى سؤالنا الأولي: أين المنطقة العربية من هذه التطوّرات العالمية المتسارعة؟

بداية، يتّفق كلّ المحللين العرب على القول إن الأقطار العربية انضمت إلى ركب الاقتصاد العالمي (وإن بدرجات متفاوتة) منذ قرنين من الزمن، أي منذ الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ بقيادة نابليون بونابرت. لكن نقاط اتّفاقهم تنتهي عند هذا الحد؛ إذ إنهم يختلفون بعد ذلك اختلافاً حاداً حول ما إذا كان هذا الانضمام سلبياً أم إيجابياً، فينقسمون إلى ثلاث مدارس رئيسية[(١٥)]:

المدرسة الأولى تنظر بعين إيجابية إلى الاندماج العربي، وتسند رأيها بلغة الأرقام: فحجم السكان في الوطن العربي اليوم يقرب من ٣٠٠ مليون نسمة، فيما لم يتجاوز العشرين مليوناً عام ١٧٨٩، وهذا يعني أنه خلال قرنين اثنين تضاعف حجم السكان ١٢ مرة على الأقل. وهذا تطور لم يكن ممكناً دون الأساليب الغربية لخفض معدلات الوفيات، وللنمو السريع في مساحة الأرض المزروعة، وفي الإنتاج الزراعي، وفي تطور طرق المواصلات اللازمة لنقل الغذاء من مكان إلى آخر، وفي تقدّم سبل مكافحة الأمراض والأوبئة والآفات الزراعية. وقد ترافقت زيادة عدد السكان مع زيادة نسبة عدد سكان المدن في المنطقة العربية (حيث كانت خلال المئة سنة الماضية من أعلى النسب في العالم)، ومع الارتفاع الملحوظ في العمر المتوقع للإنسان.

---

(١٥) لتوضيح المواقف العربية المتعلّقة بالعولمة، انظر: جلال أحمد أمين، **العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي، ١٧٩٨ ـ ١٩٩٨** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

ويوضح روجر أوين (R. Owen) أن أهم نتيجة من نتائج اندماج المنطقة العربية في الاقتصاد العالمي، كانت مكافحة الأوبئة القاتلة. فخلال المئة عام السابقة على الحملة الفرنسية على مصر، كان سكان كلٍّ من القاهرة ودمشق وحلب «لا يكادوا يفيقون من موجة طاعون حتى تحلّ بهم موجة جديدة». وقد عرفت مدينة القاهرة وحدها خلال القرن الثامن عشر هجمات عدة للطاعون أودت بحياة ما بين ثلث ونصف سكانها. وحين نزل الفرنسيون بمصر في أوائل القرن التاسع عشر، لاحظوا أن بين كلّ ثلاثة مصريين شخصاً بعين واحدة. على صعيد الأمية، كانت النسبة قبل ١٠٠ عام ٩٥ بالمئة، فيما هناك الآن ٥٠ مليون طالب وطالبة عرب. ويمكن الحديث بالدرجة نفسها عن التطور الصناعي والعمراني وعن نمو وسائل المواصلات، وعن ارتفاع متوسط دخل الفرد. وكلّ ذلك تمّ بفضل الاتصال بالعالم الغربي.

ويرى شارل عيساوي أنه كان من المستبعد أن يحقق العرب مثل هذه القفزة، لو بقوا منعزلين عن الغرب. وهذا على عكس أنصار المدرسة **الثانية**، أي «مدرسة التبعية» (Dependency School)، التي تفترض أنه لو لم يحدث الاختراق الأوروبي للمنطقة العربية، لحققت البلدان العربية، أو على الأقل مصر إبان عهد محمد علي باشا، ما حققته اليابان.

في مواجهة المدرسة التي تركّز على إيجابيات الاتصال العربي ـ الغربي، هناك مدرسة تشدّد على أن هذا الاتصال كان في الواقع استغلالاً مطّردا؛ فـ «الغرب لم يأتِ إلى الوطن العربي بقصد إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، بل جاء لدفع عجلة النمو في الغرب نفسه. وإذا ما كان الوطن العربي قد شهد على الرغم من ذلك تقدماً في هذا الجانب أو ذاك من جوانب الحياة، فلا بد أن يكون قد حدث هذا من باب المصادفات السعيدة». وهكذا، فإن زيادة المساحات المزروعة من الأراضي تمّت لتلبية حاجات الصناعات الغربية في الدرجة الأولى. أمّا خطوط الاتصالات، فكان هدفها الحقيقي تسهيل تصدير المحاصيل أو المعادن المعدّة للخارج. وكذا الأمر بالنسبة إلى التعليم، الذي كان هدف نشره إعداد الكوادر المحلية اللازمة لخدمة حاجيات الوجود الاستعماري. لا بل أكثر من ذلك، تذهب هذه المدرسة إلى حد القول إن تحسّن الأوضاع الصحية في المنطقة لم يحدث إلا كنتيجة جانبية لحاجة الغرب إلى الحفاظ على صحة رعاياه وجنوده وحمايتهم من الأوبئة.

إلى جانب هذه **المدرسة الثانية**، ثمة **مدرسة ثالثة** تركّز تركيزاً شديداً على

مسألة الهوية. وهي تعتبر أن المدرستين الأوليين تنطلقان في الواقع من منطلقات واحدة، هي المعايير الغربية للحكم على تقدّم أو تأخّر دولة ما (عبر معيار النمو الاقتصادي في الدرجة الأولى).

ويلخّص جلال أمين وجهة نظر هذه المدرسة على النحو الآتي: «يمكن القول بأن الأمر الذي لم يكن ليس فقط أكثر احتمالاً، بل شبه مؤكد، هو أن العرب كانوا سيحققون تنمية من نوع مختلف عمّا تحقق لهم بالفعل لو لم يتّصلوا بالغرب. إن المأساة الحقيقية، إذاً، في قضية اتصال العرب بالغرب ليست بأنه كان من الممكن للعرب أن يحققوا تنمية أسرع ممّا تحقق لهم لو تمتّعوا بالاستقلال، وإنما هي أنهم كانوا سيحققون التقدم بطريقتهم وطبقاً لآمالهم وطموحاتهم هم وبالمعدل الذي يختارونه. ربما كان هذا المعدل أبطأ مما تحقق لهم بالفعل، ولكن من يستطيع أن يؤكد أن التطور الأسرع هو دائماً التطور الأفضل؟».

هل هذه مجرّد أفكار طوباوية ناجمة عن الخوف الشديد من زوال الهوية العربية والإسلامية على يد الاجتياحات الغربية؟ الخوف موجود طبعاً، وهو معترف به على أي حال. لكن أصحاب هذه المدرسة الثالثة لا يعتبرون أن برنامجهم المستقل عن الغرب مشروع مثالي أو طوباوي غير قابل للتطبيق، بل هم يشدّدون على أن حلولهم هي الوحيدة التي يمكن أن «تنقذ الأمة» من التأخّر أو الضياع. كيف؟ عبر الإسلام بالطبع. وهنا يقترح المفكّرون الإسلاميون البرنامج الآتي:

يجب النظر إلى التنمية ليس على أنها عملية اقتصادية صافية أو خالية من أية قيمة؛ فهي يجب ألا تعني لا الاستهلاك الجماهيري (Mass Consumption) ولا المكننة (Mechanization). يجب أن تكون تعبيراً عن الدينامية الثقافية التي تتميز برغبة المسلمين في أن يكونوا في «حالة الإسلام»، وأي شيء يتدخل مع هذه الرغبة يجب أن يُعتبر معيقاً للتنمية؛ أي شيء ميكانيكي أو بيئي أو «علمي» أو غيره يتدخل بالقيم الثقافية والروحية الإسلامية، يكون مساهمة سلبية في التنمية. وعلى المستوى المادي، فإن مبدأ «المحلاوية» يجب أن يُعتبر العامل الموجّه للتطور. كما من الضروري لضحايا الأنماط المتغرّبة (من غرب) من التطور أن يحرّروا أنفسهم من البنى الانكشافية الراهنة. يجب اعتبار العلم عملية ثقافية. ويتعيّن على المسلمين أن يدمجوا في إطار رؤيتهم الثقافية العالمية مختلف أشكال المعرفة العلمية الحديثة، من العلم المجرّد إلى التطبيقي. كما يجب بذل المحاولات لإعادة توليد الروح الإسلامية الحقيقية للبحث والإبداع، وهذا يعني رفض

السياسات التعليمية التي تقلّد النماذج الغربية للفكر العلمي، واستبدالها بتلك التي تشجّع الازدهار الثقافي، والفكر الأصيل، والاستخدام الشجاع للخيال، والاعتماد على التجربة والنظرية.

يمكن تحقيق التطور التكنولوجي بشكل أفضل، من خلال التركيز على الصناعات المتوسطة الحجم، وتطوير تكنولوجيات محلية. التنمية الريفية تتطلب قدراً متساوياً من التركيز على الزراعة وتربية المواشي والإسكان المعتمد على المواد المحلية ومنظّمات الخدمات. وكلّ هذا يمكن لـ «الأمة الإسلامية» أن تحققه دون مساعدة خارجية.

إن هدف «التضامن الإسلامي» يتضمن الاشتراك والتعاون بين البلدان الإسلامية في إطار طرق مشتركة للتنمية. والتخطيط في البلدان الإسلامية يجب أن يكون أكثر من مجرّد تمدّد التيارات السائدة الآن إلى المستقبل. ليس كافياً تنفيذ الخطط الخمسية للتنمية، بل يجب التخطيط لعشرين سنة من الآن. كما يجب أن يكون التخطيط متواصلاً ومتأقلماً.

يعتبر ز. ساردار (Z. Sardar) أن السياسات التي تحتاج الدول الإسلامية إليها لحل مشاكلها «تتطلب من المجتمعات الإسلامية أن تسير إلى حد كبير ضد الأنماط المعاصرة. كما ستحتاج إلى جهد شجاع لاتخاذ موقف إسلامي، إضافة إلى شجاعة فكرية وفهم عميق للمجتمعات الإسلامية وثقافة الإسلام. التوجّهات والأنماط الغربية لا دور لها لتلعبه هنا»[١٦].

إن ما يدعو إليه ساردار وغيره من المفكرين الإسلاميين هنا لايقلّ عن كونه نموذجاً اقتصادياً ـ اجتماعياً ـ فكرياً عالمياً جديداً، مستقلاً تمام الاستقلال عن النموذج العالمي الغربي الراهن. والحال أن هذه الدعوة تتكرر في أدبيات العديد من الحركات الإسلامية، التي ترفض النموذج الغربي للتنمية. بيد أن مطالبات ساردار هذه التي أُطلقت عام ١٩٧٧، كان نصيبها في غالب الأحيان أن تبقى في ملكوت الخيال؛ فقد شهدت حقبة الثمانينيات ازدهاراً كاسحاً للموجة الإسلامية في معظم أنحاء الوطن العربي والعالم الإسلامي، وصل خلالها الإسلاميون إلى السلطة (كما في إيران والسودان)، أو عزّزوا مواقعهم التقليدية فيها (كما في العربية السعودية) أو شاركوا في الحكم (كما في الأردن والمغرب

(١٦) Ziauddin Sardar, *Science, Technology and Development in the Muslim World* (London: Croom Helm, 1977), pp. 173-174.

واليمن). لكن أياً من هذه التجارب لم تنجح في تقديم عيّنة قابلة للحياة من هذا النظام الإسلامي المفترض. لا بل كان العكس هو الصحيح، حيث عجزت الحركات الإسلامية عن بلورة بديل إسلامي واحد ناجح. والمثل الأبرز على ذلك كان في العربية السعودية وتونس وإيران.

١ ـ التجربة الإيرانية

في إيران، حيث حملت الثورة الإسلامية معها في عام ١٩٧٩ موجة تفاؤل عاتية بإمكان أن ينجح المسلمون في تشكيل «قوة عالمية ثالثة»، كان «التخبّط الثوري» هو المنتصر الوحيد؛ فقد عجزت الثورة عن إيجاد موقع جديد لإيران في العالم، عدا شعار تصدير الثورة الذي لم يحقق نجاحات سوى في لبنان مع حزب الله. وفي المجال الداخلي، فشلت الثورة في تحقيق دولة الرفاه التي وعدت بها، كما عجزت عن بلورة خطط اقتصادية واضحة المعالم، لأنها لم تكن قادرة على تحقيق إجماع حول طبيعة النظام السياسي في البلاد: هل هو رأسمالي، أم اشتراكي، أم بَيْنَ بَيْنْ. صفة «الإسلامية» في الحكم، أو أن «الإسلام هو الحل»، أثبتت عدم نجاحها، لأن الإسلام ببساطة لم يكن في وسعه وضع خطط تنموية من القرن السابع لمسلمي القرن الحادي والعشرين.

والأهم من هذا وذاك هو أن حكم الملالي، الذي كان يُفترض به أن يحقق عدالة السماء على الأرض، اخترقه الفساد من أعلاه إلى أدناه. صحيح أن الفساد كان سمة عامة للحكم في إيران قبل الثورة، إلا أن هذه الأخيرة أوحت بأنها لن تسمح بالفساد. وهكذا قرّر دستور الجمهورية الإسلامية في المادة الرقم ١٤٢ منه مراقبة أحوال القائد الأعلى ورئيس الجمهورية وحكومته وعائلاتهم للتأكد من أنهم لا يراكمون الثروات بصورة غير شرعية. والمادة الرقم ٧٦ من الدستور تعطي البرلمان حق التحقيق في أية قضية وطنية، وتدعو إلى تشكيل هيئة تفتيش تُدعى منظمة التدقيق والتفتيش الوطنية، لتقوم بالتحقيق بالادعاءات حول السلوك الحكومي. وقد تمّ تأسيس هذه الهيئة أواخر عام ١٩٩٩ للتحقيق في اتهامات سيقت ضد إدارات حكومية. بيد أن كلّ هذه الإجراءات لم تستطع أن تحول دون انتشار الفساد الذي يتّخذ أشكالاً عدة؛ فالترقيات لا ترتبط بالكفاءة أو جودة العمل، بل بالوساطات. وكبار المسؤولين يعيّنون حاشيتهم في المناصب الحساسة. كما أن هناك نقصاً دائماً في تطبيق الشفافية والمساءلة. وفي الكثير من الحالات، يقوم مسؤولو الدولة بوضع رشاويهم في حسابات مصرفية باسم أناس تابعين

لهم. وبهذه الطريقة، يتفادون المساءلة في أية تحقيقات قضائية، ويحصدون في الوقت نفسه أموالاً طائلة عبر سوء استخدام مواقعهم الرسمية. المناقصات على المشاريع الحكومية ليست تنافسية، ومقاولو الدولة لا يتنافسون على قَدَمْ المساواة مع الشركات الخاصة. وشروط المناقصات لا تُذاع علناً، والمنظّمات الحكومية تستفيد من تسهيلات مثل القروض الميسّرة وأسعار العملات الصعبة التفضيلية. وقد قلّص هذا إلى حد بعيد من حجم الفعالية في الاقتصاد، وزاد من احتكار الدولة للسوق. لقد ساهم تأميم الصناعات والخدمات في توسّع الفساد والهدر؛ فالمسؤولون الحكوميون لا يُطردون من أعمالهم حين تُطبَّق الخصخصة، بل تتعزز مواقعهم بدعم من مراكز القوى، ويعود المسؤولون المتقاعدون إلى العمل وفق عقود قصيرة الأمد، ويواصلون تلقّي «هدايا» مثل السيارات والحسابات الخاصة في المصارف، ويحق لهم استخدام الفيلاّت في منتجعات الشمال(١٧).

ليس في وسع أحد، لا في الغرب ولا في الشرق، أن يدّعي أنه قادر على تقديم تفسيرات دقيقة، أو تكهّنات معقولة، لطبيعة الصراع في إيران؛ فالصورة معقّدة حقاً، ونبض الوضوح ضعيف إلى درجة التلاشي، والباطنية هي السيدة الحقيقية للموقف. وهذا ما جعل تحليلات وتنبؤات الكثيرين، بمن في ذلك بعض المفكّرين من رجال الدين الشيعة العرب، ترتطم بصخرة الفشل في كلّ مرة كانوا يخرجون فيها باستنتاجات ما حول الثورة الإيرانية، أو حول مآلها. هذا ناهيك بالطبع عن الدراسات الغربية العديدة، قبل الثورة الإسلامية وبعدها، التي استندت إلى نظريات الحداثة، وفشلت أولاً في توقّع نشوب هذه الثورة، ثم في استمرارها. الاستثناء شبه الوحيد هنا، كان الباحث الأمريكي ريتشارد بولييت (R. Bulliet) الذي لم يتمكّن فقط من «سبر أغوار العقل الإسلامي»، كما قال، بل تمكّن أيضاً من تطبيق المنهج الخلدوني على الثورة الإيرانية، الأمر الذي مكّنه من التنبؤ باستمرارها، ليس فقط عشرين عاماً، بل أربعين عاماً متواصلة (هي في الواقع العمر الافتراضي الذي حدّده ابن خلدون للدول والعصبيات)(١٨).

لكن، إذا كان بولييت قد تفرّد في اكتشاف روابط الاستمرارية لهذه الثورة،

---

(١٧) «Iran Report,» (November 2000).

(١٨) Richard W. Bulliet, «Twenty Years of Islamic Policies,» *Middle East Journal*, vol. 53, no. 2 (Spring 1999).

بصفتها حصيلة منطقية، وربما إيجابية في رأيه، لإسلام القرون الوسطى، ولقرن ونصف القرن من «التاريخ الإيراني المتوحش»، فإن هناك مفكّراً آخر يمكنه أن يفخر بأنه اقترح مقاربة قد تكون الأنجح حتى الآن في محاولة فك ألغاز ما يجري في إيران. إنه المستشرق أوليفييه روا، مدير مؤسسة الأبحاث في المركز الوطني للدراسات العلمية الفرنسية في باريس. ماذا في جعبته؟ يحدّد هذا المستشرق، في دراسة نشرتها دورية **ميدل إيست جورنال**(١٩)، مفاتيح فهم الوضع الداخلي الإيراني «الباطني» بالآتي:

الثورة الإيرانية قامت منذ بداياتها المبكرة على أساس شرعية مزدوجة، سياسية ودينية، تجسّدت بالإمام روح الله الخميني. لكن الدستور، وفترة حكم هذا الأخير، والعملية السياسية منذ رحيل الإمام، أظهرت أن المجال السياسي هو الذي سيطر ليس فقط على الثورة، بل كذلك على الدين وأيضاً على رجال الدين. هذا التسييس، الذي ترافق مع «أيرنة» (من إيران) أو «فرسنة» (من فرس) الشيعية الأممية العابرة للقوميات، يؤدي الآن كأمر واقع إلى شكل جديد من أشكال العلمانية في إيران، وينسف في الواقع الأساس التقليدي لقوة رجال الدين الشيعة ولاستقلالهم.

الشرعية الدينية في إيران تعاني الآن أزمة كبرى تسفر عن المزيد من تفوّق السياسة على الدين. والمناحي العديدة لهذه الأزمة تتقاطع وتتكثّف عند نقطة (أو بالأحرى معضلة) واحدة: ولاية الفقيه. بالطبع، هذه الافتراضات ليست مجرّد رياضة ذهنية، أو قفزة في الهواء الأكاديمي. فإذا صحّ أن السياسة اكتسحت الدين في إيران، فإن هذا يجب أن يفرز استجابة دينية ما لهذا التحدّي. وهذا ما يؤدي بدوره إلى تحديد جدّي لطبيعة الصراعات داخل إيران بين أرض الواقع وأرض الطوبى، وبين المصالح المادية والأيديولوجيا الروحانية، أو باختصار، بين السياسة والإسلام الشيعي.

والآن، فإن إيران بعد أكثر من ٢٨ سنة من طوبى الثورة الإسلامية، تبدو حالة نموذجية لكلّ أزمات دول الشرق الأوسط بدل أن تكون النموذج للحلول، خاصة منها تلك المتعلّقة بثنائية الاستقلال والتحديث. فالقوى المحافظة، أو الرجعية، تمسك بمفاتيح الاستقلال وتتزعّم حملة الحفاظ عليه في مواجهة

---

(١٩) Olivier Roy, «The Crisis of Religious Legitimacy in Iran,» *Middle East Journal*, vol. 53, no. 2 (Spring 1999).

الاجتياحات الغربية الكاسحة، في الوقت الذي تغلق صنابير الحداثة والديمقراطية. والقوى الإصلاحية، أو التقدّمية، تبدو أقل تمسّكاً بالاستقلال، فيما هي تطرح برامج التحديث والدمقرطة كأولوية قصوى. وبين رحى هذين التوجهين، يقبع المواطن الإيراني (إقرأ أيضاً العربي) متنازعاً بين خيارات لا يعرف كيف ومتى يجب أن يرتّبها كأولويات.

هل ثمة مخرج من هذه الحلقة المفرغة، التي تأخذ في معظم الأحيان شكل صراع بين الدينيين والحداثيين؟ أجل. لكن هذا المخرج ليس متوافراً الآن لا لدى الرجعيين ولا لدى التقدميين. إنه «الاقتصاد أيها الغبي»، كما يقول الأمريكيون؛ فالقوى المحافظة كان في وسعها مضاعفة قوة شرعيتها، لو أنها نجحت في تطوير الاقتصاد الإيراني ورفع مستوى معيشة الإيرانيين. والأطراف التقدّمية كان في إمكانها الدفاع عن نفسها ضد الحملات التي تضعها في خانة التبعية، لو أنها تقدّمت ببرامج اقتصادية ـ اجتماعية مختلفة وقابلة للتنفيذ. لكن الأمر ليس على هذا النحو. كيف؟ فلندع هنا أحد أقطاب الثورة الإسلامية، وهو رجل الدين جلال الدين طاهري، يرد على هذا السؤال.

في رسالة مفتوحة نُشرت في أواخر صيف ٢٠٠٢، شن رجل الدين هذا الذي رقّاه الإمام الخميني إلى رتبة آية الله، حملة على ما وصفه بـ «اليأس، والبطالة، والتضخم، وارتفاع الأسعار، والفجوة الجهنمية بين الفقراء والأغنياء، والمسافة التي تتعمق يومياً بين الطبقات، وجمود وتدهور الدخل القومي، والاقتصاد المريض، والفساد البيروقراطي، والإدارة الضعيفة، والثُّغَر الكبرى في البنى السياسية، والاحتيال والرشوة والإدمان». ولم يكتفِ طاهري بذلك، بل هاجم أيضاً «أولئك القابعين فوق جمل السلطة، الذين يحكمون بفاشية ويتكوّنون من عناصر إمّا فاشية وإمّا مجنونة».

لحظة نشر هذه الرسالة، قامت الدنيا ولم تقعد في إيران. ولولا إصدار الرئيس الأمريكي بوش آنذاك بياناً عنيفاً يدعو فيه الإيرانيين إلى الثورة على حكامهم، لحدثت ثورة بالفعل، أو على الأقل انتفاضة كتلك التي شهدتها إيران عام ١٩٩٩. هذا الأمر إذا عنى شيئاً، فإنه يعني أن الوضع في إيران قد بلغ بالفعل مرحلة التخثّر؛ فالثورة مجمّدة، وكذلك «الثورة المضادة». وفي غياب أي نور في آخر نفق الأزمة الاقتصادية، سيكون السير، وإن ببطء، نحو الانحدار هو المصير الوحيد لتجربة الثورة الإسلامية في إيران.

٢ ـ التجربة السعودية

قبل إيران الإسلامية بعقود عدة، كانت العربية السعودية تجرّب بدورها إبرام زواج سعيد بين طبعتها من الإسلام والحداثة. ولو أن السعودية لم تقرر (بدفع من أموالها النفطية الطائلة على الأغلب) تحويل نفسها إلى نموذج للدول الإسلامية الأخرى، لكانت تجربتها مجرّد قصة أخرى من القصص المحلية العديدة المتكررة في التاريخ حول صعود الدول وسقوطها في الصحارى العربية. فهي كناية عن تحالف بين قبيلة (آل سعود) ودعوة دينية (الوهابية)، تمكّن بعد صعوبات جمة من السيطرة على أراضي المملكة الحالية وتوحيدها في دولة واحدة، ثم الحفاظ عليها بفضل الدعم الخارجي (البريطاني).

بيد أن الصورة ليست كذلك؛ إذ منذ انفجار الحرب الأهلية بين الإسلام السياسي السعودي وحركة القومية العربية، وبالتحديد بعد الارتفاع الشاهق في أسعار النفط بعد حرب ١٩٧٣، انطلقت المملكة إلى مرحلة الهجوم، وامتلكت الشجاعة الكافية للترويج للمذهب الوهابي كأيديولوجيا قابلة للتطبيق في كلّ/أو أي مجتمع إسلامي. وهذا ترجم نفسه في الدعم المالي الكثيف للمنظّمات والأندية والهيئات الإسلامية في كلّ أنحاء العالم، كما تجسّد في تمويل آلاف المدارس الدينية التي أنشئت على عجل في باكستان وآسيا الوسطى وغيرهما من الدول الفقيرة التي تفتقر إلى التعليم الرسمي. وهذا ما يجعل التدقيق في التجربة الداخلية السعودية ليس فقط أمراً مطلوباً، بل هو ضروري أيضاً لفهم تركيبة العديد من الحركات الإسلامية المرتبطة بالتمويل السعودي.

يُستخدم الإسلام في العربية السعودية كوسيلة أساسية لتحقيق السيطرة الاجتماعية والحصول على الشرعية السياسية من خلال مؤسسات مثل المحاكم الشرعية، ومنظمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمطاوعة (الشرطة الأخلاقية). الحكم في السعودية مركزي تماماً، وهو تحت السيطرة المباشرة لكبار الأمراء في المملكة. لا دستور في البلاد والأحزاب السياسية محظورة، وليس هناك سوى مجلس استشاري بلا صلاحيات أنشئ عام ١٩٩٣. أمّا حرية الصحافة، فهي تبدو معدومة، إلا حين يسمح الأمراء ببعض النقد حول بعض السياسات المحلية. القمع بالطبع سائد، لكنه ليس الوسيلة الوحيدة للسيطرة على المجتمع؛ إذ إن النظام يلجأ بعد ضرب قوى المعارضة، أو تلك المرشّحة لأن تكون معارضة، إلى دمجها (عبر شرائها) في هيئات النظام.

وعلى الصعيد الاقتصادي، من الصعب وصف التركيبة السعودية بأنها رأسمالية؛ الأدق أن يقال إن البلاد تتضمّن العديد من أنماط الإنتاج الرأسمالية وما قبل الرأسمالية التي تتعايش جنباً إلى جنب، بل يذهب نزيه الأيوبي إلى أبعد من ذلك حين يحتج على استخدام تعبير «الدول المنتجة للنفط»: إن «تعبير «الدول المنتجة للنفط» مُضلل للغاية، لأن النفط لا يُنتج بأي معنى. النفط يُستخرج ثم يصدَّر. ومؤخّراً، تزاوج تقسيم العمل «الإثني»، الذي هو سمة المجتمع البدوي، مع علاقات التبادل الرأسمالية التي تسيطر اليوم. وبالتالي، «وظيفة الإنتاج» في العلاقة مع النفط والنشاطات السائدة مناطة أساساً بالأجانب من «العالم الأول» كما الأمر بالنسبة إلى الأنماط الثانوية من الإنتاج المناطة بالأجانب من العالم الثالث. إن وظيفة الإنتاج تبقى خارجية بالنسبة إلى المجتمع والدولة»[٢٠].

أين مواطني المملكة السعودية هنا؟ إنهم في معظمهم لا يظهرون على معظم «شاشات رادار» الإنتاج. وحتى مرحلة متقدّمة من التسعينيات، حين بدأت الديون تثقل كاهل الميزانية السعودية، كانت سياسة «شراء» الطبقات الاجتماعية تتواصل على قدم وساق. وهذا ما تسبّب في خسائر اجتماعية فادحة تمثّلت أساساً في نسف قيم العمل في المجتمع، وفي تحويل المواطنين (أيام الوفرة) إلى كتل اتّكالية ـ استهلاكية. أمّا العمال الأجانب في المملكة، فكانوا يخضعون، وما يزالون يخضعون لترتيبات شبه عبودية. لقد أطلق البعض على الأيديولوجيا السعودية اسم «البتروإسلام»، وهذه لم تكن تسمية خاطئة البتة؛ فلولا النفط لما نجحت الأيديولوجيا الوهابية في تخطّي حدود السعودية، خاصة إلى دول مثل مصر وسورية وفلسطين والعراق التي تعتبر نفسها متفوّقة ثقافياً على من تسمّيهم «بدو» شبه الجزيرة العربية. ويشدّد «البتروإسلام» على تفسير للدِّين ضيّق للغاية يركز أساساً على الشعائر والأسلوب، وهو يُعتبر محافظاً للغاية على الصعيد الاجتماعي ـ الاقتصادي. وهكذا، يتم بكثافة بناء المساجد والمراكز الدينية، وتُعطى صلاحيات واسعة للشرطة الأخلاقية التي تتدخل في كلّ القضايا المتعلقة بالحريات الشخصية للمواطنين (وأيضاً للعمال الأجانب)، وتركّز مناهج التعليم على تدريس الطبعات المحافظة من الإسلام، التي يمثّلها فقهاء متشددون مثل أحمد ابن حنبل وابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب.

---

(٢٠) Nazih N. Ayoubi, *Overstating the Arab States: Politics and Society in the Middle East* (London: I. B Tauris, 1996), p. 226.

على أي حال، وعلى رغم اندفاع الأسرة المالكة إلى طرح الأيديولوجيا الوهابية كنموذج في الخارج، فإنها لم تدّع أنها تنوي بذلك الحلول مكان الرأسمالية العالمية، أو أنها تنوي مقاومة ظَاهرة العولمة باسم الإسلام. وهي بالتأكيد لم تكن قادرة على ذلك، لأن النفط (موردها الاقتصادي المهيمن) كان قد تعولم منذ اللحظة الأولى لبدء استكشافه قبل أكثر من ٧٠ عاماً.

٣ ـ التجربة التونسية

تقدم تونس، وعلى عكس إيران والسعودية، نموذجاً يحمل بعض قسمات النجاح من خلال اندماجها في العولمة. صحيح أن الاستعمار الفرنسي ترك البلاد عام ١٩٥٦ وهي في صورة محزنة (الأمّية ٧٠ بالمئة، و٨ بالمئة من الأجانب يسيطرون على ٤٠ بالمئة من الدخل القومي)، إلا أن تعرّض الاقتصاد التونسي لتأثيرات اقتصادات عالمية أكثر تطوراً، دفعه في النهاية إلى الاستجابة للتحدي، ليس عبر التقوقع بل من خلال اندماج أكبر بالاقتصاد العالمي، بما في ذلك حتى الاقتصاد الفرنسي. ويجب الإشارة هنا إلى أن تونس تُعتبر أصلاً الأكثر اندماجاً اجتماعياً ومركزياً من جميع البلدان العربية، وذلك بسبب ضعف الروح القبلية وقيادات المشايخ فيها، فضلاً على أن تعرّضها للتأثيرات الخارجية سهّل عليها إدخال إصلاحات جذرية منذ القرن التاسع عشر، بهدف عقلنة الدولة التونسية، وهي إصلاحات شبيهة بإصلاحات محمد علي في مصر. وقد أصدرت أول دستور في الشرق الأدنى. ليس هذا وحسب، بل كان مصير الإصلاح في تونس شبيهاً بمصيره في مصر؛ فقد غرقت تونس في المتاعب الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى ثورة عام ١٨٦٤، ثم أفلست الدولة عام ١٨٦٩ واضطرت إلى قبول إشراف بريطاني ـ فرنسي ـ إيطالي على ماليّتها. وسرعان ما تحوّل هذا الإشراف إلى احتلال فرنسي في عام ١٨٨١. وعلى رغم أن الاستعمار الفرنسي ركّز جهوده على دعم نشاطات المستوطنين الاقتصادية، فقد خدمت توجّهاته في نهاية المطاف تعزيز الدولة التونسية، فأُنشئ الجيش، وتم تحديث الإدارة وتطوير الزراعة والقوانين.

بعد الاستقلال حققت تونس طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٤ معدل نمو تجاوز الـ ٥ بالمئة، وهو ما أدى إلى مضاعفة متوسط الدخل الحقيقي أربع مرات. كما انخفض معدل وفيات الأطفال بأكثر من ٨٠ بالمئة. ولا يتجاوز معدل الأمّية الآن في تونس ٣٢ بالمئة، مقارنة بـ ٥٢ بالمئة في مصر و٥١ بالمئة في المغرب. أمّا نسبة سكان الريف الواقعين تحت خط الفقر في

تونس، فهي أقل ممّا هي في أي قطر عربي آخر؛ إذ تبلغ ١٥ بالمئة.

ويقول ج. بايج (J. Page) وج. أندروود (J. Underwood) إن تونس استطاعت أن تحقق معدلات عالية من الاستثمار في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٤ بلغت ٢٦ بالمئة في المتوسط. ومِنْ ثَمَّ حققت معدلاً عالياً من نمو الناتج المحلي الإجمالي (٥,٣ بالمئة في المتوسط)، وهو معدل لا يقلّ كثيراً عن ذلك الذي حققته النمور الآسيوية. والمثير هنا أن هذه النجاحات التونسية (وإن ترافقت مع نسبة ديون خارجية عالية)، استندت إلى «شبكة أمان» اجتماعي لحماية الفقراء من عمليات الخصخصة والتحوّل إلى السوق الحرة. كما أن الحد الأدنى للأجور كان أعلى بدرجة ملحوظة منه في معظم البلدان العربية الأخرى.

إن النجاحات التونسية في مجال التنمية معترف بها عربياً ودولياً، لا بل إن بعض المصرفيين الغربيين يعتبر تونس دولة ـ نموذجاً، خاصة في مجال إدارة الشؤون الاقتصادية. بيد أن هذا سيحتاج إلى إثبات، وهذا الإثبات يجب أن ينتظر نتائج توقيع تونس اتفاقية «أوروبا ودول البحر المتوسط» مع الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليو ١٩٩٥؛ إذ إن هذه الاتفاقية التي تهدف إلى خلق سوق أوسع للتجارة الحرة لمعظم السلع الصناعية، ستختبر قدرة العمالة التونسية والإنتاج التونسي على منافسة الأوروبيين. كذلك، ما يزال أمام تونس مسافة كبيرة لتقطعها في طريق التحول من دولة توتاليتارية إلى دولة ديمقراطية.

ثالثاً: أين الحلول؟

ربما بات واضحاً الآن أن الأيديولوجيا على أنواعها، والشعارات اللغوية على كثرتها، لم (ولن) تقدّم الحلول الناجعة للأزمات الكبرى التي يتخبّط بها الشرق الأوسط العربي ـ الإسلامي، والتي ما تزال تضعه على هامش الاقتصاد العالمي. والحال أن المنطقة لا تفتقر البتة إلى من يشخّص المرض ويقترح الحلول؛ ففي وقت مبكر من السبعينيات، أشار نادي روما إلى أن الشرق الأوسط «يعاني قصر المدى في أهداف الحكومات، وسيطرة الأحلام على أهداف المثقفين»[٢١]. وفي دراسة وضعها مفكّرون عرب، تمّ الخروج بالأهداف والاستنتاجات الآتية[٢٢]:

(٢١) Ervin Laszlo [et al.], *Goals for Mankind: A Report to the Club of Rome on the New Horizons of Global Community* (New York: Dutton, 1977).

(٢٢) إبراهيم سعد الدين [وآخرون]، **صور المستقبل العربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

ـ ضرورة دراسة وتحليل التكوين الطبقي في الأقطار العربية، والعلاقات التي تربط بين القوى الاجتماعية المختلفة، على أن يكون التركيز على أثر البنى الاجتماعية في بنى السلطة (Power Structure).

ـ فهم الطريقة التي يتم فيها فعلاً صنع القرار في الأقطار العربية. وهذا يشمل تحليل الأدوار الخاصة للأفراد والمؤسسات، وتقييم الأوزان النسبية للعوامل الداخلية والخارجية، فضلاً على الأوزان النسبية لكلّ من الخبرة، والبحوث والإعداد، وسرعة الإنجاز، كعوامل مؤثّرة في اتخاذ القرار.

ـ ما دام يُفترض بالتنمية أن تتوجّه إلى مصالح الناس، فليس من المفروض أن ينشأ صدام بين التنمية والديمقراطية. ومع ذلك، من الشائع في الوطن العربي والعالم الثالث أن يُضحّى بالديمقراطية باسم التنمية. ومِنْ ثَمَ، فإن أي أسلوب مختلف لا يجب أن يتحدى هذا الاتجاه من ناحية المبدأ وحسب، لكن عليه أيضاً أن يستكشف على أساس عملي وفعلي كيف تتم المشاركة الجماهيرية في التنمية. والأمر هنا يتجاوز مجرّد قضية حقوق الإنسان؛ إنه يحتاج إلى بحوث وتمحيص حول أسلوب القيادة أو حتى تغرير أجهزة اتصالية حديثة وقوية النفوذ (منها الأقمار الاصطناعية المستخدمة في البث التلفزيوني ونظم الفيديو وأشرطة الكاسيت) بالرأي العام، وكيف يمكن رفع مستوى وعي المواطنين ومعرفتهم بما يضمن أن تكون مشاركتهم في عمليات اتخاذ القرار مؤثرة وفعّالة.وهذه البحوث يجب أن تتمحور حول: إخضاع التيارات الإسلامية إلى التحليل، في ما يتعلق بصلتها بالمستقبل العربي؛ إجراء مسح وتحليل للآليات التي تشكّل التبعية العربية، بما يعزز تكامل واندماج المنطقة في قلب النظام العالمي الراهن؛ التخطيط للمستقبل وهو يتطلب رؤية واضحة الأبعاد للدور الذي ستقوم به المنطقة في نشوء وقيام النظام العالمي الجديد؛ بحث وتقييم الثروة النفطية وما جلبته معها من ظواهر مثل: حركات انتقال الأيدي العاملة عبر الحدود، والتناقضات بين الأقطار الغنية والفقيرة، ونشوء مجتمعات عربية ريعية وما يتبع ذلك من تغيّرات في القيم والتنظيمات الاجتماعية وأنماط الاستهلاك؛ معالجة قضية الأقليات في المنطقة العربية.

هذه الخلاصات تلمّح إلى شيء مهم: السياسة في المنطقة العربية هي في الواقع التي تقود التنمية الاقتصادية. وبالتالي، فإن العقبات التي واجهتها هذه التنمية في الأقطار العربية هي عقبات سياسية لا اقتصادية أو ثقافية. وهذه مسألة في غاية الأهمية لأنها تكشف بشطحة قلم مسؤولية النخب الحاكمة العربية في تأخّر مسألة التنمية أو تقدّمها.

بكلمات أخرى، يبدو أن لغياب الديمقراطية وسوء إدارة التنمية الدور الرئيسي في وصول النهضة العربية إلى طريق مسدود. وهذا يصحّ على وجه الخصوص في عصر العولمة الذي اكتسبت التنمية فيه أبعاداً جديدة وغير مسبوقة، بسبب نشوء الأسواق العالمية وتكنولوجيا الإنترنت والهاتف الجوال، ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي، والاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلّقة بالتجارة والخدمات والملكية الفردية.

صحيح أن للعوامل الخارجية الإقليمية والدولية، مثل استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ عربية وتصاعد الصراعات والمنافسات الإقليمية والدولية للسيطرة على هذه المنطقة الحساسة استراتيجياً، دوراً في خلق عدم الاستقرار، وبالتالي إعاقة التنمية، إلا أن الصحيح أيضاً أن كثيراً من المعطيات المتعلّقة بهذه الأخيرة لها علاقة مباشرة بطبيعة النخب الحاكمة وطبيعة السياسات التي تتّخذها هذه النخب، خاصة في مجال التنمية. وقد بات أمراً مسلّماً به في أوساط المثقفين العرب (والإيرانيين والأتراك) أن الحرية والديمقراطية أمران حاسمان في مسيرة التنمية؛ إذ إنهما تكفلان المشاركة الجماهيرية، خاصة مشاركة المرأة، في القرارات السياسية التنموية، وتحرّران الإنسان من الخوف المعيق للعمل.

ليس من الخطأ في شيء في الواقع تحديد المعنى الجديد للتنمية في ظل العولمة بثلاثة أبعاد: توسيع خيارات الناس؛ ضمان قدرتهم على التأثير في العمليات والقرارات التي تشكّل حياتهم؛ تمتّعهم الكامل بحقوق الإنسان. وكما يتّضح من هذا التعريف، باتت الأولوية الأولى لمسألة التنمية هي إطلاق طاقات الناس عبر التمتّع بكلّ حقوق الإنسان، وهي مسألة لم تكن متوافرة في الأدبيات العربية طوال نصف القرن المنصرم، التي كانت تعتبر الديمقراطية والحرية إمّا ترفاً لا لزوم له وإمّا معيقاً لعملية التنمية. أمّا الآن، فقد بات القول بأن الحرية هي محور التنمية موضع إجماع حقيقي، وهذا كشف (كما ذكرنا) دور النخب والأنظمة العربية في إعاقة مسيرة التنمية.

وعلى أي حال، لم يعد هذا في حاجة إلى إثبات في وجود أرقام الأمم المتحدة التي تشير إلى الآتي[٢٣]:

---

(٢٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢)، ص ٧.

يبلغ عدد الأمّيين العرب من البالغين ٦٥ مليوناً، ثلثاهم من النساء، وهذا ما يجعل نسبة الأمّية في الوطن العربي أعلى ممّا هي عليه في بلدان أفقر كثيراً من البلدان العربية. وإذا ما استمرت الوتائر الحالية للأمّية، فإن النسبة ستقفز إلى رقم مخيف: ٤٠ بالمئة. وفي الوقت نفسه، فإن قدرة الشعوب العربية على الوصول إلى أحدث الابتكارات التقانية، المتمثّلة بتقانات المعلومات والاتصالات، محدودة جداً؛ إذ يستخدم شبكة الإنترنت ٠,٦ بالمئة فقط من السكان، بينما يبلغ انتشار الحاسوب الشخصي ١,٢ بالمئة فقط. وبصورة عامة، لا يزيد الاستثمار في الأبحاث والتطوير في المنطقة العربية على ٠,٥ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، أي أقل من ربع المتوسط الحالي. أمّا متوسط البطالة في البلدان العربية، فيبلغ ١٥ بالمئة، وهو من أعلى النسب في العالم. ويتعينّ على اقتصادات المنطقة أن تنمو بمعدلات لا تقلّ عن ٥ بالمئة لتستوعب العاطلين عن العمل حالياً، وأن توفر فرص عمل للقادمين الجدد إلى سوق العمل الذين يبلغون ٦ ملايين شخص سنوياً.

هذه الأرقام المحزنة دفعت **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢** الصادر عن الأمم المتحدة إلى الخروج بالخلاصة الآتية: «القصور في الحرية (في البلدان العربية) يضعف التنمية الإنسانية، ويشكّل أحد أكثر مظاهر تخلّف التنمية السياسية إيلاماً. وبينما تنص الدساتير والقوانين والتصريحات الحكومية على قبول الديمقراطية وحقوق الإنسان بحكم القانون، فإن التطبيق الفعلي لها يُهمَل أو يجري إغفاله عمداً في أحيان كثيرة. إن العدل والمعرفة والحرية وحقوق الإنسان ضرورية للحكم الصالح، لما لها من قيم في حد ذاتها ولدورها الحاسم في التمكين من تحقيق التنمية؛ فهي في الوقت نفسه غايات ووسائل، وهي محورية لسيرورة التنمية الإنسانية»[٢٤].

خلاصة

دخل المواطن العربي القرن الحادي والعشرين الجديد، إذاً، وهو يستلم من الفرد اليهودي لقب «التائه»، أو «رجل العالم المريض»، أو «القضية الشرقية» (مجدداً). لكن أي تدقيق سريع في هذا التوصيف يكشف عن جوانب نقص فادحة فيه، لأنه يغيّب الطرف الحقيقي الذي دفع بالعربي إلى مسالك التيه: النخب والأنظمة العربية.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١ ـ ٢.

صحيح أن الفصل الذي فرضته النخب بين التنمية والتحرر العربيين من جهة ومسألة الديمقراطية والحريات (تحت شعار «لا صوت يعلو على صوت المعركة») من جهة أخرى، تمّ بموافقة الجمهور العربي في البداية، إلا أن الصحيح أيضاً هو أن هذا الجمهور سحب ترخيص الشرعية من أيدي الأنظمة، بعد أن فشلت هذه الأخيرة في تحقيق العديد من الأهداف التي علّقت باسمها قضية الحريات والديمقراطية على مشجب التأجيل. وهذا ما يترك الأنظمة الآن عارية من كلّ أوراق التوت التي كانت تستر بها استبدادها.

بالطبع، ما يزال في وسع الأنظمة العربية لعب ورقة أولوية التحرر، خاصة مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ومع تفاقم إشكاليات العلاقة بين الولايات المتحدة والشعوب العربية. بيد أن هذه الورقة باتت ورقة ضعيفة بعد أن تبيّن مدى هزال الدعم الرسمي للفلسطينيين، والأهم، بعد أن فقدت هذه الأنظمة إثر هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن الحماسة الغربية والأمريكية لها التي كانت حاسمة في السماح لها بالتعايش مع الثورة الديمقراطية العالمية وكأنها تحدث في كوكب آخر. كيف؟ هذا ما سنناقشه في الفصل التالي.

الفصل التاسع

مصير «زواج غير مقدّس»

أولاً: تداعيات أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر

غيّرت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر أمريكا كما لم تُغيّرها حرب أخرى؛ فللمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، شعرت الولايات المتحدة وتصرّفت على أنها ضحية. وبما أن الضحايا مخوّلون بالدفاع عن أنفسهم بكل الوسائل المُمكنة، فقد اندفعت الولايات المتحدة بقوة لاستخدام آلتها العسكرية والسياسية والاقتصادية الأعتى في التاريخ، بهدف تحقيق ما تعتبره أمنها الداخلي والقومي تحت الشعار الرئيسي الحرب العالمية على الإرهاب. لكن سرعان ما تقاطع هذا الهدف داخل إدارة الرئيس الأمريكي بوش مع هدفين آخرين لم يفعل ١١ أيلول/ سبتمبر شيئاً سوى التسريع في إنضاجهما: حرب أخرى على «الدول المارقة» (Rogue States)، ونظام أمني عالمي يستند إلى الحروب الاستباقية (Preemptive Wars) والقوة العسكرية الأمريكية الكاسحة.

كان هذان الهدفان قد تبلورا في وثيقة أعدّها فريق من المحافظين الجمهوريين الأمريكيين عام ١٩٩٢، بينهم بول وولفوويتز (P. Wolfowitz) وزلماي خليل زاد، عُرفت باسم «دليل تخطيط الدفاع» (Defense Planning Guide). هذه الوثيقة اقترحت بأن تكون الولايات المتحدة مُستعدة لاستخدام القوة لمنع انتشار الأسلحة النووية. كما قالت أيضاً إن على الولايات المتحدة أن تتموضع للعمل بشكل منفرد حين لا تتمكن من تنظيم عمل جماعي.

وقبل ثلاث سنوات من ١١/٩، وبالتحديد في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، كان فريق آخر من المحافظين يُحذّر الرئيس بيل كلينتون في رسالة مفتوحة من أن «احتواء» العراق كان سياسة فاشلة، ومن أن إطاحة الرئيس العراقي صدام حسين من السلطة يجب أن تصبح الآن هدف السياسة الخارجية الأمريكية. ومن بين الموقّعين الـ ١٨ كان هناك: دونالد رامسفيلد (D. Rumsfield)، وولفوويتز، وريتشارد أرميتاج (R. Armitage) وريتشارد بيرل (R. Perle). كلّ هؤلاء كانوا آنذاك مسؤولين سابقين في الإدارات الجمهورية، ثم تبوأوا مراكز أساسية في إدارة جورج بوش الابن عام ٢٠٠٠.

في نهاية المطاف، وجدت هاتان الوثيقتان، إضافة إلى دراسات ومقالات تعكس آراء المحافظين الجدد، فرصتها في أحداث ١١/٩. وفي النهاية، ترجم ذلك نفسه في سياسات رسمية على مرحلتين:

الأولى في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، حين أعلن الرئيس بوش مبدأ «محور الشر»؛ إذ قال في خطاب عن حال الأمة: «.. دول مثل هذه، مع حلفائها الإرهابيين، تشكّل محور شر يهدف إلى تهديد سلام العالم، عبر السعي إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل. هذه الأنظمة تفرض تهديداً خطيراً ومتنامياً. وهي يمكن أن تزوّد الإرهابيين بهذه الأسلحة، وتعطيهم الوسائل لابتزاز الولايات المتحدة. وفي كلّ هذه الحالات، ثمن اللامبالاة قد يكون كارثياً»[1].

بالطبع، لم تكن هذه المرة الأولى التي يُستخدم فيها تعبير «محور الشر». ففي عام ١٩٩٨، تحدّث كلينتون أيضاً عن «المحور غير المقدّس للإرهابيين والدول الخارجة على القانون التي تأويهم». وفي نهاية ذلك العام نفسه، أمر كلينتون بشن غارات على العراق بسبب رفض صدام حسين التعاون مع المفتّشين الدوليين. بيد أن هذه كانت مجرّد إشارات إلى مبدأ، ولم تتطور في عهد كلينتون إلى سياسات مُحددة، الأمر كان يجب أن ينتظر مجيء جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض، إضافة إلى أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وهذا الانتظار لم يطل. فبعد نحو خمسة أشهر من إطلاق صفة «محور الشر»، وُلد رسمياً مبدأ الحروب الاستباقية في المرحلة **الثانية**، ليحل مكان مبدأي الاستيعاب والردع اللذين سادا طوال حقبة الحرب الباردة. وفي خطاب له في وست بوينت، سجّل الرئيس بوش النقاط الرئيسية الآتية:

«طيلة معظم القرن الماضي، اعتمد الدفاع الأمريكي على مبادئ الحرب الباردة الخاصة بالردع والاحتواء. وفي بعض الحالات، ما تزال هذه الاستراتيجيات تُطبَّق. بيد أن التهديدات الجديدة تتطلب أيضاً تفكيراً جديداً. الردع ـ أي وعد الرد الشامل ضد الدول ـ لا يعني شيئاً بالنسبة إلى شبكات إرهابية شبحية ليس لديها أمة أو مواطنون للدفاع عنها. والاحتواء غير ممكن حين يكون في وسع الدكتاتوريين غير المتوازنين الذين يملكون أسلحة دمار شامل، وضع هذه الأسلحة في صواريخ أو تقديمها سراً إلى حلفائهم الإرهابيين». . . «لا نستطيع الدفاع عن أمريكا وأصدقائنا بأن نأمل بالأفضل. وإذا انتظرنا حتى تكتمل التهديدات وتتجسد،

(١) «President George W. Bush Delivers State of the Union Address,» White House (29 January 2002), <http://www.whitehouse.gov/news/releases>.

سنكون قد انتظرنا طويلاً». . . «إن أمننا سيتطلب من كلّ الأمريكيين بأن يكونوا مصمّمين وبعيدي النظر، كي يكونوا مستعدّين للقيام بعمل استباقي حين يكون الأمر ضرورياً للدفاع عن حرياتنا وعن حياتنا»[٢].

يُفترض أن يكون هذا التوجّه قد سجّل قطيعة مع «مبدأ ترومان» (الاستيعاب والردع) الذي ساد حقبة الحرب الباردة. وهو عنى أيضاً أن على الولايات المتحدة ألا تكتفي بجعل القيم الأمريكية تتنافس مع القيم الأخرى في إطار تعايش سلمي، بل عليها أن تعمل لتغيير الأنظمة السياسية التي تتعارض مع هذه القيم. وهذا لا يشمل «الأنظمة المارقة»، مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية وحسب، بل يطال أيضاً روسيا والصين وربما أيضاُ الاتحاد الأوروبي على الأقل في بعض توجّهاته الأمنية والسياسية الخارجية.

أمّا التبريرات التي قدّمها أصحاب هذا التيار، فهي:

● موازين القوى ضرورية لكنها ليست كافية لضمان استمرار الزعامة الأمريكية في العالم. فالموازين تتغيّر باستمرار، والعناصر التي تضمن تجذّر الهيمنة هي القيم الثقافية ـ الأيديولوجية. وهذا يعني أن الهدف الأول للسياسة الخارجية يجب أن يكون فرض القيم الأمريكية كشرط للانضمام إلى النظام العالمي.

● الزمن لا يعمل لصالح الولايات المتحدة، إذ إن العديد من القوى الرئيسية في العالم تُعرب عن امتعاضها من الهيمنة الأمريكية. وقد لا يطول الوقت قبل أن يتحوّل هذا الامتعاض إلى معارضة، والمعارضة إلى تكتّلات وتحالفات مناوئة لأمريكا، خاصة في قارة أوراسيا. ولذا، يجب على الولايات المتحدة أن تعمل بسرعة لتركيز نظامها العالمي الجديد. وهذه السرعة لا يوفّرها سوى التفوّق الأمريكي الكاسح.

● العولمة، بما هي مشروع أمريكي تاريخي، لن تتوازن وتستقر إلا إذا تمكّنت الولايات المتحدة من فتح كلّ أسواق العالم أمام منتجاتها المادية والثقافية في آن.

هذا التغيير الكاسح في السياسات الخارجية الأمريكية، فسّره بعض المحللين، وعلى عكس كلّ التوقعات، على أنه ناجم عن ضعف لا عن قوة. وهم يرون، كما يرى إيمانويل فالرشتاين (I. Wallerstein)، أن السلام الأمريكي ولّى،

---

(٢) «Remarks by the President at 2002 Graduation Exercise of the U.S. Military Academy West Point,» White House (1 June 2002), <http://www.whitehouse. gov/news/releases>.

وأن التحديات الممتدة من فييتنام إلى البلقان حتى الشرق الأوسط و١١ أيلول/ سبتمبر، أظهرت حدود التفوّق الأمريكي المطلق. وهذه التحديات هي حرب فييتنام، وثورات ١٩٦٨، وسقوط جدار برلين ١٩٨٩، والهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/ سبتمبر. كلّ من هذه التحديات ـ الرموز استند إلى ما سبقه لتجد الولايات المتحدة نفسها الآن كقوة عظمى وحيدة تنقصها القوة الحقيقية، أو كقائد عالمي لا يتبعه أحد ولا يحترمه سوى البعض. هذا إضافة إلى أن انهيار الشيوعية أدى أيضاً إلى انهيار الليبرالية من خلال إزاحته للتبرير الأيديولوجي الوحيد الذي يقف وراء الهيمنة الأمريكية. ولأن المحافظين الأمريكيين يدركون هذه الحقيقة، فإنهم يطوّرون سياسات تعاكس هذا الانحدار[٣].

في مقابل نظرية الانحدار هذه، ثمة من يقول، مثل ستيفن بروكس (S. Brooks) ووليام ولفورث (W. Wohlforth) بأن الولايات المتحدة في الواقع في حال صعود. وهذا ما تدلّ عليه مركّبات القوة القومية. ففي المجال العسكري، أنفقت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ على ميزانية الدفاع أكثر مما ينفق ١٥ إلى ٢٠ بلداً من كبار المُنفقين مجتمعين. وتملك الولايات المتحدة تفوّقاً نووياً كاسحاً، وسلاح جو مسيطراً، وأسطولاً بحرياً حقيقياً يجوب كلّ المحيطات، وقدرة مُنفردة على إرسال قوات عبر العالم. كما تقود الولايات المتحدة العالم في استغلال التكنولوجيا المتقدمة في مجال التطبيقات العسكرية، وهي أثبتت مهارة لا تُجارى من حيث تنسيق وتحليل المعلومات المتعلّقة بساحة القتال. ولم تجعل الولايات المتحدة اللحاق بها أمراً سهلاً، وهي تنفق على البحث والتطوير ثلاثة أضعاف ما ينفقه القوى الست الكبرى مجتمعة في المجال نفسه. لا بل إن ما تنفقه أمريكا على البحث والتطوير العسكريين، أكثر مما تنفقه ألمانيا وبريطانيا على ميزانيتهما الدفاعية كاملة. أمّا السيطرة الاقتصادية، فهي تفوق أية قوة عظمى أخرى في التاريخ الحديث، باستثناء القوة الأمريكية نفسها بعد عام ١٩٤٥ (حين قضت الحرب العالمية على كلّ الاقتصادات المهمة الأخرى). فاقتصاد أمريكا حالياً ضعف منافسه الأقرب (اليابان)، واقتصاد كاليفورنيا وحده أصبح الخامس في العالم متفوّقاً على فرنسا وآتياً بعد بريطانيا مباشرة. والنتيجة التي يخرج بها أصحاب هذا الرأي هي أنه لا يوجد تحدّ أمام الولايات المتحدة في المستقبل المنظور، وبالتالي يمكن لهذه الأخيرة أن تتصرف في أي مكان في العالم وفق ما يحلو لها[٤].

---

(٣) *Foreign Policy*, no. 131 (July-August 2002).

(٤) *Foreign Affairs*, vol. 8, no. 1 (July-August 2002).

أي الرؤيتين على حق؟

إن نظرية الانحدار قوية وتسند حججها إلى معطيات مقْنعة. بيد أن هذه النظرية تبقى رهناً بالمستقبل وإن القريب. أمّا في الحاضر والمستقبل القريب، فإن الولايات المتحدة ليست فقط القوة العظمى الوحيدة في العالم، بل هي بدأت مع إدارة بوش تعلن أن من حقّها ممارسة دور هذه القوة حتى الثمالة. وقد وضعت القواعد التالية التي يمكن أن تكون دليلاً لصياغة استراتيجية قومية:

١ ـ يجب أن تتجذر الاستراتيجية والسياسة في المصلحة القومية، وهذه الأخيرة تحمل أبعاداً اقتصادية وأمنية وإنسانية.

٢ ـ الحفاظ على قوة أمريكا التزام طويل المدى ولا يمكن تأمينه دون القيام بجهود واعية وصادقة. وما لم تقم أمريكا باستثمارات حكيمة للحفاظ على قوّتها، ستتضاءل هذه الأخيرة في غضون ٢٥ عاماً، وستكون مصالحنا عرضة للتهديد أكثر مما هي عليه اليوم. إن تأمين ازدهار أمريكا مسألة حاسمة ستتعرّض الولايات المتحدة دونها للفشل في جهودها لقيادة العالم.

٣ ـ مساعدة المجتمع الدولي على ترويض قوى التفتت التي يساعد على نشرها عصر العولمة. ينبغي للولايات المتحدة أن تلجأ في كلّ الحالات إلى الدبلوماسية الوقائية، أي العمل بوسائل سياسية واقتصادية وبالتعاون مع الآخرين لاستباق النزاعات قبل أن تصل إلى عتبة العنف الجماعي. بيد أن الدبلوماسية الوقائية لن تنجح باستمرار، وعلى الولايات المتحدة أن تكون جاهزة للعمل عسكرياً بالتعاون مع دول أخرى[٥].

الحرب على الإرهاب، مبدأ محور الشر، ومبدأ الحروب الاستباقية، وُلدت إذاً بعد ١١ أيلول/سبتمبر، لكنها كانت جزءاً من توجّهات استراتيجية عالمية جديدة وُضعت سابقاً. والتطبيقات العملية لهذه المبادئ عنت بالدرجة الأولى الشرق الأوسط، الذي بات بعد هجمات واشنطن ونيويورك بؤرة الصراع العالمي الرئيسية بدل أوروبا. وفي حمأة المبادئ الجديدة هذه، كانت الولايات المتحدة تتحوّل إلى دولة مراجعة (Revisionist) في الشرق الأوسط: بدلاً من قبول النظام الإقليمي الذي صاغته بريطانيا وفرنسا للمنطقة منذ بداية القرن العشرين، يجب العمل الآن على إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق نظام جديد يخدم المصالح

---

(٥) «Report on a U.S. National Security Strategy for the 21st Century,» (15 April 2000), Phase II.

القومية والأمن القومي الأمريكي في آن. ١١ أيلول/سبتمبر غيّر كل شيء. الولايات المتحدة خسرت سيادتها؛ فجأة بات الأمن في شوارع واشنطن، نيويورك، بوسطن ولوس أنجليس، متشابكاً بشكل لا فكاك فيه مع برامج التدريس في مدارس بيشاور ومزار الشريف والقاهرة والجزائر وديوباند. فجأة أيضاً، بات يُنظر إلى النظام الإقليمي، الذي رعته واشنطن خلال الحرب الباردة وتُرك لمصيره بعد عام ١٩٨٩، على أنه تحوّل إلى آلة تفريخ للصواريخ البشرية والغضب الانتحاري الموجّه ضد الولايات المتحدة نفسها.

مع انهيار برجي مركز التجارة العالمية، كان ينهار أيضاً ذلك الزواج غير المقدّس بين الديمقراطيات الغربية والدكتاتوريات الشرقية. لم تعد مملكة السعوديين حليفة «معتدلة»، بل باتت الخطر المتطرّف الأول على الولايات المتحدة، كما أشارت دراسة موّلها البنتاغون؛ لم تعد مصر ركيزة استراتيجية أمريكية مستقرة، بل باتت منتجاً محتملاً للصواريخ البشرية العابرة للقارات.

أما التحالف مع الإسلام السياسي (أو بالأحرى استخدام الإسلام كسلاح سياسي)، فقد تكشّف بين ليلة وضحاها عن كونه تأشيرة دخول ذات اتجاه واحد إلى جهنم. خلال الحرب الباردة، كان من السهل، استناداً إلى أسس براغماتية (الفصل الأول)، إدراج مساعدة الإسلام السياسي في القتال ضد الشيوعية. لكن هذا الإدراج، الذي ساعد على دق المسمار الأخير في نعش الشيوعية عبر هزيمة الجيش الأحمر في أفغانستان، أدى أيضاً إلى كارثة، أولاً في الشرق الإسلامي نفسه ثم لاحقاً في الولايات المتحدة، كما دلّت على ذلك أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. إن سياسة استخدام الإسلام كأداة مضادة للشيوعية كان السبب الحاسم الذي سهّل هيمنة حكومات راكدة ولا ديمقراطية وموالية للغرب (ولكن مستقرة، كما تم الاعتقاد) على أقسام كبيرة من العالم الإسلامي، من جهة، ولديمومة سيطرة قوى الإسلام السياسي التقليدية التي أعيد تكييفها لخدمة ظروف النصف الثاني من القرن العشرين، من جهة ثانية. والإنجاز الذي توّج مثل هذه السياسة كان هزيمة البديل التحديثي: أي تلك الحركات التي أَمِلَتْ بتجنّب الانحياز إلى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي بهدف تطوير مجتمعاتها وفق خطوط علمانية عبر وسائل ديمقراطية متنامية، ولاستبدال الإذلال الاستعماري والتقليدية الإسلامية بالقومية. مثل هذه القوى التي أُطلق عليها اسم الناصرية، ناضلت ضد التقليدية الإسلامية طوال فترة حياتها السياسية. لكن الفضاء الناصري تقلّص على مدى العقود الثلاثة التي تلت وفاة جمال عبد الناصر،

والتحالف بين الديمقراطيات الغربية والاستبداد المحلي، سواء أكان ملكياً سعودياً أم على نمط نظام صدام حسين في سنواته الأولى، كانت له نتيجتان: تدمير الانفتاح الديمقراطي في الوطن العربي ونسف أي فرصة لبروز حركة قومية ليبرالية عربية تستطيع أن تكون جسراً إلى العالم الحديث. ربما كانت سلطة الدولة، في معظم الحالات، علمانية، لكن الأمل والحراك السياسيين تُركا في أيدي «ممثّلي الله» بعدما انتهت الحرب الباردة عام ١٩٨٩. وفي حين إن بقية العالم كانت تندفع للانضمام إلى مسيرة العولمة وتتقدم خطوات واسعة نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان، بدا الشرق الإسلامي مثل مدينة دمّرها القصف: مزيد من القمع السياسي، ومزيد من الركود الاقتصادي واليأس الاجتماعي، وفراغ أيديولوجي لم يسمح سوى للأصوليين بملئه في ظل الشعار الديماغوجي الخاص بحماية الهوية من الاستغلال السياسي. لكن، هذه المرة كان الهدف هو الشعوب الإسلامية نفسها. وهذا تجسّد في تمويل (بالبترودولار) نحو ٧٥٠٠ مدرسة في باكستان والهند والوطن العربي؛ مدارس تعلّم العزلة، والتأخّر، والعداوات. لقد سعى الاستبداديون العرب والإسلاميون، عبر ترك الحقول التعليمية والثقافية للإسلاميين، إلى الحصول على الشرعية بأرخص الأثمان وأكثرها انتهازية، وتركوا الجماهير تتخبّط في الجهل، ومنعوها من تحسين أوضاعها سياسياً واقتصادياً. فالأفضل أن يوجّه هؤلاء آمالهم نحو الحياة التالية.

١١ أيلول/سبتمبر غيّر كل ذلك، كما أشرنا، وهو غيّره بطريقة دراماتيكية إلى الدرجة التي ليس من المبالغة في شيء وصفها بأنها كانت تحوّلاً عميقاً في الغرب: من التحالف مع الأنظمة الاستبدادية والتوتاليتارية العربية إلى النظر على الأقل بعين حمراء إلى هذه الأنظمة. وهذا ما بدأ في عام ٢٠٠٣ يمهّد لنهاية مرحلة أخرى من مراحل الأنظمة الإقليمية في المشرق العربي. ويشير هنا جون لويس غاديس (J. L. Gaddis) إلى أن ما بات يرمي إليه الرئيس بوش بعد ١١ أيلول/سبتمبر هو «استراتيجية كبرى»؛ فما بدا لوهلة أنه سياسة تفتقر إلى وضوح الرؤية حول ما يمكن أو ما لا يمكن ردعه، إذا به يصبح في النتيجة، ولدى التحقيق فيه عن كثب، خطة لتغيير الشرق الأوسط الإسلامي بأكمله لجلبه، مرة وإلى الأبد، إلى عالم الحداثة(٦).

وهذا أيضاً ما تحدّث عنه فؤاد عجمي حين قال إن الدافع الأساسي للمسعى

---

(٦) *Foreign Policy*, no. 132 (September-October 2002).

الأمريكي الجديد في العراق وفي المحيط العربي، يجب أن يتمثّل في نقطة جوهرية هي «تحديث العالم العربي». ففي نهاية المطاف، المعركة التي ينبغي خوضها هي التوصّل إلى نظام علماني وحديث في الوطن العربي، هي محاولة تصب في مصلحة العرب أنفسهم(٧). أمّا مارتن إنديك (M. Indyk)، فركّز على التحولات المطلوبة في مصر والسعودية على وجه الخصوص. وهو طالب النظامين في هاتين الدولتين بالآتي: فتح الفضاء السياسي أمام المجتمع المدني؛ تشجيع طبعات أكثر اعتدالاً من الإسلام كبديل من الحقد وكراهية الأجانب التي تُنشر الآن في المدارس والمساجد؛ إجراء إصلاحات اقتصادية كاسحة، وأخيراً التحوّل إلى شركاء في التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية(٨).

بالطبع، ليس من السهل الآن الحكم على محصّلات تغيّر الموقف الأمريكي من الزواج غير المقدّس مع السلطويين في الشرق الإسلامي. كما لن يكون من السهل استبعاد العواطف القومية العربية التي سترى في التدخلات الأمريكية في المنطقة إمبريالية جديدة. لكن ثمة حقيقة لا يمكن القفز من فوقها: الصدوع التي ظهرت في جدار التحالف الغربي ـ الدكتاتوري الشرقي، سيكون لها حتماً مضاعفات، وإن على المدى الطويل، خاصة في ضوء ما جرى في العراق بعد الغزو الأمريكي له.

ثانياً: حرب العراق

طبعاً لا أحد في المنطقة العربية ـ الإسلامية قَبِلَ الاحتلال الأمريكي والغربي لأفغانستان عام ٢٠٠١، بوصفه خطوة تقدّمية إلى الأمام؛ فإسقاط نظام قروسطي شيء، واستبداله باحتلال أجنبي شيء آخر. الأولى خطوة مرحّب بها، والثانية كانت تحدّياً مباشراً لكل النوازع القومية والدينية والحضارية.

وما ينطبق على أفغانستان، يسحب نفسه بدرجة أكبر على العراق لسببين: **الأول** أن التحالف الغربي موجود كقوات احتلال في كلّ العراق، فيما هو مقتصر على وجود رمزي في العاصمة الأفغانية كابول. و**الثاني** أنه توجد في العراق ثروات نفطية ضخمة. وفوق هذا وذاك، بغداد في الذاكرة العربية ـ الإسلامية هي مكّة الحضارة الإسلامية التي شهدت في العصور العباسية بروز

(٧) *Foreign Affairs*, vol. 79, no. 1 (January-February 2000).

(٨) المصدر نفسه.

الأمة العربية كدولة عظمى في التاريخ. كلّ هذه العوامل تجعل الوضع العراقي أكثر تعقيداً بكثير من الوضع الأفغاني. صحيح أن الشعوب العربية أفادت إفادة جلّى من انتهاء التحالف الأمريكي ـ السلطوي العراقي عبر قيام أحد الطرفين بشطب الآخر، لكن الصحيح أيضاً أن العراقيين لن يكونوا في وارد استبدال «الاحتلال الداخلي» الصدامي باحتلال خارجي أمريكي وغربي، وهذه نقطة انتبه إليها ألكسندر جوفي (A. H. Joffe) الذي كتب في **ميدل إيست كوارترلي** أنه إذا ما أصرّت الولايات المتحدة على التصرّف بمفردها، وإذا لم تفسح في المجال أمام العراقيين ليشكّلوا حكومتهم الخاصة بهم فتصرّفت بذلك كدولة محتلة، فإن الانتصار العسكري سيثبت أنه «هزيمة استراتيجية كبرى»[٩].

لقد كُتب الكثير عن تركيبة العراق الطائفية والإثنية. وكان لهذه الآراء دور في تأجيل العديد من القرارات الدولية بشأن تغيير النظام في العراق، كما حدث لثورة العراقيين الشيعة في العراق عام ١٩٩١ التي تركتها الولايات المتحدة لمصيرها. بيد أن هذه الكتابات إمّا أنها ضخّمت دور الغالبية الشيعية في العراق (نحو ٦٠ بالمئة من السكان) وإمّا أنها أساءت فهم تركيبتها وتوجّهاتها. وهذا التوجّه عاود الظهور في منتصف عام ٢٠٠٣ خلال الاحتفالات بأربعينية الإمام الحسين في كربلاء، التي كانت بحق انفجاراً ديمغرافياً ـ سياسياً شيعياً وفق كلّ المعايير؛ فالمليونا إنسان الذين تدفّقوا على مركز المقامات الشيعية كانوا في الواقع يستعرضون عضلات الشيعة السكانية بصفتهم الطائفة الإسلامية الأكبر في البلاد. والتظاهرات التي تلت موسم الحج، كانت رسالة سياسية واضحة إلى الأمريكيين وكلّ من يهمّهم الأمر حول الطرف الأول الذي يجب أن يُستشار لتقرير مصير العراق. وفوق هذا وذاك، كانت الشعائر الشيعية الخاصة بندب الإمام الحسين، أشبه بانفجار بركان كامل من العواطف الدينية المكبوتة منذ أكثر من ٣٠ سنة. لكن هل هذا يعني أن شيعة العراق وضعوا أنفسهم على سكة لا محيد عنها، تقود مباشرة إلى تقسيم العراق مذهبياً (وبالتالي سياسياً)؟ كلا. صحيح أن حدث كربلاء أطلق رسائل علنية في كلّ الاتجاهات حول وجود «كتلة شيعية»، إلا أن الصحيح أيضاً أن الشيعة، جمهوراً وقادة، ليسوا في وارد تحويل الاستثمار السياسي للعاطفة الدينية إلى خطط استراتيجية؛ فهم عراقيون أولاً ثم شيعة ثانياً. وهذا ليس استنتاجاً عشوائياً. ففي وقت مبكر من القرن العشرين، قامت التيارات

---

(٩) *Middle East Quarterly*, vol. 7, no. 2 (June 2000).

السياسية الرئيسية في العراق، وعلى رأسها التيار الشيعي، بثورة عارمة ضد البريطانيين عام ١٩٢٠، تمّ خلالها تدشين ولادة الوطنية العراقية بالحديد والنار. ثم تكرر الأمر نفسه خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) حين فاجأ شيعة العراق إخوتهم في المذهب شيعة إيران بموقف لم يتوقّعوه قط، فقد شكّلوا هم الجسم العسكري الأساسي الذي قاتل الجيوش الإيرانية.

وبالطبع، من يضع مثل هذه الأولويات الوطنية والاستقلالية، لا يكون مستعداً لإقامة دولة مستقلة أو حكم منفصل كالأكراد، ولا لتحويل نفسه إلى امتداد لإيران في العراق. أمّا الافتراضات التي تقول عكس هذا، فلم تكن أكثر من ذلك: أي مجرّد افتراضات. أو هذا على الأقل ما يقوله كتاب أشرف على تحريره فالح عبد الجبار بعنوان: **آيات الله والصوفية والإديولوجيات (في العراق)**[١٠]، الذي تضمّن الأفكار الرئيسية الآتية:

تطور الشيعية في إيران والعراق خلال القرون القليلة الماضية، أظهر وجود سياقين مختلفين بشكل راديكالي لتشكّل المجتمعين؛ فالسكان الإيرانيون أصبحوا شيعة في القرنين السادس عشر والسابع عشر في أعقاب تأسيس السلالة الصفوية عام ١٥٠١. ومنذ ذلك الحين، أصبح الإسلام الشيعي هو دين الدولة الرسمي (عدا حقبة قصيرة احتل خلالها الأفغان السنّة أصفهان عام ١٧٢٢). وفي المقابل، تشكّل المجتمع الشيعي العراقي من أواسط القرن الثامن عشر فما فوق، والسبب كان صعود دور النجف وكربلاء كمعقلين للشيعة في بلد كان من ممتلكات العثمانيين السنّة.

ثمة اختلافات كبيرة بين شيعة العراق وشيعة إيران في مجال الطبيعة التنظيمية. الشيعية الإيرانية تميّزت بشكلها التنظيمي الرفيع، وكان الدين اللحمة التي حافظت على تماسك إيران لقرون عدة بضغط من الرأي العام الإيراني. أمّا شيعة العراق، فتميّزوا بعدم وجود مصالح بين العلماء والطبقات التجارية في مجتمعهم؛ فالتجار الشيعة لم يشكّلوا، كما في إيران، الهيكل العظمي للمؤسسة الشيعية. وهذا ما مكّن الدولة السنّية من عزل الأسواق الشيعية المهمة في بغداد عن التأثير الفعّال للعلماء الشيعة، ومن وضع الأوقاف تحت سيطرة الدولة.

هناك تباينات عميقة بين الطرفين في كيفية ممارسة الشعائر الشيعية، مما

---

(١٠) Faleh Abdul-Jabbar, ed., *Ayatollahs, Sufis and Ideologues: State, Religion and Social Movements in Iraq* (London: Saqi Books, 2002), p. 23.

يعكس وجود فروقات ثقافية واجتماعية. الأولياء المقدّسون مشتركون بين رجال القبائل الشيعة والسنّة في العراق، والشيعية العراقية أكثر واقعية بكثير من مثيلتها الإيرانية. وقد عززت إقامة الدولة الحديثة وصعود القومية، هذه الاختلافات بين الدين والمجتمع الشيعي في إيران والعراق، وباعدا إلى حد كبير بينهم. وقامت اللغة العربية واللغة الفارسية بدور مهم في تعزيز هذا الشقاق، خاصة بعد أن أدار العديد من شيعة إيران ظهرهم للغة العربية.

شيعة العراق لم يفكّروا يوماً بالانفصال عن العراق والاندماج بإيران؛ كل ما كانوا يطمحون إليه هو الحصول على مداخل إلى السلطة في بغداد، في دولة سيطرت على مقاليد الأمور فيها أقلية سنّية منذ عام ١٩٢١.

هذه الاعتبارات يُفترض أن تقود إلى بناء عراق جديد يستند إلى الوطنية العراقية لا إلى الانقسامات الطائفية والقبلية والتقسيمات العرقية. وهذه في الواقع مسألة حاسمة؛ فعراق مقسّم، عملياً، إلى وحداته الطائفية والإثنية، سيكون ليس فقط وصفة مضمونة لانفجار لاحق، بل أيضاً مقدمة لنشوء حركات أصولية إسلامية وقومية، احتجاجاً على هذا التفتيت المناقض للغريزة الوحدوية التاريخية في الشرق الأوسط العربي. هذه نقطة. وثمة نقطة ثانية لا تقل أهمية: العراق الجديد سيكون نموذجاً لكل منطقة الشرق الأوسط. فإذا ما سار العراق على طريق التفتيت والانفجار، ستلحق به حتماً المنطقة كلها. وهذا سيشكّل بؤرة ممتازة تترعرع فيها شتى أنواع الأصوليات المتطرّفة.

ولا تفعل مؤسسة الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة (Institute for Advanced Strategic and Political Study) شيئاً غير الدعوة إلى مثل هذا التفتيت الخطر؛ ففي دراسة لها تقدمت بالأفكار الآتية:

ـ مستقبل العراق سيؤثّر بشكل عميق في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط. المعركة للسيطرة على/ وتحديد العراق هي، استتباعاً، معركة للسيطرة على موازين القوى في الهلال الخصيب على المدى البعيد.

ـ على طريق الشيوعية، البعثية باتت أيامها معدودة. والقضية هنا هي ما إذا كان الغرب وإسرائيل سيبنيان استراتيجية للحد من الانهيار الفوضوي الذي سيلي بهدف الانتقال إلى مهمة تكوين ظروف أفضل.

ـ الولايات المتحدة ما تزال منغمسة بالسعي إلى تحقيق «سلام شامل» دون الاهتمام بالتنافسات الإقليمية والطبيعة المتداعية للدول المنغمسة فيها. من مصلحة

الغرب أن يحقق قطيعة كاملة مع هذه السياسة، ومن الحذاقة أن تتخلى الولايات المتحدة وإسرائيل عن مسعى «السلام الشامل».

ـ القيام بذلك سيقدّم للأردن فرصة لإقامة تحالفات قبلية ـ عشائرية ـ عائلية عبر الشرق الأوسط يمكنها أن تصبح أساساً أكثر صلابة واستقراراً لدول عربية مستقبلية[١١].

إن تركيز مؤسسة الدراسات الرئيسي ينصب على فكرة أن البلدان العربية القائمة حالياً هي دول اصطناعية تمّت فبركتها في الخارج، وبالتالي كان محتّماً أن يفشل فيها مشروع الدولة ـ الأمة. والحال أن التحليلات العربية لهذه المسألة تنطلق من المقدمات نفسها، لكنها تصل إلى نتائج مختلفة. التحليل العربي يجري على النحو الآتي: حين انهارت الإمبراطورية العثمانية، لم تنشأ «الدول ـ الأمم» العربية التي نعرف الآن نتيجة تطور طبيعي لمجتمعاتها ورأسماليتها ومستوى وعيها الوطني، بل تم تركيبها في المختبرات الفرنسية والبريطانية، التي كان همّها الرئيسي تأمين استمرارية مصالح الاستعمار، ومطامع الإمبراطوريات الأوروبية، وطموحات الحركة الصهيونية. وهكذا، نشأت في الواقع دول بلا أمم في المنطقة. فالنخب الحاكمة كانت تسعى بكل طاقتها إلى ديمومة سلطتها في إطار الحدود الجديدة، فيما الشعوب كانت تجد نفسها وهويّتها في إطار آخر: الأمة العربية، أو الجماعة العربية. وهذا ما دفع الحكّام إلى تطبيق مبدأ «الدولة الشرسة» المستندة إلى العنف العاري والاستبداد، بدلاً من خيار الدولة القوية القائمة على وفاق الدولة والمجتمع.

قد يقال هنا إن كلّ الدول ـ الأمم في العالم مرّت بمثل هذه المرحلة؛ فالدولة تنشأ أولاً (كما في فرنسا، ثم في إيطاليا وألمانيا) ثم يليها نشوء الأمة. ولتعزيز هذا الرأي، يعاد إلى الأذهان أن ٤ بالمئة من الإيطاليين كانوا يتحدثون اللغة الإيطالية حين وحّد غاريبالدي البلاد، وأن الفرنسيين في مقاطعات بلاد الغال لم يشعروا بانتمائهم إلى أمة واحدة سوى في القرن التاسع عشر، أي بعد قرون طويلة من التطور الرأسمالي والفكري والسياسي. قد يكون هذا صحيحاً. لكن الصحيح أيضاً أن العرب، وطوال ١٤٠٠ عام، لم يعرفوا أنفسهم سوى كأمة أو جماعة، في إطار دولة أو إمبراطورية إسلامية. وحين تطوّرت هويّتهم، مثلهم مثل الأتراك شركائهم في الدولة ـ الأمة الإسلامية، لم ينتقلوا إلى مفاهيم الأمة المصرية، أو السورية، أو

(١١) Institute for Advanced Strategic and Political Studies, «Copying with Crumbling States: A Western and Israeli Balance of Power Strategy for the Levant,» <http://www.iasps.org/strat2.htm>.

اللبنانية، أو الخليجية. . إلخ، بل إلى مفهوم الأمة العربية. والحال أن فكرة القومية العربية، وعلى رغم مما اعتراها من نكسات وهزائم وتشويهات، كانت في الواقع وفي العمق الطريقة التي تأقلم بها العرب مع الحداثة. كانت الأسلوب الذي حاولوا به تحديث الإسلام نفسه. باختصار، كانت العروبة هي الهوية ووعاء الشرعية والحلم الذي راود كلّ العرب في كلّ أقطارهم، لأنه تطابق وتماهى مع تاريخهم وثقافتهم ودورهم في العالم. أمّا الهويات الأخرى التي حاول الكثيرون بلورتها، بما في ذلك الهويات الطائفية والقبلية، فقد باءت كلّها بالفشل.

قد يفاجأ هنا الكثير من المتابعين الغربيين لأحداث الشرق الإسلامي، بوجود تطابق بالفعل بين هذا التحليل العربي حول فشل مشاريع الدول ـ الأمم العربية، والتحليلات الإسرائيلية في هذا الشأن. حسناً. التطابق موجود، لكن المحصّلات مختلفة، كما أسلفنا؛ فالإسرائيليون ينطلقون من حقيقة فشل فكرة الدول ـ الأمم العربية، ليضغطوا باتجاه إقامة دويلات عربية صغيرة تستند إلى القبيلة أو العشيرة أو الطائفة. والهدف واضح: تسهيل سيطرة الدولة العبرية على الشرق الأدنى. والحال أن هذا الحل الإسرائيلي، الملائم تماماً للمصالح الإسرائيلية، يشطب بشطحة قلم حقائق تاريخية تعود إلى مئات السنين، ويطمح إلى إعادة تشكيل هويات وكيانات لن تسفر سوى عن إطلاق حركات وحدوية أصولية متطرّفة، لن تكون بالتأكيد أقل انتحارية وتطرّفاً من أصوليي بن لادن. لماذا؟ لأن إقامة كيانات صغيرة على أسس عشائرية أو طائفية تمّت تجربته على أيدي الفرنسيين في مطالع القرن العشرين وأثبت فشله الذريع. هذا إضافة إلى أن مثل هذا الحل يغلق الباب أمام الحرب الأهلية «الصحّية» التي تدور رحاها منذ ٦٠ عاماً بين الحداثيين والتقليديين في المنطقة، وتدفع الجميع، ليبراليين وأصوليين، إلى توحيد قواهم لمجابهة مخطط التفتيت. والأهم من هذا وذاك أن هذا المشروع يُسقط فرص تفتّح حركة قومية عربية ديمقراطية وليبرالية، وإسلام ليبرالي، قادرين على فتح حوار حضارات حقيقي مع الغرب.

عشية الذكرى السنوية الأولى لـ ١١ أيلول/سبتمبر، وفيما كانت الولايات المتحدة منهمكة بالتساؤل حول «لماذا يكرهوننا؟»، نشرت مجلة **المستقبل العربي** افتتاحية مثيرة تحت عنوان مثير: «ماذا فعلنا لهم؟»[(١٢)]. وهذه المجلة الشهرية

(١٢) «لماذا يكرهوننا». . . أم «ماذا فعلنا لهم؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٣ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)، ص ٦ ـ ٩.

تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، أهم مركز أبحاث ودراسات في المنطقة العربية. جاء في الافتتاحية: «كلّ ما قدّمه العرب رفضته الولايات المتحدة. هل سمحت للحركة القومية العربية بأن تلتقط أنفاسها للانطلاق في مسيرة التحديث والتنمية، ولكي تتمكن من سلوك طريق الديمقراطية والتطور الطبيعي كباقي شعوب الأرض؟ ألم يستمد التطرّف الراهن جذوره من نتائج الحرب التي شُنّت على كلّ المحاولات النهضوية العربية بكل صيغها وأشكالها؟».

هذا النمط من الجدل حول «لماذا يكرهوننا» و«ماذا فعلنا لهم»، لغة جديدة كلياً في العلاقات العربية ـ الأمريكية؛ لغة فرضتها الحقائق المادية الجيو ـ سياسية الجديدة في المنطقة والعالم، أكثر مما هي حصيلة جهد ثقافي ـ فكري مشترك. فلولا زوال الاتحاد السوفياتي وبروز العالم ذي القطب الواحد، لما خطر في بال العرب بكلّ تلاوينهم، اليساريين كما اليمينيين، العلمانيين كما الدينيين، طرح تساؤل تتطلب الإجابة عنه ليس مجابهة الولايات المتحدة بل محاورتها. ولولا ١١ أيلول/سبتمبر، لما شعر الأمريكيون بالحاجة إلى التفكير في ما تفكّر شعوب الشرق الأوسط فيه، ولاكتفوا باعتبار النفط وأسواقه وأمن إسرائيل هي الموجودات الوحيدة الجديرة بالاهتمام في المنطقة. لكن الآن، لا العرب يتحدثون عن الإمبريالية الأمريكية، أو الاستعمار الجديد، أو حتى تعبير الشيطان الأكبر الذي صكّه آيات الله الإيرانيون، ولا الأمريكيون يهتمون الآن بنظرية صدام الحضارات الهانتينغتوني أو بباقي نظريات الاستشراق. ثمة مناخ جديد، أو على الأقل استعدادات جديدة. لكن، ولأن الحافز جيو ـ سياسي أكثر منه فكري ـ ثقافي (حتى الآن على الأقل)، ثمة خطر دائم بأن تتدهور هذه الفرصة التاريخية بسرعة لتنقلب إلى مخاطر تاريخية. ما العمل لتجنّب هذه المحصلة؟

من السهل القول إن على الطرفين القيام بجهد مشترك أو متوازٍ. لكن الوقائع تضع جل المسؤولية في هذا المجال على الولايات المتحدة؛ فهي القوة الأعظم، وهي التي تمسك بمعظم مفاتيح الحرب والسلام، والتقدم والتأخر، في المنطقة. بالطبع، يتصرّف الأمريكيون منذ ١١ أيلول/سبتمبر بصفتهم الضحايا، كما قلنا. وهذا ما قد يدفعهم إلى الهوس بمسألة الأمن وتغليبها على ما سواها. وهذا وحده قد يلبّد الغيوم أمام أي رؤية استراتيجية أمريكية بعيدة المدى في المنطقة. لكن في النهاية، سيكون على الولايات المتحدة، وفي خضم سعيها إلى تحييد منطقة الشرق الأوسط كمصدر خطر على الأمن القومي والداخلي الأمريكي، الاستماع إلى شكاوى وتظلمات وآمال شعوب المنطقة. وهذه خطوة

لن تتحقق، ما لم ينتقل الأمريكيون من التساؤل «لماذا يكرهوننا؟» إلى التساؤل الأهم: «كيف تركنا الأمور تتدهور إلى مرحلة الكراهية؟». ومع هذا السؤال الأخير، يتم الانتقال من «لماذا» إلى «ماذا». أي إلى: ما العمل؟ ما الحل؟

لقد ركّز العديد من المثقفين والأكاديميين مؤخّراً، ومن بينهم جون تشيبمان (J. Chipman)، مدير المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية في لندن (International Institute for Strategic Studies in London)، والكاتب الأمريكي في **واشنطن بوست** ديفيد إغناتيوس (D. Ignatius)، على ضرورة تحويل أي هجوم عسكري في العراق من مغامرة إلى مشروع استراتيجي عام لإعادة تنظيم الأوضاع في المنطقة. لكن وضع مثل هذه الاستراتيجية دون أخذ تطلعات شعوب المنطقة في عين الاعتبار، كان هو المغامرة المميتة بعينها. لماذا؟ لأن أسوأ الكوابيس قد يتحقق حينذاك: تقسيم المنطقة على أسس قبلية وطائفية وإثنية كما يشتهي الإسرائيليون، وهو ما سينشر حالة فوضى كبرى ومتفجرة، وسيؤدي إلى ردود فعل أصولية قومية عربية وإسلامية، أشد تطرّفاً وأكثر اتساعاً بكثير. إذ قد لا يدرك الكثير من الأمريكيين والغربيين أن الشرق الأوسط العربي يمتلك غريزة اجتماعية ـ تاريخية غاية في التطور. وهذه الغريزة تتمحور في معظمها حول مسألة الوحدة والتوحيد، وتكره بشدة القسمة والتقسيم. ولا غرابة؛ فالإسلام متطرّف في انحيازه إلى فكرة التوحيد على كلّ الصعد الدنيوية كما السماوية. وبالتالي، فإن أي استراتيجية لا تأخذ هذه الحقيقة في عين الاعتبار لن تفعل شيئاً سوى إلقاء العديد من عيدان الثقاب قرب براميل الوقود المثقوبة في الشرق الإسلامي. أمّا الاستراتيجية العقلانية التي قد تؤرّخ لفصل جديد بين الغرب والعرب، فهي تلك التي تستند إلى قيم الحق والعدالة كما إلى مفاهيم المصالح وموازين القوى.

لا أحد يوشك أن يقول إن الخيارات سهلة في الشرق الإسلامي، الذي يعجّ بمختلف أنواع المشاكل التاريخية والاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية. لكن، لا أحد في المقابل في وسعه بعد الآن المغامرة بترك الأمور على ما هي عليه في هذه المنطقة. هذا هو درس ١١ أيلول/سبتمبر الأول والأهم، وهذا أيضاً هو البعد الحقيقي العميق للتساؤلات الآن حول «لماذا يكرهوننا؟» و«ماذا فعلنا لهم؟».

* * *

هل دلّت تجارب العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على أن الولايات المتحدة في وارد تبنّي هذه الخيارات، أو على الأقل توجّهاتها العامة؟

حتى عام ٢٠٠٨، لم يكن الأمر على هذا النحو، بل العكس بدا صحيحاً؛ فبعد العثرات التي تعرّض المشروع الأمريكي لها في العراق بفعل عاملين متساوقين هما بروز المقاومة والممانعة العراقيين، وسلسلة الأخطاء المتلاحقة التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الأمريكي (وعلى رأسها التسرّع في حل الجيش العراقي وتفكيك بنى الدولة العراقية)، بدأ خطاب الديمقراطية في الولايات المتحدة يتراجع بالتدريج، ولكن بثبات، لتحل مكانه مجدداً فكرة التحالف غير المقدّس مع الدول السلطوية في الشرق الأوسط ضد كلّ من «الخطر الإيراني» و«الخطر الإرهابي». وقد بلورت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس كلّ ذلك في مشروع أطلقت عليه اسم «الاصطفاف الاستراتيجي الجديد»، وشرحت «مؤسسة واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، المقرّبة من الليكوديين الإسرائيليين والمحافظين الجدد الأمريكيين، دوافعه في تقرير لها في آذار/مارس ٢٠٠٨ على النحو الآتي:

شبح إيران المسلّحة نووياً والملتزمة (وفقاً لبياناتها نفسها) بتدمير إسرائيل، لا يحتاج إلى توضيح. وهذا ما يدفع العديد من الخبراء إلى الاتفاق على أن الحفاظ على علاقة ردع مستقرة مع إيران سيكون أصعب بكثير من التجربة الأمريكية ـ السوفياتية في الحرب الباردة. كما أن إيران نووية وأيديولوجية وتوسّعية، تمثّل بوضوح تهديداً للدول الخليجية السنّية الغنية بالنفط. إيران توسّع الآن ادعاءاتها في حقول النفط والغاز الطبيعي في الخليج وبحر قزوين. وبالتأكيد، فإنها ستمارس حتماً سياسة أكثر توكيداً إذا ما امتلكت الأسلحة النووية.

هذا الوضع دفع الوزيرة رايس إلى صك تعبير «الاصطفاف الاستراتيجي الجديد» في الشرق الأوسط، بين الولايات المتحدة وتلك الحكومات الراغبة في تعزيز السلام والاستقرار ضد أولئك الذين يدعمون التطرّف العنيف. وهو اصطفاف يضم تركيا وإسرائيل ومصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، جنباً إلى جنب مع بعض قادة لبنان والسلطة الفلسطينية. وعلى رغم أن الفعالية المستقبلية لهذا الائتلاف الاستراتيجي في مواجهة إيران ما تزال موضع شك، فإن التهديد الكامن الإيراني للاستقرار الإقليمي ليس كذلك.

للمساعدة على تعزيز هذا «الاصطفاف الاستراتيجي الجديد»، يقترح بعض

المحلّلين وصنّاع القرار أن تعرض الولايات المتحدة مجموعة من الترتيبات الأمنية الرسمية والبيانات التي تؤكد التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن إسرائيل وشركاء أمريكا الخليجيين ضد أي هجوم نووي. كما يساعد على تعزيزه (الاصطفاف) التقارير بأن إيهود أولمرت (رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق) يبدو أنه يدرس عرض شراكة استراتيجية مع بعض الأقطار العربية تستند إلى المبادرة السعودية السلمية للعام ٢٠٠٢ التي تشجّع الأقطار العربية على الاعتراف بإسرائيل وإقامة السلام معها.

لقد بات «الاصطفاف الاستراتيجي» مكان «التغيير الديمقراطي الاستراتيجي» للشرق الأوسط هو الكلمة السحرية في نهايات عهد الرئيس بوش. وحين قام هذا الأخير بجولة شرق أوسطية في أوائل كانون الثاني/يناير العام ٢٠٠٨، لاحظ المحللون سريعاً أنه لم يشر إلا لماماً طوال جولته إلى مشروعه الكبير لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير، ولم يشر لا إلى أهمية الحريات لدفع تطور الشعوب إلى أمام، ولا حتى إلى حقوق الإنسان. وهذا أثار فزع بعض الليبراليين الأمريكيين، فاستلّ العديد منهم قلمه للدعوة إلى عدم «دفن» المشروع الديمقراطي، ولإثبات ان الديمقراطية والأمن القومي ليسا خطّين متوازيين لا يلتقيان.

على رأس هؤلاء المفكّران الأمريكيان فرانسيس فوكوياما (F. Fukuyama) ومايكل ماكفول (M. McFaul)، اللذان نشرا دراسة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي(١٣)، دارت محاورها الرئيسية حول الآتي:

١ ـ بوش فشل في تحقيق هدف نشر الديمقراطية. ولذا، لم يكن غريباً أن نسمع العديدين في واشنطن، على اليمين كما اليسار، يدعون إلى تغيير أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. اليد العليا الآن في الولايات المتحدة هي للدعوات إلى العودة إلى خيار الأمن القومي الأمريكي التقليدي، على أن تحتل الديمقراطية المقعد الخلفي بالمقارنة مع أهداف استراتيجية أخرى مثل تأمين مداخل أمريكا إلى مصادر الطاقة، وبناء التحالفات العسكرية لمقاتلة منظّمات الإرهاب، وتعزيز الاستقرار داخل الدول.

---

(١٣) Francis Fukuyama and Michael McFaul, «Should Democracy Be Promoted or Demoted?,» *Washington Quarterly*, vol. 31, no. 1 (Winter 2007-2008).

٢ ـ على رغم أن التركيز على الأهداف التقليدية للأمن القومي مهم، فإنه ليس هناك لعبة المحصلة صفر بين الأهداف التقليدية للأمن القومي وتعزيز الديمقراطية. يتعيّن على الولايات المتحدة إبقاء الديمقراطية في أولويات سياستها الخارجية، على رغم محصلات ولاية بوش المخيّبة للآمال. لكن، هناك استراتيجيات جديدة ونماذج أفضل لتحقيق هذا الهدف.

٣ ـ خلال الحرب الباردة، أعطى البعض الخطر السوفياتي الأولوية القصوى، ودفعهم ذلك إلى دعم الأنظمة الاستبدادية الموالية خوفاً من وصول سياسيين شيوعيين إلى السلطة، كما حدث في أنغولا وكوبا ونيكاراغوا. بيد أن هذه تجارب محدودة تقابلها عمليات انتقال ناجحة إلى الديمقراطية في التشيلي والفيليبين والبرتغال وجنوب أمريكا وكوريا الجنوبية وإسبانيا وتايوان، أدت إلى تعميق العلاقات الأمريكية مع هذه الدول.

التشابه مع الظروف الراهنة واضح. مرة أخرى تواجه الولايات المتحدة تهديداً أيديولوجياً عالمياً في شكل راديكالية إسلامية، وهو ما يدفع بعض المفكّرين الاستراتيجيين الأمريكيين إلى التخوف من أن تغيير الأنظمة الأوتوقراطية الحليفة سيسفر عن ولادة أنظمة دينية معادية للمصالح الأمريكية. هذا القلق مشروع، لكن الدكتاتوريين يضخّمونه لتبرير بقائهم في السلطة.

٤ ـ على المدى البعيد، يجب أيضاً أن يجعل بروز المزيد من الأنظمة الديمقراطية في الشرق الأوسط الأوسع، الذي يُعتبر أكثر مناطق العالم دكتاتورية، الولايات المتحدة أكثر أمناً؛ إذ هو سيعزّز شرعية حكومات المنطقة، وبالتالي يقلّص من جاذبية حركات مناوئة للنظام مثل «القاعدة».

هل ستجد هذه الدعوات لإبقاء المشروع الديمقراطي حياً في الشرق الأوسط صدى في الغرب خلال السنوات المقبلة؟

في الإجابة عن هذا السؤال خلال السنوات المقبلة، سيتحدد ليس فقط مصير «الزواج غير المقدّس» بين الديمقراطيات الغربية والاستبداد الشرقي، بل أيضاً مصير الشرق الأوسط برمّته.

خاتمـــة

تساءلنا في مقدمة هذا الكتاب: كيف يمكن للعرب الخروج من المأزق التاريخي؟

والآن، بعد أن استعرضنا هذا الموجز القصير لأزمة الحداثة في الشرق الأوسط، ربما بات في وسعنا القول إنه بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في واشنطن ونيويورك، لم يعد هذا سؤالاً عربياً يجب أن يجيب عنه العرب وحدهم. فما يحدث من تفاعلات داخلية في الرياض والقاهرة وعمان والقدس، بات وثيق الصلة بأمن نيويورك وبوسطن ولوس أنجليس وبرلين وباريس. وبرامج التربية والتعليم التي تُدرَّس في مدارس الشرق العربي وفي أفغانستان وباكستان، باتت جزءاً من الأمن القومي الأمريكي والأمن العالمي. ثم هناك العولمة التي تعمل الآن على محو أي/او كلّ فاصل بين ما هو محلي وما هو عالمي. وفوق هذا وذاك، هناك بعض التطورات التي يجب تسجيلها:

فقد اهتزت، إلى حد ما، علاقة «الحب المحرّم» بين الرجعيات العربية والديمقراطيات الغربية، على رغم أنها انتعشت نسبياً في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨. «علاقة الحب الغريبة» هذه، وفق تعبير جون كولي، انتهت إلى علاقة شك؛ السعودية لم تعد (بالمطلق على الأقل) مملكة «معتدلة» حليفة للغرب، بل باتت أحد مصادر التطرّف الأخطر الأيديولوجي والسياسي. ومصر لم تعد (بالمطلق أيضاً) ركيزة استراتيجية آمنة، بل باتت منتجاً محتملاً للصواريخ البشرية العابرة للقارات، وحامت الشكوك حول إمكانية تغيير نظامها على يد أصوليين إسلاميين. أمّا استخدام الغرب الإسلام السياسي كسلاح سياسي على مدى نصف قرن، فقد تكشّف عن كونه تأشيرة دخول ذات اتجاه واحد إلى جحيم التطرف.

وانتهت أيضاً مقولة التعايش بين غرب حديث وما بعد حديث من جهة،

وشرق أوسط ما قبل حديث، من جهة أخرى. وبات أمن النظام العالمي والعولمة يفرض جلب الشرق الإسلامي، ومرة وإلى الأبد، إلى عالم الحداثة. وقد تحدث غلاديس عن وجود «استراتيجية كبرى» لتغيير الشرق الأوسط بأكمله وجلبه إلى الحداثة، وقال فؤاد عجمي إن الدافع الأمريكي الرئيسي الآن هو «تحديث العالم العربي». أما مارتن إنديك، فتحدّث عن ضرورة إدخال إصلاحات كاسحة في الأقطار العربية، وتشجيع الطبعات المعتدلة من الإسلام (الفصل التاسع). وهذه كلها تأكيدات بأن سؤال الأزمة في الشرق الإسلامي لم يعد سؤالاً محلياً بحتاً.

وفي الوطن العربي، تم نفض الغبار بسرعة عن مسألة الحرية بعد تعليق دام حقبات طويلة لصالح أولوية التحرير، وبات الحل الديمقراطي على كل شفة ولسان في المجتمعات العربية على قدم المساواة مع هدف التحرير. وعلى رغم أن هذه المناخات لا تتجسّد حتى الآن في كتل تاريخية واضحة أو في مشاريع سياسية محددة، فإن الأوضاع تبدو جاهزة لإعادة الاعتبار لمرحلة تفتح الحريات التي ازدهرت في حقبة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولوصل ما انقطع فيها بعد الإفادة من دروس فشلها.

بالطبع، لن تكون التحولات الكبرى المرتقبة في الشرق الأوسط سهلة أو بسيطة؛ فليس من السهل الآن الحكم على نتائج، أو استمرارية، أزمة التحالف بين الغرب والرجعيات الاستبدادية في الشرق العربي. كما لن يكون من السهل استبعاد بروز عواطف قومية عربية وإسلامية عاتية، رداً على احتلال العراق ومناطق عربية أخرى. لكن ثمة حقيقة لا يمكن القفز فوقها، وهي أن تضعضع التحالف الرجعي العربي ـ الغربي سيكون حتماً لصالح الشعوب العربية؛ فهو سيجعل الدول المحافظة تقف عارية في بلاط الأسرة الدولية. كما أنه سيعيد إلى حد ما التوازن في الصراع بين القوى العربية الحديثة والقوى التقليدية في الشرق الأوسط، من خلال ارتسام موازين قوى جديدة. وهو أخيراً سيعطي القوى الحديثة فرصة العودة إلى «مسرح عمليات» المنطقة، بصفتها قوى فاعلة ومؤثرة فيها.

لكن قد يطرح هنا سؤال آخر نفسه: ما الطبيعة المحتملة لهذه القوى: هل ستكون إسلامية معتدلة، أم ستميل إلى إحياء القومية العربية في حلة ديمقراطية، أم أنها ستركّز على مشروع الدولة في كل قطر عربي؟ أم لن يتحقق أي من هذه الخيارات فتقع القرعة على الخيار الذي تحبّذه إسرائيل والمحافظون الجدد الأمريكيون: إعادة تشكيل الشرق الإسلامي على أسس قبلية وطائفية، وبناء دويلات جديدة على هذا الأساس؟

بالطبع، تفكيك المنطقة على أسس قبلية ـ طائفية ـ إثنية (أي ما هو أسوأ من اتفاقية سايكس ـ بيكو)، سيكون وصفة ممتازة لحالة لااستقرار خطيرة ومديدة في الشرق الإسلامي. وإذا ما كان البعض في الغرب يطرح لبنان كنموذج لإقامة نظم طائفية ـ عشائرية شبه ديمقراطية، فعلى هذا البعض أن يتذكّر أن لبنان ينفجر بشكل دموي كل عشر سنوات تقريباً، بسبب إسناد نظامه السياسي إلى التوازنات الطائفية التي يؤدي اختلالها إلى انهيار النظام نفسه. كذلك، الاستناد إلى الطوائف ـ العشائر في العراق، سيكون أخطر بما لايقاس، ليس فقط لأن العراق يمتلك ثاني أكبر مخزون نفطي بعد السعودية (وبالتالي الانفجارات الداخلية فيه تؤثّر بقوة في الاقتصاد العالمي)، بل أيضاً لأن التمزّقات على أسس ما قبل حديثة ستكوّن فراغاً لن تملأه سوى الأصوليات المتطرّفة.

إن الاستقرار الحقيقي في المنطقة يجب أن يستند، كما رأى فريد زكريا، إلى «الكرامة العربية». وهذه الأخيرة ليست قفازاً دبلوماسياً يمكن استخدامه لتجميل الحلول القبلية والطائفية، لأنه لن يستطيع في الواقع تأدية هذا الدور. الكرامة تعني هنا شيئاً آخر: الاعتراف بمطالب العرب المزمنة كأمة.

صحيح أن القومية العربية كمشروع سياسي تلقّت ضربة قاسية بعد هزيمة ١٩٦٧ العربية أمام إسرائيل، وصحيح أن حزب البعث في العراق وسورية فشل في تحقيق مهمّته الرئيسية في تحقيق وحدة العرب وتوحّدهم، لكن الصحيح أيضاً أن القومية العربية ما تزال حية على المستوى الثقافي ـ الوجداني. وأي حلول دولية وإقليمية لا تأخذ هذه الحقيقة في عين الاعتبار، ستفاجأ في كلّ حين بفشل تحليلاتها للوضع العربي.

هذه نقطة. وثمة نقطة ثانية لا تقلّ أهمية: هناك قلة إدراك في الغرب للطبيعة الحقيقية للقومية العربية ودورها؛ فهي ليست فقط حركة حديثة تشاطر الغرب القيم الحديثة المترافقة مع الفكر القومي، بل هي أيضاً (أو بالأحرى أولاً) الجسر الحقيقي الذي يمكن أن يعبر فيه الإسلام في المنطقة العربية من التقليد إلى الحداثة، دون أن يشعر بالاستلاب أو الغربة. وهذا ما مكّن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، على سبيل المثال، من الدفاع في خطاب علني عن الحياة الليلية في شارع الهرم بالقاهرة، دون أن يخشى انقلاب الجمهور عليه. لماذا؟ لأن هذا الجمهور المسلم كان يجد نفسه في وصفة القومية العربية التي اقترحها عبد الناصر، وطبّقت العلمانية والحداثة دون إدارة الظهر للدين.

هذه الوقائع يمكن أن تلقي بعض الأضواء على الخلفية الحقيقية للحركة السياسية في المنطقة العربية. ففي صلب هذه الخلفية هناك فرضية أن الأنظمة العربية التي وُلدت بعد اتفاقية سايكس ـ بيكو فشلت. ووراء هذه الفرضية ثمة أخرى تقول إنه على رغم غياب القومية العربية كمشروع سياسي، فإن الشعوب العربية لن تستقر إلا إذا وجدت نفسها في بوتقة واحدة. وقد أدركت بريطانيا هذه الحقيقة في أوائل أربعينيات القرن العشرين فدفعت إلى تأسيس جامعة الدول العربية. والأنظمة العربية، وعلى رغم عدائها الشديد لأية وحدة تحدّ من سيادتها، كانت مضطرة في كل مؤتمر عربي إلى التأكيد أنها تسعى بجد إلى تحقيق الوحدة العربية. وإذا ما عنى هذا الأمر شيئاً، فإنه من الخطأ القفز فوق العروبة في خضم البحث عن حلول في الشرق الإسلامي، خاصة تلك الحلول التي تسعى إلى إخراج المنطقة من أجواء الانتحار والاكتئاب التي ولدت في أتونها أحداث ١١/٩ الدامية.

قد لا يتّفق الكثيرون مع مارشال هودغسون (M. Hodgson) على دور العوامل الخارجية الأول والحاسم في الإجابة عن الـ «لماذا» تأخّر العرب؟ لكن الآن، وبعد كل ما جرى في العراق وأفغانستان ومع وجود «استراتيجيات كبرى» لدمج الشرق الإسلامي في مسيرة العولمة الرأسمالية، لن يستطيع أحد إدارة الظهر تماماً لفرضية هودغسون.

ثم هناك مسألة أخرى لا تقل أهمية: لقد بدأ الشرق الإسلامي يشهد في السنوات الاولى من القرن الحادي والعشرين، بوادر تغييرات كبرى تطاول كلّ أسس النظام الإقليمي الإسرائيلي ـ الأمريكي الذي بُنِيَ على عجل في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ وانهيار العراق في عام ٢٠٠٣. القسمات الرئيسية لهذه التغييرات هي الدخول القوي لتركيا وإيران على خط هذا النظام ومطالبتهما إما بتعديله (أنقرة) وإمّا إطاحته برمته (إيران).

وحين نضع في الاعتبار أن هذه الاهتزاز في بنية النظام الإقليمي الإسرائيلي ـ الأمريكي، يترافق مع تحولات مماثلة في بنية النظام العالمي لصالح مجموعة العشرين، التي تقوم فيها الصين وآسيا بدور رئيسي بدلاً من التفرد الأمريكي المطلق بالزعامة العالمية، فقد نستنتج أن الظروف الموضوعية ربما تكون في السنوات المقبلة أقل قسوة على نهوض الحداثة العربية مما كانت عليه خلال القرنين الماضيين.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

إبراهيم، سعد الدين. **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

أبو خليل، جوزيف. **لبنان وسورية: مشقة الأخوّة**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١.

أمين، جلال أحمد. **العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي، ١٧٩٨ ـ ١٩٩٨**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

ـــــ . **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.

الببلاوي، حازم. **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠. (عالم المعرفة؛ ٢٥٧)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢.

بريماكوف، يفجيني. **الولايات المتحدة والصراع العربي ـ الإسرائيلي**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٦٩.

حتي، فيليب. **خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥. ٢ ج.

حسين، عادل. **نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٨.

دايان، موشيه. **الفاشية**. ترجمة جوزف صغير. بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٨.

زيادة، خالد. **اكتشاف التقدم الأوروبي: دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن ١٨**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.

زين، زين نور الدين. **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان**. بيروت: دار النهار، ١٩٧١.

سعد الدين، إبراهيم [وآخرون]. **صور المستقبل العربي**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

سماحة، جوزيف. **سلام عابر: نحو حل عربي للمسألة اليهودية**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٤.

سويد، ياسين. **مؤامرات الغرب على العرب**. بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٩٥.

شاحاك، إسرائيل. **الديانة اليهودية وتاريخ اليهود: وطأة ٣٠٠٠ عام**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٦.

شفيق، منير. **تجربة محمد علي الكبير: دروس في التغيير والنهوض**. بيروت: دار الفلاح للنشر، ١٩٩٧.

شوفاني، الياس. **إسرائيل ومشروع كارتر**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.

ضاهر، مسعود. **النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

عباس، رؤوف. **التنوير بين مصر واليابان: دراسة مقارنة في فكر رفاعة الطهطاوي وفوكوزاوا يوكيتشي**. القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠١. (مختارات ميريت)

عبد الغفار، نبيل محمود. **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي: من حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى اتفاقية كامب ديفيد سبتمبر ١٩٧٨**. الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.

عبد الفضيل، محمود. **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

العروي، عبد الله. **العرب والفكر التاريخي**. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠.

ـــــ . **مفهوم الحرية**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١.

عطالله، دعد بوملهب. **اليابان من الشروق إلى السطوع: الجيو ـ سياسية اليابانية المعاصرة**. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٤.

عفلق، ميشيل. **في سبيل البعث**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣.

العلايلي، عبد الله. **مقدمات لا محيد عن درسها جيداً لفهم التاريخ العربي**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤.

غليون، برهان. **اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية**. بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥.

فاسيلييف، ألكسي. **تاريخ العربية السعودية**. بيروت: دار التقدم، ١٩٨٦.

قاسمية، خيرية [وآخرون]. **السياسة الأمريكية والعرب**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢)

كامل، ميشال. **أمريكا والشرق العربي**. القاهرة: وزارة الثقافة، [د. ت.].

كوبار، جاك. **أوراق جديدة عن حرب الأيام الستة**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٦٨.

كوثراني، وجيه. **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦. (التاريخ الاجتماعي للوطن العربي؛ ١)

ـــــ . ـــــ . ط ٤. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤. (التاريخ الاجتماعي للوطن العربي؛ ١)

ـــــ . **الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل: دراسات في البحث والبحث التاريخي**. بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٠.

كيسنجر، هنري. **درب السلام الصعب**. ترجمة علي مقلد. بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر، ١٩٨١.

مائير، جولدا. **الحقد**. ترجمة منير بهجت حيدر وسمية أبو الهيجا. بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٥. (يوميات قادة العدو؛ ٢)

محيو، سعد. **العرب والعولمة والتحضير للقرن الواحد والعشرين**. الشارقة: دار الخليج، ١٩٩٩.

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

منيف، عبد الرحمن. **رواية مدن الملح**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٨. ٥ ج.

ج ٢: **الأخدود**.

ج ٥: **بادية الظلمات**.

ناتينغ، أنطوني. **ناصر**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣.

هاردت، مايكل وأنطونيو نيغري. **الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة**. تعريب فاضل جتكر. الرياض: دار العبيكان، ٢٠٠٢.

هيكل، محمد حسنين. **آفاق الثمانينيات**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨١.

ـــــ. **أزمة العرب ومستقبلهم**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥.

ـــــ. **لمصر.. لا لعبد الناصر**. بيروت: مطابع دار السياسة، [د. ت.].

ـــــ. **نهايات طرق: العربي التائه، ٢٠٠١**. القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، ٢٠٠٢.

دوريـات

«لماذا يكرهوننا»... أم «ماذا فعلنا لهم؟.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٣، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

نـدوات، مؤتمـرات

التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdul-Jabbar, Faleh (ed.). *Ayatollahs, Sufis and Ideologues: State, Religion and Social Movements in Iraq*. London: Saqi Books, 2002.

Armstrong, Karen. *Holy War: The Crusades and their Impact on Today's World*. London: Macmillan, 1988.

Attir, Mustafa O. and Burkart Holzner and Zdenek Suda (eds.). *Directions of Change Modernization Theory: Research and Realities*. Boulder, CO: West View Press, 1981.

Ayoubi, Nazih N. *Overstating the Arab States: Politics and Society in the Middle East*. London: I. B Tauris, 1996.

Banna, Hasan. *Five Tracts of Hasan Al-Banna (1906-1949): A Selection from the Majmuat Rasail al-Imam al-Shahid Hasan al-Banna*. Translated from the Arabic and annotated by Charles Wendell. Berkeley, CA: University of California Press, 1978. (University of California Publications: Near Eastern Studies; 20)

Baran, Paul A. and Paul M. Sweezy. *Monopoly Capital: An Essay on the American Economy and Social Order*. New York: Monthly Review Press, 1969. (Library of Holocaust Testimonies)

Barber, Benjamin. *Jihad vs. McWorld:How Globalism and Tribalism Are Reshaping the World.* New York: Ballantine Books, 1995.

Bodansky, Yossef. *Bin Laden: The Man Who Declared War on America*. Roseville-California: Prima Publishing, 1999.

Cooley, John K. *Unholy Wars: Afghanistan, America and International Terrorism*. London: Pluto Press, 1999.

Cooper, Robert. *The Post-Modern State and World Order*. London: Demos, 1997.

Gibb, Hamilton Alexander Rosskeen. *Modern Trends in Islam*. New York: Octagon Books, 1978. (Haskell Lectures in Comparative Religion, University of Chicago)

Hodgson, Marshall G.S. *Rethinking World History: Essays on Europe, Islam, and World History*. Edited, with an introduction and conclusion by Edmund Burke, III. Cambridge [UK]; New York: Cambridge University Press, 1993. (Studies in Comparative World History)

Horsman, Mathew and Andrew Marshall. *After the Nation-State: Citizens, Tribalism, and the New World Disorder*. London: Harper Collins Publishers, 1994.

Humphreys, R. Stephen. *Between Memory and Desire: The Middle East in a Troubled Age*. Berkeley, CA; London: University of California Press, 1999.

Huntington, Samuel P. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New York: First Touchstone Edition, 1997.

Hussain, Asaf. *Islamic Movements in Egypt, Pakistan and Iran: An Annotated Bibliography*. London: Mausell Pub, 1983.

Hyam, Ronald. *Britain's Imperial Century, 1815-1914: A Study of Empire and Expansion*. London: Macmillan, 1970. (Cambridge Imperial and Post Colonial Studies; Cambridge Imperial and Post-Colonial Studies Series)

Kennedy, Paul. *Preparing for the Twenty-First Century*. New York: Random House, 1993.

_____ . *The Rise and Fall of the Great Powers*. New York: Random House, 1987.

Kirk, George E. *A Short History of the Middle East*. London: Mathew and Co. Ltd., [n. d.].

Kissinger, Henry. *Diplomacy*. New York: Simon and Schuster, 1994.

Knight, Edward F. *Turkey: The Awakening of Turkey; the Turkish Revolution of 1908*. 5th ed. London: Kessinger Publishing, 2008.

Laszlo, Ervin [et al.]. *Goals for Mankind: A Report to the Club of Rome on the New Horizons of Global Community*. New York: Dutton, 1977.

Lewis, Bernard. *The Middle East: A Brief History of the Last 2,000 Years*. London: Weidfeld and Nicholson, 1995.

MacEoin, Denis and Ahmed Al-Shahi (eds.). *Islam in the Modern World*. London; Canberra: Croom Helm, 1983.

Neff, Donald. *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East*. New York: Simon and Schuster, 1981.

Nutting, Anthony. *The Arabs: A Narrative History from Mohammad to the Present*. New York: New America Library, 1965. (A Mentor Book)

Quandt, William B. *United States Policy in the Middle East: Constraints and Choices*. Santa Monica, CA: Rand Corporation, 1970.

Robinson, Adam. *Bin Laden: Behind the Mask of the Terrorist*. London: Mainstream Publishing, 2001.

Rostow, Eugene V. (ed.). *The Middle East: Critical Choices for the United States*. Boulder, CO: Westview Press, for the National Committee for American Foreign Policy, 1976. (Westview Special Studies in the Middle East)

Sardar, Ziauddin. *Science, Technology and Development in the Muslim World*. London: Croom Helm, 1977.

Shaw, Stanford J. and E. K. Shaw. *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1976-1977. 2 vols.

Vol. 1: *Empire of the Gazis: The Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280-1808*.

Vol. 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*.

Sheldrake, Rupert. *The Rebirth of Nature: The Greening of Science and God*. London: Century, 1990.

Wilson, Evan M. *Decision on Palestine*. California, CA: Stanford University Press, 1978. (Hoover Institution Publication)

Yared, Nazik Saba. *Secularism and the Arab World*. London: Saqi Books, 2002.

Periodicals

Bulliet, Richard W. «Twenty Years of Islamic Policies.» *Middle East Journal*: vol. 53, no. 2, Spring 1999.

Department of State Bulletin: vol. 25, 22 October 1951; 15 June 1953, and 16 November 1953.

Foreign Affairs: vol. 79, no. 1, January-February 2000, and vol. 8, no. 1, July-August 2002.

Foreign Policy: no. 131, July-August 2002, and no. 132, September-October 2002.

Fukuyama, Francis and Michael McFaul. «Should Democracy Be Promoted or Demoted?.» *Washington Quarterly*: vol. 31, no. 1, Winter 2007-2008.

Middle East Quarterly: vol. 7, no. 2, June 2000.

Middle East Report: 12 March 1976.

Roy, Olivier. «The Crisis of Religious Legitimacy in Iran.» *Middle East Journal*: vol. 53, no. 2, Spring 1999.

Stork, Joe. «Israel as a Strategic Asset.» *Merip Reports*: no. 105, May 1982.

Reports and Websites

Hanif, Gharib. «The New World Order.» <http://www.ummah.net/kashmir/docs/saamot2.htm>.

Institute for Advanced Strategic and Political Studies. «Copying with Crumbling States: A Western and Israeli Balance of Power Strategy for the Levant.» <http://www.iasps.org/strat2.htm>.

«Iran Report.» November 2000.

«President George W. Bush Delivers State of the Union Address.» White House, 29 January 2002, <http://www.whitehouse.gov/news/releases>.

«Remarks by the President at 2002 Graduation Exercise of the U.S. Military Academy West Point.» White House, 1 June 2002, <http://www.whitehouse.gov/news/releases>.

«Report on a U.S. National Security Strategy for the 21st Century.» 15 April 2000.

فهـــرس

ـ أ ـ

- ب -

- ج -

- ح -

- ص -

- ض -

- ط -

- ظ -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

ـ ك ـ

ـ ل ـ

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -